

من مطبوعات
الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية

النظرية الاقتصادية بين الإسلام والفكر الاقتصادي المعاصر

المجلد الأول

المشكلة الاقتصادية ونظريات الطلب والإنتاج

تأليف

الدكتور محمد عبد المنعم عفر
أستاذ الاقتصاد الإسلامي
بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة أم القرى - مكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٩٨٨ م

١٤٠٨ هـ

الناشر

بنك فيصل الإسلامي بقبرص

100
101
102

1. The first part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The second part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The third part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The fourth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The fifth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The sixth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The seventh part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The eighth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The ninth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

The tenth part of the paper is devoted to a discussion of the general principles of the theory of the structure of the atom.

النظرية الاقتصادية بين الإسلام

والفكر الاقتصادي المعاصر

المشكلة الاقتصادية ونظريات الطلب والإنتاج

دليل المحتويات

الباب الأول : مقدمة علم الاقتصاد

الفصل الأول : الدراسة الاقتصادية : التعريف بها وأهدافها ومكوناتها وطرق البحث فيها .

الفصل الثاني : المشكلة الاقتصادية .

الفصل الثالث : عناصر الإنتاج .

الباب الثاني : نظرية الطلب

الفصل الأول : طلب المستهلك .

الفصل الثاني : دوال المنفعة والطلب

الفصل الثالث : مرونة الطلب

الفصل الرابع : تقدير الطلب الاستهلاكي .

الفصل الخامس : تحليل الطلب الاستهلاكي .

الفصل السادس : المستهلك الرشيد

الباب الثالث : نظرية الإنتاج

مقدمة :

الفصل الأول : دوال الانتاج

الفصل الثاني : قوانين الغلة

الفصل الثالث : دوال التكاليف والايادات

الفصل الرابع : العلاقات بين النواتج المختلفة .

الفصل الخامس : توازن المنتج

الفصل السادس : دالة العرض .

الباب الأول

مقدمة علم الاقتصاد

الفصل الأول

مقدمة الدراسة الاقتصادية : التعريف بها أهدافها - مكوناتها - طرق البحث فيها

تطور الدراسة الاقتصادية :

بدأت الدراسات الاقتصادية وبحث المشاكل المرتبطة بالاقتصاد منذ قديم الزمان من قبل المهتمين ببعض الموضوعات الفرعية كالنقود والأسعار والتبادل والاحتكار والربا وغيرها ، وقد كان أغلبهم من الفلاسفة والحكماء وعلماء الدين سواء الإسلامى أو السابقون عليه ، الذين يدرسون هذه المسائل من وجهة نظر دينية أو أخلاقية أو سياسية ، وتلى ذلك الاهتمام بهالية الدولة وتنظيم شئونها وإدارة إيرادات ونفقات الدولة وما يرتبط بها من ضرائب ورسوم ، فضلا عن التجارة الخارجية وتنظيمها . إلا أنه لم يكن هناك علم مكتمل متميز يعرف باسم علم الاقتصاد .

وقد بدأت أولى محاولات نشأته خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلادى أى تقريبا القرنين ١١ ، ١٢ الهجرى بكتابات كل من الاقتصادى الانجليزى «وليام بتى» فى الربع الثالث من القرن السابع عشر «وكيناي» أحد كبار مدرسة الطبيعيين فى الربع الثانى من القرن الثامن عشر ، وآدم سميث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر . ويعد ظهور كتاب «آدم سميث» «ثروة الأمم» لدى أكثر الاقتصاديين وهو البداية الفعلية لنشأة علم الاقتصاد .

وقد قامت محاولات هؤلاء وغيرهم ممن عاصروهم أو أتوا بعدهم في القرنين السابع عشر والثامن عشر على تمييز الدراسة الاقتصادية وفصلها عن الأخلاق والفلسفة ، واستخدام الطرق العلمية في دراساتهم وإزاء النهضة العلمية التي أخذت تنمو بشكل ملحوظ منذ القرن السابع عشر . إذ زاد اعتماد الباحثين في كافة المجالات العلمية على الاستقراء من الواقع واستخدام الملاحظة الموضوعية وإجراء التجارب لزيادة معارفهم أو اختبار القديم منها لإزالة ما به من أخطاء ، مع محاولة كشف القوانين والعلاقات التي تربط بعض الظواهر التي كانت تلفت انتباههم ، سواء كان ذلك في مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية أو المشاكل الاجتماعية وقد شاع لعلم الاقتصاد في ذلك الوقت مسمى الاقتصاد السياسي لاهتمام الاقتصاديين في ذلك الوقت بالدراسات الاقتصادية في إطار العوامل السياسية والاجتماعية ، ولخدمة أغراض سياسية واجتماعية معينة .

وفي القرن التاسع عشر حاول بعض الاقتصاديين عزل المسائل الاقتصادية عن السياسية والاجتماعية ، وتحقيق الفصل الكامل بين الاقتصاد من جهة والأخلاق والفلسفة من جهة أخرى خاصة على يد مؤسسى المدرسة الحديثة (التقليديين المحدثين) التي برزت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر^(١) وما أن أتى القرن العشرين إلا وقد تغلب مفهوم الاقتصاد البحت أو المحض على مفهوم الاقتصاد السياسى . وساد التجريد أو العزل في الدراسات الاقتصادية باكتمال النظرية الحديثة في الربع الأول من القرن العشرين ، لشغف أنصار هذه النظرية بالتجريدات الشكلية التي تعطى نتائج دقيقة محددة (حتى لو كانت عديمة الجدوى) في تحليل وتفهم الظواهر الاقتصادية كما هى في الواقع . خاصة أن عدم التجريد يؤدي إلى كثير من التعقيدات التي قد تؤدي إلى صعوبة الوصول إلى نتائج محددة في نطاق التحليل النظرى المجرد . ولذا منذ تأكدت هذه النظرة بعلم الاقتصاد فقد سمي بعلم الاقتصاد فقط دون إضافة بحث إليه لتأكد فصله وعدم الحاجة

إلى تمييزه بعد أن أصبح متميزا فعلا كعلم مستقل ومتخصص . وبدأت بعد ذلك محاولات لإضفاء الصبغة العلمية التجريبية على علم الاقتصاد بدلا من سابق صبغته النظرية غير الواقعية ، باتباع الطريقة العلمية في صياغة واختبار والتأكد من صحة النظريات الاقتصادية وفروضها الأساسية من الواقع ، من خلال تحديد الظاهرة المطلوب دراستها ، وصياغتها العلمية ، ثم فرض الفروض العلمية بالشروط المعروفة للغرض العلمى من حيث موضوعية إمكانية تحقيقه ووضعه موضع الاختبار للتحقق من صحته أو عدم صحته بالمقاييس المعروفة ، ثم جمع البيانات اللازمة لإثبات صحته من عدمها . ويلي ذلك ترتيب البيانات وتنسيقها لاستخدامها في تفسير الظاهرة أو الحكم عليها ومن ثم التأكد من صحة الفرض أو خطئه إلى آخر الخطوات المعروفة للطريقة العلمية التجريبية ، والتي تعد الطريقة الاحصائية حالة خاصة منها : تناسب الدراسة في الاقتصاد وغيره من العلوم الانسانية ، وتتميز في نفس الوقت باعتمادها على القياس والتحليل الكمي باستخدام الأرقام للوصول إلى نتائج موضوعية دقيقة ومحددة من خلال دراسة ما بينها من علاقات رياضية قابلة للبحث والدراسة والتفسير ، وعلى أساس من الحيدة وعدم التحيز ، وأن يكون التحليل والحكم الناشئ عنه موضوعيا دقيقا لا يخضع لرأى الباحث أو وجهة نظره إلا إذا كان الدليل مؤيدا لذلك . ولا شك في أن مجالات الدراسة في الاقتصاد تختلف عما هو قائم في العلوم الطبيعية والتجريبية كالكيمياء والطبيعة التي يمكن الإحاطة بالظواهر فيها والحصول على بيانات دقيقة عنها ، والخروج بنتائج دقيقة محكمة من خلال التجارب المختلفة التي تجرى عليها في الواقع . إذ هناك قصور في مدى توفر البيانات والأدلة الواقعية ، كما أن هناك صعوبة في تجميعها ، فضلا عن عدم التأكد من دقتها وصحتها ، لأن مجالها هو الإنسان ، وهو يصعب التحكم فيه واخضاعه للتجارب ، كما يصعب حصر العوامل التي تتحكم في سلوكه وآرائه وقراراته لتشعبها وتغيرها واختلافها باختلاف الشخص نفسه والظروف المحيطة به . إلا أن ذلك لا يستدعى التخلي عن الدراسة العلمية واتباعها

قدر الإمكان للخروج بأفضل نتائج وأقربها إلى الواقع للاستفادة منها في حل المشكلات الاقتصادية وتنظيم وتوجيه النشاط الاقتصادي وفقا للأهداف المرجوة منها .

التعريف بالدراسات الاقتصادية وما يقابلها

في الاقتصاد الإسلامى

تنقسم الدراسات الاقتصادية الى قسمين رئيسيين يتعلق أولهما بعلم الاقتصاد أو النظرية الاقتصادية ، أما الآخر فإنه يختص بالنظام الاقتصادى . ويختلف علم الاقتصاد عن النظام الاقتصادى في أن علم الاقتصاد هو العلم الذى يتناول تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها وظواهرها ، وربط تلك الأحداث والظواهر بالاسباب والعوامل العامة التي تتحكم فيها . أما النظام الاقتصادى فهو الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشكلاتها العملية ، ولهذا فإنه يشمل مجموعة الاجراءات المؤثرة على الاختيار الاقتصادى الذى يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف . ويهتم علم الاقتصاد بمشكلة الاختيار في المقام الأول نظرا لتعدد وتنوع الحاجات الانسانية ، وما يقابلها من ندرة نسبية في الموارد المتاحة لاشباع هذه الحاجات ، ووجوب تخصيص هذه الموارد وتوزيعها بين استعمالاتها البديله . ويشتمل العلم على نظريات متعددة لتفسير الحياة الاقتصادية مثل قوانين الطلب والعرض والغلة والتكاليف وغيرها ، والتي تقوم على أساس الاستقراء والملاحظة للظواهر المختلفة .

أما النظام الاقتصادى فإنه بتعريفه السابق يختلف عن علم الاقتصاد في كونه لا يمثل دراسة تحليلية ولا تفسيراً للحياة الاقتصادية ، بل انه مجموعة دلائل عمل ترتبط بمفهوم المجتمع للعدالة الاجتماعية فيما يختص بالملكية ووسائل التملك ، والحرية بأنواعها المختلفة ، كما أنه يتطلب مجموعة من القواعد وأيديولوجية تبررها وعقيدة لدى الافراد والمجتمع تجعلهم يطبقونها . والنظام الاقتصادى ليس اقتصاديا بحثا ، وإنما تؤثر فيه عوامل غير

اقتصادية ، لذا فإن التحليل الاقتصادي لا يوصلنا وحده إلى الصورة الدقيقة
ليكانيكية النظم الاقتصادية المختلفة .

ولا يعني ذلك انفصال قوانين علم الاقتصاد عن المذاهب والنظم
اقتصادية إذ أن القوانين العلمية تفسر الحياة الاقتصادية في المجتمعات ذات
النظم المختلفة ، لذا فإن بعض هذه القوانين ينطبق على بعض المجتمعات
دون البعض الآخر ، كقوانين الطلب والعرض مثلا ، والتي تعمل في اطار
حرية السوق ، لذا يقتصر مجال عملها على المجتمعات الرأسمالية دون
المجتمعات الاشتراكية التي تكاد أن تنعدم فيها حرية السوق .

وتقوم على النظم الاقتصادية سياسات تتحدد أهدافها الرئيسية وحدودها
العامّة التي يلزم على المجتمع وضع سياساته في حدودها لعلاج المشكلات
الاقتصادية التي تواجه المجتمعات المختلفة وفقا لهذه النظم . إذ تباشر مختلف
الدول سياسات اقتصادية معينة والتي تعد أداء الدولة في تحقيق أهدافها في
النشاط الاقتصادي وعلاج المشكلات . والسياسات الاقتصادية كما تعني
الاجراءات العملية التي تباشرها الدولة فهي تشير أيضا إلى الاهداف
المطلوب تحقيقها ، أي أنها والامر كذلك تشمل كلا من الوسائل والاهداف
المطلوب تحقيقها . وقد يستخدم تعبير السياسة الاقتصادية بمفهوم واسع
ليشمل العديد من الوسائل والاهداف المترابطة ، وهو يشير في هذه الحالات
إلى سلسلة من البرامج المرتبطة فيما بينها والمصممة لتحقيق التنمية الاقتصادية
مثلا ، أو علاج التضخم ، أو تحقيق العمالة الكاملة ، أو غيرها من الاهداف
العامّة أو مجموعة من هذه الأهداف . وقد توصف هذه البرامج أيضا بالخطّة
الاقتصادية كما توصف بالسياسة الاقتصادية . وقد يستخدم تعبير السياسة
الاقتصادية بمفهوم ضيق في معالجة مشاكل محدودة كدعم الانتاج أو خفض
الاسعار لبعض المنتجات .

هذا وتقوم السياسات الاقتصادية في جانب منها على المعلومات التي
يقدمها علم الاقتصاد (في اطار نظريات عامّة ومواد وصفية واحصائية

وواقعية) ، وإلى جانب هذا الأساس الاقتصادي الذي تقوم عليه السياسات الاقتصادية فإنها تعكس أيضا جوانب غير اقتصادية كالقيم الاجتماعية والجوانب السياسية ، وتتوافق مع نظام المجتمع وتأخذ في اعتبارها المفاهيم والاجراءات التشريعية السائدة وأن تنفيذها سيتم بواسطة الجهاز الادارى المتاح للدولة .

وقد جرت العادة على أن تكون الدراسة الاقتصادية بعيدة الصلة عن مجال الدراسات الأخلاقية والدينية ، وذلك لأن اهتمامها الأساسى ينصب على الحاجات الانسانية ووسائل اشباعها دون النظر إلى حرمتها أو ضررها^(٢) . إلا أن الإسلام يضع الاقتصاد في اطاره الصحيح ، ويجعل الرابطة وثيقة بينه وبين القواعد القيمة التي يلزم توفرها في الفرد المسلم والمجتمع الاسلامي . لذا فان الدراسة الاقتصادية البحتة تعد قاصرة من وجهة النظر الإسلامية التي ترى تكامل الجوانب الروحية والاخلاقية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ماهية علم الاقتصاد :

يعد علم الاقتصاد احد العلوم الاجتماعية الهامة كالتاريخ والسكان والقانون والاجتماع وغيرها . وقد تعددت التعاريف الموضوعية لعلم الاقتصاد وتطورت منذ نشأة هذا العلم منذ أكثر من مائتي عام (في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر الميلادى) فقد كان تعريف علم الاقتصاد في بداية نشأته على أنه العلم الذى يبحث في انتاج الثروة وتحقيق الغنى للمجتمع ، وفي تعريف آخر أنه العلم الذى يختص بدراسة القوانين المنظمة للثروة وتوزيعها واستهلاكها ، ويبين تعريف ثالث أنه العلم الذى يدرس كيفية حصول الانسان على الدخل وكيفية استعماله له . ومن التعاريف الأخرى للاقتصاد أنه العلم المختص بدراسة الرفاهية الاقتصادية ، ومن أكثر التعاريف شهرة وسيادة في الفكر الغربي أنه العلم الذى يبحث في اشباع

حاجات الانسان المتعددة باستخدام الموارد المحدودة في استخداماتها البديلة . وهو ما يمكن اختصاره بالقول بأن علم الاقتصاد هو العلم الذى يبحث في كيفية حل المشاكل الاقتصادية ، وذلك أن دراسة المشكلة الاقتصادية وفهم طبيعتها وسبل حلها هو أساس الدراسة الاقتصادية .

ولعلم الاقتصاد صلات وثيقة بغيره من العلوم الاجتماعية لأنه وهذه العلوم يختص بدراسة السلوك الانساني في المجتمع ، لذا فانها جميعا مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها البعض ولا يمكن تجاهل أى منها عند دراسة هذا السلوك الانساني بل لابد من الافادة منها في هذا المجال . فصحيح أن علم الاقتصاد يختص بدراسة الجوانب الاقتصادية فقط دون سائر الجوانب إلا أنه من المهم الى جانب ذلك النظر إلى الجوانب غير الاقتصادية حتى لا تكون الدراسة غير مكتملة .

كما أن للاقتصاد صلة وثيقة ببعض العلوم الأخرى كالرياضة والاحصاء بصفة خاصة إذ أن الدراسة الاقتصادية المتقدمة تعتمد على الاساليب الرياضية والاحصائية في معالجة المسائل الاقتصادية ودراستها والمساهمة في حلها . إذ تعتبر العلوم الرياضية الأداة التي تساعد الباحث الاقتصادي في تحليله للظواهر المختلفة ، وذلك نتيجة للتطور العلمي الكبير في مجالات الحياة المختلفة ، والحاجة إلى استخدام الرياضيات في تفهم وحل المشاكل الناجمة عن ذلك ، وتصميم الخطط والبرامج المختلفة اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع . وسيأتى مزيدا من التفصيل بعد ذلك .

وعلى الرغم من تفاوت تعريفات علم الاقتصاد كما سبق فانها تنحصر في الجانب المادى فقط للحياة الانسانية والمتعلق بالمسكلة الاقتصادية ، فهو لذا يعد قاصرا لعدم احاطته بجوانب أخرى تؤثر وتتأثر بالجانب الاقتصادى . ويعد أشد قصورا لأنه انعكاس لسلوك بشرى ساد مجتمعات غير اسلامية تختلف في مفاهيمها وسلوكها ونشاطاتها عما يتعين أن تكون عليه المجتمعات الاسلامية ، لذا فعلى الرغم من أن موضوعاته قريبة الصلة بما

يدرس في المجتمعات الإسلامية في النواحي المادية ، إلا أنه يتم في إطار غير
إطارها ويشرح سلوكا غير سلوكها ، ويهيئ نتائج قد تختلف عما تأتي به
الأنشطة الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية المتلزمة . لذا فقد حاول بعض
الباحثين في الاقتصاد الإسلامي - جزاهم الله خيرا - تقديم تعريف يناسب
الدراسة الاقتصادية الإسلامية في مفاهيمها وأساليبها وسلوك مجتمعاتها كأفراد
وجماعات .

ومن بين هذه المحاولات ما قدمه د . محمد شوقي الفنجري للاقتصاد
الإسلامي من تعريف ألزمه به نطاق النظام وليس العلم بجعله يتعلق
بتحديد أهداف النشاط الاقتصادي وكيفية تنظيم ذلك النشاط ، لأن علم
الاقتصاد - في رأيه - عالمي الصيغة لا يختلف بين المجتمعات ذات الانتماءات
والمعتقدات - والسلوك بناء على ذلك - المختلفة⁽³⁾ ، وهو ما يعني أن نقبل
بنظريات الاقتصاد كما هي بما هي عليه من تحيز للمجتمعات الأخرى ،
وشرح لسلوكها في إطار يخالفنا ، ووصول الى نتائج لا تناسبنا ، والالتزام بها
حين صياغتنا للدلائل عملنا التي يتعين أن تكون ملتزمة بنظامنا النابع عن
الكتاب والسنة ، وما يعنيه ذلك من تناقض بين الوسائل والأهداف ، وعدم
تحقيق الأهداف الإسلامية من النشاط الاقتصادي .

وقد تقدم غيره بتعريفات أكثرها يدور حول تأصيل علم الاقتصاد
الإسلامي في دائرة النظام والمذهب بوسائل مختلفة ، وربما يرجع ذلك لأن
المحاولات مازالت في بدايتها شأن أي دراسة أو عمل في بدايته يحتاج إلى
التنقيح والتعديل ومقارعة الرأي بالرأي والحجة بالحجة لكي تصل الدراسة
أو العمل الى الثمرة المرجوة .

ومن بين ما قدم من تعاريف أيضا يأتي تعريف للأمر محمد الفيصل
حيث يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه علم وسائل استخدام الإنسان لما
استخلف فيه لسد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لمنهج شرعي محدد .
وهو تعريف قام على محاولة صياغة إسلامية لتعريف علم الاقتصاد بوضع

كلمات ذات مدلولات اسلامية لما اصطلح عليه من ألفاظ ومعاني اقتصادية ،
واضافة قيد لها هو المنهج الشرعي المحدد⁽⁴⁾ .

ولعل هذا التعريف قد اقتصر على جانب ، وان كان هاما ، إلا أنه ليس
كل شيء في الحاجات الانسانية للمجتمعات الاسلامية ، وهو الحاجات
الدنيوية ، في حين أن من النشاط الاقتصادي في المجتمعات الإسلامية ما
يفيد في سد حاجات دينية والتي منها على سبيل المثال إقامة المنشآت الدينية
كالمساجد ولوازم عمارتها ، وأداء عبادات ذات كلفة مخصصة كالحج ولوازم
أدائها ، ونشر الدعوة الإسلامية ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ،
ومتطلبات الجهاد في سبيل الله وأجهزة جمع وتوزيع الزكاة . كما أنها لو لمست
توزيع الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل ، وبين مختلف أفراد وطوائف
المجتمع لكان أفضل .

لذا يقترح أن يُعرف الاقتصاد الاسلامي بأنه علم دراسة كيفية استخدام
الانسان للموارد المختلفة لسد حاجات أفراد المجتمع الاسلامي وجماعته
المعيشية والدينية على مر الزمن .

وتكون دراسة النظام الاقتصادي الاسلامي أيضا على النحو التالي :
مجموعة الاجراءات الاسلامية المؤثرة في الاختيار الاقتصادي الذي
يهدف إلى توجيه الموارد نحو تحقيق الأهداف .

وهو أيضا : الطريقة التي يتعين على المجتمع الاسلامي اتباعها في حياته
الاقتصادية وحل مشاكلها العملية .

أما السياسات الاقتصادية في الاسلام فتعرف بأنها : الاجراءات
العملية التي تباشرها الدولة في حل تحقيق أهداف النظام الاقتصادي
الاسلامي وحل المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الاسلامي .

التحليل الاقتصادي : أهدافه وأدواته :

هذا وتهدف الدراسة في مجال التحليل الاقتصادي إلى المساهمة في بحث المشاكل الاقتصادية ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها . ونظرا لما تنطوى عليه تعريفات علم الاقتصاد المختلفة في دراساته الوافدة إلينا من تركيزه على حل المشكلة الاقتصادية التي تتمثل وفقا لآراء مدارس الاقتصاد الرأسمالي المختلفة ، في الندرة النسبية للموارد المتاحة لاشباع الحاجات الانسانية المتعددة والمتجددة .

لذا تتعلق الدراسة الاقتصادية في هذا الخصوص بما يلي :

١ - مشكلة اختيار الحاجات الإنسانية الأولى بالاشباع تبعا لأهميتها النسبية وما يرتبط بها من مشكلة توزيع الموارد الخاصة بالمجتمع وتحقيق كفاءة توزيعها وتخصيصها لكي تحقق أقصى درجات الاشباع الممكنة بما في ذلك من الاستخدام الكامل للموارد في أفضل الاستعمالات الممكنة مع اختيار أفضل أساليب وفنون الانتاج المتاحة المحققة لكفاءة الاستخدام وكفاءة التخصيص . ويتزامن مع ذلك أيضا توزيع الناتج المتحقق من عمليات الإنتاج المختلفة بين من شاركوا في تحقيقه وهم أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم والادارة بما يحقق استمرار عمليات الانتاج المختلفة وعدالة توزيع الناتج بينهم ما أمكن ذلك ، ووفقا لمفهوم المجتمع لعادلة التوزيع هذه . ونظرا لأن الانتاج والإستهلاك والتوزيع لا ينقطع على مر العصور ، فإن الدراسة الاقتصادية تعنى أيضا بتحقيق التنظيم الأمثل للانتاج والإستهلاك عبر الزمن ، وما يستدعيه ذلك من تنمية للموارد والإنتاج في المستقبل بالإضافة إلى الحاضر .

٢ - كفاءة استخدام الموارد وسلامة تخصيصها وتوزيعها بين الأنشطة المختلفة ، وبين الوحدات العاملة في كل نشاط ، وداخل كل وحدة بما يناسب تحقيق أهداف الانتاج الاقتصادي في اشباع حاجات المجتمع عند حدوده القصوى الممكنة .

٣ - توفير المعلومات الضرورية واللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية ورسم السياسات الاقتصادية على المستوى الفردى والعام فى المجتمع ، بما تقدمه من دراسة للفعاليات الاقتصادية المختلفة القائمة ، وامكانات التطوير والتحسين .

وتنقسم الدراسة الاقتصادية على هذا المستوى إلى دراسات نظرية بحتة قائمة على التجريد والتحليل النظرى للظواهر الاقتصادية فى ظل افتراضات معينة ، وما تتطلبه من حياء وموضوعية ودقة فى التحليل وتطبيق القوانين العلمية ، وتنبؤات بأحداث المستقبل بناء على ذلك ، وهذا هو الجانب المتعلق بالنظرية الاقتصادية . ودراسات تطبيقية تختص بالاقتصاد التطبيقى بما يشمل من بحث وتحليل وتقويم للسياسات القائمة فى ظل ظروف اقتصادية موجودة فى نظام اقتصادى معين .

هذا وتتطلب هذه الدراسة اتباع أساليب وطرق معينة فى الدراسة والبحث وتحتاج إلى بيانات مختلفة ، كما تتطلب الاستعانة ببعض العلوم المفيدة فى هذا المجال .

وبالطبع فإن أول العلوم التى تفيد الدراسة الاقتصادية وتمكن من التحليل الاقتصادى هى النظرية الاقتصادية نفسها بكافة مكوناتها من نظريات وقوانين اقتصادية فى كافة المجالات ، وما تتضمنه من مفاهيم وتعريفات (مصطلحات) وما تقوم عليه من فروض مختلفة عن سلوك الأفراد والوحدات الاقتصادية العاملة فى مجال النشاط الاقتصادى كما هى فى الواقع . يتعين التقيد بها فى البحث والدراسة ، وفى إجراء التوقعات النظرية أو التنبؤات العلمية اللازمة لدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية المختلفة .

على ذلك بعض العلوم الأخرى ذات الصلة الوثيقة بالدراسة الاقتصادية سواء منها ما كان متضمنا لأدوات تحليل مناسبة كالأحصاء والرياضة ، أو مبينا ومفسرا لوقائع اقتصادية سابقة كالتاريخ الاقتصادى ، أو منظما لقواعد البحث والدراسة كمناهج البحث العلمى .

الإحصاء :

يعد الإحصاء (وهو العلم المختص بجمع البيانات وثبوتها وعرضها وتحليلها للاستدلال منها على القرارات المناسبة ، باستخدام الطرق الإحصائية المناسبة في جمع وتحليل البيانات) أداة كشف القوانين العلمية ومقارنتها والتنسيق بينها وربطها بما يمكن من الاستدلال على قوانين أشمل وأعم ، كما وأنه أداة لحل المشكلات وتفسيرها ، ولا يقتصر دوره على أنه أداة للنظر إلى الماضي والتعرف عليه ، بل إن دوره ممتد كأداة للتنبؤ بأحداث مستقبلية واتخاذ قرارات بشأن هذا المستقبل على ضوء ما درس من بيانات الماضي ، وهو لهذا أداة للوقاية من الأزمات بالتعرف على النظم والقوانين العلمية التي تحكمها ، والتنبؤ بإمكان وقوعها واحتمالاته المختلفة ، لاتخاذ القرارات والاجراءات المناسبة لتلافي المشكلة أو محاولة منع حدوثها . كما أنه بهذا التنبؤ يعد أداة التخطيط الاقتصادي سواء على مستوى إعداد الخطط أو تنفيذها ومتابعتها . لذا فهو وسيلة الدراسة الاقتصادية وأداة للقيام بها على الوجه الأكمل ، من بدء وضع الفروض الخاصة بالدراسة وصياغتها وتجميع البيانات اللازمة لإثبات أو نفى الفروض ، ثم تنسيقها ودراستها لاختبار صحة الفروض ، ثم صياغة نتائج الدراسة في صورة قوانين علمية ، ومن ثم اختبار صحة هذه القوانين بعد ذلك بتطبيقها على حالات وظواهر مماثلة ماضية أو حاضرة أو مستقبلية للتعرف على مطابقتها للواقع ومسايرتها للصواب .

الرياضة

والرياضة إحدى أدوات التحليل الاقتصادي التي تمكن من دقة التعبير عن العلاقة القائمة بين الظواهر الاقتصادية وأسبابها أو العوامل المسؤولة عنها ، وتيسر من التحليل وتجعله أكثر وضوحا ، وأكثر قربا من أذهان الدارسين والباحثين . كما أنها تؤدي إلى سهولة الاستنتاج والاستدلال . وتتأكد أهمية ذلك في الحالات التي تتناول عددا كبيرا من العوامل والعلاقات التي يتعين دراستها معا في نفس الوقت . إلا أن التزيد في استخدام الرياضة

والعلاقات الرياضية واخضاع الدراسة الاقتصادية لها وكأنها هدف في حد ذاتها قد يؤدي إلى الخطأ في الدراسة والاستدلال ، إذ قد يؤدي إلى الوصول إلى نتائج دقيقة ومحددة على حساب الواقع والحقيقة . فالحقيقة التي يتعين الالتفات إليها هي أن التعبير عن الظواهر الاقتصادية المختلفة يمكن أن يتم باللغة المعتادة في الكلام والدراسة ، ومن الممكن أيضا أن يتم بالأساليب الرياضية ، ولكل مجال لاستخدامه وظروف وشروط لنجاح هذا الاستخدام ، كما يرتبط بكل منهما عوامل نجاح أو فشل .

ولا يعني هذا أن ينسحب ذلك على استخدام الوسائل الرياضية في إطار الدراسة الإحصائية السالف الإشارة إليها ، لأن القياس الرياضي لقوانين وعلاقات وقواعد علمية ، والتحليل الرياضي لهذه القياسات المختلفة وتوضيح ما بينها من علاقات رياضية في إطار الطريقة الإحصائية يؤدي للوصول من البيانات المدروسة إلى نتائج موضوعية دقيقة ومحددة ، ويمكن من ادراك ومعرفة القوانين العلمية في مجال البحث . أما إخضاع الدراسة الاقتصادية والتحليل النظري للوسائل الرياضية فقد يجافي الحقيقة ويعقد من الدراسة ويجعلها غير ذات معنى .

وقد برزت لذلك توليفة مناسبة من الأساليب الرياضية والتحليل الإحصائي والدراسة الاقتصادية في إطار يعرف بالاقتصاد القياسي . وهو يقوم على تحديد فروض معينة طبقا للنظرية الاقتصادية يجري اختبار صحتها من واقع البيانات الفعلية بالأساليب الرياضية والإحصائية للمعاونة في حل المشاكل الاقتصادية .

التاريخ الاقتصادي :

وهو يقدم الدليل الواقعي الملموس على آثار الأعمال والمناهج والأنظمة الاقتصادية المتباينة في التاريخ ، ولذا فهو يمكن من دراسة وفهم وتحليل الظواهر الاقتصادية الماضية والحاضرة ، ويبين مدى صلة العوامل الاقتصادية

بالعوامل غير الاقتصادية في الحياة الواقعية وأثر تفاعلها المشترك في سير الأحداث ، ويقدم حكماً تاريخياً ونتائج ملموسة لتجارب وضعت لاستخدامها في دعم الآراء المختلفة أو تنفيذها أو تعديلها . ولا شك في فائدة كل ذلك ، إلا أن دراسته لا تؤدي بنا إلى توقع التلقائية والتكرار في الحوادث الاقتصادية ، لأن التاريخ لا يعيد نفسه ، بل إن لكل حدث ظروف وعوامل يختلف بها عن سابقه . كما أن دراسة التاريخ لا تقدم لنا دراسة تفصيلية كاملة عن كل ما حدث ، بل أنها تقدم لنا صورة تقريبية فقط عن بعض ما حدث من وجهة نظر من سجلوه أو درسوه ، خاصة إذا لم يكن هناك منهج دقيق واضح ومفصل لتسجيل الوقائع ، وربط الأحداث بالأسباب ، وشمول الدراسة لكافة العوامل المؤثرة ، ودقة التحليل وصواب الاستدلال . وهو ما يمكن أن يتوفر في إطار الدراسات الإسلامية التي توفرت عن صدر الإسلام وهو الذي يشمل فترة حياة الرسول صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين حيث المنهج الواضح وسلامة التطبيق ودقة التسجيل ، كذلك فهناك الواقع التاريخي المسجل في القرآن الكريم وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم عن قصص الأمم السابقة وما عاصرتها من أحداث وما واجهها من ظروف ، ونشأ عنها من نتائج . كل ذلك يصلح لتكوين دراسة تاريخية لا تعنى بمجرد التسلسل الزمني للوقائع أو بالأحداث الاقتصادية فقط ، وإنما تبين الأنظمة المختلفة والأحداث الجسام ومختلف العوامل في السلوك الإنساني والاجتماعي ومسار الأمم في نسيج متشابك لا يقتصر على جانب دون آخر من العوامل الفاعلة في حياة المجتمعات . وهي تمثل أساساً صالحاً وقوياً لدراسة بعض الوقائع الاقتصادية في الإطار العام لحياة المجتمعات والظروف والعوامل المختلفة المؤثرة فيها والمتأثرة بها ، ومن الممكن الاستفادة منها في الاستدلال والاستنباط لصلاحيات الأنظمة والسياسات والنظريات المختلفة في مجالات التحليل الاقتصادي بصفة عامة والتحليل الاقتصادي الإسلامي بصفة خاصة .

طرق البحث العلمى :

للبحث العلمى طريقتان أساسيتان لاجرائه أيا كان مجال هذا البحث سواء فى الاقتصاد أو فى غيره فى العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية . هاتان الطريقتان هما الطريقة الاستنباطية^(٥) والطريقة الاستقرائية^(٦) .

أ - الطريقة الاستنباطية :

تقوم الطريقة الاستنباطية على أساس وضع فروض معينة ليست فى حاجة إلى اقامة الدليل على حالتها ، إما لأنها تقوم على حقائق مسلم بها وإما لأنها مستقاة من علوم أخرى ومن ثم فإن اقامة الدليل على صحتها يدخل ضمن نطاق هذه العلوم الأخرى . مثال ذلك القول بأن الانسان يسعى الى تحقيق اكبر قدر ممكن من المنفعة أو أن الحاجات الانسانية متعددة ومتجددة . ثم يلى ذلك محاولة الوصول إلى قانون عام يحكم الظاهرة موضع الدراسة من خلال تتبع المنطقى لما تعنيه هذه الفروض والاطلاع عما تم كتابته سابقا فى هذا المجال . هذا وتستخدم هذه الطريقة عادة عند اجراء البحوث النظرية . ولقد تم التوصل إلى عديد من القوانين والنظريات الاقتصادية والفلسفية والاجتماعية باتباع هذه الطريقة . فمثلا فى علم الاقتصاد أمكن على أساس افتراض سعى المستهلك نحو تحقيق أقصى منفعة ممكنة وفرض تناقص المنفعة الحدية التوصل إلى القوانين التى تحكم العلاقة بين الطلب والعوامل المؤثرة عليه كالدخل والأسعار . ولا شك فى أن صحة النظرية المتوصل إليها من خلال هذه الطريقة تتوقف على صحة الفروض الأساسية للدراسة ومدى تفهم الباحث لجوانب بحثه المختلفة وقدرته على الدراسة والتحليل .

ب - الطريقة الاستقرائية :

تعتمد هذه الطريقة على ملاحظة الواقع بالنسبة للعديد من الحالات التى تكون الظاهرة محل الدراسة بغرض استخلاص الخصائص العامة ومن

أجل الوصول الى القانون العام الذى يحكم هذه الحالات . أى أن هذه الطريقة والامر كذلك ما هى إلا وسيلة لاستبيان الحقائق المتصلة بالظاهرة موضع البحث ، وهى الخطوة الأولى فى محاولة علاج المشاكل المتصلة بها . هذا وقد حث الإسلام على الملاحظة والتفكير وإمعان النظر ومداومة الاهتمام بما فى الكون من أشياء مختلفة تفيد الإنسان فى معاشه وفى الاستدلال على خالقه وشكر نعمه .

فقد أشارت آيات القرآن الكريم إلى تسخير الكون كله للناس من أرض وسموات ومياه وسهول وجبال وحيوانات وغيرها . ولقد ربطت بين التسخير والدعوة إلى التفكير والبحث والإطلاع . وهى فى هذا ترشد الناس لاستخدام الأسلوب العلمى فى المشاهدة والملاحظة والتجربة والبحث عن الظواهر المختلفة واستنباط القوانين الطبيعية للإفادة بها فى هذا التسخير .

فيقول الله تعالى : ﴿ قل انظروا ماذا فى السموات والأرض ﴾

(يونس / ١٠١)

ويقول أيضا : ﴿ أولم ينظروا فى ملكوت السموات والأرض وما خلق الله

من شيء

(الأعراف : ١٨٥)

وتبين هذه الآيات أن المطلوب من الإنسان أن يفكر وينظر نظر اعتبار واستدلال فى ملك الله الواسع وفى جميع مخلوقاته العظيم فيها والدقيق . (٧)

ويقول عز من قائل : ﴿ إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون ﴾

(البقرة / ١٦٤)

فترشد الآية إلى عجيب صنع الله ودلائل قدرته في إبداع السموات والأرض وتعاقب الليل والنهار في نظام محكم ، والسفن التي تسير في البحر على وجه الماء محملة بالأثقال بما فيه مصالح الناس من أنواع المتاجر والبضائع ، وما أنزل الله من السحاب من المطر الذي به حياة العباد والبلاد فأحيا به الزروع والأشجار بعد أن كانت يابسة مجدبة ليس فيها حبوب ولا ثمار ، وفرق في الأرض من كل ما يدب عليها من أنواع الدواب المختلفة في أحجامها وأشكالها وألوانها وأصواتها ، وتقلب الرياح في هبوبها جنوبا وشمالا حارة وباردة ليّنة وعاصفة والسحاب المذلل بقدرة الله يسير حيث شاء الله . إن في ذلك لدلائل وبراهين دالة على القدرة القاهرة والحكمة الباهرة والرحمة الواسعة لقوم لهم عقول تعي وأبصار تدرك ، وتتدبر بأن هذه الأمور من صنع إله قادر حكيم^(٨) .

ويقول تعالى في محكم التنزيل : ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفا ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود . ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء إن الله عزيز غفور .﴾

(فاطر : ٢٧ ، ٢٨)

أى أن الله يبين للعباد أن الله العظيم قد أنزل من السماء المطر بقدرته وأخرج بذلك الماء أنواع النباتات والفواكه والثمار المختلفة الأشكال والألوان والطعوم مما لا يحصر كما خلق الجبال مختلفة الألوان والمحتويات من المعادن المختلفة . ومن الناس والدواب خلقا مختلفا ألوانه وصفاته ومنافعه . إنما يخشى الله حق خشيته العلماء العارفون به .^(٩)

فالاستدلال والمعرفة والتفكير والتدبر وتكرار الملاحظة واستنباط الخصائص والقوانين صفة المؤمن وسلوك المسلم في كل ما يحيط به . وقد أدى ذلك إلى تفوق المسلمين في السابق في مجالات العلوم المختلفة .

ويميز هذه النظرة الإسلامية الشمول في الدراسة والدقة في الفحص والملاحظة ، وربط الأسباب بالمسببات وعدم العزل والتجريد الذي يُفقد المسائل واقعيّتها ويجعل البحث قاصرا ، والنتيجة غير دقيقة ، والسياسة التي تبني عليها غير مجدية .

ولا يعنى ذلك رفض التجريد دائما فقد تكون له منافع أحيانا في التبسيط وسهولة الفهم والتوضيح والاستيعاب ، إلا أنه ليس الأساس ولا تبني عليه القرارات والتوصيات إلا بعد التأكد من صدقه وواقعيّته .

وقد دعا الإسلام إلى تأصيل العلوم وتقعيد القواعد واستنباط السنن الكونية استنادا إلى القواعد القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة .

فيقول الله تعالى : ﴿ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء﴾^(١٠)

ويقول أيضا : ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾^(١١)

ويقول عز من قائل : ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾^(١٢)

كما يقول : ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما﴾^(١٣)

وفي محكم التنزيل : ﴿إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾^(١٤)

فالقرآن هو المصدر الأساسى للمعرفة ومنبع العلوم وأساس الحكم على الأشياء . فهو الذى يقاس عليه غيره ، ولا يقاس هو على غيره ، وتكملة السنة النبوية وتفصل ما أجمل فيه . لذا فالالتزام في مجالات البحث في الاقتصاد الإسلامى يكون بهدى القرآن وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واستنباط ما فيهما من أحكام ، والاستدلال عما فيهما من أصول العلوم والفنون المختلفة ، وما قدم لهما من تفسير وشروح قام بها المفسرون والمحدثون والفقهاء على مر العصور منذ فجر الإسلام وهو ما يتطلب الاعتماد أيضا على

كتب التفسير والحديث والفقه الإسلامى المختلفة . وتأکید ذلك وشرحه بوقائع التاريخ الإسلامى لمختلف عصور التمسلمين التى طبقت فيها أحكام الإسلام وتحققت فيها أهدافه فى المجتمع . والاستعانة أيضا بما استجد من أحكام قدمها الفقهاء استنادا إلى القواعد والأصول المعتمدة فى المسائل المختلفة .

والإفادة أيضا من الدراسات الاقتصادية الإسلامية الحديثة فى مختلف ميادين الدراسة والبحث والتأليف من كتب ومقالات وأبحاث ورسائل للماجستير والدكتوراة وغيرها طالما كانت موثقة ومدققة ومراجعة للاطمئنان على صحة الاستدلال والاستنباط وسلامة الرأى ودقة وصواب النتائج .

ولا يقتصر الأمر بالطبع على ذلك لأن العلوم الاقتصادية قد تطورت كثيرا منذ أكثر من قرنين من الزمان وطورت أساليب العمل وأدوات التحليل ومناهج الدراسة فيها ، واتسعت نطاقات البحث والتأليف والحوار والمناقشات العلمية بما يفيد كثيرا فى إثراء الدراسات فى الاقتصاد الإسلامى ويؤيد أحكامه ويتفق مع آرائه ، ويظهر مساوئ اتباع المناهج الأخرى وعيوبها ونقائصها . كما أنه يقدم دراسات محايدة نضجت إلى حد كبير تفيد التحليل وتقدم وسائل مناسبة لمعالجة مختلف الموضوعات وأجراء الدراسات والتوصل إلى النتائج .

ولقد حوت تعاليم الإسلام ما يستحث المجتمعات الإسلامية والباحثين والدارسين على الاستفادة من كل مجالات التقدم العلمى التى تم الوصول إليها فى مجتمعات أخرى فى كل من الماضى والحاضر ، وذلك كما يتبين من القسمين التاليين :

(أ) الافادة من خبرات الأمم السابقة : من دراسة تاريخهم والفكر لديهم فى كافة مجالاته ونواحي التطور والتقدم وما آل إليه أمرهم فيما يفيد المجتمع الإسلامى ، ولا يؤدى لاتباع السابقين فى مخالفاتهم للشرائع وخروجهم على تعاليم أنبيائهم ، إذ أن فى أخبار السابقين فوائد نستقيها من

السنن الكونية التي أطلعهم الله عليها من قوانين ونواميس طبيعية واكتشافات علمية وأساليب فنية ، والسنن الاجتماعية الرشيدة التي اتبعوها وكانت موافقة لأوامر الله ومحقة لمرضاته .

يقول تعالى : ﴿يريد الله ليبين لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم﴾
(النساء / ٢٦) (١٥)

وهو يخبرنا في هذا بأنه يريد أن يبين للمؤمنين ما أحل لهم وحرم عليهم ، ويهديهم طرائق السابقين الحميدة وشرائعه التي يحبها ويرضاها سبحانه وتعالى . وتندرج هذه الافادة تحت قاعدة عامة هي الافادة من هذه الخبرات فيما يتفق مع الاطار العام للنظام الاسلامي المتكامل .

(ب) الافادة من خبرات ومكتسبات المجتمعات المعاصرة : (١٦) يقول الله عز وجل ﴿فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾ (النحل / ٤٣)
ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع . (رواه الترمذى) .

ولهذه الافادة أيضا شروط هي تنقية هذه الخبرات والمكتسبات مما يخالف الاطار العالم الاسلامي الذي يقر القوانين العلمية الثابتة ، ويفيد من النظريات والنظم الأخرى فيما يتفق مع القوانين العلمية الثابتة والمذهب الاقتصادي الاسلامي .

وحيث يميز الإسلام الافادة من الخبرات المتاحة له في الداخل في تطوير الفنون والعلوم والاسادة من خبرات المجتمعات الأخرى فيما يتفق ونظامه العام وظروف مجتمعه . فانه بذلك يؤكد على تجنب مشاكل النقل الآلى للفنون والعلوم المختلفة واتباع مناهج الغير دون تعديل أو تطويره .

تصنيف الدراسات المتعلقة بالتحليل الاقتصادي :

يجرى تصنيف هذه الدراسات عادة إلى أقسام مختلفة تبعا لمعايير

عديدة ، فقد تقسم هذه الدراسات تبعاً للغرض من التحليل ، أو درجة شمول التحليل ، أو الفترة الزمنية المأخوذة في الاعتبار ، أو مستوى الدراسة .

١ - من حيث الغرض من التحليل تقسم الدراسة إلى قسمين هما :

أ - النظرية الواقعية أو الوضعية^(١٧)

ب - اقتصاديات الرفاه^(١٨)

أما النظرية الواقعية فهي التي تتناول مبادئ الاقتصاد بالدراسة دون اعتبار لمدى قبولها أو رفضها من المجتمع . في حين أن اقتصاديات الرفاهية فإنها تختص بتقويم فعالية الاقتصاد . ومقارنة بمعايير اجتماعية وأخلاقية معينة أي تبعاً لمدى قبوله من المجتمع .

ويقصر البعض التحليل الاقتصادي على النظرية الواقعية التي تتعلق بتحقيق أقصى قدر من الإشباع في حدود الموارد المتاحة دون مراعاة لمدى قبول الأهداف من قبل المجتمع من عدمه ، ويرى أن التحليل الاقتصادي لا صلة له بالأهداف الاجتماعية أو الأخلاقية . وهو ما لا يجد له أرضية في الواقع حقيقة لأن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم بمعزل عن المجتمع . وبناء على الرأي السابق فإن هناك من يقول بأن السياسات الاقتصادية لكونها قائمة على أساس حكم شخصي^(١٩) فلا تعد جزءاً من التحليل الاقتصادي ، ولا يمكن للاقتصادى اقتراحها . إلا أن واقع الأمر يخالف ذلك فالتحليل الاقتصادي يقدم المادة الصالحة لتكوين وبناء السياسات الاقتصادية مع غيرها من المواد الأخرى اللازمة لاتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية .

٢ - من حيث درجة شمول التحليل : وتقسم الدراسة هنا إلى قسمين

هما :

أ : تحليل جزئى^(٢٠)

ب : تحليل إجمالى أو شامل^(٢١)

فالتحليل الجزئى يحلل الظاهرة على أساس دراسة جزئية لبعض العوامل ذات العلاقة ببعضها مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فيها كظاهرة الطلب أو العرض حيث تدرس العلاقة بين الكمية والسعر بغرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة فى الطلب أو العرض على ما هى عليه . والتحليل الإجمالى أو الشامل تدخل فيه جميع العوامل المؤثرة فى الظاهرة المدروسة كظروف الطلب عند دراسة العوامل المؤثرة فى الكمية المطلوبة ، أو ظروف العرض عند دراسة العوامل المؤثرة فى الكمية المعروضة من السلعة .

٣ - طول الفترة الزمنية :

يقسم التحليل الاقتصادى وفقا لهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام هى :

أ : تحليل ساكن (٢٢)

ب : تحليل ساكن مقارن (٢٤)

ج : تحليل حركى (٢٤)

فالتحليل الساكن يتم بدراسة الظاهرة فى لحظة معينة حيث عدم التغير وعدم الاعتبار للزمن . والتحليل الساكن المقارنة بين حالات توازن ساكنة دون اعتبار للانتقال بينها أو العوامل المؤدية لهذا الانتقال وبدرس التحليل الديناميكى أو الحركى اختلاف الزمن ومرور الوقت وأثره فى الظاهرة موضع الدراسة .

ويدعوننا ذلك إلى التعرف على التوازن الذى ستم دراسته فى هذا المستوى من الدراسة وهو التوازن الساكن

التوازن : يمثل التوازن حالة من الثبات والسكون فلا تتغير القوى المؤثرة فى حدوث التوازن ، ولا تميل إلى التغير وهو على عدة مستويات هى :

١ - التوازن العام ، حيث تكون جميع الوحدات الاقتصادية في حالة توازن .

٢ - التوازن الجزئي ، وفيه تكون الوحدة الاقتصادية في حالة توازن ، وهو قسمان :

أ : توازن المستهلك : وفيه يتحقق التوازن للمستهلك من خلال تحقيق شرط التوازن للمستهلك وهو تساوى المنافع الحدية للسلع المختلفة مقسومة على أسعارها .

$$\frac{ح٢}{س٢} = \dots\dots\dots = \frac{ح١}{س١}$$

أى تساوى المنفعة الحدية لوحدة النقد في جميع أوجه الانفاق على السلع المختلفة

ب : توازن المنشأة : وفيه يتحقق التوازن للمنتج - حين يكون هدفه الأساسى تحقيق أقصى ربح ممكن - بتساوى الايراد الحدى مع التكاليف الحدية للسلعة موضع الإنتاج $أ ح = ت ح$

٣ : توازن السوق : وفيه تتساوى الكمية المعروضة (ممثلة لقوى العرض) مع الكمية المطلوبة (ممثلة لقوى الطلب) عند نقطة تلاقى القوتين ، وبحقق هذا التوازن ، سعر واحد في السوق هو سعر التوازن .

$$ك ط = ك ص$$

هذا ويتعلق التوازن العام أو الكلى بالدخل والنواتج الكلى للاقتصاد وبمستوى التشغيل والعمالة فيه . وفيه تكون جميع الأسواق في حالة توازن في نفس الوقت حيث لها تأثير متبادل على بعضها البعض لما تتخيله الفكرة من أن كل سوق مفتوحة لتأثير الأخرى عليها ، وهى فكرة نظرية تتجاهل الجزئيات وتفترض المنافسة التامة بشروطها المعروفة لذا فأهميتها العملية قليلة .

٤ - : مستوى الدراسة :

عادة ما تقسم الدراسة الاقتصادية إلى مستويين أحدهما يختص بدراسة السلوك الاقتصادي للأفراد في المجتمع سواء كانوا مستهلكين أم منتجين وأشخاص طبيعيين أو اعتباريين . وتسمى الدراسة هنا بالتحليل الاقتصادي الجزئي أو الفردي أو للوحدات الصغيرة^(٢٥)

أما السلوك الاقتصادي الجماعي للمجتمع ككل والمتغيرات الكلية في الاقتصاد كالدخل الكلي والعمالة والمستوى العام للأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار الكلي فإن دراستها تتم ضمن إطار المستوى الثاني من التحليل الاقتصادي وهو التحليل الاقتصادي الكلي أو التجميعي^(٢٦)

الفروض الأساسية في النظرية الاقتصادية :

قامت النظرية الاقتصادية على افتراضات معينة في دراستها وصياغتها وتحليل مكوناتها . وهو ما يتعين التعرف عليه قبل البدء في دراستها .

تتلخص هذه الفروض في الفروض الثلاثة المتمثلة في الرشد الاقتصادي لسلوك كافة أفراد المجتمع من مستهلكين ومنتجين وبحثهم عن الحد الأقصى كل في مجاله ، فالمستهلك يبحث عن الحد الأقصى من الاشباع أو المنفعة . والمنظم يبحث عن الحد الأقصى من الربح . ويعنى الرشد الاقتصادي كمبدأ هذين المبدئين معا لسلوك المستهلك وسلوك المنتج . والفرض الثاني هو ندرة الموارد والسلع ودورها في إحداث المشكلة الاقتصادية واستمرارها ، وأن الاقتصادي يتعامل مع الطبيعة كما هي بما هي عليه من ندرة في إطار الفن الإنتاجي المتاح وقوانين الغلة والتكاليف القائمة .

أما الفرض الثالث فهو يرتبط بطبيعة النظام السياسي والاستقرار للمجتمع الذي يفترض استقراره نسبيا واتجاه الناس إلى ممارسة أنشطتهم المختلفة في ظل القانون والعرف والعادات دون خروج عليها ودون اتباع وسائل محرمة في الكسب والعيش وطلب الرزق . وأن تعامل أفراد المجتمع

من منتجين ومستهلكين أو بائعين ومشتريين يتم من خلال تنظيم اقتصادى أساسى فى المجتمع هو الأسواق الخاصة بالسلع والخدمات المختلفة .

وبالطبع فإننا فى ظل الإسلام لابد وأن نبحث عن مدى قبول هذه الافتراضات وبادىء ذى بدء فليس هناك ما يمنع من قبول الرشد الاقتصادى . كمبدأ لكنه له تعريفه وجوانبه الإسلامية التى يختلف بها عن الرشد المعروف بحدوده المذكورة . إذ أن الرشد الاقتصادى فى الإسلام يعنى الالتزام بدائرة المباح شرعا ، وتنظيم الاستهلاك بما لا يتجاوز التوسط فيه ، واشباع الحاجات المباحة بوسائل مشروعة وعلى أساس من هذا التوسط ، والقيام بدور - لمن يقدر عليه ويتعين فى حقه - تجاه المحتاجين فى المجتمع ، بالإضافة إلى تنظيم الاستهلاك بين الحاضر والمستقبل . كذلك فإن تحقيق الحد الأقصى من الربح ليس له ما يعارضه طالما كان فى حدود المباح شرعا وبوسائل لا تتعارض مع الحدود الشرعية للتعامل الاقتصادى والكسب والعمل والانتاج واكتسابه الثروة ، والقيام أيضا بحق المجتمع من زكاة وواجبات مالية ومنفعة مختلفة . وهو ما سنتبينه فيما يلى :

السلوك الرشيد للمسلم :

ويقول الله تعالى : ﴿ قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنا عجبا . يهدى إلى الرشد فآمنّا به ، ولن نشرك بربنا أحدا ﴾ (الجن / ١ ، ٢)

أى أن القرآن يهدى إلى مرشد الأمور ، ويدعو إلى الهدى والصواب والخير . ولذا قال بعد ذلك ، ﴿ وأنا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً ﴾ ، وقال تعالى ﴿ فمن أسلم فأولئك تحروا رشداً ﴾ . فالمسلم يقصد طريق الحق ويتوفاه ولا يحيد عنه .

ويقول عز وجل : ﴿ إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم . ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا كبيرا ﴾

(الاسراء / ٩)

فالقُرآن يَهْدِي ويرشِد الناس لأقوم السبيل وأسلمها وما فيه سعادتهم في الدنيا ، والأجر العظيم في الآخرة .

وقال تعالى : ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا . (الاسراء / ١٦)

يقول الله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَ يَرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ، ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا . وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا . كَلَّا نُمَدِّ هَؤُلَاءِ ، وَهَؤُلَاءِ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ . وَمَا كَانَ عِطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا . أَنْظِرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ، وَلِلْآخِرَةِ أَكْبَرُ دَرَجَاتٍ . وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا ﴾

(الاسراء / ١٨ - ٢١)

فمن اقتصر همه وتصرفاته وسلوكه على هذه المرحلة من حياته وهى فترة الدنيا فاتة، حظ الآخرة ، ولم يصل في دنياه إلى كل ما يبتغيه ، بل إلى ما قسم له فقط . ومن كان بعمله محققا رضا الله ، وفيه إشباع حاجاته الدنيوية والدينية ، ومنفعة نفسه وأهله ومجتمعه ، في حاضره ومستقبله في هذه الدنيا (أى كان مخططا لأشباعاته الحاضرة والمستقبل بالاستهلاك ، والادخار للمستقبل ، والاستثمار لعمارة الأرض) وعاقبته في الآخرة نال ما يسعى إليه بالمطاء الذى ليس له حدود . ولا يكون المسلم في هذه الحياة متمنيا لمثل ما لدى غيره أى لا يسعى للتقليد في الاستهلاك أى أنه إذا تسلط على القوم المترفون أو إذا كثر فيهم المترفون خرجوا عن الطاعة وزاد الظلم والعصيان فحق عليهم التدمير والإهلاك^(٢٧)

وقد قال تعالى : ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبِيبٌ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانُ وَزَيْنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ ، وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ، أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ . فَضَلَا مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَةً ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾

(الحجرات / ٧ ، ٨)

أى أن عدم الالتزام بما أوحى الله إلى رسوله يسبب العنت أى الوقوع في المشقة . وأن الرشد هو فعل من ترك الكفر والفسوق والصيان . فالرشد هو الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه ، مر الرشد وهى الصخرة . (٢٨)

إذا فالسلوك الرشيد للمسلم مستهلكا كان أو منتجا ، عاملا ، أو صاحب عمل ، هو الملتزم بدائرة الحلال والحرام ، والذي يوزع موارده المتاحة له بما يمكنه من منافع الدنيا ونعيم الآخرة .

والتطلع إلى من ليسوا متساويين معه في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية بل أنه يقوم بالسعى المزدوج للمعيشة الحاضرة والمستقبل المتوقع في الدنيا ، والعاقبة في الآخرة ، لأن الله فضل الناس في أرزاقهم وأعماهم بين فقير ومتوسط وغنى على درجات متفاوتة للاختبار ، وليتخذ بعضهم بعضا سُخْرِيَا ، أى لقيام الحياة والتعاون بين سائر البشر في عمارة الأرض وتنظيم المجتمعات وتحقيق المصالح واشباع الحاجات ، وليس لكى يكونوا لى درجة واحدة من العمل والرزق والانفاق واشباع الحاجات . وتفاوت المازل في الآخرة أشد مما في الدنيا ، ولكن على أساس الطاعة ، فمن رأى من يفوقه منزلة وإنفاقا واشباعا للحاجات فعند الله عوضه بما يفوق كل ذلك ن التزم بهدى الإسلام وكان رشيدا في سلوكه عاقلا حكيما في تصرفاته .

وليس الانفاق والاستهلاك واشباع الحاجات مطلقا من كم قيد أو ضابط ، بل يتعين الالتزام بدائرة الحلال والحرام في الانفاق بنفسها يلزم حفظ المال من التوسط في الانفاق بين الحاضر والمستقبل ، وبين منفعة النفس والمجتمع ، وبين معيشته في الدنيا وعمارة الأرض ، وحاجاته الدينية من زكاة وحج وغيرها . وفى الاستهلاك بالامتناع عن كل ضار وممنوع الدم ، والميتة ، ولحم الخنزير ، والتمثيل ، والزنا ، واللواط وغيرها . وفؤ إشباع الحاجات بتحقيق ما يلزم حفظ الدين والصحة البدنية والنفسية والقلية ، والنسل والعرض ، دون اكاثر أو إقلال ، مع مراعاة حاجات الآخرين .

يقول الله تعالى : ﴿لَينْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلَينْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عَسَرٍ يَسْرًا﴾

(الطلاق / ٧)

فالإنفاق إذا مرتبط بالدخل وعلى حسب الحاجة أيضا ، ، فليس الفقير مثل الغنى . ويختلف الناس في احتياجاتهم أيضا تبعا للسن ، والجنس ، والمهنة ، واختلاف المناخ وتبدل الفصول ، واختلاف المواطن والأزمنة .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة أبى سفيان حين شكت له بخله وإمساكه خذى ما يكفيك وولدتك بالمعروف . فالكفاية عامل في تحديد النفقة ولكن حين يكون في المال سعة - فليس الدخل هو العامل الوحيد فقط في تحديد الانفاق بل أيضا مدى الحاجة (٢٩)

هذا وعلى الأغنياء وعلى المجتمع واجبات تجاه الفقراء فليس الغنى مستقلا بهاله بلا قيود بل عليه حقوق كالزكاة وغيرها ، يلزم مراعاتها في إنفاقهم ليقدموا بحاجات الفقراء .

ولذا يقول الله تعالى : ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾

(الأعراف / ٣١)

ويقول أيضا : ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا ، وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾

(النساء / ٥)

فالمال يستخدم في منافع مباحة بلا إسراف ولا تقتير لكي يشبع حاجات الانسان ومن يعول في حاضره ومستقبله في الدنيا ، والقيام بواجباته تجاه المجتمع .

لذا فإن من أساء أو من يظن فيه إساءة استخدام المال (للدلائل قوية على ذلك) بالتبذير وعدم التدبير والاقتصاد وقيمة المال يحجر عليه لسفاهته ، لأن في المال حق لنفسه وحق لجماعته ومجتمعه ، وإساءة الانفاق تضيع حقه وحقهم .

وقد قال عطاء في ذلك إن الله قد نهى عن الاسراف في كل شيء في الأكل والشرب ، والانفاق على الفقير والمسكين .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم)

(رواه الطبراني)

وقال صلى الله عليه وسلم : (أيما أهل عرصة أصبح فيهم امرؤ جائع ، فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى)

(رواه أحمد)

فيلزم إذا لکی يكون المستهلك رشيدا أن يضع في خطته لانفاق المال مصالح نفسه روحا وبدنا وعقلا ومن يعول ، ومصالح المجتمع ، في العاجل والآجل للمعيشة في الدنيا وعمارة الأرض ، والقيام بالواجبات الدينية واشباع احتياجاته منها لأخراه . وبذا يتحقق توازن المستهلك في انفاقه ليحقق له الوفاء باحتياجاته بكافة مستوياتها .

أما في مجال الانتاج فإنه يتعين على الفرد أن يسلك في عمله واكتساب رزقه واستغلال الموارد الانتاجية وتنميتها ما يعود بالنفع عليه وعلى المجتمع ، وأن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار الموارد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه وبالمجتمع ، وذلك لأن الإسلام يؤكد في الجانب الاقتصادي على ثلاثة مبادئ هامة من المبادئ الحركية (الديناميكية) هي :

أ - الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة الطبيعية التي وهبها الله للإنسان وسخرها له ، ويشمل ذلك كل الموارد المتاحة والكامنة .

ب - الالتزام بأولويات تنمية الانتاج والتى تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية والمعيشية لجميع أفراد المجتمع واللازمة لحفظ الدين والنفس والعقل والنسل والعرض والمال قبل توجيه الموارد لانتاج غيرها من السلع كما بين ذلك الغزالي فى المستصفى والشاطبى فى الموافقات .

ج - ان تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله وعمارة الأرض ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفرادها ، كحق أساسى للمجتمع على أفرادها ، وفى هذا يقول الله تعالى : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً﴾

(النساء / ٣٦ - ٣٧) (٣٠)

ويقول عز وجل :

﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾ .

(البقرة / ١٧٧) (٣١)

فقد جعل حق المجتمع فى الثروة مقترناً بعبادته سبحانه ، وان عدم الوفاء بهذا الحق كفر للنعمة يستوجب العذاب الأليم .

ويختلف الاسلام فى ذلك عن غيره من النظم الأخرى فيما يختص بالمبادئ التى تحكم تنمية الانتاج وصلة هذا الانتاج بالتوزيع .

وفى هذا الإطار فإن المنتج أو المستثمر سيبدل جهوده فى ما يعود بالنفع

على نفسه وعلى المجتمع ، وينتهى عن العمل والانتاج والتبادل فى أشياء تضر الفرد أو المجتمع ، وأيضاً يلتزم بأسباب الوقاية من أسباب أضرار وتلوث البيئة فيمتنع عن أكل مال الناس بالباطل وأخذ الرشوة وفرض أتاوات على الناس ، وعن الخيانة والغش فى الكيل والميزان ، والسحر والعمل به ، والسرقة ، والقمار (الميسر) ، والربا ، وانتاج وتبادل الخمر والميتة والدم والخنزير والأصنام (التماثيل) ، ويلتزم بالصدق والأمانة فى بيعه وشرائه وإعلانه عن سلعة وعرضها فى الأسواق ، ويمتنع عن الاحتكار والنجس والغرر والغبن ، وقطع الطريق والإفساد فى الأرض ، واستغلال النفوذ . وبذا يندفع الناس للعمل والإنتاج وارتياح مجالات النشاط الاقتصادى المباح المختلفة يتوقعون المخاطرة فيتقنون العمل ويرتادون أفضل سبله ويحكمون خطط الانتاج ويسعون فى تنفيذها بأنسب الطرق وأكثرها نفعاً وجدوى ويلجأون إلى الله ليعطيهم ثمرتها ، فإن فعلوا ذلك فلا قيد على أرباحهم سوى أداء الواجبات على أموالهم التى أوجبها الشرع عليهم ، ولا تضيق عليهم طالما اكتسبوا أموالهم بسبل مشروعة ولم يمتنعوا عن أداء حق مفترض عليهم . فالربح الأقصى فى هذا الإطار غير ممنوع ، وإن كان كما هو مبين محكوم بضوابط تكفل مساهمته لجهود فعلية يبذلها المنظم فى خدمة الاقتصاد والمجتمع وتحقيق المنافع له ولهم . وسيأتى لذلك مزيد من التفصيل عند دراسة التوزيع إن شاء الله .

أما فيما يختص بالندرة فليست الندرة هى الأساس فى الكون بل إن كل ما فيه من أرض وسموات ، وجبال وسهول ووديان وموارد مائية وثروات طبيعية وغيرها مسخر للإنسان ، وعليه السعى فى اكتشافه والإفادة منه بوسائله الفنية والعلمية المتاحة ، فإن عجزت ، فإن عليه محاولة اكتشاف وسائل أفضل وأنسب قبل النظر إلى مشكلة أو أزمة آتية ترجع لكسل الإنسان أو عدم بذله الجهد المناسب فى استغلال موارد الطبيعة كما سيأتى فى دراسة المشكلة الاقتصادية من وجهة نظر الإسلام .

وبالنسبة للنظام السياسى واستقرار المجتمع فإنه مقبول تماما طالما كان النظام إسلاميا نشأة وبناء وفعالية . إذ يعمل الإسلام على إقامة الحكم الإسلامى القائم على الحق والعدل ، وفرض على المسلمين التجاوب معه وعدم الخروج عليه ، وجعل أمر المسلمين شورى بينهم دون تسلط من الحكام أو خروج من المحكومين عليهم فى إطار من الشريعة الإسلامية وقوانينها وتنظيماتها لمختلف جوانب النشاط الإنسانى .

فيقول الله تعالى : واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا ، وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها ، كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ، ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون ، ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات ، وأولئك لهم عذاب عظيم ﴿

(آل عمران / ١٠٣ - ١٠٥) (٣٣)

وقال جل شأنه فى شأن الحاكم المسلم وأصول ادارته لدفة الحكم : ﴿وأن احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم أن يفتنوك عن بعض ما أنزل الله إليك﴾

(المائدة / ٤٩) (٣٣)

كما يقول : ﴿فبما رحمة من الله لنت لهم ، ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم فى الأمر ، فإذا عزم فتوكل على الله ، إن الله يحب المتوكلين﴾

(آل عمران / ١٥٩) (٣٤)

فقوانين الادارة الحكومية ، وقواعد النظام الاقتصادى والاجتماعى ، والسياسات التى تباشرها الدولة لإدارة والتأثير فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى واضحة المعالم ، وأسستها العامة غير قابلة للتغيير والتعديل . فلا يتوقع الأفراد بخسا لحقوقهم ولا انتهاكا لحرماتهم فى المال والنفس والعرض ،

ولا قوانين غريبة على مجتمعاتهم أو تخالف دينهم تجعلهم يتقاعدون عن العمل أو يتكاسلون عن نشاط فيه فائدتهم وفائدة مجتمعهم .

وبذلك يتحقق الاستقرار السياسى فى المجتمع ، ويتحقق للجهاز الحكومى القوة والكفاءة . ويقل الاختلاف والتنازع على السلطة ، وتهديد المصالح ، ويمتنع الاستبداد والتسلط السياسى والفكرى والادارى . وبذا يمكن أن يتوفر الوسط المناسب لوضع وتنفيذ مختلف السياسات التى تتطلبها حسن إدارة وتسيير المجتمع من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . وتنمو المبادرات الفردية ، وتتكامل جهود الأفراد والهيئات فى المجتمع مع جهود الإدارة الحكومية فى تحقيق أهداف المجتمع المسلم وتحقيق التنمية والتقدم والرفاه له .

وسيتم دراسة اجزاء النظرية الاقتصادية بين الاسلام والفكر الاقتصادى المعاصر فى ٣ مجلدات يختص الأول بالمشكلة الاقتصادية ونظريات الطلب والانتاج . أما الثانى فتتم فيه دراسة الاسواق والاثمان والتوزيع . ويضم المجلد الثالث نظريات التوظيف وعلاج التقلبات الاقتصادية . وتشمل هذه المجلدات فى طياتها دراسة لكافة المسائل الرئيسية فى الاقتصاد الجزئى والكلى على أساس المقارنة بين الإسلام والنظريات الاقتصادية الوضعية .

الفصل الثانى :

المشكلة الاقتصادية

تختلف نظرة المذاهب الاقتصادية المختلفة إلى المشكلة الاقتصادية وفيما يلي ندرس هذه المشكلة في هذه المذاهب .

أولاً - المشكلة الاقتصادية وعناصرها في الفكر الرأسمالي :

تعرف المشكلة في الفكر الرأسمالي بأنها ندرة الموارد المتاحة بالنسبة للحاجات الإنسانية ، فالموارد المتاحة للإنسان تقل كثيراً عن الوفاء بحاجاته المتعددة والمتجددة باستمرار ، وأن هذه المشكلة تواجه كلاً من الفرد والمجتمع . وللتعرف على هذه المشكلة بصورة أدق وأكثر تفصيلاً فإنه يتعين التعرف على عناصر هذه المشكلة وهي الحاجات والموارد .

١ - الحاجات :

تعرف الحاجة الاقتصادية بأنها الرغبة في الحصول على سلعة أو خدمة باعتبارها قادرة على تحقيق منافع معينة للإنسان .
(أ) خصائص الحاجات :

تتميز الحاجات أو الرغبات الإنسانية بخصائص ، أهمها :

١ - تنافسية : إذ تتنافس الحاجات على موارد الفرد المحدودة وذلك نظراً

لندرة هذه الموارد مما يؤدي إلى تعذر إشباع جميع الحاجات والرغبات في نفس الوقت . لذا فإنه يتعين على الفرد تصنيف وترتيب حاجاته تبعاً لأهميتها بالنسبة له .

ومن أمثلة تنافس الحاجات أن الحاجة إلى الشاي تتنافس مع الحاجة إلى البن ، وأن حاجته إلى الغذاء تتنافس مع حاجته إلى الكساء ، وهكذا .

٢ - تكاملية : إذ أن بعض الحاجات يكمل بعضها البعض ، لذا فإن إشباع حاجة منها يستلزم إشباع حاجة أخرى معها . فالحاجة إلى السيارة على سبيل المثال لا يمكن إشباعها دون إشباع الحاجة إلى تعلم القيادة والحاجة إلى البنزين وزيت المحرك . كما أن الحاجة إلى الشاي تتكامل مع الحاجة إلى السكر والحاجة إلى آنية الشرب ، وهكذا .

ومن الطبيعي أن تختلف درجة تكامل الحاجات هذه بين الحاجات المختلفة ، فدرجة التكامل بين الحاجة إلى السكر والحاجة إلى الشاي أكبر من درجة هذا التكامل بين الحاجة إلى المسكن والسيارة ، وهكذا .

٣ - متجددة : حيث أن الحاجات لها صفة التجدد والتكرار . فبعض الحاجات التي يتم إشباعها في وقت معين تعود للإلحاح مرة أخرى بعد فترة زمنية معينة . فالحاجة إلى الطعام مرتين أو ثلاث مرات في اليوم كما أنها تتجدد كل يوم .

لذا فإنه في إشباع الحاجات يتعين ترتيبها خلال فترة زمنية معينة ، وبين فترة زمنية وأخرى وذلك تبعاً لطبيعة التجدد والتكرار هذه .

٤ - متعددة : فالحاجات غير محددة عددياً بل يمكن القول بأنها غير نهائية حيث تتطور الحاجات وتتزايد بسرعة كبيرة نظراً للسهولة النسبية في ظهور الحاجات عن احتمالات اختفاء البعض منها . ويحدث التطور في هذه الحاجات بدرجة أكبر مع ارتفاع مستوى المعيشة خاصة إذا كان

مستوى المعيشة السابق على الارتفاع بالغ الانخفاض ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها :

(أ) أنه كلما كان مستوى المعيشة السابق منخفضاً كان إشباع الحاجات عند هذا المستوى محدوداً وقد يقتصر على الاحتياجات الضرورية فقط . وبمجرد ارتفاع مستوى المعيشة فإن الإنسان يسعى لإشباع حاجات لم يكن في قدرته إشباعها سابقاً ، وإشباع حاجات أخرى جديدة .

(ب) يصاحب زيادة الدخل عادة زيادة في إنفاق المستهلك على السلع التي اعتاد المستهلك شرائها وعلى السلع الجديدة التي لم يسبق له إشباعها ، بعكس الحال إذا ما انخفض دخل المستهلك فإن النقص الذي يحدث في إنفاقه على السلع لا يتأثر كثيراً بالتأصل إشباع الحاجة إلى هذه السلع لديه في الماضي خاصة إذا كان الانخفاض في دخله محدوداً أو أمكن له تجاوزه بتصفية بعض أصوله الرأسمالية القديمة .

(جـ) إن ظهور الحاجات الجديدة يتم بسرعة وسهولة أكبر خاصة إذا كان استعمال السلع والخدمات الاقتصادية يؤدي إلى تحسين سبل المعيشة وتيسيرها ، أو كان له دلالة خاصة من حيث المركز الاجتماعي لمستهلكها أو حائزها . وبالطبع فإن حدة هذه العوامل تزداد كلما كان مستوى المعيشة السابق منفضاً .

٥ - قابلية للإشباع : حيث تتناقص المنفعة التي يحصل عليها الفرد كلما زادت كمية السلعة أو الخدمة التي يستهلكها حتى يصل إلى حد الإشباع . ويعني ذلك انخفاض درجة إلحاح الحاجة إلى السلعة أو الخدمة الاقتصادية كلما زادت الكمية المستهلكة منها .

ورغم أن قابلية الإشباع هذه تمثل قاعدة عامة فإن هناك استثناءات ترد عليها كالحاجة إلى النقود والتي تعد غير نهائية وغير قابلة

للإشباع . ولكن نظراً لأن النقود ليست إلا وسيلة للحصول على السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات ، وأن المنفعة المتحصل عليها من جراء ذلك لا تتحقق من النقود في حد ذاتها ، بل إنها تتبع أساساً من المنفعة المتحصل عليها من السلع والخدمات الاقتصادية التي يحصل عليها الفرد باستخدام النقود ، فإنه يمكن القول بأن الحاجة إلى النقود قابلة للإشباع أيضاً .

٦ - نسبية : وذلك لأن الحاجات ليست تعبيراً عن ضرورة حيوية فقط بل إنها أيضاً تعبير عن أوضاع اجتماعية ، وتخضع لظروف الزمان والمكان والسن والجنس .

فحاجات الإنسان الذي يعيش في الصحراء تختلف عن حاجات إنسان يعيش في المدينة ، كما أن حاجات الإنسان في القرن الماضي تختلف عن حاجاته في القرن الحالي . بل إن حاجات هذا الإنسان في منتصف هذا القرن تختلف عن حاجاته في السبعينات منه .

كذلك تختلف حاجات الإنسان في نفس المكان والزمان باختلاف مستواه الاجتماعي والثقافي . فحاجات الفلاح تختلف عن حاجات العامل الصناعي والتي تختلف بدورها عن حاجات الموظف الإداري وهكذا .

وتختلف الحاجات الإنسانية أيضاً باختلاف السن والجنس . فحاجات الطفل تختلف عن حاجات كل من الشاب والشيخ وهكذا . وتختلف حاجات المرأة عن حاجات الرجل .

ومن ذلك يتضح أن الحاجات نسبية تختلف تبعاً للظروف السالفة الذكر ، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود تقارب وتشابه في حاجات الفئات العريضة المكونة للمجتمع كأهل الريف وأهل المدن ، والعمال والزراع وفئات الدخل المختلفة بل إنه يوجد هذا التقارب والتشابه بين كل طائفة منها في مجموعة الحاجات والرغبات الخاصة بها تميزها عن غيرها من الطوائف . وهذه الخصائص فنية لا نستطيع القول بأنها مقبولة أو غير مقبولة إسلامياً .

(ب) تقسيم الحاجات :

من الممكن تصنيف الحاجات الاقتصادية إلى أقسام مختلفة ووفقاً لمعايير عديدة يمكن إتباعها في هذا التصنيف . وذلك على النحو التالي :

١ - الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية : فالحاجة الضرورية هي التي تتوقف حياة الإنسان على إشباعها مثل الغذاء والكساء والمسكن . أما الحاجة الكمالية فإنها تزيد متعة العيش ولا تمس الحياة نفسها كالترفيه والسياحة . وهذا التقسيم بين الضروريات والكماليات تقسيم نسبي وغير ثابت .

٢ - الحاجات الفردية والحاجات الجماعية : فالفردى من الحاجات هو الذي يختص بالفرد نفسه وحياته الخاصة بصفة مباشرة كالغذاء والكساء ، أما الجماعي منها فهو الذي يتصل بالجماعة كالأمن والدفاع والصحة والتعليم .

٣ - الحاجات الحالية والحاجات المستقبلية : ويقوم التقسيم بين الحاجات في هذه الحالة على أساس الزمن ، فما يتطلب إشباعاً دون تأخير أو تأجيل يعد من الحاجات الحالية ، أما ما يتطلب إشباعاً في فترة زمنية لاحقة فإنه يمثل الحاجات المستقبلية ، ومن هذه الحاجات ما يتطلب استثماراً لتحقيق نتائجه في المستقبل كبناء مسكن جديد لتحقيق خدمة سكنية أفضل ، أو مدارس أو مستشفيات جديدة لتحقيق خدمات تعليمية أو صحية في المستقبل إلى غير ذلك من أنواع الاستثمار المشابهة .

٤ - الحاجات الدورية والحاجات العارضة : أما الحاجات الدورية فهي الحاجات التي تتجدد من وقت لآخر بصفة دورية ولا يغيى إشباعها في فترة زمنية عن الحاجة إلى إشباعها في فترة لاحقة كالحاجة إلى الطعام والشراب وألوان الكساء . وأما الحاجات العارضة فإنها لا تأخذ صفة الانتظام بل تظهر بشكل متقطع وغير منتظم كالترفيه والسياحة مثلاً .

ويعد هذا التقسيم بين الحاجات نسبياً غير ثابت لتغير طبيعة الحاجات من وقت لآخر ومن مكان لآخر ، ولنفس الشخص تبعاً لمستوى دخله وظروفه الاجتماعية إلى غير ذلك ، فالأدوات المنزلية الحديثة كالثلاجة ومواقد الغاز أو الكهرباء كانت تعد كمالية في السابق وهي الآن من الضروريات لارتفاع مستوى الدخل وتحسن مستويات المعيشة وهكذا .

٢ - الموارد :

تمثل الموارد العنصر الثاني من عناصر المشكلة الاقتصادية وذلك أنه في مواجهة الحاجات المتعددة والمتجددة فإن وسائل إشباع هذه الحاجات وهي السلع والخدمات يتوقف إنتاجها على توافر الموارد الاقتصادية المناسبة لهذه السلع والخدمات .

(أ) خصائص الموارد :

تتسم الموارد الاقتصادية بصفة عامة بأنها محدودة أو نادرة نسبياً بالنسبة للمحاجات الإنسانية ، وليست هذه هي السمة الوحيدة التي تتصف بها الموارد بل إنها ذات استعمالات متعددة مما يعقد من مسألة الاختيار التي يقوم بها المجتمع لتوجيه موارده نحو إشباع حاجاته . وفيما يلي ندرس هاتين الخاصيتين اللتين تتسم بهما الموارد :

١ - الندرة : لا يقصد بندرة الموارد الاقتصادية أنها تتسم بالندرة المطلقة ولكنها ندرة نسبية لكونها لا تكفي لإنتاج ما يحتاجه الإنسان من السلع والخدمات اللازمة لإشباع كافة احتياجاته . وتعد هذه الندرة عاملاً أساسياً وهاماً في سعي الإنسان وكده في سبيل الحصول على الرزق

قال لقول الله تعالى : ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض

﴿ولولا فضل ربنا يشاء إنه بعباده خبير بصير﴾ (٣٥)

وقوله تعالى : ﴿لقد خلقنا الإنسان في كبد﴾ (٣٦)

ويعني هذا وجوب سعي الإنسان لتوفير مستلزمات معيشتة لأن الموارد بصورتها الطبيعية لا تفي بهذا الغرض . وتشمل هذه الموارد كلا من الموارد الطبيعية والموارد البشرية والموارد الرأسمالية وهي تتصف جميعاً بهذه الندرة إزاء تنوع الحاجات البشرية وتطورها بصفة مستمرة .

ومن المعلوم ، أنه لولا ندرة الموارد الاقتصادية لما كانت هناك مشكلة لأن وفرتها تؤدي إلى انتفاء المشكلة الاقتصادية لوفائها بالحاجات الإنسانية دون عناء كبير ولما كانت هناك حاجة للدراسة الاقتصادية .

٢ - تعدد الاستعمال : تتصف الموارد إلى جانب ندرتها بصلاحياتها لاستعمالات مختلفة . فالمورد الإنتاجي الواحد يمكن تخصيصه لعدد من الاستعمالات ولا تقتصر صلاحيته للاستعمال على مجال إنتاجي واحد .

وعلى سبيل المثال ، فإن الأرض إما أن تستخدم في الزراعة أو البناء أو صناعة الطوب . . الخ ، كما أن الأرض المخصصة للزراعة إما أن تزرع بالمحاصيل الحقلية ، أو بساتين الفاكهة ، أو الخضر ، أو نباتات الزينة ، أو النباتات الطبية . . الخ ، كما أنه من الممكن توجيهها بدلاً من ذلك لمشروعات الإنتاج الحيواني . ومن الطبيعي أن استخدام الأرض في أحد هذه الاستعمالات لا يسمح باستخدامها في استعمال آخر في نفس الوقت .

وبنفس الطريقة ، يمكن استخدام رأس المال أو العمل ، فإما أن يستخدم رأس المال في الزراعة أو الصناعة أو التجارة أو غير ذلك ، كما أنه قد يستخدم في صورة آلات ومعدات ، أو وسائل نقل ، أو نقد سائل لتمويل بعض العمليات الإنتاجية . ويمكن توجيه العمل لاستخدامات متعددة ، وهكذا .

ولو كانت هذه الموارد وحيدة الاستعمال لخفت وطأة المشكلة الاقتصادية لحتمية استخدام كل منها في الاستعمال الوحيد الذي لا يصلح المورد إلا

فيه . أما وقد تعددت الاستعمالات فإن ذلك يزيد من حدة المشكلة لوجوب دراسة الاستعمالات المختلفة والمفاضلة بينها وفقاً للحاجات الإنسانية والأولويات الموضوعية لإشباعها .

فلو كانت الأرض لا تصلح إلا للبناء أو زراعة نوع معين من المزروعات ، أو أن العمل لا يصلح إلا لأداء عمل معين ، أو أن رأس المال لا يمكن استخدامه إلا في صورة نقدية فقط مثلاً لأصبح من المحتم توجيهه وفقاً لذلك في إشباع الحاجات التي تناسب هذا الإنتاج وتركت باقي الحاجات الأخرى بدون إشباع ولا اختيار للإنسان في ذلك . أما وقد تعددت سبل الاستخدام فإن ذلك يتطلب اختياراً وتديراً وتوجيهاً لعناصر الإنتاج وفقاً لأحسن سبل الاستغلال الممكنة ، وهي مسألة معقدة تحتاج لكثير من الجهد والوقت لإمكان حلها ، كما أنها تتطلب تعاون أفراد المجتمع في ذلك .

وقد دعا ذلك إلى تعدد اجتهادات الأفراد والمجتمعات في كيفية حل المشكلة الاقتصادية ، ونشأة النظم الاقتصادية المختلفة كمحاولات إنسانية منظمة لتنظيم السلوك الإنساني في كافة جوانب النشاط الاقتصادي من إنتاج وتبادل وتوزيع واستهلاك لتحقيق أكبر قدر من الرغبات الإنسانية من الموارد الاقتصادية المحدودة .

هذا ومن الممكن تقسيم دراسة المشكلة الاقتصادية التي تواجه المجتمعات الإنسانية إلى قسمين أساسيين ، هما :

(أ) تنظيم الإنتاج .

(ب) تنظيم الاستهلاك .

فتنظيم الإنتاج يهتم بتوزيع الموارد التوزيع الأمثل بما يتضمنه ذلك من دراسة أشكال وأحجام وتنظيمات الوحدات الإنتاجية ، وبحث كيفية تخصيص الموارد بين مختلف المنتجات ، والوسائل الإنتاجية المختلفة ، في فترة زمنية معينة ، وبين الفترات الزمنية المختلفة . أما تنظيم الاستهلاك فإنه

تدويني مختصر
نقد واهول

يرتكز على توزيع الدخل وكيفية هذا التوزيع بين عناصر الإنتاج المختلفة وتوزيعه بين البدائل المختلفة في فترة زمنية معينة وبين فترة زمنية وأخرى .

وينطبق هذا الأمر على كل من الفرد والمجتمع ، فكلاهما يواجه بنفس المشكلة ويحتاج إلى حلها حتى يمكن الوصول إلى المستوى المعيشي المناسب في حدود الموارد المتاحة .

(ب) أنواع السلع :

وكما درسنا الحاجات الإنسانية وتصنيفها فإنه يتعين دراسة ما تنتجه الموارد الطبيعية لإشباع هذه الحاجات من سلع وخدمات مختلفة وتصنيفاتها . وتختلف السلع الاقتصادية عن السلع غير الاقتصادية في كون الأخيرة تتوافر في الطبيعة بكميات وافرة ولا تحتاج في توفيرها إلى جهد إنساني يقابله ثمن يدفع في سبيل حصول المستهلك عليها . هذا ويهدف الإنتاج كما هو معلوم إلى تحقيق أقصى قدر من الإشباع للحاجات الإنسانية . وذلك لأن وجود الحاجات الإنسانية هو حجر الزاوية للنشاط الاقتصادي . وهو إذا الموجه النهائي للعملية الإنتاجية بغية إنتاج السلع الاقتصادية .

ورغمًا عن ذلك ، فإن السلع المنتجة قد لا تهدف إلى إشباع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة بل قد يكون ذلك بصورة غير مباشرة .

هذا ومن الممكن تصنيف السلع الاقتصادية من وجهات نظر مختلفة حيث يمكن تقسيمها تبعاً لطبيعتها أو لطبيعة استخدامها ، كما إنه من الممكن تصنيفها من حيث ارتباطها بعضها ببعض سواء من ناحية العرض أو الطلب وذلك على النحو التالي :

(أ) السلع والخدمات : تنقسم السلع الاقتصادية تبعاً لطبيعتها إلى سلع مادية و سلع غير مادية .

فالسلع المادية هي السلع الملموسة التي يمكن توصيفها سواء من

حيث الشكل أو الحجم أو الوزن ، وتسمى عموماً بالسلع كالمباني والأغذية والآلات والملبوسات . أما السلع غير المادية فإنها السلع التي يصعب توصيفها لأنها تكون غير ملموسة ، وتسمى بالخدمات كالعليم والصحة والأمن والنقل .

ويعد كلا قسمي السلع الاقتصادية أي السلع والخدمات سلعاً في الفكر الرأسمالي ، أما في الفكر الاشتراكي فإنهم ينظرون إلى كثير من الخدمات على أنها ليست سلعاً اقتصادية ، ولا يضيفون من هذه الخدمات إلى قائمة السلع إلا ما كان مرتبطاً بإنتاج السلع المادية فقط فالنقل بين الوحدات الإنتاجية مثلاً يعد من الخدمات المرتبطة بالإنتاج ويضاف إلى قائمة السلع الاقتصادية . أما خدمات الهيئات الحكومية غير الإنتاجية فلا تضاف إلى هذه القائمة .

(ب) السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية : تنقسم السلع تبعاً لطبيعة استخدامها إلى سلع استهلاكية و سلع إنتاجية .

فالسلع الاستهلاكية هي التي تشبع الحاجات البشرية بصفة مباشرة دون حاجة إلى عمليات تحويلية تجري عليها كالغذاء والكساء .

أما السلع الإنتاجية فإنها السلع التي لا يمكن استخدامها مباشرة في إشباع حاجات الإنسان إلا بعد إجراء عمليات تحويلية عليها ، ومثلها الآلات والمعدات والمباني وغيرها .

ولا يعد هذا التصنيف ثابتاً وقاطعاً ، وذلك لأن تصنيف السلعة إلى استهلاكية أو إنتاجية يتوقف على طبيعة استعمالها والمجال التي تستخدم فيه ، فالفحم يعد سلعة استهلاكية مادام تم استخدامه في الأغراض المنزلية ، بينما يعد سلعة إنتاجية في حالة استخدامه في إنتاج فحم الكوك أو توليد القوى المحركة .

(ج) السلع المعمرة والسلع غير المعمرة : يمكن تقسيم السلع تبعاً لدوامها إلى سلع معمرة لها القدرة على إشباع الحاجات لفترة زمنية طويلة كالثلاجات والسيارات والمباني ، و سلع غير معمرة تشبع الحاجات مرة واحدة فقط وتستهلك مثل ألوان الطعام والشراب والمواد الخام للصناعة أو الزراعة .

أي أن هذا التقسيم ينطبق على السلع الإنتاجية كما ينطبق على السلع الاستهلاكية أيضاً .

(د) سلع متكاملة و سلع بديلة : تنقسم السلع تبعاً لمدى الارتباط بينها من حيث طلب المستهلكين عليها إلى سلع متكاملة و سلع بديلة .

أما السلع المتكاملة فإنها السلع التي لا بد من استخدامها معاً لإشباع حاجة معينة . وهذا التكامل إما أن يكون تكاملاً فنياً كما هو الحال في إشباع الحاجة للكتابة من حتمية استخدام الورق والقلم معاً ، أو تكاملاً نفسياً يرجع إلى المستهلك نفسه كاستهلاك اللبن مع الشاي أو البسكويت أو الفطائر مع الشاي . فبعض المستهلكين يقوم بذلك ويراه شيئاً أساسياً بالنسبة له ، والبعض الآخر لا يرى ذلك . والتكامل الفني يعد تكاملاً حقيقياً أما التكامل النفسي فإنه لا يعني وجود رباط وثيق في استهلاك السلع .

أما السلع البديلة فإنها السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها البعض في الاستهلاك كالشاي والبن ، أو السيارة الخاصة وسيارة الأجرة وغيرها .

(هـ) هناك كما سبق القول تقسيم آخر للسلع تبعاً لمدى الارتباط بينها في العرض حيث تقسم إلى سلع متلازمة يتم إنتاجها في عملية إنتاجية واحدة كالقطن وبذرتة والقمح والتبن ، و سلع متنافسة تتنافس على نفس القدرة من الموارد الإنتاجية إذ إن إنتاج بعضها يتم على حساب

إنتاج البعض الآخر ومثالها القمح والشعير ، والقطن والأرز وهكذا .
إلا أن هذا التقسيم ليست له أهمية كبيرة .

مما سبق ، يتضح أن عناصر المشكلة الاقتصادية وهي الحاجات والموارد تمثل لب الدراسة الاقتصادية . وإن علم الاقتصاد هو ذلك العلم الذي يتولى دراسة السلوك الإنساني المتعلق بتوزيع الموارد المحدودة ذات الاستعمالات البديلة على الحاجات المتعددة والمتنوعة بغية تحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات . وأن هذه المشكلة تواجه كلاً من الفرد والمجتمع . وأن الفكر الرأسمالي يعتبر هذه المشكلة هي لب النشاط الاقتصادي .

ثانياً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الاشتراكي :

إن المشكلة الاقتصادية في هذا الفكر ليست مشكلة توزيع الموارد على الحاجات ، وإنما هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع ، وإن حل هذه المشكلة يتطلب الوفاق بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع السائدة ، وإن قيام الاشتراكية يعد حلاً لهذا التناقض الموجود في ظل الإنتاج الرأسمالي .

ثالثاً - المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي :

لا ينكر الإسلام تعدد الحاجات وتطورها وتجدها كذلك فإنه لا يعترض على محدودية الموارد الاقتصادية بالتعريف السالف الذكر إلا أنه ينظر إلى المشكلة الاقتصادية على أنها قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته ، علاوة على كسل الإنسان ، وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته .

وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿ الله الذي خلق السموات والأرض وأنزل من السماء ماء فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم وسخر لكم الفلك لتجري في البحر بأمره وسخر لكم الأنهار ، وسخر لكم الشمس والقمر دائبين ، وسخر

لكم الليل والنهار ، وآتاكم من كل ما سألتموه ، وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ، إن الإنسان لظلوم كفار ﴿٣٧﴾

ويقول جل وعلا : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ ﴿٣٨﴾

ويقول عز من قائل كريم : ﴿إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الأرض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والأرض لآيات لقوم يعقلون﴾ ﴿٣٩﴾

وكذلك يقول الله تعالى : ﴿والأرض مددناها وألقينا فيها رواسي وأنبتنا فيها من كل شيء موزون . وجعلنا لكم فيها معاش ومن لستم له برازقين . وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ ﴿٤٠﴾

كما يقول جل شأنه : ﴿ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء إنه بعباده خبير بصير﴾ ﴿٤١﴾

فقد سخر الله للإنسان السموات والأرض وما فيهن لا ليتركها بدون الاستفادة بل لكي يستفيد منها في أمور معاشه ومعاده ويستدل على خالقه ويتعاون مع سائر بني الإنسان في ذلك .

ولكن الاستفادة للإنسان بهذه الموارد المختلفة مرتبطة بسعيه ، وعلى قدر جهوده التي يبذلها في الاستفادة من هذه الموارد بطرق مباشرة أو غير مباشرة تكون استفادته منها .

يقول جل وعلا : ﴿وأن ليس للإنسان إلا ما سعى﴾ ﴿٤٢﴾

فقد بينت هذه الآيات أن تسخير الكون كله للناس لا يعني حصولهم على كل ما فيه بلا عمل ، بل لقد ربطت بين التسخير والدعوة إلى التفكير والبحث والاطلاع . وهي في هذا ترشد الناس أن يستخدموا الأسلوب العلمي في المشاهدة والملاحظة والتجربة والبحث عن الظواهر المختلفة

واستنباط القوانين الطبيعية للإفادة مما خلق الله لهم . وأنه لو شاء الله لبسط لهم الرزق بلا عناء ولكن ذلك سيكون مدعاة للترف والكسل والبغي في الأرض بغير الحق . ولذلك جعل للإنسان من الرزق ما يناسب جهده .

وهذا ما يؤكد قول رسول الله ، صلى الله عليه وسلم :

«نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس : الصحة والفراغ» . ويعني ذلك أن عدم الانتفاع بهما فيما يفيد الإنسان في معاشه وآخرفته سبب في خسارة المراء ومؤاخذته .

ومن جانب آخر فإن الإسلام ينظم إشباع الحاجات الإنسانية ويلغي منها ما يدخل في إطار الترف والإسراف حتى يحدث التوازن بين جهود الإنسان وما هو متاح له من موارد واحتياجاته المختلفة .

ويعطينا التاريخ أدلة واضحة على أنه على قدر ما يبذل الإنسان من جهد في ميادين البحث والإنتاج يكون مقدار ما يحصل عليه من خيرات وإفادة من الموارد . فمن المعلوم أن الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر الميلادي وما أدت إليه من تقدم كبير في مجال استغلال الموارد الطبيعية ، وما واكبها وما تلاها من تقدم فني وتقني في كافة المجالات ، قد أحدث تطورات هائلة في ميادين العمل والإنتاج وتنمية المجتمعات المختلفة . وانتقال الناس من مورد إلى آخر من موارد الطاقة وغيرها يمكن الإنسان من تحقيق التقدم الاقتصادي وإشباع الكثير من حاجاته ، وتحقيق الرقي للمجتمعات البشرية المختلفة على الرغم من أن الأرض لم تتبدل والقوانين الطبيعية ثابتة ، إلا أن سعي الإنسان في اكتشافها والإفادة منها هو الذي يحقق له رغباته ويشبع حاجاته .

ومن حيث وجهة النظر الاشتراكية القائلة بأن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة التناقض بين شكل الإنتاج وعلاقات التوزيع ، فإن الإسلام يرى أن علاقات التوزيع ترجع إلى النظام الاجتماعي بشكل عام الذي لا يرجع إلى تطور القوى المنتجة ، لذا فإن علاقات التوزيع لا صلة لها بشكل الإنتاج .

إذ إنه من الممكن لشكل الإنتاج أن يتطور ويتبدل مع استمرار احتفاظ النظام الاجتماعي - بما فيه علاقات التوزيع - بوجوده .

وقد قدم الإسلام الدليل العملي على ذلك فلم يأت نظام الإسلام الاجتماعي وليد تطور في قوى الإنتاج ، وأقام علاقات التوزيع الإسلامية على أساس العدالة ، والجمع بين مصالح كل من الفرد والجماعة قبل تطور المجتمع العربي - في صدر الإسلام - إلى مجتمع صناعي يستوفي الشروط المادية التي قالت بها الماركسية كشرط لقيام مثل هذه العلاقات .

١ - تقسيم الحاجات في الدراسات الإسلامية :

تقسم الحاجات الإنسانية في الدراسات الإسلامية تقسيماً واقعياً يختلف في بعض جوانبه عن المعتاد في الدراسات الاقتصادية المعاصرة التي تقتصر الدراسة غالباً على الجوانب الاقتصادية المادية دون ارتباط أو صلة بالجوانب بالخلقية أو الاجتماعية أو الروحية أو غيرها .

ويقوم التقسيم على ملاحظة جوانب مختلفة من العقائد والسلوك في العبارات والمعاملات والعادات وغيرها في إطار المباح والمأذون فيه شرعاً ، وذلك على النحو التالي :

(أ) حاجات طيبة وحاجات خبيثة :

تشير الحاجات الطيبة إلى الرغبات الإنسانية في الطيبات والنعم التي أباح الله الانتفاع بها في حالة الاختيار والسعة ، وهي تشمل كل الحاجات الإنسانية للأعيان (السلع المادية) والمنافع (الخدمات) المتقومة أي التي أباح الشرع الانتفاع بها في حال السعة والاختيار^(٤٣) ، من ضروريات وحاجيات وتحسينيات وتكميليات . أما الحاجات الرديئة أو الخبيثة فهي تشمل كل حاجة إلى المحرمات كلحم الخنزير والخمر والربا والميسر والزنا وغير ذلك من أعيان ومنافع غير متقومة .

يقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالاً طَيِّباً وَلَا تَتَّبِعُوا
خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين﴾ (سورة البقرة : آية ١٦٨) .

أي أن الله قد أذن في إشباع الحاجات الإنسانية بالمباح والحلال من
الطيبات المستلذة ، ومنع إشباعها بما فيه اتباع للهوى والشيطان فيما لم يأذن
به الله من أنواع النجاسات والمستقذرات والمحرمات بصفة عامة (٤٤) ، لذا
ذكرها :

﴿إنما يأمركم بالسوء والفحشاء وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾ (سورة
البقرة : آية ١٦٩) .

أي يزين لكم ما يسوءكم عاقبته ويحزنكم أمره من معاص فيما ليس فيها
حد أو فيها حد (٤٥) .

ولا يكون الأمر بين المسلمين في إشباع حاجياتهم كما هو لدى غيرهم
تقليداً ومحاكاة ، وقد بين ذلك في حديثه للعرب الذين نزل فيهم القرآن ذماً
للتقليد وحب المحاكاة .

كقوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا
عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون﴾ (سورة البقرة :
آية / ١٧٠) .

فالآية تبطل التقليد وتذمه إن كان في غير ما أباح الله وأحلّه . بعكس
الحال في التقليد في الطاعات وسائر أوجه الخير (٤٦) . ويستوي في ذلك إن كان
تقليداً لأباء أو غيرهم من سادات ووجوه المجتمع أو غيرهم من المجتمعات
الأخرى .

كقوله تعالى : ﴿وقالوا ربنا إنا أطعنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيل﴾
(سورة الأحزاب : آية ٦٧) .

(ب) حاجات مادية وحاجات روحية :

يشير هذا التقسيم إلى أن الحاجات منها ما يتعلق بدنيا الإنسان الحاضرة من حاجات الجسم والعقل إلى الطعام والشراب والكساء والسكن والعلم والترفيه وغيرها من ألوان الأعيان والمنافع المتعلقة بحياة الإنسان والمجتمع الدنيوية ، ومنها ما يتعلق بالحاجات الروحية المتصلة بدين الإنسان وهداية قلبه كالحاجة إلى العقيدة والعبادات .

يقول الله تعالى : ﴿واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه . ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا . ولا تطع من أغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان أمره فرطاً﴾ (سورة الكهف : آية ٢٨) .

ويقول أيضاً : ﴿فأعرض عن من تولى عن ذكرنا ولم يرد إلا الحياة الدنيا ، ذلك مبلغهم من العلم إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بمن اهتدى﴾ (سورة النجم : آيتي : ٢٩ - ٣٠) .

فالاعتصار على الدنيا فقط في العمل وإشباع الحاجات يدل على نقص العلم ، ويؤدي لعدم تحقق التوازن في نفس الشخص لإفراطه في إشباع حاجاته المادية دون الحاجات الروحية التي بها هدايته وسعادته .

ويقول تعالى : ﴿في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والآصال . رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار . ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله . والله يرزق من يشاء بغير حساب﴾ (سورة النور : آية ٣٦ - ٣٨) .

فشأن المسلم تنسيق إشبعاته بين احتياجات الجسم والروح ، ولا يطغى لديه أحدهما على الآخر ، بل إن إشباع حاجاته الروحية عامل هام في إشباع حاجاته المادية .

يقول الله تعالى : ﴿فقلت استغفروا ربكم إنه كان غفارا . يرسل السماء عليكم مدرارا . ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنات ويجعل لكم أنهارا﴾ (سورة نوح : آية ١٠ - ١٢) .

فإشباع حاجات الروح وهداية القلب سبب في فضل الله وإرساله المطر غزيراً ، وفيضه بالمال والود التي تشبع حاجات الدنيا فيهما ، كما يتفضل أيضاً بالساتين التي تشبع الحاجة للجمال والثمار ، ويجري الأنهار إشباعاً لحاجات شرب الإنسان وسقي الزرع والحيوان ، ونقل الأشخاص والأمتعة ، وما يستفاد منها الآن في توليد الطاقة وغير ذلك .

والإنسان الذي هذا هو شأنه لا تطفئ احتياجاته الدنيوية على احتياجاته الأخروية يتمتع بالشخصية السوية المستقيمة ، ويحصل على متاع الدنيا ومتاع الآخرة . ففي سعيه لإشباع حاجاته الروحية يشبع أيضاً حاجاته السماوية ، وقد مدح الله المؤمنين الذين هذه صفاتهم .

فيقول الله تعالى : ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم فإذا أفضت من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، واذكروه كما هداكم وإن كنتم من قبله لمن الضالين ، ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس واستغفروا الله إن الله غفور رحيم ، فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله كذاكركم آباءكم أو أشد ذكراً ، فمن الناس من يقول ربنا آتنا في الدنيا وما له في الآخرة من خلاق ، ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ، أولئك لهم نصيب مما كسبوا ، والله سريع الحساب﴾ (البقرة/ ١٩٨ - ٢٠٢)

فتنظيم الحاجات وإشباع الرغبات للدنيا والآخرة أي للدنيا والدين مطلوب وهو شأن الأتقياء الذين يجمعون بين حسنات الدنيا ومنافعها المباحة وحسنات الآخرة ومنافعها غير المحدودة ، ولكنها مؤجلة لحين ، ولا يطغى أحدهم على الآخر .

(ج) حاجات ضرورية وغيرها :

للفقهاء تقسيماهم للحاجات الإنسانية التي تتفق في أصولها إلا أنها تختلف في تفصيلاتها وفرعياتها ، وقد قسم الغزالي^(٤٧) وتبعه الشاطبي (بالإضافة والتفصيل)^(٤٨) احتياجات الإنسان المباحة لعدة مستويات تتعلق كلها بمقاصد الشريعة الخمس في الخلق وتحقيق مصالح الدين والدنيا . وأنها تقسم وفقاً لذلك إلى ضروريات وحاجيات وتحسينيات ، وأن كل واحدة من هذه الثلاثة تقسم بدورها إلى قسمين أصل وفرع ، أو أساس وتتمة أو تكميل . . فالضروريات يلحق بها مكملاتها ، وللحاجيات أيضاً مكملاتها ، كما أن للتحسينيات مكملات أيضاً . وما زاد عن ذلك فهو من المنهيات أو المحرمات .

فتكاليف الشريعة التي ترجع إلى مقاصدها في حفظ الخلق تتعلق بمجالات أربع ، هي : العبادات والعادات والمعاملات والجنايات . وتشمل كل واحدة من الأربعة مجالات مخصوصة لإشباع الحاجات الإنسانية ، ترد عليها تنظيمات من الشريعة لتحقيق مصالح الدين والدنيا . وأن هذه التكاليف الشرعية المنظمة تكون بأمرين ، أولهما : يتعلق بإقامة أركانها وتثبيت قواعدها ، والثاني : يتعلق بدرء الاختلال الواقع أو المتوقع فيها . أما الأمر الأول فإنه يعمل على قيام مصالح الدين والدنيا في العبادات والعادات والمعاملات ، ويدرأ الأمر الثاني الخلل عن هذه الثلاثة من خلال المجال الرابع أي الجنايات حتى يحفظ الجميع من العدم^(٤٩) والخلل .

أما المقاصد الخمس فهي : حفظ الدين ، والنفس ، والنسل (يضيف البعض مقصداً سادساً ، هو حفظ العرض ويضعه بعضهم بدلاً من حفظ النسل) والمال والعقل . وهي متفق عليها بين الفقهاء (إلا أنهم يختلفون في توزيع الاحتياجات الخاصة بها بين ضروري وحاجي وغيرها) . وفي كل مقصد من هذه المقاصد تأتي الحاجات المختلفة مرتبة إلى ضروريات وحاجيات وتحسينيات وتكميليات ، وسنعمد على التقسيم الذي قال به

الزينة من اللباس ومحاسن الهيئات والطيب ، والتقرب بنوافل الخيرات من الصدقات والإنفاق والقربات وآداب الرفق في الصيام .

وفي العادات : آداب الأكل والشرب ومجانبة المآكل النجسات والمشارب المستخبثات ، والرفق والإحسان ، وتجنب الإسراف والتقتير في إشباع حاجاته من مأكـل ومشرب ومسكن ومركب وملبس وغير ذلك ، ومجانبة الخمر والبعد عنها فلا يقتصر الأمر على عدم شربها .

وفي المعاملات : أخذ المال بدون إشراف نفسى والتورع في كسبه واستعماله ، ومنع بيع النجاسات وفضل الماء والكأ ، وعدم التضيق على الزوجة والرفق في معاشرتها والإمساك بمعروف أو التسريح بإحسان .

وفي الجنايات منع قتل النساء والولدان والرهبان .

٤ - التكميليات : وهي كما سبق القول تنتمى للأقسام الثلاث السابقة ، من ضروريات وحاجيات وتحسينيات . وهي بهذا المعنى كالمساعد لما كملته من أصل . لذا يتعين في إشباعها عدم التعارض بينها وبين الأصل ، وإلا أفسدت الأصل نفسه لأنها منه حكماً . وبنفس درجة التكميليات في التتمة والمساعدة تقع الحاجيات بالنسبة للضروريات ، والتحسينيات بالنسبة للحاجيات . وفيما يلي نتبين بعض أمثلة التكميليات التي على النوع الأول :

٤ - ١ في الضروريات : تعد الأمثلة التالية في المجالات المختلفة من بين التكميليات للضروريات .

في العبادات : نجد أن قوام الدين ثلاثة الإيمان والإسلام والإحسان ، وهي أصل العبادات ، يكملها الدعوة إليه بالترغيب والترهيب وجهاد معانديه والعاملين على إبطاله أو إفساده ، وتلافي النقص الذي يطرأ على

الأصل بإقامة الحدود الشرعية والتي منها قتل المرتدين ، وكذلك أيضاً إظهار شعائر الدين كصلاة الجماعة في الفرائض والسنن (التراويح) والجمعة .

وفي العادات : منع شرب قليل المسكر حتى لا يكون سبباً في الكثير ، ومنع كل طعام أو شراب يضر أو يقتل أو يفسد ، وإقامة ما يلزم ذلك من ذبح أو صيد .

وفي المعاملات : أشياء كثيرة لعل منها نفقة المثل ، وأجرة المثل ، وقراض المثل ، ومنع الربا ، والورع عن المتشابهات ، والرهن ، والإشهاد على البيع ، وتنمية المال حتى لا يفني فلا يفني بالضروريات ، والمحافظة عليه من الإسراف والسرقة والحرق وغيرها ، وصحة النكاح وكل ما يلحق به من متعلقاته كالطلاق والخلع وغيرها ، ومنع النظر إلى الأجنبية .

وفي الجنايات : التماثل في القصاص ، والزجر عن الغضب وعن الميسر ، وكذلك الزجر عن الخمر والمخدرات .

٤ - ٢ الحاجيات : ومن تكميلياتها ومساعداتها ما يلي :

في العبادات : الجمع بين صلاتين في سفر القصر ، الجمع للمريض الذي يخاف أن يغلب على عقله .

وفي المعاملات : اعتبار الكفاءة في النكاح ، ومهر المثل في حالة زواج الصغيرة (إذ لا تدعو إليه حاجة تماثل حاجة تزويجها) .

٤ - ٣ التحسينيات : ومن مكملاتها :

في العبادات : مندوبات الطهارات ، وآداب الأحداث ، وعدم إبطال الأعمال التي شرع فيها وإن كانت غير واجبة .

في العادات : الإنفاق من طيبات المكاسب ، وحسن الانتقاء والاختيار في الأضحيات والعقيقة .

* * *

- مما سبق يتبين أن الحاجات وإن كان بعضها مرتبطاً ببعض ، إلا أنها ترتب على النحو التالي تبعاً لأهميتها ومدى التأكيد عليها :
- ١ - **الضروريات** : وهي أصل الحاجات فهي أصل ما سواها من حاجيات وتحسينيات وتكميليات . وهي المقاصد الأصلية للشرعية ، وتعد واجبة . هذا وأي خلل في الضروريات يلزم معه اختلال الباقي من الحاجات الأخرى ، لكن لا يلزم أن يؤدي الإخلال بالحاجات الحاجية والتحسينية إلى اختلال الضروريات . ومع ذلك فالإخلال بالتحسينيات بصفة عامة أو الحاجيات بصفة عامة يؤدي إلى اختلال الضروريات إلى حد ما وبوجه من وجوه هذا الإخلال .
- لذا يلزم المحافظة على الحاجيات والتحسينيات للضروريات لأنها تكملها ولأنها زينة لها تحسنها وتحجب الاختلال عنها . هذا وتقسم الضروريات كما سيأتي ضمن التقسيمات التالية للحاجات إلى ضرورات عينية وضرورات كفائية .
- ٢ - **الحاجيات** : وهي مكملة للضروريات ومساعدة لها ، وتؤدي إلى رفع المشقة عن القيام بالضروريات ، كما وأنها تحسن صورتها . وتعد الحاجيات في مجموعها كواحدة من الضروريات . ويؤدي الإخلال بها إلى الإخلال بالتحسينيات ، وإلى حد ما بالضروريات .
- ٣ - **التحسينيات** : وهي مكملة لكل من الضروريات والحاجيات ، وتعد أيضاً في مجموعها كواحدة من الضروريات ، إلا أنها تلي الحاجيات في الأهمية . ويترتب على الإخلال بها في مجموعها الإخلال إلى حد ما بالحاجيات وبالضروريات .
- ٤ - **التكميليات** : ولها دور في إتمام وكمال كل الأقسام السابقة من الحاجات ، إلا أنها إذا تعارضت مع الأصل في كل ما هو أكبر منها تسقط .

(د) حاجات حالية وحاجات مستقبلية :

وهو يشبه التقسيم المعتاد في الدراسات الاقتصادية في تقسيمها على أساس الزمن ، تبعاً لمدى إلحاح الحاجة ، وإمكانية إشباعها .

فهي تقسم زمنياً تبعاً للنواحي الفنية المتعلقة بالحاجات المستقبلية من أن إشباعها يتطلب استثماراً يستغرق وقتاً ، كما تقسم تبعاً لمسؤولية الفرد تجاه نفسه ومن يعول في الحال والاستقبال .

فتقسم إلى حاجات عاجلة وأخرى آجلة لتنظيم الاستهلاك وإشباع الحاجات بين الحاضر والمستقبل ، للأمر بالتوسط في الاستهلاك الحال لتكوين مدخرات تزيد من الاستهلاك (مستقبلاً) الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال استثمار أو تمويل كبير يعجز الدخل الجاري عن مقابله . كما يأخذ هذا التقسيم في الاعتبار أيضاً احتياجات من يعول بعد وفاته أيضاً .

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس» (من حديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه) (٥٢)

(هـ) حاجات عينية وحاجات كفاية :

تقسم الحاجات إلى قسمين أولهما القسم الذي يضم الحاجات العينية أي التي يقوم الفرد بإشباعها بنفسه وهي تشمل حاجاته الخاصة بحفظ دينه اعتقاداً وسلوكاً ، وحفظ نفسه وعقله وماله ونسله .

أما القسم الآخر فالحاجات الكفاية وهي متعلقة بالحاجات العامة التي إن قام البعض بها كفت عامة الناس وأسقطت الوجوب عنهم ، وهي حاجات مكملة للحاجات العينية فلا تقوم الحاجات العينية إلا بها ، ومثلها الحاجة إلى الولايات العامة كالحكم والقضاء لحفظ نظام المجتمع وتحقيق

العدالة بين أفرادها ، الجهاد ، والتعليم ، والأذان والإمامة في الصلاة ،
والصناعات ، والحرف ، وولاية أموال الأيتام ، ونظارة الأوقاف والصدقات
الجارية .

وهذا التقسيم للحاجات يشبه التقسيم المعتاد في الدراسات الاقتصادية
الذي يقوم على أساس التفرقة بين الحاجات إلى حاجات فردية وحاجات
عامة .
وبالمثل فإنه يمكن القول أن التقسيم الأخير للحاجات في الدراسات
الاقتصادية بين دورية وعارضة تقسيم في مناسب .

فالتقسيم الوارد في الدراسات الإسلامية يختلف عن المعتاد في الدراسات
الاقتصادية في اعتماده على مدى طيب الحاجة أو خبيثها ، وأن تصنيف
الحاجات بين ضرورية وغيرها يتم تبعاً لمراتب تدخل فيها اعتبارات دينية إلى
جانب الاعتبار الدنيوية ، كما أن تقسيم الحاجات بين عينية وكفائية
يلحظ فيه نفس الاعتبار

دراسة عبد الله عابد عن الحاجات في الإسلام : (٥٣)

بين د . عابد أن تعريف الحاجات في الإسلام هو مطالب الإنسان تجاه
الموارد المتاحة له يؤدي تحقيقها إلى إنهاء طاقاته اللازمة لعمارة الأرض . وذلك
على أساس أن الإنسان مكلف من ربه بعمارة الأرض ، وأن عمارة الأرض هو
موضوع العبادة التي خلق الإنسان لها . وأن المقصود بعمارة الأرض هو كل
نواحي النشاط الإنساني في الحياة ابتداء من الدعوة للدين ومروراً بنشر
العدل وإشاعة الأمن والسلام وانتهاء بعمارة الأرض في شكلها المادي مثل
أعمال الزراعة والصناعة وما يتولد عنها من أنشطة . وأن عمارة الأرض تتطلب
توافر الطاقات اللازمة للقيام بها . وأن أهم هذه الطاقات هي الطاقات
الإنسانية . وأن عمارة الأرض تتطلب من الإنسان تنمية كافة طاقات المجتمع
من طاقات إنسانية وطاقات مادية (أي الطاقات الأخرى عدا الطاقات

الإنسانية) وهى قسمان طاقات طبيعية وطاقات رأسمالية وذلك باستمرار إزاء استمرار عملية العمارة . وأن إنهاء طاقات الانسان يتطلب منه استهلاك السلع اللازمة لذلك ، لذا فان إنهاء هذه الطاقات يولد لدى الانسان المطالب تجاه الموارد المتاحة له . ومادام الأمر كذلك فإن الاسلام يقر هذه المطالب ويأمر بإشباعها . ولا يدخل فى ذلك بالطبع مطالب الإنسان للمحرمات والمطالب الترفية والتبذيرية .

وقد بين د . عابد أن هذه المطالب المباحة ليس على نفس الدرجة من الإلحاح بالنسبة لتنمية الطاقات لذا فإن الاسلام يرتبها تبعا لمدى إلحاحها لتنمية طاقات المجتمع .

وقد اقترح بناء على ذلك تقسيما للحاجات على النحو التالى :

١ - حاجات الكفاية وهى الحاجات التى يلزم إشباعها حتى يمكن المحافظة على الفرد المسلم حيا قادرا على الإسهام الفعال فى النشاط الاقتصادى للمجتمع . وأن هذه الحاجات تضم مستويين هما :

أ - الحاجات الضرورية وهى الحاجات التى يلزم إشباعها للحفاظ على حياة المسلم بمفهوم الحياة الواسع الذى يشمل دين الانسان وجسمه وعقله ونسله .

ب - الحاجات بعد الضرورية حتى الكفاية : وهى الحاجات التى يلزم إشباعها لكى يكون الانسان قادرا على المساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع وليس مجرد البقاء حيا . وهى تشمل حاجات الانسان التى لا يترتب على عدم إشباعها تهديد حياة الانسان ، إنما يؤدى إلى إضعاف قدرته على الإسهام الفعال فى نشاط المجتمع .

وتشمل الحاجات هنا كل حاجات الانسان إلى الطعام والشراب والملبس والسكن والعلاج والانتقال والتعليم والعمل ووسائل الانتاج وغيرها مما يتحقق به الكفاية المطلوبة .

٢ - الحاجات الكمالية : وهى تلك الحاجات التى تنشأ عن سعى الإنسان لتحسين مستوى معيشته وتجميل حياته والإرتقاء بها . وتعمل على تحفيز الانسان لبذل أقصى طاقاته حتى يتمكن من إشباعها . وتكون هذه الحاجات فى حدود الاسهام فى إنماء طاقات المجتمع المسلم وإلا خرجت عن الحاجات التى تكون محل اعتبار فى الاقتصاد الإسلامى .

٣ - الرغبات الترفية : وهى ليست حاجات حقيقية لأنها لا تسهم فى إنماء طاقات المجتمع بل إنها تبدها . لذا لا يعتبر الاسلام هذه الرغبات حاجات حقيقية ويحرم الاسلام الترف . مثل تحريم الخمر والذهب على الرجال ، وتحريم أوانى الذهب والفضة ، وتحريم المغالة فى المبنى ، وتحريم تزيين الحوائط .

ويرى د . عابد أن تحديد الحاجات التى تقع داخل كل قسم يتوقف على الظروف التى يعيشها كل مجتمع على حدة ، ويقع فى صميم السياسة الاقتصادية لكل مجتمع على حدة . وأن هذا التقسيم ذو طابع حركى يتغير بتغير الظروف ويتطور مع تطور الزمن . كما أنه لا توجد حدود فاصلة بين مكونات كل قسم من الأقسام بل انها تتداخل إلى حد ما . لذا فدور السياسة الاقتصادية فى المجتمع هام فى هذا التحديد ، كما أن تربية الفرد والمجتمع المسلم على الالتزام العقيدى والسلوكى وتكافل المجتمع المسلم تعد ركيزة أساسية لاستيفاء الحاجات والالتزام بالترتيب السالف الذكر .

ويضيف أن ما يميز المجتمع المسلم هو تجانس هيكل حاجاته وللتقارب بين مستويات وأنماط حاجات مختلف فئات وطوائف المجتمع لما بينها من تكافل وتآخ فضلاً عن عدالة توزيع الدخل .

٢ - تقسيم السلع في الدراسات الإسلامية :

يتم تقسيم السلع في الدراسات الإسلامية مثل تقسيم الحاجات على أساس الربط بين المصالح الدينية والدنيوية ، والالتزام بما أحل الله من طيبات وما حرم الله من خبائث .

يقول الله تعالى : ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ، ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾ (الأعراف / آية ١٥٧)

فالإسلام ينهي عن الخبائث وهي تشمل : المحرمات مثل لحم الخنزير ، والدم ، والميتة ، والخمر وغيرها كما تشمل المستقذرات من العقارب والخنافس والحيات . ويبيح الطيبات والمستلذات المحللة .

لذا فتقسيم السلع يلتزم بذلك إلى جانب الاعتبارات الفنية المتعلقة بخصائص السلع ومجالات استخدامها وذلك على النحو التالي :

(أ) المال المتقوم والمال غير المتقوم :

للمال تعريفات كثيرة في اللغة ولدى الفقهاء ، إلا أننا سنستخدم واحداً فقط من كل منها لأن القصد هو التوضيح فقط . المال في اللغة هو كل ما تملكه الإنسان وحازه بالفعل من كل شيء سواء كان عيناً أو منفعة^(٥٤)

ويعرف في الدراسات الفقهية لدى جمهور الفقهاء بأنه ما كان له قيمة مادية بين الناس ، وجاز شرعاً الانتفاع به في حال السعة والاختيار^(٥٥) .

وتطلق كلمة عناصر الإنتاج على العوامل أو الموارد التي تساهم وتشارك في العمليات الإنتاجية . وقد كانت هذه العوامل قديماً قاصرة على الأرض والعمل فقط . وبتطور المجتمعات الإنسانية وارتقائها استخدمت رأس المال

كعنصر إنتاجي ثالث ، وباستمرار التطور برزت الحاجة إلى خدمات التنظيم والإدارة كعنصر إنتاجي رابع .

وباستثناء حالات قليلة فإن السلع لا بد وأن يتم إنتاجها من خلال العملية الإنتاجية وباستخدام التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج .

هذا وتنقسم المنافع التي يتم إيجادها أو إضافتها أثناء العمليات الإنتاجية إلى الأقسام التالية :

١ - المنفعة في الشكل : وهي تتمثل في تحويل السلعة من شكل إلى آخر ، ومثالها تصنيع المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ملائمة لأغراض المستهلكين . وينطبق هذا على مجالات الإنتاج المختلفة في الزراعة والصناعة .

ففي الزراعة تستخدم التقاوي والأسمدة والكيماويات وغيرها لإنتاج المحاصيل المختلفة وبذا يتم تحويل شكل المواد الأولية هذه إلى منتجات نافعة .

وقد يجري على بعض المحاصيل عمليات تصنيعية تالية حتى تصلح للاستهلاك النهائي فالقمح مثلاً لا يستخدم بصورته التي تم إنتاجه عليها في المزارع بل تجري عليه عمليات طحن ثم خبز حتى يتسنى إنتاج رغيف الخبز للمستهلكين . وهكذا . ومثال آخر للمنفعة في الشكل من الإنتاج الحيواني فالزراع يستخدم الأعلاف الخضراء والأعلاف المركزة وغيرها في تربية الأبقار لإنتاج اللحم واللبن . وبالطبع فإن الزارع لا ينتج اللحم في صورة صالحة للاستهلاك الآدمي المباشر ، بل إنه يربي البقر في مزرعته ثم ينقل إلى المجزر حيث تضيف المجازر منفعة في الشكل بتغير هيئة الأبقار إلى لحم ينقله القصابون إلى محلاتهم لبيعوه للمستهلكين .

٢ - **المنفعة في المكان :** تشير المنفعة في المكان إلى خدمات نقل السلع من أماكن إنتاجها إلى أماكن الطلب عليها باستخدام كافة وسائل النقل المتاحة . وقد يتم هذا النقل على مراحل ومستويات عديدة بين أماكن الإنتاج وأماكن الاستهلاك فلو تتبعنا سلعة كالقمح من مناطق إنتاجها في المزارع العديدة والمتشرة في طول البلاد وعرضها نجد أنه يتم تجميعها من المزارع المختلفة ، في مكان ما بكل قرية حتى تكون مناسبة اقتصادية لنقلها إلى الأسواق ثم قد ترسل إلى مراكز تجارة الجملة القريبة من مناطق الاستهلاك ، ومن هذه المراكز ينقل جانب منها إلى تجار التجزئة للبيع منه وجانب آخر إلى المصانع لحفظه وتصنيعه إلى منتجات مختلفة كالمكرونة والحلويات وغيرها ، وجانب ثالث إلى المطاحن لطحنه إلى دقيق ثم ينقل هذا الدقيق إلى المخازن لصناعة الخبز ، وقد ينقل جانب رابع إلى المخازن لتخزينه لحين الحاجة إليه .

وبالطبع فإن وسائل النقل تختلف باختلاف مدى بعد أو قرب مراكز الإنتاج عن مراكز الاستهلاك ، وحجم الكميات المنقولة ، وتكاليف النقل إلى غير ذلك من عوامل ، لذا فإن النقل قد يتم إما بحراً أو جواً أو براً .

٣ - **المنفعة في الزمان :** تعني المنفعة الزمانية كل العمليات الإنتاجية التي تتم بقصد تخزين السلعة والمحافظة عليها من وقت إنتاجها - حيث يزيد المعروض منها عن الطلب عليها - إلى وقت الحاجة إليه - بزيادة المطلوب منها عن المعروض في الأسواق .

فهو يشمل كل شيء سواء كان عيناً أو منفعة ، مادياً أو معنوياً ، وتخرج من دائرته الأشياء التافهة التي لا يلتفت الناس إليها كقيمة بل يهملونها لضآلتها (كحبة قمح أو قطرة ماء) ، وإباحة الانتفاع من الشرع هي الأساس الثاني في كونه مالاً ، فيخرج منه الأشياء التي لم تبح أعيانها ولا منافعها كالخمر والدم والميتة والخنزير والأصنام وآلات اللهو المحرمة . وأن يكون الانتفاع في

الحالات المعتادة التي تكون فيها إمكانية وسعة للاختيار بين المنافع والأعيان .
لأن الضرورات تبيح المحظورات وتجعل مالا نفع له في الظروف العادية
موضع انتفاع وقيمة في حالات الضرورة المقدره شرعاً^(٥٦) .

فالأشياء إذاً أموال ، إلا أن جمهور الفقهاء يخرج منها ما كان غير مأذون
في عينه أو منفعته شرعاً . وما عدا ذلك من غير المباحات لا يعد مالاً .

أما الحنفيين فيرون أن المال هو ما يميل إليه الطبع ويمكن ادخاره لوقت
الحاجة ، أو هو موجود يميل إليه الطبع ، فيخرج بلفظ الموجود المنفعة ، أي
أنهم يعتبرون الأعيان فقط أموالاً ، أما المنافع فليست بأموال وليس هذا هو
موضع الاهتمام لأن تعريف الجمهور أعم .

بل إن المهم هو أن الحنفية يجعلون غير المباحات من خنزير ودم وميتة
وخر أموالاً مادام قبلها الناس أو بعضهم مالاً^(٥٧) ، لذا يقسمون الأموال تبعاً
لإباحتها وإمكان حيازتها من عدمه إلى قسمين :

(أ) مال متقوم : وهو ما حيز بالفعل وأباح الشارع الانتفاع به في حال
السعة والاختيار .

(ب) مال غير متقوم : وهو ما لم يحز بالفعل (كالسّمك في الماء والأشجار
في الغابات والفلزات في معادنها قبل أن تصل إليها يد الإنسان
والطير في الهواء) ، أو حيز ولكن حرّم الشرع الانتفاع به في حالة
السعة والاختيار .

لذا يخرج من المال المتقوم بعض السلع الحرة التي ليس لها قيمة بين
الناس لعدم وجود تكاليف إنتاج لها أو لوفرتها كالهواء وأشعة الشمس وحرارتها
وتنوير القمر رغم منفعتها وذلك لأن المالية لا تتحقق إلا بتمويل الناس كافة
أو بعضهم للشيء أي قبولهم له مالاً وهو ما لا يتحقق في هذه السلع ، وإن
كان الحنفية يرون عدم ماليتها لعدم إمكان حيازتها وهو أضبط لأنه لو أمكن
حيازتها لأصبحت مالاً كما هو الحال بتعبئة الأكسجين (الهواء) واستخدامه في
التنفس أو الأغراض الصناعية المختلفة .

ويعتمد كون المال متقوماً أم لا على كونه مالاً من جهة ، ومأذوناً في الانتفاع به شرعاً من جهة أخرى ، فإذا كان مالاً مأذوناً باستخدامه صارت له قيمة شرعية بين المسلمين تتحدد في الأسواق من خلال العرض والطلب .

(ب) الأعيان والمنافع :

تقسم الأموال إلى أعيان ومنافع في الدراسات الفقهية .

فالأعيان هي الأشياء المادية الملموسة التي يمكن إحرازها وحيازتها ، أما المنافع فهي الفوائد غير الحسية التي تنال من الأشياء ولا يمكن إحرازها^(٥٨) والنفع في اللغة هو الخير وهو كل ما يتوصل به الإنسان إلى مطلبه ومقصوده ، والمنفعة إسم منه . وقد يأخذ الفقهاء بهذا المعنى اللغوي للمنفعة فيشيرون بالمنفعة إلى عموم الفوائد الحسية والعرضية ، فالفوائد الحسية ما يتحقق من الأعيان ، والفوائد العرضية أى غير الملموسة هي ما يتحقق من المنافع^(٥٩)

وقد قسم الزركشي المال (بعد تعريفه له بأنه ما كان منتفعاً به أي مُستعداً لأن ينتفع به) إلى أعيان ومنافع ، أما الأعيان فقسمان جماد وحيوان . فالجماد مال في كل حال لأنه يمكن استعماله (في ما أباح الشارع) على سبيل القهر فليس له قدرة وإرادة يمتنع بها عن ذلك ، أما الحيوان فهو مختار في الفعل فلا يتصور استعماله إلا بمساعدة منه ، وكما أنه ليس كل حيوان له بنية صالحة للاستعمال فبعضها ليس به بنية صالحة للاستعمال كالذباب والبعوض والخنافس فليست بهال . أما ما له بنية صالحة فإنه ينظر إلى طبيعته إن كانت استسلامية كالماشية مثلاً وأمكن استعمالها تصبح مالاً وذلك بالطبع في الاستعمال المباح المقصود ، وإن كانت طبيعته الشر والإيذاء فإنه يمتنع عن الاستخدام مثل الأسد والذئب (ولا يعد اقتناء بعض الناس لها خروجاً عن هذه القاعدة لأن الانتفاع بها هنا غير مقصود)^(٦٠) ، ومن الممكن أن يقال أيضاً إن حدث هذا الانتفاع فإنه استثناء وليس بقاعدة .

أما المنافع فكما سبق هي الفوائد العرضية (غير الملموسة) أي الخدمات في الدراسات الاقتصادية ، مثل سكنى الدور ، وركوب الدواب ، وهي أشياء لا يمكن إحرازها ولا بقاؤها لأنها أعراض لا تبقى .

(ج) أموال استهلاكية وأموال إنتاجية :

في بحث الفقهاء لأحكام الإجارة تعرضوا لتقسيم المنافع والأعيان من وجهة نظر أخرى هي كونها استهلاكية أو إنتاجية .

فيرى ابن قيم الجوزية أن الإجارة تكون على كل ما يستوفى منه مع بقاء أصله سواء كان عيناً أو منفعة . ومن أمثلة استئجار الأعيان استئجار شجر للانتفاع بثمره أو استئجار حيوان للانتفاع بلبنه . الخ ، بخلاف الأعيان التي تذهب جملة ولا تستخلف فإنها لا تستأجر فقد قسم الأموال إلى ما يذهب جملة ولا يستخلف أي يتم استهلاكه واستنفاذه مرة واحدة بمجرد استعماله ولا يبقى منه شيء وهي السلع الاستهلاكية النهائية مثل الطعام والشراب فهذه تذهب أعيانها ولا يستخلف مثله .

أما القسم الثاني ، فهو ما يستخلف شيئاً كلما ذهب منه شيء خلفه شيء مثله وأصله باق كالغلة التي تنتج عن الأشجار المعمرة والحيوانات ، أي أنها السلع الإنتاجية التي تغل إنتاجاً عينياً متجدداً يستهلك ويبقى الأصل الإنتاجي ليستعمل مرات عديدة يغل في كل مرة إنتاجاً جديداً على فترات مختلفة تبعاً لنوع الأصل وما فطره الله عليه^(٦١)

(د) أموال معمرة وأموال غير معمرة :

يلحظ أيضاً التقسيم الفقهي للأموال المعمرة وغير المعمرة في مناقشتهم لأحكام الإجارة . فيذكر ابن قيم الجوزية أن من الأعيان والمنافع ما يستخلف ومنها ما لا يستخلف . أما ما يستخلف فهو الأعيان التي تستخلف شيئاً فشيئاً كلما ذهب منها شيء خلفه شيء مثله وأصله باق ، ومثال الأعيان التي تستخلف أثمار الأشجار والبان الحيوانات المدرة للبن . أما الخدمات التي

تستخلف فمنها خدمات العمل والدور والأراضي^(٦٢) . والمتبادر إلى الذهب أن ما يقصده هنا بالأعيان والمنافع التي تستخلف هو ما يعرفه الاقتصاديون بالسلع المعمرة . أما الأعيان والمنافع التي لا تستخلف بل تذهب جملة كالخبز وألوان الطعام والشراب ، فهي ما يعرفه الاقتصاديون بالسلع غير المعمرة .

(هـ) المثليات والقيميات :

تقسم الأموال إلى مثليات وقيميات^(٦٣) .

أما المثليات : فتعني الأشياء التي تتماثل أجزاؤها وتتقارب صفاتها . فكل ما اتصف بتماثل أجزائه وتقارب صفاته يعد مثلياً ، وهو ينقسم إلى قسمين نقدان أي الدينانير (من الذهب) والدرهم (من الفضة) وهما الأثمان ، ومقدرات كالمكيلات والموزونات والعديدات المتقاربة مثل الحبوب والبيض ، وهي تضم كل سلعة معينة تتماثل أحادها أو تتقارب .

وأما القيميات : فهي الأشياء التي ليست من ذوات الأمثال التي لا يوجد لها مثل في محال التجارة أو يوجد ولكن مع وجود التفاوت الذي يعتد به في المعاملات ومعنى ذلك أنها لا تتساوى أجزاؤها بل تتفاوت وتتباين صفاتها وهي تشمل كل سلعة لا تتماثل أحادها فلا يعرف لها مثل بل تحصى بقيمتها ، وذلك كالابل والبقر والغنم والماعز ، والعقارات ، والأحجار الكريمة وغير ذلك .

وهذا التقسيم يفيد في تحديد العوض في حالات الفساد أو الإتلاف أو الغصب أو الاختلاف إن كان بالمثل أو القيمة فما كان مثلياً يجب فيه المثل ، وما كان غير متماثل الصفات وجبت فيه القيمة ، وهو أساس أيضاً في تحديد سعر المثل وأجر المثل ومهر المثل وغيرها من الأعواض والأثمان .

ومن الممكن إلى جانب هذا التقسيم القائم على عدم الفصل بين الاقتصاد والدين ، وربط الدراسة الاقتصادية بحدود الحلال والحرام والطيب

والخبث والنافع والضار ، من الممكن الإفادة من التقسيمات الفنية للسلع إلى
سلع متكاملة و سلع بديلة ، و سلع متلازمة و سلع متنافسة كما سبق في نفس
الإطار المحدد للدراسات الاقتصادية الإسلامية .



الفصل الثالث :

عناصر الإنتاج

أولاً - ماهية الإنتاج :

يقوم الإنتاج على تضافر عناصر الإنتاج في زيادة المنافع الاقتصادية والإنتاج هو وسيلة المجتمع للحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجاته ورغباته سواء أكان هذا الإشباع بطريقة مباشرة أم غير مباشرة .

٣ - المنفعة في الزمان : تعني المنفعة الزمانية كل العمليات الإنتاجية التي تتم بقصد تخزين السلعة والمحافظة عليها من وقت إنتاجها - حيث يزيد المعروض منها عن الطلب عليها - إلى وقت الحاجة إليه - بزيادة المطلوب منها عن المعروض في الأسواق .

وذلك لأن كثيراً من السلع خاصة الزراعية منها يتم إنتاجه في مواسم معينة فقط من السنة في حين أن الطلب عليها مستمر طول العام . لذا يتعين تخزينها لتحقيق موازنة العرض والطلب خلال الزمن .

ولا تقتصر المنفعة الزمانية على مجرد التخزين بل إنها تشمل أيضاً كل الخدمات اللازمة للمحافظة على السلعة خلال فترة التخزين من تبريد أو تجفيف أو تمليح أو تسكير أو غير ذلك من العمليات اللازمة والمناسبة للسلع المختلفة ولطلب المستهلكين .

٤ - المنفعة في الملكية أو الحيازة : وتتمثل هذه المنفعة في خدمات الوسيطاء بين المنتجين والمستهلكين أثناء عمليات تجميع ونقل وتخزين وتوزيع السلع المختلفة بغية نقل ملكية أو حيازة السلع من يد إلى أخرى حتى تتحقق المنافع المختلفة للملكي أو حائزي هذه السلع .

ومن أمثلة ذلك خدمات التجار في نقل ملكية السلع في الأسواق المختلفة . وخدمات الوسيطاء في نقل ملكية وحيازة الأراضي والعقارات .

٥ - المنفعة في الخدمات العامة : وهي تتضمن منافع الخدمات الاقتصادية التي تشبع الحاجات الإنسانية كخدمات التعليم والأمن والدفاع والصحة والترفيه وغيرها . وهي خدمات لازمة لكل من الفرد والمجتمع ونافعة لهما .

ثانياً - أهداف الإنتاج في النظم الاقتصادية المختلفة :

تختلف المذاهب الاقتصادية فيما بينها من حيث الدافع إلى الإنتاج والهدف منه ، وتنظيم استغلال الموارد المتاحة والسلع التي يتم إنتاجها .

والنظم الاقتصادية على اختلافها تتفق جميعاً على الاستفادة من الموارد بأقصى درجة ممكنة ، وتنمية الإنتاج بالتالي . إلا أنها تتبع في سبيل ذلك الأساليب التي تتفق مع نظمها التي تنادي بها .

فالرأسمالية تهدف إلى تنمية ثروة المجتمع دون النظر إلى توزيع هذه الثروة ودورها في تحقيق الرفاهية للمجتمع ، وتسلك في سبيل ذلك كل السبل المؤدية إلى تحقيق هذا الهدف دون اعتبار لآثارها الأخرى على المجتمع ، فلقد أدت الثورة الصناعية على سبيل المثال إلى زيادة الإنتاج ونمو الثروة إلا أنها أضرت بالطبقة العاملة إضراراً كبيراً ، ولم تضع الرأسمالية لهذا الضرر علاجاً يواكب استخدام الآلة ويحمي المجتمع من أضرارها .

أما الإسلام فإنه يهدف إلى تنمية ثروة المجتمع كهدف وسيط لتحقيق رفاهية المجتمع ، وعدالة التوزيع بين أفرادهِ كحق أساسي للمجتمع على أفرادهِ .

وفي هذا يقول الله تعالى : ﴿واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً . الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل وأعتدنا للكافرين عذاباً مهيناً﴾ (٦٤)

ويقول عز وجل : ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾ (٦٥)

فقد جعل حق المجتمع في الثروة مقترناً بعبادته سبحانه ، وأن عدم الوفاء بهذا الحق كفر بالنعمة يستوجب العذاب الأليم .

أما الاشتراكية فإنها تؤكد على العلاقة بين أشكال الإنتاج والتوزيع إلا أنها ترى أن نظام التوزيع يتبع دائماً شكل الإنتاج ويتفق مع مصلحة الإنتاج نفسه حتى ينمو الإنتاج باطراد .

وفي الإسلام عكس ذلك ، فقواعد الإسلام التوزيعية ثابتة لا تتغير من عصر إلى عصر ولا بين الأقاليم المختلفة . والإنتاج مجال لتطبيق قواعد التوزيع ، ولذا فهناك حدود وقواعد للإنتاج تكيفه ضمناً لعدالة التوزيع واتساقه مع أهداف الإسلام وعلاج المشاكل التي تترتب على تغير أساليب الإنتاج .

أما المحرك لهذا الإنتاج فإنه الرغبة في تحقيق أقصى ربح ممكن وفقاً

للنظام الرأسمالي ، ووفقاً لهذا النظام أيضاً فإن ذلك يكفل إشباع رغبات المستهلكين لأنه يتم وفقاً لرغباتهم التي يتم التعبير عنها في صورة الطلب ، الذي يتفاعل في السوق مع العرض مكوناً للسعر ، أي أنه والأمر كذلك فإن جهاز الثمن يعبر تعبيراً دقيقاً عن التوازن بين الإنتاج والطلب ويضمن أن يتجه الإنتاج وفقاً لحاجات المستهلكين .

إلا أن ذلك ليس صحيحاً بدرجة كافية لأن الطلب الفعال في السوق الرأسمالي هو الطلب الذي تعززه القدرة الشرائية أي هو الطلب النقدي وهو جزء فقط من حاجات المستهلكين التي يستطيعون التعبير عنها بلغة السوق وهي الثمن . أما حاجاتهم الأخرى والتي قد تكون أكثر إلحاحاً وأهمية فماداموا لا يستطيعون ترجمتها إلى طلب نقدي فإنها لا تجد لها إشباعاً إذ إنها لا تجد لها طريقاً إلى مجال الإنتاج . وبالطبع فإن ذلك يؤدي إلى الانحراف بالإنتاج عن توفير احتياجات المجتمع الضرورية ووفرة إنتاج السلع الترفيهية الكمالية التي يطلبها الأغنياء لاستطاعتهم ترجمة طلبهم عليها بلغة السوق وهو الطلب النقدي أو الطلب الفعال .

وفي الاشتراكية يتم إنتاج السلع وفقاً لتقدير جهاز الدولة لأهمية السلع للمجتمع وتصنيفها إلى سلع ضرورية وأخرى كمالية تبعاً لذلك والاهتمام بتوفير الضروريات بأسعار في متناول الكافة أما الكماليات فإنتاجها محدود وأسعارها عالية لتعويض جهاز الإنتاج عن خفض أسعار الضروريات . ويعيب هذا التقدير الذي يقوم به جهاز الدولة لأهمية السلع للمجتمع عدم إمكانية التعبير الدقيق عن هذه الأهمية ولا عن التغيرات فيها .

أما في الإسلام ، فإنه يوجب على المجتمع توفير الاحتياجات الضرورية لجميع أفرادهِ دون إسراف أو تقتير قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع وذلك بغض النظر عن وجود الطلب الفعال على هذه الضروريات من عدمه . كذلك فإن إنتاج السلع يجب أن يكون في إطار عدم الإسراف والتقتير وأن يتجنب إنتاج السلع الممنوع إنتاجها والتي تضر بالمجتمع .

وتحقيقاً لذلك فإن للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي بما يكفل تحقيق أهداف الإسلام من الإنتاج والتبادل والتوزيع .

ثالثاً - عناصر الإنتاج :

تتكون عناصر الانتاج كما سبق من الأرض أو الموارد الطبيعية ، والعمل ورأس المال ، والتنظيم والإدارة . وهي تخضع في تقسيمها لاعتبارات شتى فالتقسيم التقليدي لها هو اعتبارها أربعة عناصر على النحو المذكور ، وهناك تقسيم آخر حديث لها باعتبارها عنصرين فقط هما رأس المال ويضم الموارد الطبيعية ورأس المال ، والعمل ويضم كلاً من العمل والتنظيم والإدارة . ولكل من التقسيمين مبرراته لدى القائلين به .

وقبل التعرف على وجهات النظر هذه ، لابد من التعرف على هذه العناصر أولاً وخصائص كل منها ودوره في الإنتاج .

١ - الأرض :

يطلق لفظ الأرض على كل الموارد الطبيعية التي لم يتدخل الإنسان في إيجادها ، وهي تشمل الأرض وما عليها وما يحيط بها وما في باطنها من موارد مختلفة باعتبار أن الأرض هي أهم الموارد الطبيعية . كما وقد تعرف بالطبيعة أيضاً .

وهي بذلك تشمل كافة أنواع الأراضي الزراعية وغير الزراعية والثروات المعدنية وغيرها التي في باطن الأرض ، ومياه الأنهار والبحار والبحيرات والعيون والآبار والغابات ، وبذا فإنها تشمل أيضاً كافة مصادر الطاقة والقوى الطبيعية ومصايد الأسماك والمناجم والمحاجر .

وللأرض كمورد اقتصادي خواص تميزها عن غيرها من عناصر الإنتاج ، وهي :

(أ) محدودية العرض : فالأرض تتسم بالثبات النسبي في عرضها بصفة عامة . وذلك لأن جهد الإنسان في التأثير في المعروض منها محدود الأثر ، فعلى الرغم من أنه قد أمكن في بعض المناطق زيادة مساحة الأرض عن طريق تجفيف مياه البحار أو البحيرات ، أو ما تحدثه الأنهار عند مصباتها من إضافة إلى مساحة الأرض عن طريق ما يسمى بطرح النهر (وهو أن مياه هذه الأنهار تحمل من منابعها أو أثناء سيرها أنواعاً من الطين تترسب عند مصباتها مضيقة لمساحات جديدة من اليابسة) ، وأنه تفقد مساحات أخرى من الأرض بفعل عوامل التعرية ، فإن هذا التغير في كلا اتجاهيه (الزيادة والنقص) ضئيل جداً بالنسبة للمساحة المستغلة من الأرض في النشاط الإنساني على اختلاف أشكاله ، ولا يعنى ذلك ثبات المساحة المزروعة منها على سبيل المثال وذلك لأن هذه المساحات تمثل أجزاء من المساحة الكلية للأرض وتختلف من زمن لآخر تبعاً لجهود الإنسان في هذا المجال .

وقد حدا الثبات في العرض من هذا المورد للاقتصاديين القدامى إلى استخدام عنصر الأرض في التدليل على قانون تناقص الغلة ، كما أن مالтус قد أسس بناء على ذلك نظريته في السكان والتي تركز على أن إمكانية الزيادة في موارد الغذاء تقل كثيراً عن الزيادة في أعداد السكان .

(ب) أن الأرض ليس لها نفقات إنتاج : وذلك لأن الأرض هبة من الله ولم يتدخل الإنسان في تكوينها أو إيجادها ، فهو إذا لم يتحمل تكلفة في سبيل إيجادها . ولذا فإن استخدام الأرض في الإنتاج لا يحمل المجتمع أية نفقات في الوقت الذي يدر فيه عائداً عليه من هذا الاستخدام . لذا ينظر إلى ما يدفع للملك الأرض في سبيل استخدامها في الإنتاج على أنه مدفوعات تحويلية بين أفراد المجتمع .

إلا أنه من النادر وجود أراض لم يتدخل الإنسان في تغييرها أو تحسينها لكي تصبح صالحة للإنتاج . فالأراضي المستغلة في الإنتاج إذن يرجع جانب من قيمتها إلى مجهودات الإنسان في إعدادها وتجهيزها لإنتاج السلع المختلفة

اللازمة لإشباع رغباته وحاجاته . ومن العسير التفرقة بين ما يرجع من قيمتها أو عائدها لخصائصها الإنتاجية الطبيعية وما يرجع إلى المجهودات الإصلاحية التي باشرها الإنسان على الأرض .

وقد كان للأرض أهمية خاصة في عصور ما قبل الثورة الصناعية وذلك للاعتماد الأساسي لمجتمعات ما قبل الثورة الصناعية هذه على الإنتاج الزراعي ، وقد كانت هي والعمل عنصري الإنتاج الوحيدين آنذاك . وبتطور الحياة والاكتشافات العلمية برزت أهمية العنصرين الآخرين .

هذا ويتوقف دور الأرض في الإنتاج على عوامل طبيعية وأخرى اقتصادية . أما العوامل الطبيعية فتشمل امتداد الأرض وخصوبة التربة الطبيعية وصلاحياتها للاستعمالات المختلفة وموقعها الجغرافي والمناخ وما يتوافر بها من ثروات ومعادن ومصادر للقوى . وأما العوامل الاقتصادية فمنها استخدام الأسمدة والكيماويات والمبيدات على اختلاف أنواعها بما يناسب نوع التربة والمحاصيل المنزرعة والمناخ السائد ، ووسائل ، الري والصرف ، وأساليب استغلال الأرض من حيث الدورات الزراعية (هي نظام تعاقب المحاصيل في الأرض في فترة زمنية معينة) والمحاصيل المنزرعة وطرق الزراعة المختلفة ، والمسافة ، بينها وبين مراكز الاستهلاك ، وتوافر وسائل النقل والمواصلات إلى غير ذلك .

ومن المعلوم اختلاف خصائص الأرض من منطقة إلى أخرى واختلاف المناخ والموقع ، وصلاحيات الأرض للإنتاج ، ولهذا أثره الهام في تكييف الإنتاج وتحديد ، حيث نجد أن المجتمعات التي تعيش في الأراضي الساحلية تراول أنشطة مختلفة عن تلك المجتمعات التي تقطن المناطق الخالية البعيدة عن السواحل ، أو الجبال أو السهول ، كما أن للمناخ دوره أيضاً في ذلك فالمناطق المعتدلة تكسب سكانها خصائص وتوجد بآنتجة زراعية تختلف عن تلك التي تسود المناطق الحارة أو الباردة . وبنفس الطريقة تختلف المناطق المطيرة عن المناطق الجافة وهكذا .

ويعد جهد الإنسان في تعديل هذه الظروف البيئية محدوداً رغم اكتشافاته العلمية وجهوده الكبيرة في إخضاع الموارد الطبيعية للاستخدام الاقتصادي .

(أ) الإسلام والأرض :

على الرغم من محدودية عرض الأرض من حيث كيانها الكلي المحدد فإن الإنسان لم يتمكن حتى الآن من استخدام كافة ما فيها من موارد ظاهرة وباطنة ، وذلك لعوامل تتعلق بالإمكانات والوسائل والعلوم الفنية المتاحة للإنسان في استغلالها والإفادة منها ولعوامل اقتصادية واجتماعية وغيرها ، كتكلفة استخدامها ، والخوافز لهذا الاستخدام ، والإلزام العقيدي بعمارتها .

فكما سبق في تعريف المشكلة الاقتصادية في الإسلام بأنها «قصور في الوسائل المتاحة للإنسان عن تسخير الموارد الممكن له استخدامها والإفادة منها في إشباع حاجاته وتطوير طاقاته علاوة على كسل الإنسان وتجاوزه الحد في تقدير حاجاته» .

وذلك لما للمعرفة الفنية والتقدم العلمي من دور في اكتشاف الموارد الكامنة (غير المتاحة للاستخدام في ظروف أساليب وفن الإنتاج السائد) وإتاحة المزيد منها للاستخدام الاقتصادي . والمحافظة على المستغل منها حالياً وتطويره للاستخدام الكفاء ، ومنع الفقد غير الضروري فيه ، واستخدام فنون الإنتاج المناسبة ، وتخطيط عمليات الانتفاع بها لكي يستمر لأطول فترة ممكنة ، مع خفض نفقات استخدامه وزيادة إنتاجيته ، وتحسين جودة الناتج .

وقد أوضحت دراسة المشكلة الاقتصادية أيضاً «أنه على قدر ما يبذل الإنسان من جهد في ميادين البحث والإنتاج يكون مقدار ما يحصل عليه من خيرات وإفادة من الموارد . وأن التقدم الفني الذي حدث من خلال الثورة

الصناعية في أدوارها المختلفة وأحدث تطورات هائلة في ميادين العمل والإنتاج وتنمية المجتمعات المختلفة ، وانتقال الناس من مورد إلى آخر من موارد الطاقة وغيرها يمكن الإنسان من تحقيق التقدم الاقتصادي وإشباع الكثير من حاجاته ، ويحقق الرقي للمجتمعات البشرية على الرغم من عدم تبدل الأرض والقوانين الطبيعية ، إلا أن سعي الإنسان في اكتشافها والإفادة منها هو الذي يحقق له رغباته ويشبع حاجاته» .

فليست المشكلة إذن في أن الأرض محدودة العرض ، ولكن أن يفيد منها وبما تحويه من خيرات (الموارد الكامنة) .

ويعالج الإسلام ذلك بما يلي :

- ١ - الإلزام العقيدي بعمارة الأرض وبالنظر فيها .
- ٢ - الحث المستمر على البحث والدراسة وتطوير العلوم والفنون .
- ٣ - توفير الحوافز اللازمة لذلك .

عمارة الأرض والنظر فيها :

قال الله تعالى : ﴿وإلى ثمود أخاهم صالحا قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ، هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها فاستغفروه ، ثم توبوا إليه ، إن ربي قريب مجيب﴾ (هود / ٦١)

هو أنشأكم من الأرض أي ابتداء خلقكم منها . أما «استعمركم» فقد اختلف الفقهاء فيها على أقوال ، هي : جعلكم عمارها وسكانها ، أو ألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر أنهار ونحوها ، أو أمركم بعمارة ما تحتاجون إليه فيها من بناء مساكن وغرس أشجار .

وقد قال بعض الشافعية الاستعمار طلب بالعمارة على سبيل الوجوب لأن الطلب من الأعلى إلى الأدنى يكون أمراً وعلى سبيل الوجوب^(٦٦)

وقال تعالى : ﴿هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سموات وهو بكل شيء عليم ، وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إني أعلم ما لا تعلمون﴾ (البقرة/ ٣٠)

لقد تفضل الله على الناس بخلقهم وخلق الأرض وكل ما فيها من نعم وخيرات (موارد) لمنفعتهم وفائدتهم ، وقد مكن الله للناس في الأرض وجعلهم قادرين على الاستفادة منها . واستخلفهم فيها لتحقيق عمارتها وتنفيذ أوامر الله فيهم وفيها التي لا تقتصر على التسبيح والتحميد والتقديس فقط من ألوان العبادات ، لذا كانوا أحق بالخلافة فيها من الملائكة الذين طلبوا هذه الخلافة (لأنهم طائعون ، مسبحون ، عابدون) لما يريد الله من عمارتها وعلمه لآدم لكي يقوم هو وذريته بذلك .

قال تعالى : ﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين ، قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم قال ألم أقل لكم إني أعلم غيب السموات والأرض وأعلم ما تبدون وما كنتم تكتمون﴾ (البقرة/ ٣١ - ٣٣)

ولما انتهى الأمر بآدم وزوجه إلى النزول إلى الأرض قال الله لهم : ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ (البقرة/ ٣٦)

فلهم في الأرض مكان استقرار وتيسير للمعيشة وتمتع إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تأكيداً لعمارة الأرض وأنها سبيل للآخرة «ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان إلا كان له به صدقة» (رواه البخاري)

وقال صلى الله عليه وسلم : «سبع يجري للعبد أجرهن وهو في قبره بعد موته من علم علماً أو كرى نهراً أو حفر بئراً أو غرس نخلاً أو بنى مسجداً أو ورث مصحفاً أو ترك ولدًا يستغفر له بعد موته» (رواه البزار والبيهقي وأبو نعيم) .

وقد قال الله تعالى : ﴿ولقد مكناكم في الأرض وجعلنا لكم فيها معاش قليلاً ما تشكرون﴾ (الأعراف / ١٠)

وقال أيضاً : ﴿ألم تروا أن الله سخر لكم ما في السموات وما في الأرض وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة ، ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير﴾ (لقمان / ٢٠)

وقال تعالى : ﴿هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ (الملك / ١٥)

فقد بينت هذه الآيات تمكين الله للناس الأرض ميسرة فيها من أسباب العيش والرزق ما هو ظاهر ، وما هو باطن ، يحتاج إلى اكتشاف واتباع السبل والأساليب والوسائل المؤدية لهذا الاكتشاف والوصول إلى أسرار ما في الكون والانتفاع به ، وأن ذلك ميسر لكم فاسعوا وامشوا في جوانبها المختلفة بالسفر والعمل والبحث والنظر والاستغلال والإنتاج وغير ذلك من سبل الانتفاع فرزقكم بالغكم لن يفوتكم ، وما عليكم إلا الأخذ بالأسباب حتى لا تكونوا عاصين مخالفين لسنن الحياة وأوامر ربكم الذي سترجعون إليه للمحاسبة على أعمالكم .

وقد ذكر الماوردي أن على الحاكم المسلم مهام عشرة بينها عمارة البلاد والقيام بمصالحها وتهذيب سبلها ومسالكتها^(٦٧) . وقال عمر بن الخطاب إن الله استخلفنا على عبادته لنسد جوعتهم ونستر عورتهم ونوفر لهم حرفتهم^(٦٨) وسبق القول بأن القصد من التكاليف الشرعية تحقيق مصالح العباد بالمحافظة على الضروريات ثم الحاجيات فالتحسينيات والتكميليات .

ويتعين على من كلف بذلك أن يباشر الأسباب الظاهرة التي رسمها الله تعالى في الشرائع وأودع في العقول إدراكها بحسب طاقته ومقدار وسعه (٦٩)

وقال الله تعالى : ﴿ وفي الأرض قطع متجاورات وجنات من أعناب وزرع ونخيل صنوان وغير صنوان يسقي بماء واحد ونفضل بعضها على بعض في الأكل إن في ذلك لآيات لقوم يعقلون ﴾ (الرعد / ٤)

فالله الذي جعل لك الأرض مبسوبة ذلولاً جعل فيها أسراراً لمن يعقلها (أى ينظر فيها بالبحث والتأمل والدراسة ليعرف أسبابها ويفيد منها) مثل أن الأراضي المتجاورة تكون مختلفة التربة بعضها قاحل وبعضها خصب ، والخصب مختلف الخصائص الطبيعية والكيمائية والحيوية بما ينعكس على النبات النامي والثمر الناتج في اختلاف الأصناف والطعم والجودة .

ويقول جل شأنه : ﴿ ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فأخرجنا به ثمرات مختلفاً ألوانها ، ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها وغرابيب سود ، ومن الناس والدواب والأنعام مختلف ألوانه كذلك إنما يخشى الله من عباده العلماء ، إن الله عزيز غفور ﴾ (فاطر / ٢٧ ، ٢٨)

فالثمار مختلفة الألوان والمذاق مع أن الماء والأرض والبذور واحدة في ظاهرها مختلفة في باطنها ومكوناتها . والجبال مختلفة الألوان والتكوين والمكونات . والناس والماشية وسائر الحيوان تختلف ألوانها وأشكالها ومنافعها وطرق تسخيرها والإفادة منها . ولا يعنى ذلك ولا يعرف حقيقته إلا العلماء الذين يستخدمون العلم في أوامر الله ومصالح العباد خشية من الله وطلباً لرضاء .

فلا سبيل لعمارة الأرض وتحقيق خلافة الإنسان فيها إلا بالعلم والنظر والاستدلال ، والاستغلال والانتفاع ، وهو أمر طالما يتوصل به إلى الواجب فهو واجب .

وقد ذكر الشاطبي أن كل علم لا يفيد عملاً فليس من الشرع ما يدل

على استحسانه . وروح العلم هو العمل ، وإلا فالعلم عارية وغير منتفع به (٧٠)

وقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث له : « اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع ومن قلب لا يخشع ومن نفس لا تشبع ومن دعوة لا يستجاب لها » (رواه مسلم) .

الفنون والعلوم :

بالنظر في الأرض والتعرف على خصائصها واكتساب العلوم عن أماكنها المختلفة من أراض قاحلة وخصبة ، ومرتفعات ومنخفضات ، وسهول وأودية وجبال ، وأنهار وثرورات مائية ، وما تحويه من كنوز ومعادن ، وما يعيش عليها من زروع وثمار وحيوان ، ولأمر بعمارتها فإن السبيل لهذه العمارة أن تستخدم المعلومات المتجمعة عنها في التعرف على الأساليب الممكنة والمختلفة للإفادة من هذه الموارد وإتاحتها للإنتاج الاقتصادي ، ولا سبيل لذلك إذا لم يمكن هذا الاستغلال بما هو متاح من علوم وفنون إلا بتطوير فنون وأساليب الإنتاج وتشجيع الابتكار والاختراع في هذا المجال . وهو ما يدفع إليه الأمر بالعمارة ، وإباحة التسخير ، والمنّ بالفوائد منه ظاهرة وباطنة وعجز الوسائل المتاحة عن تحقيق ذلك .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع » (رواه الترمذي)

وقال صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له » (رواه مسلم) .

فالمجتمع الإسلامي مجتمع علم وعلماء في كل مجالات العلم المختلفة فمطلوب من كل إنسان أن يتعلم وألا يكتم علمه عن طالبه .

قال صلى الله عليه وسلم : «من سئل عن علمه فكتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار» (رواه أبو داود والترمذي) .

وليس القصد من ذلك علوم الدين فقط ، بل علوم الدنيا أيضاً التي تتحقق به عمارتها وتحقيق أمر الله فيها . لذا كان تعلم فنون المهن والحرف والصناعات المختلفة فرض كفاية يتعين على المجتمع توفيره للقادرين عليه والراغبين فيه ، ويلزم الحاكم به من لا يقوم نظام المجتمع إلا بهم^(٧١)

الحوافز :

قال صلى الله عليه وسلم : «من أحيا أرضاً ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق» (رواه أبو داود والترمذي والنسائي)

وقال عليه الصلاة والسلام : «عادي الأرض لله وللرسول ثم لكم من بعد فمن أحيا أرضفا ميتة فهي له ، وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين»^(٧٢)

وقال صلى الله عليه وسلم : «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر ، وما أكلت العوافي منها فهو صدقة» (رواه الترمذي)^(٧٣)

العرق الظالم : أي يغرس الرجل في أرض غيره .

والعوافي : كل طالب رزق من إنسان أو بهيمة أو طائر . .

وقد اتفق الفقهاء على إحياء الأرض الموات أي غير العامرة ، لكن هناك بعض الاختلافات بينهم في تعريفها ، وفي وجوب إذن الإمام من عدمه^(٧٤) . أما الأحياء نفسه فيطلق على تسوير الأرض وحفرها وإجراء الماء عليها وإصلاحها وغرسها وزرعها أو غير ذلك من أوجه العمارة كالبناء أو غيره .

والأرض الموات هي الأرض الميتة التي لم تعمر ، شبه تعطيلها بالموت وعمارته بالأحياء والمقصود هو الأرض التي لا حق فيها لأحد ولا ملك ، وليس عليها أثر لزراعة ولا بناء ، ولم تكن مكاناً لمصلحة أو منفعة ، ولا موضع مقبرة ولا موضع حطب أو مرعى . وقال أبو حنيفة الموات ما بعد عن العامر ولم

يبلغه الماء ، وقال أبو يوسف الموات كل أرض إذا وقف على أديانها من العامر مناد بأعلى صوته لم يسمع أقرب الناس إليها في العامر ، وردّه الماوردي . وقال الشافعي المعتبر هو أن ما تحتاجه الأرض الموات من طريق وفناء ومجاري مياه يكون بعيداً عن العامر . ويستوي في الإحياء جيران الأرض الميتة والبعيدون عنها ، إلا ما روي عن مالك بأن الجيران من أهل العامر أحق بإحياء الموات من الأبعد . وعن أحمد روايتان أولاهما : إذا كانت الأرض بجانب المدينة أو القرية فإذا لم يكن في أخذها ضرر على أحد فهي لمن أحيائها ، والثانية : أن الميتة التي لم يملكها أحد تكون في البرية وإن كانت بين القرى فلا ، وذكر أبو يعلى أن ذلك محمول على أنها تابعة لعامر أو متعلقة بمصلحته .

هذا ، وأكثر العلماء على إباحة الأحياء لمن قام به وسيلة لاكتساب ملكية الأرض وملحقاتها سواء بإذن الحاكم أو بدون إذنه إلا أبا حنيفة وأبا يوسف حيث يريان وجوب إذن الإمام ، فإن أذن الإمام جاز الأحياء والتملك ، وإن لم يأذن بل منع كان أمره واجباً ، ليكون إذن الإمام فصلاً بين الناس من الخصومات وإضرار بعضهم ببعض . أما مالك فيرى وجوب إذن الإمام فيما قرب مما لأهل البلد إليه حاجة من مرعى ونحوه .

وأما شرط الثلاث سنوات فإنه حتى تتحقق عمارة الأرض فعلاً ولا يقتصر الأمر على مجرد تملكها بتسويرها فقط ، وإحياء الأرض لا يغير من وضعها بالنسبة للعشر أو الخراج فما كان منها واقعاً في نطاق الخراج استحق عليها الخراج ، وإن كانت في نطاق العشر عشت . وإذا مضت على الأرض ثلاث سنوات دون إعمار يجوز للإمام أن يدفعها إلى آخر يمكنه عمارتها .

مما سبق ، يتضح أن الإسلام قد كفل من الحوافز والالتزام العقيدي والفنون والعلوم ما يعالج القصور في عرض الأرض وشحة هذا العرض ، حيث لا يمثل محدودية الحجم الكلي قيوداً على استغلال الأرض واكتشاف مواردها الباطنة وتطوير أساليب للإفادة من كل ما تحويه وما عليها وما يحيط بها من موارد مرئية أو غير مرئية في علاج القصور المادي في عرضها .

هذا ويعد الاختلاف في خصائص الأرض وصلاحياتها للاستخدام علاوة على ما تمتاز به من خصائص عن غيرها من العناصر السبب الرئيسي لنشأة مفهوم الريع وتطوره ، وهو ما سيتم دراسته بعد ذلك في نظرية التوزيع إن شاء الله . كذلك فإن ما تسببت الأرض بخصائصها في ظهوره من نظريات وآراء اقتصادية سترد دراسته في مواضع أخرى كقانون تناقص الغلة وتتم دراسته ضمن قوانين الغلة ، ونظرية مالتس وتدرس ضمن موضوع السكان .

٢ - العمل

يطلق العمل على العمل البشري وهو يشمل جميع المجهودات البدنية والذهنية التي يبذلها الإنسان بصدد تحقيق المنافع أو زيادتها . وهو في هذا يشمل كل عمل إنتاجي سواء في مجال إنتاج السلع أو الخدمات . وطبيعي أن ذلك التعريف لا يشمل الأعمال غير الإنتاجية كممارسة الرياضة أو التسلية بأنواعها المختلفة .

ويشمل العمل كما هو مذكور كل الأعمال الإنتاجية في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة والصحة والتعليم وغيرها . كما أنه يشمل كل عمل مباشر أو غير مباشر في مجال الإنتاج . فالعمل المباشر هو الذي يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات الإنسانية بصورة مباشرة كبناء المساكن لسكن المواطنين ، وإنتاج المنتجات الزراعية الغذائية كالخضر والفاكهة التي تستخدم مباشرة في الاستهلاك في تغذية الناس أما العمل غير المباشر فهو الذي يبذل في إنتاج سلع اقتصادية أيضاً إلا أنها لا تؤدي إلى إشباع مباشر للحاجات الإنسانية كنشاط الإنسان في مجال التعدين والمحاجر مثلاً باستخراج النفط وغيره من المعادن أو الأحجار وغيرها من المواد التي لا تصلح مباشرة للاستهلاك الإنساني .

ويعد العمل أهم عناصر الإنتاج كلها لما يقوم به من استخدام لعناصر

الإنتاج بالكم والكيف المناسبين لكل نوع من أنواع الإنتاج . وقد اختلفت نظرة المذاهب الاقتصادية المختلفة للعمل . كما أن هذه النظرة قد تطورت واختلفت بين الاقتصاديين على مر الزمن .

ففي ظل الرأسمالية كان الاقتصاديون الطبيعيون يعتقدون بأن الطبيعة هي عنصر الإنتاج الوحيد ، وأن العمل الزراعي هو الذي يستطيع الإنتاج باستخدام هذا العنصر .

وجاء آدم سميث ، فقال بأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد وأن بذل الإنسان للعمل هو الذي يوفر السلع ويحقق الإنتاج . وتطورت الآراء بعد ذلك باعتبار أن عنصراً إنتاجياً وحيداً لا يستطيع وحده إنتاج أي شيء دون الاستعانة بالعناصر الأخرى ، وتزايدت أهمية رأس المال في هذا المجال لما أدت إليه الاكتشافات العلمية من زيادة دوره في الإنتاج وأهميته في زيادة إنتاجية العناصر الأخرى .

أما في الاشتراكية فإنها تعتبر العمل هو العنصر الإنتاجي الوحيد وأنه هو وحده مصدر اكتساب الحقوق والحصول على الدخل دون غيره من عناصر الإنتاج الأخرى .

وفي الإسلام يعد العمل عنصراً هاماً ليس لأنه العنصر الإنتاجي الوحيد بل لأن الإسلام يعتبر الإنسان مكرماً على غيره ، وهو الذي يسخر غيره من المخلوقات لفائدته وعمارة الأرض وتنفيذ أمر الله فيها .

يقول الله تعالى : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (الإسراء / ٧٠)

فلقد كرم الله الإنسان ليكون خليفة في الأرض فأعطاه الكرامة والعزة وفضله على غيره من المخلوقات بحسن الصورة وامتداد القامة ، والعقل والحرية والاختيار والتدبير ، وسخر له ما عده من مخلوقات ، وسخر له سبل

العيش وكسب المال ، ورزقه من الطيبات المستلذة ، ويسر له الانتقال ،
وممكنه من العمل ، ووعد به حسن المثوبة والجزاء لمن أطاع واتفق (٧٥)

إلا أن التكريم لا يعني عدم العمل ، أو الانقطاع لأداء شعائر وعبادات
دون عمل لعمارة الدنيا وتحقيق مصالحها ومصالح الآخرة للفرد ولمن يعول
ولعمامة المجتمع .

فقد قال الله تعالى : ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله
والمؤمنون ، وستردون إلى عالم الغيب والشهادة فينبئكم بما كنتم تعملون﴾
(التوبة / ١٠٥)

فالمطلوب إذاً العمل وأداء الواجب مما أمر به الشرع ويتحقق به نفع
النفس والمجتمع ويتفق مع ما يراه الإمام من مصلحة ، والله مطلع على ما
تعملون وسيجازيكم به ، ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل
مثقال ذرة شراً يره﴾ (الزلزلة / ٧ ، ٨)

والمجتمع الإسلامي يتسم بالتشغيل الكامل لكافة قوة العمل القادرة
على العمل حتى وإن لم تكن راغبة فيه ، فلا مجال لبطالة اختيارية فيه ،
وذلك من خلال عدة عوامل تؤدي إلى ذلك لعل من أهمها الحث على العمل
النافع وأن التزامه أمر تعبدية ، وتوجيه كافة قوة العمل نحوه ، ومنع كل ما
من شأنه التقاعد عن العمل وتحقيق كسب بدونه ، وهو ما سنتبينه في ما يلي :

(أ) العمل في الإسلام :

يبين الإسلام للمسلمين فضل العمل ويجعله عبادة تتحقق به المثوبة من
الله والعزة والعفة في الدنيا ، وأن الإنسان يتعين عليه أن يحترف مهنة يتكسب
منها ويكف بها نفسه عن المسألة يتعرض بها لفضل الله بالرزق ولرحمته بالمغفرة
والمثوبة .

١ - الحث على العمل : قال الله تعالى : ﴿ولا تمننوا ما فضل الله به

بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما
اكتسبن ، وأسألوا الله من فضله ، إن الله كان بكل شيء عليماً ﴿النساء /
(٣٢)

فيبين الله أن فضله لا يدرك بالتمني والنظر لما يفيض به الله على
الآخرين ، بل بالتكسب والتعرض لفضل الله بالعمل وتنمية المواهب
والقدرات المؤهلة لإتقان التكسب والاستعانة مع ذلك بالدعاء إلى الله
لتحقيق المطلوب .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ما أكل أحد طعاماً قط خير
من أن يأكل من عمل يده ، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده » (رواه
البخاري) .

ويقول صلى الله عليه وسلم : « إن الله يحب المؤمن المحترف » (رواه
الطبراني في الكبير ، والبيهقي) .

فالعامل مهنة مطلوبة من المسلم مرضية من الله وأنها من سنة الرسل
حتى الملوك منهم كداود ، عليه السلام .

٢ - النهي عن المسألة :

عن قبيصة بن مخلوق ، قال : تحمّلت حمالة فأتيت النبي صلى الله عليه
وسلم فقال : « أقم يا قبيصة حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها ، ثم قال :
يا قبيصة إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة رجل تحمّل حمالة فحلت له
المسألة ، فسأل حتى يصيبها ثم يمسك ، ورجل أصابته جائحة فاجتاحت
ماله فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قوماً من عيش أو سداداً من
عيش ، ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوي الحجى من قومه قد
أصابك فلاناً الفاقة فحلت له المسألة فسأل حتى يصيب قوماً من عيش أو
سداداً من عيش ثم يمسك وما سواه من المسألة يا قبيصة سحت ، يأكلها
صاحبها سحت (خرجه مسلم وأبو داود والنسائي) .

وحالة : أي ما يحمله الإنسان من ديات ومغارم .
جائحة : أي آفة ، أو سرقة ، أو خيانة أودت بهاله .
قواماً : أي ما يكفيه بحاجته ، سداداً أي ما يسد حاجته .
فاقة : فقر .

الحجي : العقل والإدراك الذي لا يتصفون بغباء أو غفلة .
سحت : أي يأكلها صاحبها سحتاً أي ظلماً .

فالمسألة لا تحل إلا بأسبابها وبعد التأكد من صدق السائل بشهادة من يعرفونه من ذوي الصدق ورجاحة العقل ، وفي الحديث الحث على الكسب والأمر به أيضاً^(٧٦)

وعن ثوبان قال ، قال صلى الله عليه وسلم : «من يتكفل لي أن لا يسأل الناس شيئاً وأتكفل له بالجنة ، فقال ثوبان أنا ، فكان لا يسأل أحد شيئاً» (رواه أبو داود) .

٣ - تقدير العمل مهما كان صغيراً :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده» (رواه أحمد)

وقال صلى الله عليه وسلم : «من أمسى كالأ من عمل يده أمسى مغفوراً له»^(٧٧)

وقال ، عليه الصلاة والسلام : «لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره فيتصدق منه ، ويستغني به عن الناس ، خير له من أن يسأل رجلاً أعطاه أو منعه» (متفق عليه)^(٧٨)

فليس المهم أن يكون العمل من أعمال ذوي الياقات البيضاء (الأعمال الإدارية والمكتبية) أو ذوي البدل الزرقاء (العمال) ، أو الاحتطاب ، وصغير

نكتة في وجهك يوم القيامة . إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة ، لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجع» (رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه) .

الأعمال وشاقها ، فالكل يحقق العفة والنفع ويحجب عن المسألة ، ويعرض لمغفرة الله وفضله ، فما فات من سعة العيش في الدنيا تحقق ما يفوقه في الآخرة . وبذا تضيق فرص البطالة وتزداد إمكانات العمل وتتسع مجالاته .

٤ - التوجيه العملي :

لا يقتصر الإسلام في توجيهه للمسلمين في العمل وحثهم عليه على مجرد إعلامهم بأحكامه ووعظهم بإرشاده . بل إن من وظائف الإمام أو جماعة المسلمين المشاركة والتوجيه العملي في توفير فرص العمل للقادرين عليه والراغبين فيه في حدود ما تسمح به إمكانات المجتمع ، فليس هناك التزام من الدولة بتشغيل العاملين حتى لا يقتصر همهم على الالتحاق بما توفره لهم من أعمال ، ويتضخم جهاز الدولة بالعاملين بما يؤدي إلى حدوث البطالة المقنعة . ولا قيود على اكتساب الناس أرزاقهم بما يشاءون من أعمال سوى قيد البعد عن المحرمات وعدم التعارض مع مصلحة راجحة للمجتمع فيها بينة .

عن أنس بن مالك : أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله ، فقال : «أما في بيتك شيء ، قال : بلى ، جلس نلبس بعضه ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء . قال إئتني بهما . فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال : من يشتري هذين ، قال رجل أنا آخذهما بدرهم ، قال من يزيد على درهم ، مرتين أو ثلاثاً ، قال رجل أنا آخذهما بدرهمين . فأعطاهما إياه وأخذ الدرهمين ، فأعطاهما الأنصاري ، وقال أشترى بأحدهما طعاماً فأنبذه إلى أهلك ، واشترى بالآخر قدوماً فأتني به ، فشد فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عوداً بيده . ثم قال له إذهب

فاحتطب وبع ، ولا أرينك خمسة عشر يوماً ، فذهب الرجل يحتطب ويبيع ، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم ، فاشترى ببعضها ثوباً وببعضها طعاماً ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذا خير لك من أن تجيء المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة ، إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة لذي فقر مدقع أولدى غُرمٍ مفظع أولدى دم موجع (رواه أبو داود) .

٥ - العمل في فروض الكفاية :

ذكر ابن تيمية أن طائفة من العلماء يرون أن أصول الصناعات كالزراعة والحياكة والبنية وصناعة السلاح ، والتجارة ، فرض على الكفاية عند حاجة المجتمع إليها ، أما عند إمكان الاستغناء عنها فلا تجب . وللإمام أن يلزم بذلك ويجبر عليه ، ولا يكون ذلك ظلماً ، مثل إيجاب الجهاد بالنفس والمال لأجل هداية الناس في دينهم والتي تكون أكثر مشقة . أما إيجاب المهن والصنائع فإنه أقل درجة وشأناً ومشقة ، كما أنه يكون بعوض المثل ، ولا تتم مصلحة المجتمع إلا به فلا بد منه ، فإن هذا رأي بعض أصحاب الشافعي وأحمد بن حنبل كأبي حامد الغزالي وأبي الفرج بن الجوزي .

ومثل هذه الصناعات أيضاً تعلم العلم وتعليمه ، وغسل الموتى ، وتكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والولايات كلها دينية كإمرة المؤمنين وما دونها من ملك ووزارة وديوانية من كتابة خطابات أو حسابات ، أو إمارة حرب ، وقضاء ، وحسبة وغيرها . وهي فرض كفاية فيأمر الإمام من يتعلم ومن يُعلم ومن يقوم بالولايات ومن يجاهد ، ومن يحترف مهناً يحتاجها المجتمع ، ويجب طاعته فيما يُعلم أنه طاعة ، ولا يُعلم أنه معصية ، وإذا لم يكن هناك سوى فرد معين للقيام بشيء من هذه الأعمال صار ذلك فرض عين عليه مادام غيره غير قادر على ذلك^(٧٩) .

وأضاف الشاطبي إلى فروض الكفاية أيضاً إمامة الصلوات والإجازات والكراء . وأضاف بأن هذه وغيرها من الأمور التي شرعت لمصالح عامة إذا عدت أو تركها الناس انخرم النظام لأن العالم لا يقوم إلا بها ، لذا فهي

مطلوبة متأكدة^(٨٠) . وقد أوضح ابن عابدين أن ما كان فرض كفاية كان أدنى فعله الذب إلا إذا تأكد فيتحقق له الوجوب^(٨١)
٦ - الالتزام بدائرة الحلال :

نهى الإسلام عن الربا وأحلّ البيع ، ونهى عن إنتاج الخمر وشربه ، وتربية الخنزير وأكل لحمه ، ومثله غيره من المحرمات ، كما أن البيع والعمل مقيدان بمنع الغش والغرر والغبن والاحتكار وتلقي الركبان ، ونهى الإسلام عن الرشوة والسرقة وقطع الطرق والإفساد في الأرض وغيرها مما يتعين على المسلم الفرد وعلى المجتمع الالتزام به في كافة الأعمال القائمة في المجتمع . فيدار نظام العمل والإنتاج كله تبعاً لذلك . وذلك حتى يتحقق الاستفادة من موارد المجتمع وقوة العمل في ما يعود بالنفع على الفرد والمجتمع حتى تزداد قدرة المجتمع الإنتاجية وتنمو بصفة مستمرة .
٧ - تحقيق الرفاهية بالعمل :

يحث الإسلام المسلمين على العمل بلا قيود على نوعيته أو مشقته ومقدار الجهد المبذول فيه أو العائد منه (طالما كان بعيداً عن المحرمات وبما سبق ذكره من الالتزام بأوامر الدولة فيما يختص بفروض الكفاية إن كان من أهلها ، وبأداء المفترض عليه شرعاً تجاه أسرته من رعاية وعناية «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته») . كما ورد عن جابر ، قال : أعتق رجل من بني عذرة عبداً له عن دبر ، فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : «ألك مال غيره ، فقال لا ، فقال : من يشتريه مني ، فاشتره نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم فجاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فدفعها إليه . ثم قال إبدأ بنفسك فصدق عليها ، فإن فضل شيء فلاهلك ، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك . فإن فضل عن ذي قرابتك شيء فهكذا وهكذا ، يقول فين يديك وعن يمينك وعن شمالك » (رواه مسلم) .

(عن دبر : أي علّق عتقه بموته أي يكون العتق يوم موت صاحبه) أي أن النفقة على النفس أولاً ، وله بذلك أجر ، ثم يبدأ بمن يعول من أهله

ثم ذوي القربي ، وكل ذلك بثوابه الجزيل . فليس الخروج من المال للغير هو الأصل ، والانتفاع به استثناء ، بل العكس من ذلك مادام في الأمر سعة ، ويؤكد هذا أيضاً الحديث التالي :

قال صلى الله عليه وسلم : «دينار أنفقته في سبيل الله ، ودينار أنفقته في رقبة ، ودينار تصدقت به على مسكين ، ودينار أنفقته على أهلك ، أعظمها أجراً الذي أنفقته على أهلك» (رواه مسلم) .

في رقبة : أي في عتق رقبة .

ومن أين بالإِنفاق إذا لم يكن عن غنى وقدره مالية تفي باحتياجات الإنسان ، ومن يعول وتسهم في زيادة الإنفاق الكلي وتحقيق منافع المجتمع بأوجهه المختلفة ، والسماء لا تمطر ذهباً ولا فضة .

ولهذا قال الله تعالى : ﴿ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء ، ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهرأ ، هل يستون الحمد لله بل أكثرهم لا يعلمون﴾ (النحل / ٧٥)

فلا يستوي العاجز عن العمل بنفسه وباختياره ، وغير القادر على النفقة ، مع الذي يقدر بالعمل والتكسب ويفيض الله عليه بذلك الرزق الواسع الذي ينفقه وينفع خاصته وذويه والمسلمين من حوله . فبالعمل يتحقق الدخل وبمزيد من العمل والإتقان والمهارة يزيد الدخل ويفيض فينفق على نفسه من مستلذات وطيبات وعلى غيره مما أفاء الله عليه ووهبه من فضله .

بل إن التكسب والعمل المحقق للغنى لنفسه وأهله ثم غيره من المسلمين فيما يمكنه ويقدر عليه ، فإنه يكون بعمله هذا ، وقصده فيه الامتثال للأمر والنهي ، فإن هذا ينقل عمله من دائرة العادة إلى العبادة والاستكثار من الأجر ، فبالاكتساب امتثالاً للأمر لإحياء النفوس عامة وإمالة الشرور عنها ، يبدأ بنفسه وأهله ومن يعول من أقارب وخدم وأيتام ،

وإن استطاع غيرهم فعل ، يتحقق له إخلاص العبودية ولا يفوته من حظه شيء^(٨٢) . ولا يقدح في ذلك أن يدفع جوعاً أو عطشاً أو برداً أو حرّاً أو يتلذذ أو يشبع رغبة مباحة بما هو حلال ، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب الطيب والنساء والحلوى والعسل ويستعذب الماء ، ويصلي ويرقد ، ويصوم ويفطر . ففي حديث رواه البخاري عن أنس : «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكنني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٨٣) (من حديث رواه البخاري) .

وقد قال الطبري لا يجوز لأحد من المسلمين تحريم شيء مما أحل الله لعباده المؤمنين على نفسه من طيبات المطاعم والملابس والمناكح إذا خاف على نفسه بإحلال ذلك بها بعض العنت والمشقة . فلا فضل في ترك شيء مما أحله الله لعباده ، وأن الفضل والبر إنما هو في فعل ما ندب الله عباده إليه^(٨٤)

قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ، وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ حَلَالاً طَيِّباً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أَنْتُمْ بِهِ مُؤْمِنُونَ﴾ (المائدة / ٨٧ - ٨٨)

وفي هذا بيان لعدم صحة ما يدعيه البعض من تزهد ، وما هو عليه الباطلين من المتصوفة .

وقد قال القرطبي : ليس كل ما تهواه النفس يذم ، وليس كل ما يتزين به الناس يكره ، فإن الإنسان يجب أن يرى جميلاً وذلك حظ النفس لا يلام فيه^(٨٥) .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إن الله جميل يحب الجمال ، الكبر بطر الحق وغمط الناس» (من حديث رواه مسلم) .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : «سيد إدام الدنيا والآخرة اللحم»^(٨٦) . وعن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأكل الطبخ بالطبخ ويقول : «يكسر حر هذا برد هذا ، وبرد هذا حر هذا»^(٨٧) (والطبخ هو البطبخ) .

فلم يمتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طيب مستلذ لأنه طيب .
ولكن يكره التكلف لما فيه من التشاغل بالدنيا عن الآخرة .

وقد قيل بأن عمر بن الخطاب ، قال : إياكم واللحم فإن له ضراوة
كضراوة الخمر^(٨٨) . أي له عادة ينزع إليها كعادة الخمر فيعتاده الناس . إلا
أن قول عمر هذا لمن يخشى إثارة التمتع في الدنيا والمداومة على الشهوات
ونسيان الآخرة ، لأن قول الله تعالى هو إباحة الطيبات : ﴿قل من حرم زينة
الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة
الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك نفصل الآيات لقوم يعلمون﴾
(الأعراف / ٣٢)

ولذا روي عن عمر إذا وسع الله عليكم فأوسعوا^(٨٩) .

وقال أبو الفرج بن الجوزي : أكره لبس الغوط والمرقعات لأربعة أوجه :
أحدها أنه ليس من لبس السلف وإنما كانوا يرقعون لضروره . والثاني أنه
يتضمن إدعاء الفقر ، وقد أمر الإنسان أن يظهر أثر نعم الله عليه .
والثالث : إظهار التزهّد ، وقد أمرنا بستره . والرابع : أنه تشبه بهؤلاء
المتزحزين عن الشريعة ، ومن تشبه بقوم فهو منهم^(٩٠) .

وعن أنس بن مالك ، قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر
دهن رأسه ويسرح لحيته بالماء ، وعن ابن عباس ، قال : كانت لرسول الله
صلى الله عليه وسلم مكحلة يكتحل بها عند النوم ثلاثاً في كل عين . وعن
عائشة ، قالت : كان نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ينتظرونه على الباب فخرج يريداهم وفي الدار ركوة فيها ماء فجعل ينظر في
الماء ويسوي لحيته وشعره ، فقلت يارسول الله وأنت تفعل هذا ، قال نعم ،
إذا خرج الرجل إلى إخوانه فليهيء من نفسه فإن الله جميل يحب الجمال^(٩١)

لذا ذكر الشاطبي بأن طلب الحظوظ قد يكون مبرراً من الحظوظ إن كان
الدافع إليه أولاً أمر الشارع^(٩٢) . وأن تصرفات المسلم تصير عبادات حتى

لو كانت عادات ، لأن المسلم إذا فهم مراد الشارع وعمل على مقتضى ما فهم فهو إنما يعمل من حيث طلب منه العمل ويترك إذا طلب منه الترك (٩٣) . وما قاله الشاطبي في ذلك مصداق لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده ، وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه فهو صدقة» (رواه ابن ماجه وأبو داود والترمذي والنسائي) .

كما أن في العمل النافع وزيادة الدخل مادام مقصوداً من ذلك تنفيذ أمر الشرع منافع كثيرة في الصدقات والبر ومساعدة المحتاجين والقيام بحق الجار وذوي الأرحام والأرامل والأيتام ، وغيرهم كحق للمجتمع على أفرادهم القادرين .

(ب) خدمات عنصر العمل :

هذا ، ويسهم العمل كعنصر من عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية بخدماته فقط . وذلك لما هو معلوم من أن بعض عناصر الإنتاج تدخل في العملية الإنتاجية بنفسها حيث تتحول إلى سلع وخدمات ، أما البعض الآخر فإنه يدخل في العملية الإنتاجية بخدماته فقط . ومثال القسم الأول من عناصر الإنتاج ثاني أكسيد الكربون الذي يمتصه النبات من الجو ، والنروجين الذي يمتصه النبات من التربة ، والرطوبة أيضاً ، فهذه الأشكال من عناصر الإنتاج يمتصها النبات ويحولها إلى ناتج جديد . أما القسم الثاني من عناصر الإنتاج والذي يشترك بخدماته فقط فمثاله العمل والآلات والوقود ، حيث يستفيد النبات من خدماتها في تكوينه ونموه وإثماره دوز دخول أية أجزاء من هذه العناصر بعينها في تكوين النبات .

وتصنف خدمات العمل التي تشترك في الإنتاج إلى قسمين رئيسيين ،

هما :

(أ) العمل اليدوي أو العضلي : ومثاله عمل الزارع في الأرض ، أو الحمال في حمل الأثقال ، أو النجار في صناعة الأثاث ، أو الحداد أو عمال المصانع الذين يعملون بأيديهم في الإنتاج .

(ب) العمل الذهني أو العقلي : ومثاله عمل الطبيب أو المهندس أو المدرس أو غيرهم من أصحاب المهن المختلفة التي تحتاج إلى المجهود الذهني أساساً في مباشرة أعمالها .

وبالطبع ، فإن هذا التقسيم لا يعني عدم استخدام العمال وأصحاب الأعمال اليدوية لأذهانهم في العمل أو عدم استخدام أصحاب الأعمال الفكرية لمجهوداتهم العضلية في الإنتاج ، بل إن هذا التقسيم يقوم على أساس أن أغلب العمل الذي يباشره أصحاب القسم الأول عمل يدوي بطبيعته ، أما أصحاب القسم الثاني فإن أغلب العمل الذي يباشره عمل ذهني .

وهناك أسس أخرى كثيرة يتم على أساسها تصنيف العمل إلى أقسام مختلفة . إذ من الممكن تقسيم العمل تبعاً للحاجة إلى الإعداد والتدريب إلى عمل فني يحتاج إلى إعداد وتدريب كبيرين كعمل المهندس والطبيب ، وعمل غير فني لا يحتاج إلا إلى القليل من التدريب والإعداد كعمل عمال البناء والسباكة وغيرها . ويعد العمل الفني هو أساس زيادة الإنتاج وتقدم الأمم ، لذا تهتم الدول حالياً بزيادة مهارة وتدريب العاملين فيها وإكسابهم مهارات جديدة على أساليب الإنتاج المتطورة حتى يمكن زيادة الإنتاج وخفض تكاليفه وتحسين المنتجات .

كذلك فإنه من الممكن تقسيم العمل تبعاً لمساهمته في خطة الإنتاج إلى عمل إداري يباشر تخطيط الإنتاج وتنظيمه في الوحدات الإنتاجية ، وعمل تنفيذي يتولى تنفيذ الأعمال الموكولة إليه تبعاً للخطة الإنتاجية الموضوعة من قبل الإدارة . وبالطبع فإن للعمل الإداري الدور الأهم لأن نجاح المشروع يتوقف على مدى إحكام الخطة ومناسبتها للظروف المختلفة ، دونما تقليل

لأهمية التنفيذ بالطبع . وقد سبق التعرض لقسمي العمل المباشر وغير المباشر . وهناك تقسيمات أخرى للعمل إلا أنه قد تم الاكتفاء بهذه الأقسام لأغراض ومستوى الدراسة المخصص لها هذا الكتاب .

(جـ) السكان :

يعد السكان المصدر الرئيسي لقوة العمل في أي بلد من البلدان ، لذا فإن حجم السكان وتوزيعهم على الفئات العمرية المختلفة وتصنيفهم تبعاً للجنس أيضاً من العوامل الهامة في تحديد حجم قوة العمل المتاحة . ولا يقتصر التحديد بالطبع على هذه العوامل فقط إذ هناك العادات والتقاليد التي تتدخل بدورها في تحديد هذه القوة من حيث مشاركة النساء في العمل أو عدم اشتراكهن ، وهناك القوانين والتشريعات العمالية التي تنظم أيام العمل الأسبوعية وساعات العمل اليومية والحد الأدنى لسن العمل والحد الأعلى له (أي سن التقاعد) . وهناك أيضاً العوامل المسؤولة عن الكفاءة الإنتاجية للعمل والتي تحدد مدى الاستفادة من قوة العمل المتاحة . لذا فإنه لا بد من دراسة السكان من حيث الحجم والهيكل والنظريات الاقتصادية المختلفة التي ظهرت وتطورت في مجال الدراسات والسياسات السكانية .

حجم السكان :

يتوقف حجم السكان في أي دولة من الدول على عدة عوامل ، لعل من أهمها : معدلات الزيادة السكانية المتمثلة في معدلات المواليد والهجرة من الخارج إلى داخل الدولة ، معدلات النقص السكانية المتمثلة في معدلات الوفيات ، والهجرة إلى خارج الدولة .

ويعد الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات أهم المؤثرات في عدد السكان في كثير من البلاد نظراً لمحدودية الهجرة من وإلى الدولة في أغلب البلاد بالنسبة لمعدل النمو الداخلي (معدل المواليد - معدل الوفيات)

ويقاس معدل المواليد بنسبة المواليد إلى الألف من السكان أما معدل الوفيات فيشير إلى نسبة الوفيات في كل ألف من السكان . ويمثل الفرق بين المعدلين نسبة النمو أو النقص الطبيعي في السكان . فعلى سبيل المثال لو كان معدل المواليد هو ٣٠ في الألف في إحدى البلاد في سنة ما ، وكان معدل الوفيات ١٠ في الألف فإن ذلك يعني أن عدد السكان ينمو بنسبة ٢٪ . أما إذا كانت الوفيات مساوية للمواليد كانت نسبة نمو السكان صفراً . وإذا زادت الوفيات على المواليد نقص عدد السكان بنسبة الفرق بينهما .

ومن الملاحظ ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة اقتصادياً وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (١) . كما أن هذه المعدلات تكون في سنوات السلم والظروف الطبيعية المواتية أعلى منها في سنوات الحرب والظروف الطبيعية السيئة كالتحط أو الجفاف أو الفيضانات أو الزلازل أو انتشار الأمراض الوبائية وذلك لما تؤدي إليه هذه الظروف من زيادة معدلات الوفيات .

جدول رقم (١)

معدلات النمو السكاني في الدول الإسلامية النامية وبعض الدول المتقدمة
خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٩

البيان	معدل المواليد	معدل الوفيات	معدل نمو السكان	الدولة
	لكل ألف شخص	لكل ألف شخص		
	١٩٧٩	١٩٦٠	١٩٧٩	١٩٦٠ - ٧٠ - ١٩٧٩
تشاد	٤٥	٤٤	٢٩	٢٤
الصومال	٤٩	٤٦	٢٩	٢٠
باكستان	٤٨	٤٤	٢٣	١٤
السودان	٤٥	٤٦	٢٥	١٨
مصر	٤٤	٣٧	١٩	١٢
نيجيريا	٥٢	٥٠	٢٥	١٧
سوريا	٤٧	٤٥	١٨	٨
تركيا	٤٣	٣٤	١٦	١٠
ماليزيا	٣٩	٢٨	٩	٦
العراق	٤٩	٤٥	٢٠	١٢
السعودية	٤٩	٤٤	٢٣	١٤
ليبيا	٤٩	٤٥	١٩	١٢
الكويت	٤٤	٤٢	١٠	٤
الولايات المتحدة	٢٤	١٧	٩	٩
المملكة المتحدة	١٧	١٢	١٢	١٢
النرويج	١٨	١٣	٩	١١

المصدر : البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨١ ، ملحق
مؤشرات التنمية الدولية ، أغسطس ١٩٨١ ، جدول ١٧ ، ١٨ .

وقد حظيت العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية باهتمامات واسعة وتعددت الآراء والنظريات بشأنها نظراً للتأثير المتبادل بين هذه العلاقة وتقدم المجتمعات أو تخلفها . وسنتناول هذه الآراء والنظريات بعد تعرفنا على هيكل السكان لتأثيره الهام على قوة العمل لأي مجتمع من المجتمعات إلى جانب حجم السكان فيه .

هيكل السكان :

يشير هيكل السكان إلى توزيع السكان تبعاً للسن أو الجنس أو تبعاً لسكني الريف أو الحضر ، أو غير ذلك من العوامل . وفيما يلي ندرس أهم هذه التوزيعات السكانية .

١ - التوزيع العمري للسكان : لهذا التوزيع أهمية كبيرة لأن القوة العاملة للمجتمع تتراوح أعمارها بين ١٥ - ٦٤ سنة تبعاً لما تقول به منظمة العمل الدولية التابعة للأمم المتحدة . فزيادة السكان الذين هم أقل من ١٥ سنة أو أكثر من ٦٤ سنة تعني نقص قوة العمل ، وزيادة أعدادهم بين هذين الحدين يشير إلى زيادة قوة العمل .

إلا أن هذه القاعدة يرد عليها استثناءات كثيرة إذ إن جانباً من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٤ سنة لا يدخلون في قوة العمل ، ومن هؤلاء الطلبة والمرضى والعجزة وقوة الأمن والجيش والمسنون وغيرهم . كذلك فهناك من هم في غير هذه السن ويشتركون في قوة العمل كاشترائك الصبية ممن هم أقل من ١٥ سنة في العمل الزراعي في كثير من الدول النامية خاصة الزراعية منها ، واستمرار بعض السكان ممن تزيد أعمارهم على ٦٤ سنة في العمل خاصة المهن والأعمال الحرة غير الحكومية .

ومن الملاحظ بصفة عامة زيادة نسبة السكان ممن هم في سن العمل في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية التي تتسم بزيادة نسبة صغار السن فيها للنمو السكاني الكبير في هذه البلاد ، ولذا فإن نسبة قوة العمل في هذه البلاد تقل عما هو عليه الحال في الدول المتقدمة اقتصادياً .

٢ - توزيع السكان تبعاً للجنس : يعني هذا نسبة الذكور إلى الإناث في المجتمع ، ومن الملاحظ تساوي الذكور والإناث تقريباً في أغلب البلاد باستثناء حالات قليلة خاصة في فترات الحروب حيث تكون الوفيات كبيرة في الذكور لأنهم يشكلون القوة المحاربة للجيش . ولهذه النسبة تأثير كبير على قوة العمل ، وذلك لأن هناك من المجتمعات ما تشارك فيه المرأة في العمل إلى جانب الرجل وذلك في الدول المتقدمة اقتصادياً ، وتقل نسبة اشتراك المرأة في قوة العمل في الدول النامية وذلك لاعتبارات عديدة منها العوامل الدينية كما في الإسلام الذي يحدد لكل من الجنسين وظيفة اجتماعية عليه القيام بها .

فقد دعا الإسلام إلى تعاون كلا الزوجين في حياتهما المعاشية فالرجل يقوم بمهام كسب المعاش والسعي في سبيل الرزق ، والمرأة تقوم بمتطلبات الأسرة داخل البيت حتى تستقر الحياة ويتفرغ كل لأداء المهام الموكولة إليه رعاية للأسرة ووفاء بدورها في المجتمع .

أما مشاركة الرجل والمرأة في أعمال خارج دائرة اختصاص كل منهما فلا بد له من ضمانات لحماية الأسرة ومنع الاستغلال ، ومنع توظيفها في أعمال لا تناسب طبيعتها وفطرتها أو لا يليق بالمرأة امتنانها ، وأوجب ضمانات لتحقيق ذلك فرض على الأسرة والمجتمع توفيرها . ومن الاعتبارات التي تقلل من نسبة تشغيل المرأة أيضاً العادات والتقاليد المرعية في هذه الدول النامية .

٣ - التوزيع الريفي الحضري للسكان : يزداد عدد السكان الريفيين في الدول الزراعية والدول النامية نظراً لأن الزراعة والمهن المتصلة بها تمثل النشاط الرئيسي لغالبية السكان ، ولأن الصناعة في هذه الدول تكون متخلفة أو محدودة النطاق . واذ تعد الصناعة عاملاً من عوامل التحضر وسكنى المدن ، فإنه كلما تقدمت الدولة وأخذت بأسباب التصنيع زادت نسبة سكان الحضر في الريف . لذا نجد أن نسبة سكان المدن عالية في الدول المتقدمة اقتصادياً .

(ج) نظريات السكان : من المعلوم ان سكان العالم قد تزايدوا زيادة كبيرة في القرنين الماضيين مما لفت أنظار الاقتصاديين ، وذلك لأن الزيادة السكانية ذات جانبين أحدهما يمثل زيادة الحاجات البشرية والطلب على المنتجات نتيجة لهذه الزيادة والآخر يمثل زيادة قوة العمل والنشاط الانتاجي ، مما يعمل على زيادة عرض المنتجات . ولقد اختلفت آراء الاقتصاديين في نظرهم إلى الزيادة السكانية بين مؤيد ومعارض لها . وفيما يلي ندرس أهم هذه النظريات :

١ - نظرية مالتس : كانت نظرية مالتس للسكان أولى النظريات التي ظهرت في هذا المجال والتي قدمها من خلال رسالته عن السكان عام ١٧٩٨ ، حيث عالج العلاقة بين السكان والموارد الاقتصادية من وجهة نظر تشاؤمية نبعت من الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت انجلترا في ذلك الوقت حيث كانت الزيادة في عدد سكان ذلك القطر مرتفعة في الوقت الذي كان فيه مستوى المعيشة منخفضاً خاصة بين العمال .

وقد كانت نظرية مالتس قائمة على افتراض أن معدل الزيادة في السكان يزيد كثيراً عن امكانيات انتاج الغذاء اللازم للاعداد المتزايدة من السكان . وذلك لأن الزيادة في السكان تتبع طريقة المتوالية

الهندسية أى أنها تتضاعف كل فترة من الزمن في الوقت الذى تأخذ فيه زيادة الانتاج من الغذاء شكل المتوالية العددية أى أنها تزيد بنفس المقدار في نفس الفترة .

ومن الممكن توضيح ذلك بالتالي :

بيان / بداية الفترة الزمنية	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة
عدد السكان	١	٢	٤	٨	١٦
الانتاج من الغذاء	١	٢	٣	٤	٥

وقد كان مالتس يعتقد أن التضاعف في السكان والزيادة في الغذاء بنفس الطريقة التي أورها تحدث كل ٢٥ عاما إلا إذا كان هناك موانع تحد من الزيادة السكانية ، وتجعلها تتناسب مع الزيادة في الغذاء ، وقد بين مالتس في نظريته أن هذه الموانع قسماً أحدهما هو الموانع الإيجابية والآخر هو الموانع الوقائية .

أما الموانع الإيجابية فهي تلك المواقع التي تؤدي إلى زيادة نسبة الوفيات وهي الحروب والأوبئة والمجاعات والتي تحدث نتيجة لزيادة أعداد السكان عما تسمح به المواد الغذائية ، وتحدث هذه الأشياء بكثرة في المجتمعات المتخلفة والتي لا تأخذ بالموانع الوقائية .

وأما الموانع الوقائية فتتمثل في الوسائل التي يتخذها الإنسان للحد من الزيادة في معدلات المواليد سواء بالامتناع عن الزواج أو تأخيرها أو بالحد من النسل في حالة الزواج (مع انه كان يعارض هذا الحد من النسل) . وأن هذه الموانع هي الوسيلة الأدبية لإحداث التوازن بين حجم السكان وموارد الغذاء .

وقد كانت تعليمات مالتس هذه باتخاذ الوسائل الوقائية موجهة إلى الفقراء حتى يأخذوا بها ، وطالب بالامتناع عن تقديم المساعدات المادية لهم التي تعينهم على أسباب المعيشة حتى يمتنعوا عن زيادة النسل لأن في ذلك فائدتهم على المدى الطويل حيث تقل الأيدي العاملة وترتفع أجور العمال وتحسن أحوالهم المعيشية .

ومن الملاحظ أن مالتس قد بنى نظريته كما سبق القول على ظروف اقتصادية واجتماعية معينة سادت احدى الدول في ذلك الوقت ، كما أن نظريته للمستقبل كانت تشاؤمية ، ولذا لم يأخذ في اعتباره ما يمكن أن يحدث من تطور في مجال انتاج الغذاء وتحسن في مستويات المعرفة الفنية وأساليب الانتاج .

وقد حدثت الثورة الصناعية بعد ذلك خلال القرن التاسع عشر ، وتلاها تطبيق التكنولوجيا الحديثة في الزراعة فزاد الانتاج وتحسنت ظروف المعيشة تحسنا كبيرا على عكس ما كان يرى مالتس ويتوقع . كما أن اعداد السكان لم تتضاعف كما حدد في نظريته ، بل سارت معدلات النمو السكاني في مستويات تقل كثيرا عما توقع خاصة في الدول المتقدمة اقتصاديا والتي بنى افتراضاته على أساس ما سادها آنذاك .

وقد قامت على نظرية مالتس هذه بعض النظريات الأخرى كنظرية ريكاردو في الأجور والتي تسمى بنظرية حد الكفاف والتي سندرسها في موضع لاحق من هذا الكتاب ضمن نظرية التوزيع ان شاء الله .

٢ - آراء كارى ودركايم ودبريل : قدم كارى آراءه للسكان على أساس من التفاؤل على عكس نظرية مالتس . وقد قدم كارى هذه الآراء في أوائل القرن التاسع عشر ووفقا لظروف عاشها في المجتمع الأمريكي آنذاك . وتقوم هذه الآراء على أساس أن الموارد الانتاجية

متوافرة بدرجة تفوق اعداد السكان ، وانه كلما زاد عدد السكان أمكن الاستفادة من هذه الموارد في زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة . وان تقدم الفن الانتاجي يؤدي إلى زيادة الانتاج وتأخير ظهور آثار قانون تناقص الغلة على هذا الانتاج . كما يرى كارى انه يجب أن يصحب زيادة الانتاج عدالة في توزيعه بزيادة نصيب العمل في هذا الانتاج .

وقد تلت ذلك نظريات أخرى ذات اتجاه تفاؤلى أيضا منها نظرية دركايم في نهاية القرن التاسع عشر ، ونظرية دبريل والتي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين ، وقد قامت هاتان النظريتان على أساس أن زيادة السكان ذات آثار ايجابية على تقدم المجتمعات الانسانية .

وتقوم نظرية دركايم على أساس أن زيادة السكان تمكن المجتمع من تطبيق تقسيم العمل والتخصص وماله من آثار هامة على تقدم المجتمعات البشرية . وأما نظرية دبريل فإنها تقوم على أساس أن زيادة السكان وما تحدثه من أزمات اقتصادية تدفع بالانسان إلى الكشف العلمي والبحث عن موارد جديدة وأساليب أفضل في استغلالها ، فالزيادة السكانية إذا حافز هام للتقدم . أما نقص السكان فانه يعد مثبطا للتقدم لكفاية الانتاج للسكان مما يكون سببا في عدم وجود الدافع للاكتشافات العلمية وسرعة التقدم .

٣ - النظرية الحديثة للسكان : تركز النظرية الحديثة للسكان اهتمامها على العلاقة بين حجم السكان والموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع ، وليس عدد السكان فقط . وان الحجم الأمثل للسكان هو ذلك العدد من السكان الذي يتناسب مع موارد المجتمع وهو ذلك العدد الذى يستطيع تحقيق أعلى قدر ممكن من متوسط الدخل الحقيقى لأفراده .

فإذا قل عدد السكان عن هذا القدر عانى المجتمع من الخفة السكانية وما يترتب عليها من أضرار تتلخص في عجز المجتمع عن الافادة من الموارد

المتاحة له بأفضل السبل الممكنة ، وتعذر اتباع التخصص وتقسيم العمل واستخدام الآلات الحديثة على النطاق الملائم للتقدم ، لعدم توافر الكفاءات لذلك ونقص عدد المستهلكين عن امكانية اتباع الأساليب الانتاجية عالية الكفاءة التي يرتبط استخدامها بالانتاج الواسع النطاق في الوحدات الانتاجية الكبيرة . وفي مثل هذه الظروف فانه يتعين على المجتمع العمل على زيادة عدد السكان فيه ليتناسب والاستغلال الرشيد لموارده المتاحة . أما إذا زاد عدد السكان عن هذا الحد الأمثل عانى المجتمع من الكثافة السكانية ، وذلك لزيادة عدد السكان عن الحد المناسب لاستغلال الموارد المتاحة بأكفاً سبل الاستخدام الممكنة ، مما يؤدي إلى نقص متوسط دخل الفرد عن الحد الممكن تحقيقه في حالة نقص حجم السكان إلى الحجم الأمثل الذي يتناسب مع حجم الموارد المتاحة .

وفيما يلي نورد مثالا عدديا يبين الحالات الثلاث للعلاقات بين السكان والموارد وآثارها على الانتاج في احدى الدول ، ويوضح الجدول رقم (٢) التالي هذا المثال :

جدول رقم (٢)

متوسط الناتج للفرد عند احجام مختلفة من السكان

عدد السكان بالمليون	الناتج الكلي بالمليون	متوسط الناتج للفرد
—	ريال	ريال
٨	٧٦٨٠	٩٦٠
٩	٨٩١٠	٩٩٠
١٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠
١١	١١١١٠	١٠١٠
١٢	١١٨٨٠	٩٩٠
١٣	١٢٤٨٠	٩٦٠
١٤	١٢٧٤٠	٩١٠

من هذا الجدول يتبين أن الحجم الأمثل للسكان لهذه الدولة هو ١١ مليون نسمة ، حيث يصل متوسط الناتج للفرد أقصى قيمة له وهو ١٠١٠ ريالاً ، فإذا نقص العدد عن ذلك نقص متوسط الناتج للفرد ، فعند حجم سكاني قدره ١٠ ملايين نسمة يقل متوسط ناتج الفرد إلى ١٠٠٠ ريال ، وإذا نقص عدد السكان عن ذلك صاحب ذلك انخفاضاً آخر في متوسط الناتج إلى ٩٦٠ ريالاً للفرد . وإذا حدث أن زاد عدد السكان عن ١١ مليون نسمة ، وهو الحجم الأمثل فإن متوسط الناتج للفرد يقل أيضاً ، فعند ١٢ مليون نسمة يقل هذا المتوسط إلى ٩٩٠ ريالاً للفرد ، وهكذا .

ورغم بساطة المثال ووضوح الفكرة ، إلا أن التحديد الفعلي للحجم الأمثل للسكان أمر بالغ الصعوبة . وأولى هذه الصعاب صعوبة قياس الناتج القومي بدرجة مناسبة من الدقة خاصة في الدول النامية حيث أن

الاحصائيات غير متوافرة بالقدر الكافي وغير دقيقة أيضا . كما أن أذواق الناس ورغباتهم تختلف من سنة لأخرى مما يجعل الناتج الذى كان يحقق مستوى معيشيا مناسباً واشباعاً لرغبات الناس في احدى السنوات لا يحقق ذلك في سنة أخرى . هذا علاوة على اختلاف أصناف السلع وجودتها وأسعارها من فترة زمنية لأخرى . يضاف إلى ذلك أن الموارد والأساليب الانتاجية والاكتشافات العلمية تتطور باستمرار مما يصعب معه تقدير حجم أمثل للسكان ثابت على مر الزمن .

لذا فإنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى أرقام دقيقة عن الحجم الأمثل للسكان ، كما أنه من الصعوبة بدرجة كبيرة أيضا تطبيق سياسات سكانية تتفق وتقديرات الحجم الأمثل لأن مجال تطبيقها هو الانسان . وللانسان عاداته وتقاليده ومعتقداته التي يحتاج تغييرها وتوافقها مع رغبة الحكومة إلى جهود مضيئة قد لا تفلح في نهاية الأمر في احداث التغيير المطلوب . لذا فان فكرة الحجم الأمثل للسكان فكرة نظرية إلى حد كبير وان كانت تعد مؤشرا اتجاها فقط يفيد منه واضعوا السياسات السكانية في مواجهة المشاكل السكانية ومحاولة وضع حلول لها .

ولقد وضعت عدة معايير في هذا المجال للتعرف على الحجم الأمثل للسكان بصورة تقريبية لوضع السياسات السكانية المناسبة نحو تشجيع زيادة السكان أو نقص أعدادهم .

د - معايير الحجم الأمثل للسكان : تتمثل هذه المعايير في ثلاثة معايير نناقشها فيما يلي :

١ - كثافة السكان : تشير هذه الكثافة إلى نسبة السكان للمساحة الأرضية للدولة أو الأقليم . وقد جرت تعديلات على هذا المعيار إزاء عدم اخذه للامكانات الاقتصادية المتاحة للمجتمع في الاعتبار ، وذلك لأن المساحة الأرضية لا تعبر عن هذه الامكانات فقد يكون جانبا كبيرا منها صحراء قاحلة وقد تكون غنية بالموارد .

لذا فقد يستخدم بدلا عنها نسبة عدد السكان لجملة الأراضي الزراعية باعتبارها مؤشرا للمكانات الاقتصادية المستغلة في الانتاج ، أو نسبة عدد السكان لجملة الأراضي المنزوعة وتلك القابلة للاستصلاح والاستزراع كمؤشر للمكانات المتاحة للاستغلال الاقتصادي .

ورغم هذه التعديلات فانها لا تعبر تعبيرا حقيقيا عن امكانات المجتمع الاقتصادية ، لذا فقد يكون بلدا كثيف السكان إلا ان كثافة سكانه هذه متناسبة مع ما يتوافر له من موارد ، وقد يكون بلدا آخر ذا خفة سكانية إلا ان موارده لا تسمح بالمستوى المعيشي المناسب لهذا العدد المحدود من السكان .

٢ - نسبة البطالة : اذ تدل نسبة البطالة المرتفعة على زيادة كثافة السكان عن الحد الأنسب ، كما أن نقص نسبتها يشير إلى قرب عدد السكان من الحد الأنسب ، إلا أن هذه النسبة قد تعطي مدلولاً خاطئاً وذلك لأن البطالة قد تكون نتيجة لسوء توزيع الأيدي العاملة على مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة ، ويتطلب الأمر لعلاج ذلك ترشيد استخدام قوة العمل المتاحة وحسن توزيعها على مجالات العمل المختلفة . دون اتباع سياسات سكانية تحد من عدد السكان .

كذلك من المعلوم أن الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي تقل فيها نسبة البطالة على الرغم من انخفاض مستوى المعيشة بها عن الدول الرأسمالية التي ترتفع فيها هذه النسبة ، وذلك لأن الدول الأولى تعاني من البطالة المقنعة (غير الظاهرة) ازاء التزام الدولة بتوظيف قوة العمل فيها حتى لو لم تكن هناك أعمال فعلية تتناسب ومؤهلاتها وخبرتها .

٣ - متوسط الدخل الحقيقي للفرد : وهذا المعيار يتفق مع افتراضات الحجم الأمثل للسكان التي تقوم على أن هذا الحجم هو الذي يؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى للدخل الحقيقي للفرد . ويرد على هذا المعيار ما سبق ذكره علي فكرة الحجم الأمثل نفسها من تحفظات .

(هـ) الاشتراكية والسكان :

يقوم الفكر الاشتراكي على أساس أن مساواة النظام الرأسمالي وهي الكساد والبطالة وفقر العمال واستغلالهم ترجع إلى نظام الانتاج الرأسمالي الذى يقوم على الربح فقط دون نظر للاعتبارات الأخرى . وانه فى ظل النظام الاشتراكي يتم التغلب على هذه المشاكل وتوظيف الموارد المتاحة للمجتمع فى أفضل سبل الاستخدام الممكنة وأهمها بالطبع العمل لأنه عنصر الانتاج الوحيد وفقا للفكر الاشتراكي .

لذا فإنه كلما زادت قوة العمل أمكن زيادة الانتاج ، وعلى هذا فليست هناك مشكلة سكانية وفقا لهذا المفهوم ، انما المشكلة السكانية الحقيقية ترجع إلى سوء توزيع الثروات والدخول بين المجتمعات البشرية وبين أفراد المجتمع الواحد نظرا لطبيعة النظام الرأسمالي القائمة ، على الاستغلال .

(و) الإسلام والسكان :

لقد كرم الله الانسان وفضله على كثير من خلقه ، وسخر له ما فى السموات وما فى الأرض وأسبغ عليه نعمه ظاهرة وباطنة ، وهداه السبيل إلى العلم والعمل ، والاستفادة مما خلق الله فى منفعة ومنفعة سائر البشر لعمارة الأرض وتنفيذ أحكام الله فى المجتمع ، وألزمه العمل المستمر فى كافة الظروف (إذا قامت الساعة وبدا أحدكم فسيلة فإن استطاع أن لا يقوم حتى يغرسها فليفلح فإن له بذلك أجر) . فالانسان إذاً منتج وإنتاجه أكثر من استهلاكه ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾ ومنفعته لبنى الانسان تعادل نفعه لنفسه وتحسب فى ميزان أعماله (على كل مسلم صدقة قيل أرأيت ان لم يجد قال يعمل فينفع نفسه ويتصدق) . لذا يرتبط فى الفكر الاقتصادي الاسلامى النمو السكاني بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المعلوم أن فكرة الحجم الأمثل للسكان فكرة اقتصادية محضة لا

تأخذ في اعتبارها العوامل الأخرى غير الاقتصادية كاعتبارات الحربية أو الاجتماعية ، ومن المتعارف عليه أيضا أن موضوع السكان من أهم الموضوعات التي تؤثر في وتتأثر بسياسات المجتمعات المختلفة في كافة النواحي الاقتصادية وغير الاقتصادية . لذا فإن رسم السياسات السكانية على اعتبار اقتصادي فقط يعد أمرا خاطئا .

وقد بنى الاسلام سياسته السكانية على اعتبارات عديدة اجتماعية وحربية وغيرها .

فيقول رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٩٤) : الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة .

أي أن خير متاع يناله الانسان في حياته أن تكون له زوجة صالحة يتحقق له معها قرارة العين ورضا النفس .

ويقول عليه الصلاة والسلام^(٩٥) : تناكحوا تكثروا فاني مباه بكم الأمم يوم القيامة .

والأسرة لبنة المجتمع وهي التي تمسك في حاضرها بما اكتسبته البشرية في ماضيها وهي التي تنقل البناء إلى الذرية من بعدها بما أضفته عليه من مكتسبات . لذا فإن الاقدام على الزواج يشترط له القدرة على القيام بأعبائه ومتطلباته .

ولذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٩٦) : يامعشر الشباب من استطاع منكم الباءة (أي النكاح ونفقات الزوجية) فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء .

وقد منع الإسلام الزواج من أقرب الأقارب منعاً للضغائن والخصومات داخل الأسرة وتكريماً للعلاقات الأسرية ، ومنعاً للآثار الضارة على النسل من جراء ذلك ، ولايجاد أواصر اجتماعية جديدة داخل المجتمع من خلال المصاهرة من غير الأقارب .

يقول الله تعالى (٩٧) : ﴿ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف إنه كان فاحشة ومقتا وساء سبيلا . حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الأخ وبنات الأخت وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة وأمهات نسائكم وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهن فإن لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان عفورا رحيمًا﴾ .

وكفل الاسلام للأسرة معاشها حال حياتها إذا عجز رب الأسرة عن توفير المعاش اللازم لها من خلال نظام الاسلام في توزيع الثروة والدخول وهو ما سيرد ذكره ضمن نظرية التوزيع إن شاء الله . كذلك فقد كفل الاسلام للأسرة ثمرة جهدها حتى بعد وفاة عائلها أو أى فرد من أفرادها وفقا لقواعد الميراث التي تكفل استمرار كيان الأسرة واتصاله حتى بعد انقضاء أعمار بعض أعضائها ، بل لقد تكفل الاسلام أيضا بسداد الديون التي على المتوفي والقيام بأمر أسرته من بعده . وفى هذا يقول الرسول صلى الله عليه وسلم : من ترك مالا فلورثته ومن ترك ضياعا (ورثه) أو كلا (ذرية ضعفاء) فليأتنى فأنا مولاه .

كذلك فقد حدد الاسلام قواعد لتسيير حياة الأسرة ووزع الأدوار بين أفرادها على أساس من العدل الذي يتفق وطبائع الجنسين ، ووضع منهاجا لتنمية الأسرة وتنظيمها وحدد ضوابط علاجية حتى لا تنحرف الأسرة عن دورها في المجتمع ، ونظم قنوات اتصال الأسرة بغيرها من الأسر المكونة للمجتمع ، وذلك ضمانا لتعاون أفراد المجتمع وتحقيقا لأمنه ورفاهيته (٩٨)

ومن حيث حجم الأسرة كأساس لحجم السكان فإن الاسلام يؤيد زيادة الحجم دعما للطاقة الانتاجية والقدرة الحربية وتحقيقا لسيادة الأمة واتقاء لشر أعدائها . إلا أن لهذه القاعدة استثناءات ترد عليها .

فالنزواج نفسه - رغم الترغيب فيه - من الممكن تأخيرها أو عدم قيامه أصلاً لدى البعض ، وكذلك من الممكن تأجيل الحمل أو منعه إذا ما كان في ذلك مصلحة للأسرة كتوقع حدوث ضرر من جراء الحمل سواء للآباء أو الأبناء ، فتأجيل الحمل مباح لأسباب خاصة بالزوج أو الزوجة أو الأولاد ، فإذا لم يكن هناك سبب خاص فإن إباحة التأجيل تستلزم اتفاق الزوجين على ذلك لأن لكل منهما حقاً في النسل فإذا لم يوافق أحدهما لا يباح التأجيل .

وإذا اتفق الزوجان على التأجيل وكانت هناك حاجة للمجتمع في زيادة النسل في ظروف الحرب أو قلة عدد السكان منع التأجيل لضراره بالمجتمع في هذه الأحوال .

فإذا لم تكن للزوجين رغبة في النسل ولا حاجة للمجتمع فيه فلا شيء في التأجيل .

إلا أن تنظيم الأسرة بمفهومه المتعارف عليه وهو تقليل العدد لا يجوز أن يكون بقانون عام ملزم لكافة أفراد المجتمع ، إذ أن الأسرة تختلف في رغباتها في النسل وقدراتها على تربيته ورعايته ، وتقتصر وظيفة المجتمع في مجال التنظيم هذا على تقديم الثقافة والمعلومات اللازمة لمساعدة الأزواج على تنظيم أسرهم إن أرادوا دون الزام أو تحديد .

كذلك فإن تنظيم الأسرة ليس جامداً مع الظروف المتغيرة بل أنه يتوقف على طبيعة الظروف المحيطة بالأسرة والمجتمع .

وتعد وحدة الأمة الإسلامية واتحاد أفرادها وقيامهم بكافة متطلبات الأمة مهما اختلفت المواطن والأزمة عاملاً هاما يتعين الأخذ به في السياسات السكانية المتعلقة بتنظيم الأسرة والهجرة ، فالإسلام يفرض على أتباعه التعاون والاتحاد في كافة أمور المسلمين من اقتصاد واجتماع وسياسة وغيرها ، وحرية التنقل لأفراد الأمة الإسلامية دون قيود وحرية العمل والتملك والتعاقد والارث مكفولة لكل مسلم في كافة الأقطار الإسلامية وهو ما يتطلب التحقيق فعلاً بين هذه الأقطار .

ولا جدال في أن السبيل إلى تحقيق رفاهية المجتمع والافادة الكاملة من موارده يستلزم تطوير وتنمية الموارد والانتاج ودعم القدرات الاقتصادية للمجتمع ، وان زيادة القوة العاملة التي تستطيع تشغيل وإدارة الموارد والانتاج بكفاءة من أهم العوامل في ذلك . لذا كانت سياسة الاسلام السكانية قائمة على زيادة السكان وعدم اتباع أساليب عامة في الحد من أعدادهم ، إلى جانب النواحي الأخرى التي أوجبها الاسلام في ترشيد استخدام الموارد وخاصة العمل والتي تمكن المجتمع من تحقيق أهدافه .

(جـ) الكفاءة الانتاجية للعمل :

تختلف الكفاءة الانتاجية للعمال نتيجة لعدد من العوامل ، منها : التعليم والتدريب والظروف الاجتماعية الأخرى من مسكن وغذاء وكساء وحالة صحية ، وظروف العمل ، ونظم الادارة المتبعة لتيسير العمل ، وحوافز الانتاج ، وعناصر الانتاج الأخرى المشتركة مع العمل في الانتاج خاصة رأس المال .

أما التعليم والتدريب فإنه يحدد مستوى مهارة العامل ومدى قدرته على استخدام الآلات والمعدات واتباع الأساليب الانتاجية الحديثة ، وبالتالي فإنه يحدد مدى الاستفادة من قوة العمل المتاحة وعناصر الانتاج المشتركة معه في الانتاج . ولذا فإنه أساس قيام التخصص وتقسيم العمل والافادة من التقدم الفني في كافة مجالاته .

وعلى الرغم من التقدم العلمي الكبير حالياً واتباع الأساليب الانتاجية الحديثة التي تعتمد على الآلات ، واقتصار مهمة العامل على مراقبة الآلات والاشراف عليها خاصة في مجالات الانتاج الواسع في الصناعة ، فإن ذلك لا يقلل من أهمية ثقافة العامل وتدريبه بدرجة كبيرة ، إذ من غير الممكن للعامل غير المتعلم أو غير المدرب أن يدير هذه الآلات ويشرف عليها^(٩٩)

وبالنسبة للظروف الاجتماعية فإن لهذه الظروف تأثيرها على إنتاجية العمل لما لها من تأثير على حالته الصحية والنفسية والتي تؤثر ولا شك في قدرة العامل على مباشرة العمل وإتقانه والاستمرار فيه .

ولظروف العمل أيضاً من حيث العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وساعات العمل اليومية والأسبوعية ، وتنظيم العمل ولوائحه وقوانينه بما يناسب العمال ويحفظ حقوقهم ويمكنهم من أداء مسؤولياتهم الاجتماعية ، أثرها في تهيئة الجو الملائم للعامل كي يبذل أقصى جهده ويلتزم بخطة الإنتاج ويحقق أهدافها . ويدخل في هذه الظروف أيضاً مستوى الفن الإنتاجي المتبع ، ومدى كفاءة عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة مع العمل وتوافرها بالنسب الملائمة والموافقة للإنتاج الكفاء ، علاوة على الحوافز والأجور^(١٠٠)

وقد أخذت هذه العوامل سبيلها إلى التطبيق العملي في الدول المتقدمة اقتصادياً بعد أن مرت هذه الدول بظروف غير مواتية إبان الثورة الصناعية وما بعدها ، وما ترتب على ذلك من بؤس وشقاء الطبقة العاملة ، ونذر الشر التي أبرزها التحليل الماركسي للمجتمعات الرأسمالية آنذاك وإنها بداية النهاية للرأسمالية لما تقوم به من استغلال وما تتسم به من صراع طبقي . وقيام الحركات الإصلاحية لإصلاح أحوال الطبقة العاملة وتحسين ظروفها المعيشية والاجتماعية^(١٠١)

وفي الإسلام نجد أن هذه العوامل مرعية منذ فجر الإسلام وواردة في تعاليمه وهو ما يتضح مما يلي :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من ولي من أمر المسلمين شيئاً فولى رجلاً وهو يجدر من هو أصلح منه فقد خان الله ورسوله»^(١٠٢)

ويقول صلى الله عليه وسلم : «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه»^(١٠٣) . أي أن الإسلام يعمل على الإفادة من عنصر العمل ورفع كفاءته وزيادة مهارته وتوفير فرص العمل للكفاءات وإسناد الأعمال إليها كما

أن هذه الكفاءات لا بد لها وأن تنمي مهاراتها بصفة مستمرة وأن تؤدي عملها وفقاً لأحدث الأساليب العلمية في مجالات العمل المختلفة .

وإذ يتطلب أداء العمل بكفاءة توفير الإمكانيات لأدائه وتنظيم مواعيد العمل والراحة ورعاية العمال في حالة إصابة العمل ، فإن الإسلام قد عمل على توفير ذلك .

وفي هذا يحدثنا القرآن ، فيقول : (١٠٤) ﴿وقال الملك ائتوني به استخلصه لنفسى فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين ، قال اجعلني علي خزائن الأرض إني حفيظ عليم﴾ . فلقد أعطى الملك ليوسف سائر السلطات التي يتطلبها نجاحه في عمله واختار من العمل ما يناسب مؤهلاته وإمكاناته .

وللعامل حقه في الراحة من عناء العمل عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٠٥) «إن لنفسك عليك حقاً وإن لزوجك عليك حقاً وإن لعينك عليك حقاً» . لذلك فإن مواعيد العمل لا بد أن تسمح بأداء العبادات وقضاء المصالح ومواجهة أعباء المعيشة .

فإذا أسند للعامل عمل يزيد عن ذلك ورضي بذلك وقدر عليه يجب تعويضه بالأجر الإضافي وتيسير أدائه لهذا العمل بكافة الوسائل ، وفي هذا يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (١٠٦) «إخوانكم خولكم جعلهم الله قنية تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه من طعامه وليلبسه من لباسه ولا يكلفه ما لا يغلبه فإن كلفه ما يغلبه فليعنه» .

وإذا أصيب العامل أو ضعف عن العمل لكبر أو مرض أو غير ذلك تكفل به المجتمع وحصل على حقه كاملاً ، فلقد صالح خالد بن الوليد أهل الحيرة على كفالة كل عامل ضعف عن العمل لكبر أو مرض أو كارثة أو افتقر بطرح الجزية عنه وإعالتة هو وعياله من بيت مال المسلمين (١٠٧)

وإذا توفي العامل قام المجتمع برعاية أسرته من بعده لقول رسول الله

صلى الله عليه وسلم^(١٠٨) «من ترك مالا فلورثته ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلي وإلي وأنا أولى بالمؤمنين» .

(د) التخصص وتقسيم العمل :

يعد التخصص سمة الحياة الاقتصادية المعاصرة ، إذ هو وسيلة الإنسان لزيادة إنتاجية العمل وعناصر الإنتاج الأخرى ، مما يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي للمجتمع وتحسين مستويات المعيشة .

ويقوم تقسيم العمل على أساس التعاون بين الأفراد ، وأن يسند لكل فرد جزء من العمل يتولى القيام به متعاوناً مع غيره من الأفراد في العملية الإنتاجية التي يقومون بها معاً .

وقد مر تقسيم العمل بمراحل متعددة ، بدأت في العصور القديمة بالتخصص المهني بأن يقوم كل فرد بنشاط إنتاجي معين كالرعي أو الزراعة أو النجارة إلى غير ذلك من مهن مختلفة ، ثم تدرج تقسيم العمل بعد ذلك في القرون الوسطى بتخصيص كل فرد في إنتاج سلعة معينة ومبادلتها بالسلع التي ينتجها غيره من أفراد المجتمع . أي أن تقسيم العمل والأمر كذلك ليس وليد النظام الرأسمالي بل كان ظاهرة سابقة عليه . إلا أن تقسيم العمل قد تزايد في درجته واتساعه في ظل النظام الرأسمالي^(١٠٩)

وقد أخذ التخصص وتقسيم العمل في ظل الرأسمالية أطواراً ثلاثة أولها التخصص المهني كما عهد في العصور السابقة ولكن بدرجة أكبر من السابق ، والثاني تجزئة النشاط الإنتاجي بقيام كل فرد بأحد جوانب أو مراحل النشاط الإنتاجي المتتالية كالتخصص في حليج القطن أو غزله أو نسجه في صناعة الملابس ، أو التخصص في صهر الحديد أو طرقه أو تشكيله في صناعة الحديد .

أما الطور الثالث فهو التقسيم الفني أو التجزئة الفنية للعمل داخل

الوحدة الإنتاجية الواحدة بتقسيم عملية إنتاج السلعة الواحدة إلى عديد من العمليات التي يتخصص في كل واحد منها عامل مستقل يقوم بعمل يختلف عن غيره من العمال المشتركين معه في نفس عملية إنتاج السلعة داخل الوحدة الإنتاجية .

إلا أن التخصص وتقسيم العمل يتطلب لتحقيقه كبر حجم الإنتاج واتساع السوق . إذ أن كبر حجم الإنتاج يمكن من استخدام الآلات الحديثة في الإنتاج واتساع حجم الوحدات الإنتاجية بما ييسر معه اتباع تقسيم العمل والإفادة منه . إذ أن صغر حجم الإنتاج لا يحتاج إلا إلى آلات أو أدوات بسيطة وعدد محدود من العمال ، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن اتباع التخصص وتقسيم العمل ، ومثال ذلك المزارع الصغيرة والحوانيت الخاصة بأصحاب المهن اليدوية كالخياطين والحذائين والنجارين . كذلك فهناك بعض المهن التي لا تتفق طبيعتها مع تقسيم العمل كالغناء والرسم وغيرها .

ومن حيث اتساع السوق فإنه كلما زاد نطاق تبادل السلع في الأسواق وتوافر طلب كبير على المنتجات ، كلما كان ذلك دافعاً على التخصص وتقسيم العمل ، أما إذا كان نطاق السوق محدوداً فإن ذلك يجعل التخصص وتقسيم العمل أمراً غير ممكن عملياً وغير مجد اقتصادياً . فعلى سبيل المثال ، يقوم الزارع في المناطق النائية بأعمال الزراعة والحجارة إلى غير ذلك من أعمال يحتاجها نظراً لاستحالة التخصص في هذه الظروف لقلة عدد السكان وعدم وجود سوق كبيرة تناسب التخصص وتقسيم العمل .

(أ) مزايا التخصص : يؤدي التخصص إلى زيادة إنتاجية الموارد

الاقتصادية والنتاج الكلي نتيجة للاعتبارات التالية : (١١٠)

١ - يكسب التخصص العمال مهارة وإتقاناً في أداء الأعمال الموكولة إليهم مما ييسر معه أداء العمل بكفاءة وفي وقت أقصر ومردود أعلى مما يزيد الإنتاج .

٢ - يمكن التخصص من استخدام الآلات والأساليب الحديثة في الإنتاج ، وذلك لأن تجزئة العملية الإنتاجية إلى أجزاء صغيرة يتخصص كل عامل في أدائها تزيد من كفاءته في العمل . ولتكرار العملية التي يقوم بها كل عامل مرات عديدة وانتظامها ، فإنه من الممكن استخدام الآلات في أداء العمل وزيادة الإنتاج وخفض النفقات بالنسبة للوحدة من الناتج .

٣ - إن التخصص يؤدي إلى توفير الوقت الذي كان يضيع في تنقل العمال بين أجزاء الوحدة الإنتاجية للقيام بالأعمال الموكولة إليهم في عمليات الإنتاج ، وذلك لاستمرار العامل في أداء نفس المهمة وفي نفس المكان دون الحاجة إلى الانتقال إلى مهام وأماكن أخرى داخل المصنع أو بين المصانع . كذلك فإن التخصص ييسر معه تدريب العمال في فترات أقصر وبكفاءة أكبر .

٤ - يتيح التخصص للعمال أن يتخصصوا في الأعمال التي تتفق مع ميولهم واستعداداتهم مما يزيد من الإنتاج المتحقق للمجتمع من جراء إجادتهم للعمل وتفانيهم في أدائه .

(ب) مضار التخصص : تتلخص أهم هذه المضار فيما يلي :

١ - البطالة في حالة نقص الطلب على المهن التي يحترفونها خاصة إذا كان من الصعب التحول إلى مهن أخرى عليها طلب أكبر . ومن الممكن علاج ذلك كما فعلت بعض الدول بإقامة مراكز التدريب المهني لإكساب العمال المهارات المطلوبة حتى لا تستمر بطالتهم .

٢ - الملل لروتينية العمل وضآلته وتكراره بصفة مستمرة ، إلا أن ذلك ليس دقيقاً لأن هذا التخصص قد اقترن بخفض ساعات العمل وإتاحة الفرصة للعمال للمشاركة في الحياة العامة بدرجة أكبر وفي كافة نواحيها السياسية والاجتماعية وغيرها .

يعرف رأس المال بأنه الثروة المنتجة في الماضي ، والتي تستخدم في عمليات الإنتاج المختلفة لتوفير السلع والخدمات التي تحقق إشباع الحاجات الإنسانية وعلى ذلك فإن هذا العنصر من عناصر الإنتاج يضم كل السلع الرأسمالية من أدوات وآلات الإنتاج والمصانع والسلع الوسيطة أي نصف المصنعة والمواد الخام والسلع الاستهلاكية كالمساكن والملابس والمواد الغذائية . كما أنه يختلف عن غيره من العناصر بكونه ناتجاً عن العمل الإنساني بعكس الأرض التي تعد هبة من الله دون تدخل بشري في إيجادها ، وخلاف العمل الذي يتوافر بالتكاثر .

ورغمًا عن ذلك ، فإن بعض الاقتصاديين يعد الأرض ضمن رأس المال وهو ما سنتعرف عليه فيما بعد . ويعد رأس المال من العوامل الهامة في زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية والتقدم للمجتمعات البشرية ، حيث يزيد من الكفاءة الإنتاجية للعمل والأرض ومن مقدرة المجتمع على الإنتاج .

هذا ، ويختلف رأس المال عن الدخل في أن رأس المال بالنسبة لفرد ما أو لوحدة إنتاجية يمثل مجموع الأشياء المادية التي يملكها هذا الفرد في لحظة معينة كنهاية العام مثلاً ، أما الدخل فإنه يمثل مجموع العوائد للفرد خلال فترة من الزمن كشهر أو سنة ولا يحسب في لحظة معينة ، وذلك لأن رأس المال يمثل رصيـداً بالنسبة لهذا الفرد أو الوحدة الإنتاجية ولذا يمكن قياسه في لحظة معينة ، أما الدخل فيمثل تدفقاً أو تياراً خلال فترة زمنية معينة . كما أن الدخل يمثل عائداً لرأس المال ولغيره من عناصر الإنتاج .

ويتم تكوين رأس المال في المجتمع بتأجيل جانب من الاستهلاك الحالي وادخار المال وتوجيهه نحو الاستثمار لإقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تدعم القدرة الإنتاجية للمجتمع ، وتزيد الاستهلاك في المستقبل . ولذا فإن عدم تكوين مدخرات لا يسمح للمجتمع بتكوين رأس المال ، كذلك فإن الإفادة من هذه المدخرات لا تتحقق إلا إذا تم توجيهها نحو الاستثمار .

(أ) أقسام رأس المال في الدراسات الاقتصادية :

يتم تقسيم رأس المال إلى أقسام عديدة تبعاً لوجهة نظر القائم بهذا التقسيم ، فيقسم رأس المال إما تبعاً لطبيعة استخدامه ، أو للصورة التي عليها رأس المال ، أو تبعاً لمصدره ، أو غير ذلك من الاعتبارات . وفيما يلي أهم هذه التقسيمات : (١١)

١ - أقسام رأس المال تبعاً لطبيعة استخدامه : ينقسم رأس المال تبعاً لذلك إلى رأس مال ثابت يمكن استخدامه في الإنتاج مرات عديدة فلا تنتهي منفعته الاقتصادية باستخدامه مرة واحدة ومثاله الآلات والمباني والمصانع . ورأس مال متداول لا يستخدم سوى مرة واحدة فقط أو مرات محدودة في الإنتاج وتنتهي منفعته الاقتصادية بذلك ، ومثاله المواد الخام والبذور والسماد .

ولهذا النوع من التفرقة أهميته في حساب تكاليف إنتاج السلع والخدمات . إذ تدخل كل نفقات رأس المال المتداول ضمن حساب التكاليف ، أما رأس المال الثابت فيدخل في تكاليف الإنتاج بحساب ما يساوي الجزء المستهلك منه في الإنتاج تبعاً للعمر الإنتاجي المفترض له .

كذلك ، فإن رأس المال الثابت يصعب تحويل استخدامه من نشاط إنتاجي إلى آخر دون نقص ملموس في قيمته ، بعكس رأس المال المتداول الذي يسهل تحويله ودون نقص ملموس في قيمته .

وكلما زادت نسبة رأس المال الثابت في المشروعات الاقتصادية كلما أدى ذلك إلى تحملها بنفقات كبيرة لا تسترد إلا بعد مرور فترة زمنية طويلة ، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يجعل من العسير التحكم في عرض المنتجات لارتفاع التكاليف التي يتحملها المشروع سواء تم الإنتاج أو لا ، واضطرار المشروع إلى استمرار الإنتاج حتى في ظروف

انخفاض أسعار السوق حتى يمكن تغطية ولو جانب من هذه النفقات
الثابتة .

كما أن ارتفاع النفقات المطلوبة لتزويد المشروع برأس المال الثابت
وطول الفترة اللازمة لاستردادها يجعل الخطأ في تقدير حجم الاستثمار
أو ظروف العرض والطلب في المستقبل غير ممكن تداركه ، وربما أدى
ذلك إلى اختلال التوازن الكلي للصناعة ، بعكس الحال بالنسبة لرأس
المال المتداول الذي يحتاج إلى نفقات قليلة يمكن استردادها في فترة
قصيرة وبذا لا يترتب على الخطأ المذكور في التقدير أضرار كبيرة . وكل
هذه العوامل تجعل المشروعات ذات النفقات الثابتة الكبيرة تطلب
عائداً مرتفعاً على إنتاجها لمواجهة عدم التأكد الذي يقترن بمستقبل
الإنتاج .

٢ - أقسام رأس المال تبعاً للصورة التي يكون عليها : ينقسم رأس المال
تبعاً لصورته إلى رأس مال عيني أو حقيقي ورأس مال نقدي . فرأس
المال العيني هو كل ما لدى المجتمع من أصول مادية ملموسة تستخدم
في الإنتاج وهي بذلك تمثل رأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج .

أما رأس المال النقدي فإنه رأس المال السائل في صورة نقود ،
وطالما ظل على صورته هذه فإنه لا يعد عنصراً من عناصر الإنتاج ، ولا
يفيد في عمليات الإنتاج ، إلا أنه إذا تم استخدام رأس المال هذا في
الحصول على رأس المال العيني أصبح عنصراً إنتاجياً .

هذا ومن السهل أن يتحول أحد قسمي رأس المال هذين أحدهما
إلى الآخر ، إلا أن تحويل رأس المال النقدي إلى عيني أسهل من
التحويل العكسي .

ويمكن التعبير بصورة أخرى مخالفة عن هذا التقسيم بأن رأس
المال النقدي هو القيمة النقدية لرأس المال العيني ، حيث يتمثل رأس
المال العيني في مختلف السلع الإنتاجية والوسيطات والمواد الخام . ونظراً

لاختلاف طبيعة السلع والأوزان والمقاييس التي تقدر بها فإنه يستخدم لذلك مقياساً موحداً هو النقود في التعبير عن قيمتها الإجمالية . ولذا فإن رأس المال النقدي للمجتمع وفقاً لهذا المفهوم يختلف عن النقود . ومثال ذلك أن زيادة النقود في المجتمع ليست دليلاً على زيادة ثروة المجتمع ، إذ قد يكون ذلك راجعاً إلى التضخم النقدي دون زيادة فعلية في الناتج الكلي للمجتمع . بينما زيادة رأس المال للمجتمع معبراً عنه بالنقود تعني زيادة المقدرة الإنتاجية للمجتمع وزيادة ناتجه الكلي .

٣ - أقسام رأس المال تبعاً لمصدره : ينقسم رأس المال تبعاً لذلك إلى رأس مال محلي أو وطني ورأس مال خارجي أو أجنبي .

رأس المال المحلي هو الذي يتحقق من الادخار المحلي ، ويتوقف على مقدرة المجتمع الاقتصادية . وهو الإضافة الحقيقية لثروة المجتمع .

أما رأس المال الأجنبي فإنه يتحقق بالاقتراض من الخارج ، ويعد عبئاً على الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل لأنه يتعين سداؤه بعد فترة مع الفائدة عليه وفقاً للاعتبارات السائدة حالياً في العلاقات الاقتصادية بين الدول .

٤ - أقسام رأس المال تبعاً للملكيته : من الممكن تقسيم رأس المال تبعاً لذلك إلى قسمين ، هما : رأس المال الخاص وترجع ملكيته للأفراد والوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص . ورأس المال العام وترجع ملكيته للدولة بكافة أجهزتها وهيئاتها العاملة في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة .

وتتزايد أهمية رأس المال العام في الدول التي تسهم فيها الحكومات بدور كبير في الحياة الاقتصادية للمجتمع . كما أنه يعد رأس المال الوحيد في الدول التي تأخذ بالنظام الاشتراكي في تنظيم حياتها الاقتصادية .

٥ - وهناك تقسيمات أخرى كثيرة لرأس المال ، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

(أ) رأس المال الأصلي ورأس المال الاحتياطي : فرأس المال الأصلي هو رأس المال المكتتب به عند تأسيس المشروع ، أما رأس المال الاحتياطي فإنه يتكون من الأرباح التي يحتجزها المشروع على شكل احتياطي ، وله نفس أهمية رأس المال الأصلي .

(ب) رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ورأس المال التجاري : وذلك تبعاً لمجال استخدام رأس المال ، فالأول يختص بالمجالات الزراعية ، أما الثاني فيختص بالنشاط الصناعي ، والثالث منها يشمل كل أنواع رأس المال المستغل في النشاط التجاري .

(جـ) رأس المال الخاص ورأس المال المقرض : أما رأس المال الخاص فهو رأس المال الذي يملكه المشروع ، ومن أقسامه الهامة الأسهم . أما رأس المال المقرض فإنه يشير إلى ما يتم اقتراضه من الغير ، ومن أقسامه الهامة أيضاً السندات .

(د) رأس المال المنتج ورأس المال الإيرادي : أما رأس المال المنتج فهو رأس المال المستخدم في الإنتاج في صورة أصول رأسمالية عينية فهو بذلك يزيد من ثروة المجتمع . أما رأس المال الإيرادي فإنه يمثل حقاً على رأس المال المنتج يدر لأصحابه إيراداً أو دخلاً ومثاله الأسهم والسندات التي يملكها الأفراد فإنها تدر لهم دخلاً مقابل حقوق الملكية التي لهم على رأس المال الإنتاجي في صورة أسهم وسندات .

ويمثل رأس المال عاملاً مساعداً وهاماً في تقدم المجتمعات البشرية كما سبق . إلا أن رأس المال العيني أو الحقيقي هو الذي يعد عاملاً إنتاجياً من بين الأقسام العديدة لرأس المال ، وهو الذي يسهم في تحقيق التقدم .

(ب) أقسام رأس المال في الدراسات الإسلامية :

سبق ذكر أقسام المال في الدراسات الفقهية الإسلامية على أساس إباحته وإباحة الانتفاع منه من عدمه .

فيقسم المال تبعاً لذلك إلى مال متقوم وهو ما حيز بالفعل وأباح الشرع الانتفاع به في حالة السعة والاختيار . ومال غير متقوم وهو إما لم يجز بالفعل ، أو حيز ولكن حرم الشارع الانتفاع به في حالة السعة والاختيار^(١١٢)

ويسري نفس هذا التقسيم أيضاً على رأس المال ، فرأس المال قسمان : رأس مال متقوم ، ورأس مال غير متقوم . باعتبار أن المال أعم من رأس المال حيث أن المال يشمل كل السلع والخدمات أي الأعيان والمنافع المباحة . أما رأس المال فيشير إلى الأعيان التي يستوفي منها مع بقاء أصلها فهي تستخلف شيئاً فشيئاً كلما ذهب منها شيء (أي أخذ منها غلتها) خلفه شيء مثله وأصله باق أي الأموال الإنتاجية . وأما غير ذلك من الأموال فهي الأعيان والمنافع التي تذهب جملة ولا تستخلف^(١١٣) وهي الأموال الاستهلاكية . لذا فالأموال الإنتاجية إما أموال إنتاجية متقومة باعتبار الإباحة الشرعية في حيازتها والانتفاع بها أو أموال إنتاجية غير متقومة باعتبار عدم إباحة حيازتها والانتفاع بها كالخنزير مثلاً .

ويقتصر رأس المال على الأعيان فقط لأنه ما يمكن حيازته وادخاره لحين الحاجة ، والمنافع لا تحاز^(١١٤)

والأعيان قسمان حيوان وجماد (غير حيوان)^(١١٥) لأنها كما يقول الحاوي القدسي إسم لغير الآدمي خلق لصالح الآدمي وأمكن إحرازه على وجه الاختيار^(١١٦) . ويرى الزركشي أن الحيوان الذي يعد ملاً هو الحيوان ذو البنية الصالحة للاستعمال ، والطبيعة الاستسلامية^(١١٧) أي المستأنس . فرأس المال إذاً يشمل كافة الأشياء المادية (الأعيان) المستخدمة في إنتاج سلع وخدمات استهلاكية ، سواء كان رأس مال حيواني أو غير حيواني .

وتقسم الأموال في الدراسات الفقهية أيضاً إلى أموال منقولة كالحبوب والثياب وأموال ثابتة مثل عقارات وأراض وأشجار مثمرة معمرة^(١١٨) ، وهو يسري لذلك على رأس المال فرأس المال إما منقول أي متداول ، أو ثابت .

وتقسم الأموال أيضاً إلى أثمان أي نقود كالدينانير والدراهم ، ومبيعات من القيميات (كل سلعة لا تماثل بين وحداتها) والمثلثات (المقدرات أو المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة) . ومنها ما يصلح كعوض مثل النقود والمثلثات وما لا يصلح كعوض وهي القيميات^(١١٩) . أما المبيعات فهي المنتفع بأعيانها . وأما النقود فهي أثمان مطلقاً لأنها خلقت للثمنية^(١٢٠) فهي وسيط للتبادل .

فرأس المال إذاً يقتصر على رأس المال العيني الذي يستخدم في تحقيق المنافع ، أما النقود فليست برأس مال لاقتصارها على الثمنية أي معياراً للقيم ووسيطاً للتبادل (فليست سلعة تباع وتشترى وترتفع قيمتها وتنخفض شأن غيرها من السلع فيجب أن يستمر على حالة واحدة تقوم به الأشياء ولا يقوم هو بغيره ، وقد قال بذلك الغزالي ، وابن قيم الجوزية ، والمقريري ، وابن عابدين^(١٢١) .

(ج) رأس المال وكفاءة الإنتاج :

تزايدت أهمية رأس المال كعنصر إنتاجي يسهم في تقدم المجتمعات البشرية من خلال تيسيره لعمليات الإنتاج وخفض النفقات واتساع نطاق الإنتاج وتقليل الجهد والوقت اللازمين له ، وإنتاج ما كان متعذراً إنتاجه بدون استخدام لرأس المال . ودور رأس المال في هذا هو دور العامل المساعد لأن رأس المال وحده لا يقوم بالإنتاج بل هو يعمل على زيادة كفاءة إنتاج العناصر الأخرى وهي العمل والأرض .

ومن الممكن إبراز دور رأس المال في ذلك من المثال التالي : لو قام أحد الصيادين بمحاولة الصيد دون استخدام أدوات في ذلك ، وأقام بجوار

الشاطئ طول يومه فإنه قد يأتي بصيد إذا أفلحت يده في الإمساك بالسماك أو لا يأتي بشيء إطلاقاً . وإذا حصل على سمك فإنه يكون قليلاً جداً لعدم مناسبة يديه للإمساك بالسماك ولصغر مساحة الماء التي يستطيع مباشرة العمل فيها . فإذا ما تسر لهذا الصياد استخدام عود من الغاب أو غيره ووضع في نهايته صنارة وحاول الصيد فإنه بهذه الصورة المحدودة من صور استخدام رأس المال في الإنتاج يستطيع زيادة كمية السمك التي يحصل عليها لمناسبة الوسيلة المستخدمة بدرجة أكبر من استعمال يديه في ذلك ، إلا أنه لأن الوسيلة محدودة ومساحة الماء التي يعمل عليها ضئيلة فإن إنتاجه وإن زاد عن الحالة الأولى إلا أنه لا يزال قليلاً جداً .

فإذا ما أمكن لهذا الصياد استخدام صورة أفضل من رأس المال باستخدام شبكة صيد فإنها تحقق له إنتاجاً أكبر لاتساع مساحتها ومناسبتها بدرجة أكبر وأفضل للصيد . كما إذا تسر لهذا الصياد الحصول على أموال أكثر أمكنه شراء قارب للصيد يمكنه من التجول في مساحات مائية أكبر والوصول إلى مناطق أفضل للصيد يتجمع أو يكثر فيها السمك وبذا يزداد إنتاجه .

وبتكوين جمعية أو شركة للصيادين تستخدم أسطولاً للصيد مزوداً بالوسائل الحديثة في البحث عن تجمعات السمك وصيدته ، ومزودة بثلاجة لحفظ السمك من التلف كان الإنتاج كبيراً جداً وزادت قدرة المجتمع على الاستفادة من الموارد الطبيعية والعمل المتاح له وهو ما يعني زيادة الكفاءة الإنتاجية لهذه الموارد .

والأمثلة الأخرى عديدة في هذا المجال كالحصول على الماء من الآبار أو الأنهار بوسائل يدوية ، أو باستخدام التجهيزات والفن الإنتاجي الحديث (وهي صور من رأس المال المنتج) في إنشاء القنوات وتوصيل المياه إلى المزارع والمساكن والمصانع بطريقة سهلة وسريعة ، وبكفاءة عالية تناسب التقدم والتحضر .

ويتكون رأس المال في المجتمع بتأجيله لجانب من الاستهلاك الحاضر لتكوين مدخرات يوجهها للاستثمار في إنتاج السلع الإنتاجية التي تستخدم في تعويض الأصول الإنتاجية التي تستهلك نتيجة لعمليات الإنتاج أي ما يعرف بالإحلال ، وفي زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع بتكوين أصول إنتاجية جديدة وهو ما يعرف بالتجديد .

أي أن الاستثمار الذي يقوم به المجتمع يتم في صورتين إحداها الإحلال محل الطاقة الإنتاجية القديمة المستهلكة للمحافظة على قدرة المجتمع الإنتاجية والثانية توسيع الطاقة الإنتاجية للمجتمع بغية زيادة رفاهيته وتحسين مستواه المعيشي في المستقبل .

فلكون رأس المال هذا أهمية كبيرة جداً للمجتمعات المختلفة ، لذا لابد من دراسة العوامل التي تؤثر في هذا التكوين الرأسمالي حتي يمكن تحقيق النمو المستمر فيه . ومادام هذا التكوين يعتمد في مبدئه على الادخار ثم توجيه هذه المدخرات للاستثمار فلا بد من دراسة العوامل المسؤولة عن كل منها . والإفادة من العوامل التي تساعد عليها والتغلب على المعوقات التي تقف في سبيل ذلك . وسيتم دراسة هذه العوامل في الاقتصاد الكلي والذي يشتمل على الموضوعات الكلية في الاقتصاد ومن بينها الاستهلاك والاستثمار وهي العوامل المؤثرة في التكوين الرأسمالي .

٤ - التنظيم والإدارة :

يعد هذا العنصر قسماً متميزاً من أقسام العمل البشري يتسم بصفات خاصة به تجعل له أهمية كبيرة في الإنتاج ، وتحدد مدى نجاح المشروعات الإنتاجية أو فشلها .

ويتولى التنظيم في المشروعات الإنتاجية المختلفة إما فرد واحد أو مجموعة من الأفراد تتولى إدارة الموارد الإنتاجية المختلفة وهي الأرض والعمل ورأس المال والتأليف بينها في عمليات الإنتاج المختلفة بتحديد الكمية المستخدمة

من كل منها وطريقة استخدامه ، وتحديد أنواع وكميات السلع والخدمات التي سيتم إنتاجها من عملية التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج . كما أن التنظيم يتحمل كل ما قد يترتب على عملية الإنتاج من مخاطر لذا فإنه يحصل في مقابل ذلك على الربح الذي يتحقق من الإنتاج .

وكما سبق القول فإنه لم يكن معروفاً في العصور القديمة سوى عنصري إنتاج فقط ، هما : الأرض والعمل . ثم بمرور الزمن وتطور الحاجات البشرية وزيادة الإنتاج برزت الحاجة لرأس المال والذي أدى إلى تطور هائل في أعداد وأحجام المشروعات الإنتاجية مما أدى إلى الحاجة إلى عمل المنظم ، وتطورت أهمية هذا الدور مع تطور هذه المشروعات حتى وصلت إلى أهميتها الحالية والحיוية في الإنتاج الاقتصادي لما بلغته أحجام المشروعات من نمو هائل واتساع كبير في أعمالها .

هذا ومن الممكن تحديد عمل المنظم في الإنتاج على النحو التالي :

١ - تحديد الصناعة التي يدخلها والسلع والخدمات التي ينتجها المشروع :
إذ أن المنظم هو الذي يحدد المجال الذي سيعمل فيه إن كان لحسابه الخاص أو لدى الغير ، كما أنه هو الذي يحدد الصناعة التي يباشر عمله أو يستثمر أمواله فيها ، وذلك وفقاً لتوقعاته عن العرض والطلب ومدى العائد الممكن تحقيقه .

وبالطبع فإنه لا يحدد نوع الصناعة التي يباشر أعماله فيها فقط بل أنه يحدد كذلك السلع والخدمات التي ستقوم وحدته الإنتاجية بإنتاجها . أي أنه والأمر كذلك هو الذي يتخذ القرار الخاص بنوعية الإنتاج الذي ستقوم وحدته الإنتاجية بإنتاجها فقد يفضل اقتصار الإنتاج على سلعة واحدة أو مجموعة من السلع في نفس الوقت .

٢ - تحديد حجم الوحدة الإنتاجية وشكلها القانوني : إذ من المعلوم أنه من الممكن أن يكون حجم المشروع صغيراً أو متوسطاً أو كبيراً تبعاً لاعتبارات عديدة .

من هذه الاعتبارات الاعتبارات الفنية المتعلقة بتوازن العمليات الصناعية (أي حجم الآلات التي تؤدي العمليات المتتابعة في المصنع وطاقتها الإنتاجية التي لا بد أن تكون متناسبة حتى يمكن استغلال طاقة المشروع بأقصى درجة ممكنة) وحاجة المشروع إلى تقسيم العمل الفني . وبذا فإن هذه الاعتبارات تحدد الحد الأدنى لحجم المشروع .

وللاعتبارات المالية والإدارية دورها الهام أيضاً إذ أن المال المتوافر للمشروع سواء من أصحاب المشروع ، وهم إما فرد واحد أو مساهمون متعددون ، أو بالاقتراض يحدد الحد الأقصى لحجم المشروع ، ولتوافر الكفاءات الإدارية أيضاً دورها الهام في ذلك المجال أيضاً إذ على قدر توافرها - مع رأس المال اللازم - يكون مدى التوسع في المشروع .

وهناك اعتبارات التسويق من حيث قدرة السوق على استيعاب المنتجات ، ووفرة المواد الخام ومستلزمات الإنتاج فكلاهما يحدد مدى إمكانية التوسع في حجم المشروع .

أما الشكل القانوني للمشروع فإنه يرتبط أيضاً بحجم المشروع إذ أنه يتحدد بمقدار رأس المال اللازم للمشروع وإمكانات توفيره ، ومدى استمرارية أعمال المشروع ، ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها المشروع ، فبناء على هذه الاعتبارات والتي تعد ذات صلة وثيقة أيضاً بحجم المشروع يتحدد شكله القانوني إما مشروعاً فردياً أو شركات بأنواعها المختلفة .

والمنظم هو الذي يتخذ القرارات المتعلقة بحجم المشروع وشكله القانوني بناء على دراساته وتوقعاته لمستقبل المشروع .

٣ - تحديد موقع الوحدة الإنتاجية : ويرتبط ذلك بطبيعة المشروع إن كان زراعياً أو صناعياً أو تجارياً ، وبطبيعة السلعة نفسها ، ومدى قرب أو بعد أسواق المواد الخام وتصريف المنتجات ، وتكاليف النقل ، ومصادر القوى المحركة والخدمات اللازمة للمشروع .

ويتعين على المنظم اتخاذ القرار بشأنها على أسس علمية وعملية
يراعي فيها أن المشروعات الزراعية تتطلب ظروفًا طبيعية لنجاحها
كنوعية التربة والمناخ الملائم ، وأن المشروعات التجارية تقترب من
المستهلكين أو تتركز في أماكن معينة تبعاً لطبيعة استهلاك السلعة إن
كان يومياً فيفضل القرب من المستهلكين ، أو موسمياً ويشترى بالجملة
يفضل التركيز في أماكن معينة معلومة للمستهلكين إلى غير ذلك من
عوامل .

وتواجه المشروعات الصناعية مشكلة المفاضلة بين القرب من المواد
الخام ومراكز الاستهلاك تبعاً لتكلفة النقل وتوافر مصادر الطاقة
والأيدي العاملة .

٤ - تحديد كمية الإنتاج والأساليب الفنية للإنتاج : حيث تتحدد كمية
الإنتاج تبعاً لنفقات الإنتاج واحتمالات التسويق وأسعار السوق وعلى أساس
العائد المتحقق منها .

وإذ تعدد طرق إنتاج السلعة الواحدة وتختلف تكاليف الإنتاج تبعاً
لذلك ، فإنه يتعين اختيار أنسب الطرق التي تلائم ظروف المشروع وتحقق
له أعلى درجة من كفاءة الإنتاج وخفض النفقات .

٥ - أماكن وفترات البيع والشراء : إذ تعدد الأسواق وقد تختلف الأسعار
بينها ، كما يختلف مدى وفرة المنتجات والمواد الخام وسعرها من وقت
لآخر ، وتبعاً لطبيعة السلعة وإمكان تخزينها والاحتفاظ بها وتكاليف
ذلك ، فإن المنظم يقوم باتخاذ القرار المناسب الذي يحقق أهدافه من
الإنتاج .

وإزاء تغير الظروف المختلفة وتأثير ذلك على قرارات الإنتاج
والتسويق ، واحتمالات المخاطر على المشروع ، فإن نجاح المشروع أو
فشله يتوقف على مقدرة المنظم ومدى نجاحه في اتخاذ القرارات السليمة
وفي الأوقات المناسبة لها .

٥ - تقسيم عناصر الإنتاج بين التقليديين والمحدثين وموقف الدراسات الإسلامية منه :

بعد دراسة عناصر الإنتاج والتعرف على خصائصها وما تقوم به من أدوار مختلفة في الإنتاج . فإنه تبقى مسألة أخرى تتصل بتصنيف هذه العناصر . فقد كانت آراء الاقتصاديين التقليديين قائمة على أن عناصر الإنتاج أربعة ، هي ما سبق ذكره : وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم والإدارة بناء على خصائص كل منها وطبيعته والتي سبق التعرض لها ، إلا أنه برزت بعد ذلك آراء متعددة ترى بأن التقسيم السابق غير دقيق وأن عناصر الإنتاج إثنان فقط ، هما : العمل ورأس المال ، فالعمل يضم العمل والتنظيم والإدارة ، أما رأس المال فيضم رأس المال والأرض .

وفيما يلي ندرس آراء كل من المدرستين والاعتبارات المرعية لدهما في هذا الشأن .

(أ) الأرض ورأس المال :

يرى التقليديون أن الأرض ورأس المال عنصران إنتاجيان مختلفان وذلك لما لكل منهما من خصائص يتميز بها على الآخر . فالأرض كما سبق القول ثابتة في كميتها بينما رأس المال غير محدود الكمية ، والإنتاج من الأرض الزراعية يخضع لقانون تناقص الغلة بينما الإنتاج الصناعي القائم على الآلات (أي رأس المال) يخضع لقانون تزايد الغلة ، والأرض هبة طبيعية من الله سبحانه بينما رأس المال وليد العمل الإنساني .

أما المحدثون فيرون رداً على ذلك : أن رأس المال محدود أيضاً مثل الأرض ، وإلا لأمكن تحقيق تنمية المجتمعات البشرية واقتصادياتها بلا حدود ، وأن الأرض ليست ثابتة تماماً بل إنه يمكن زيادتها بتجفيف الأراضي المغمورة بالمياه كالبرك والمستنقعات ، واقتطاع أجزاء من البحار والبحيرات وتجفيفها ، كما يمكن زيادة العرض من الأرض بإصلاح الأراضي البور .

وأن قانون تناقص الغلة ليس مقصوراً فقط على الزراعة بل إنه يمتد إلى النشاط الصناعي أيضاً .

وأن الأرض وإن كانت في أصلها هبة فإن الإنسان قد تدخل بعمله في زيادة خصوبتها وتحسين خواصها وزيادة مساحة المستغل منها ، وأنه يصعب عملياً التفرقة بين ما يرجع من خصوبتها وقدرتها الإنتاجية إلى خواصها الطبيعية ، وما يرجع منها إلى عمل الإنسان . ويمكن زيادة إنتاجيتها باستخدام رأس المال في ذلك شأنها شأن السلع الرأسمالية .

(ب) العمل والتنظيم :

يعتمد كلاً العنصرين على المجهود البشري المبذول في الإنتاج ، ويرى التقليديون أن لكل منهما مميزات تجعل منه عنصراً مستقلاً بينما يرى المحدثون أنها عنصر واحد فقط .

فالعمل يشمل كل مجهود إنساني بدني أو ذهني يبذل في سبيل الإنتاج وهو يطلق عادة على العمل الإنساني الذي لا يتضمن مخاطرة . أما التنظيم فيقوم على الذكاء والمقدرة على التصرف وتحمل المخاطرة وذلك من وجهة نظر التقليديين .

أما المحدثون فيرون أن العمل خليط بين العمل البدني والذهني ، ومع تقدم المجتمعات والفن الإنتاجي تزداد مهارة العمال وثقافتهم واعتمادهم على مجهودهم الفكري ، كما أن عملهم أيضاً يتضمن اتخاذ قرارات صعبة وتحمل المخاطرة ، فقد يتعرضون للموت في بعض الأعمال كما هو الحال في العمل في استخراج المعادن من المناجم . ويتعرضون لخطر البطالة في حالة كساد الصناعات التي يعملون بها ، وقد ينتقلون من عمل إلى آخر جرياً وراء الأجر الأعلى وما قد يحمله ذلك من مخاطر عدم تحقق الهدف الذي يسعون من أجله .

(ج) تجانس عناصر الإنتاج :

يرى المحدثون أن التقسيم الرباعي لعناصر الإنتاج يجمع تحت كل عنصر مجموعة غير متجانسة من الأشياء . بل أن التفاوت داخل كل عنصر بين مجموعة الأشياء التي تندرج تحته ، قد يزيد على ما بين العناصر وبعضها البعض ، مما يجعل هذا التقسيم يفقد أهم الأسس التي قام عليها ، لأنه يجمع أشياء مختلفة ليس بينها ترابط .

فالطبيعة لا يمكن اعتبارها عنصراً واحداً وهي تشمل الأرض وما عليها من سهول ومراع وغابات وأودية ، وبحار وأنهار وبحيرات ومساقط مياه ، وما فيها من معادن ، كما أن الأرض تختلف في خصوبتها والمحاصيل التي تجود بها ودورها في العملية الإنتاجية .

والعمل يضم أنواعاً متباينة من الأعمال تختلف خصائصها ومدى المهارة والعلم والتدريب الذي تنطوي عليه ، كما هو الحال بين عمل الأطباء والمدرسين والمهندسين والزراع والصناع وأصحاب الحرف المختلفة .

ويشمل رأس المال مواد خام وأدوات ومعدات أولية وآلات وأجهزة بالغة التعقيد مما لا يمكن اعتباره عنصراً واحداً .

وإن كان هذا التباين سبباً في رفض التقسيم الرباعي فإنه قد يكون كذلك أيضاً في رفض التقسيم الثنائي ، إلا أنه حجة جدلية يقدمها المحدثون لنقض التقسيم الرباعي .

هذا وإن المتبع للدراسات الفقهية ليجد أن تعريف الفقهاء للعمل يشمل به جميع أقسامه بدنياً وذهنياً بدون تفرقة ، كما أن تعريفهم للمال يشمل به جميع أقسامه من عين ودين ، ومنقول وثابت ، وجماد وحيوان . فهو يشمل النقود ، والسلع المنقولة ، استهلاكية وإنتاجية ، معمرة وغير معمرة ، والسلع الثابتة من أراض وعقار وأشجار معمرة مثمرة .

فلم يفرقوا! إذاً بين مال ومال لكونه هبة من الله ابتداءً أو بذل الإنسان جهداً في توفيره وصنعه . كما لم يفرقوا بين عمل وعمل تبعاً لما إذا كان عملاً عضلياً أو ذهنيّاً أي لم يفرقوا بين عمل وتنظيم وإدارة . ولكن هذا التقسيم كان لعدم الحاجة إلى هذه التفرقة وإلى عدم تعلق أحكام بذلك . فالعمل المشروع سواء كان عضلياً أو ذهنيّاً يقوم به الفرد لنفسه أو لدى الغير فهو عمل حث الشرع عليه وأبان فضله وأجزل مثوبته ، وأوضح سبلاً لتعويضه إن كان لدى الغير أو مشاركة معه ، بالتعويض المناسب بطرق شتى لتحديدته إما أجراً محدداً أو كنسبة من العائد . والمال الإنتاجي أرضاً أو عقاراً أو شجراً مثمراً أو حيواناً مدرّاً للبن طالما شارك في الإنتاج لدى الغير فلصاحبه أجره في مقابلة مشاركته في الإنتاج لدى الغير إما أجراً محدداً أو كنسبة من الناتج تبعاً للاتفاق بين المتعاقدين . والمال الاستهلاكي يباع ويشترى بسعر السوق . أما النقد وهو الأثمان فليس له دور في الإنتاج ولا عائد على ذلك تبعاً ، إلا إذا تحول إلى أرض أو آلة أو غير ذلك فيستحق ما يقابل الصورة التي تحول عليها من أشكال التعويض التي تجري على أمثالها .

فإن قلنا بأنه لا حاجة إلى تقسيم غير هذا لعدم وجود ضرورة لذلك وعدم الفائدة بالتالي ، فالتقسيم عندنا واضح المعالم ثابت الأحكام ، ولربما كان ذلك أنسب لنا لتعلق النشاط الاقتصادي في الإسلام بالأحكام الشرعية وجوباً أو ندباً أو إباحة ، أو نهياً كراهية أو تحريماً . ومن المعلوم أن الحدود الفاصلة أيضاً بين العمل والتنظيم تكاد تكون غير واضحة التمييز لأن الأعمال تتطور وتتطلب مهارات وإتقاناً وتدريباً وتعليماً وثقافة تزيد من الجانب الذهني في العمل ، والمنشآت الاقتصادية تزداد حجماً واتساعاً ، وأصبح التنظيم في ظل ذلك عملاً مأجوراً كغيره من العمل سواء في إدارات إنتاج أو تسويق أو بحوث أو غيرها ، فلم يعد عائد التنظيم إذاً مقصوراً على الربح ، وعائد العمل هو الأجر بل أصبحا يستحقان أجراً في أغلب الحالات ، كما يستحق العمل حصة في الربح في بعض الحالات أيضاً .

كما أن الحاجة إلى التفرقة بين رأس المال والأرض تقوم إلى جانب الخصائص والاعتبارات الأخرى ، على أساس استحقاق رأس المال للفائدة والأرض للربح أو الإيجار ، وهو أمر غير مسلم به ، لأن رأس المال النقدي ليس بعنصر إنتاج ، ورأس المال العيني الذي هو عنصر إنتاج يستحق أجراً أو إيجاراً تعويضاً له على مشاركته في الإنتاج .

وعموماً ، فإنه إن كانت هناك حاجة لتقسيم العناصر إلى أربعة أو أكثر أو أقل ، فليس هذا بأمر مطلوب ولا ممنوع ، فإنه يرجع إلى اعتبارات فنية ودراسية فليأخذ منها من يشاء ما يشاء بلا قيد أو منع مادام ملتزماً بدائرة الحلال والحرام والأمر والنهي الشرعي .

هوامش الباب الأول :

- (١) ومع ذلك فلا يمكن القول بصحة الفصل بين الاقتصاد وقيم وأخلاق المجتمع لأنه يحكى سلوك وظواهر اقتصادية لأفراد ومجتمعات ذات قيم وأخلاق معينة فهو يتأثر بها ولا شك .
- (٢) هذا من الناحية النظرية لدى أغلب علماء الاقتصاد . ومع ذلك فإنه ليس متحققا تماما من الناحية العملية لعدم إمكان تجرد سلوك الناس في حياتهم الاقتصادية عن قيمهم وأخلاقهم التى يعتقدون فيها ويتصرفون بناء عليها . لذا فعلم الاقتصاد المعار به ولا شك تحيزا لقيم وأخلاق المجتمعات التى يحكى سلوكها إلى حد ما مهما قيل من عزل وتجرد وحيدة .
- (٣) محمد شوقي الفنجري ، منهج الاقتصاد الاسلامي وطبيعة دراساته والتميز بينه وبين علم الاقتصاد والاقتصاديات الوضعية السائدة ، الاقتصاد والادارة ، كلية الاقتصاد والادارة ، جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، ع ١١ ، رجب ١٤٠٠ هـ .
- (٤) محمد الفيصل آل سعود ، التعريف الاصطلاحي لعلم الاقتصاد الاسلامي ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨١ م .

(٥) Deductive Method

(٦) Inductive Method

- (٧) مختصر تفسير ابن كثير الجزء الأول ، ص ٤٨٤ ، ٥٩٨ .
- (٨) مختصر تفسير ابن كثير ، جزء ١ ، ص ١١١ .
- (٩) مختصر تفسير ابن كثير ، ص ٢ ، ص ٥٧٤ .
- (١٠) سورة النحل : آية ٨٩ .
- (١١) سورة الأنعام : آية ٣٨ .
- (١٢) سورة الحشر : آية ٧ .
- (١٣) سورة النساء : آية ٦٥ .
- (١٤) سورة الإسراء : آية ٩ .
- (١٥) يريد الله لبيّن لكم أيها المؤمنون ما أحل لكم وحرم عليكم ، ويهديكم طرائق الأولين الحميدة ، واتباع شرائعه التى يحبها ويرضاها ، ويتوب عليكم من الاثم والمحارم ، والله عليم حكيم فى شرعه وقدره وأفعاله وأقواله . مختصر تفسير ابن كثير .
- فى المنتخب : يريد الله أن يوضح لكم أصلح السبل ويرجع بكم إلى طريق طاعته والله مطلع على شؤونكم مدبر فى أحكامه لما يصلح أمركم .
- (١٦) قال الزجاج اسألوا كل من يذكر بعلم ، وقال غيره اسألوا أهل الكتاب إن كنتم لا تعلمون فإنهم سيخبرونكم ان جميع الأنبياء كانوا بشرا أرسلناهم بالبينات أى الحجج والبراهين ،

والزبر أي الكتب . فتح القدير . وأرى انه من الممكن الاستئناس بذلك أيضا في كل علم نافع ومفيد ثبت بالبرهان أو التجربة .

Partial Analysis. (١٧)

General Analysis. (١٨)

Static Analysis. (١٩)

Comparative Static Analysis. (٢٠)

Dynamic Analysis. (٢١)

Micro Economic Analysis. (٢٢)

Macro Economic Analysis. (٢٣)

(٢٤) تفسير القرطبي ، ج ٩ ، ص ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٢٥) تفسير القرطبي ، ج ١٦ ، ص ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٢٦) تفسير القرطبي ، ج ١٨ ، ص ١٧٠

(٢٧) يأمر الله تبارك وتعالى بعبادته وحده لا شريك له فهو الخالق الرازق المنعم المتفضل على خلقه في جميع الحالات ثم أوصى بالاحسان إلى الوالدين فانه سبحانه جعلهما سببا لخروج الإنسان من العدم إلى الوجود ، ثم عطف على الاحسان اليهما بالاحسان إلى القرابات من الرجال والنساء كما جاء في الحديث : الصدقة على المسكين صدقة ، وعلى ذى الرحم صدقة وصلة (أخرجه النسائي) ، ثم قال تعالى : واليتامى وذلك لأنهم فقدوا من يقوم بمصالحهم ومن ينفق عليهم فأمر الله بالاحسان اليهم والحنو عليهم ، ثم قال والمساكين وهم المحتاجون الذين لا يجدون من يقوم بكفائتهم فأمر سبحانه بمساعدتهم بما تتم به كفائتهم وتزول به ضرورتهم . والجار ذى القربى هو الجار الذى بينك وبينه قرابة ، والجار الجنب : الذى ليس بينك وبينه قرابة أو الجار اليهودي والنصراني ، وقيل الرفيق في السفر ، وقد قال صلى الله عليه وسلم خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه ، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره (رواه أحمد والترمذى) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الجيران ثلاثة ، جار له حق واحد ، وهو أدنى الجيران حقا ، وجار له حقان ، وجار له ثلاثة حقوق ، وهو أفضل الجيران حقا . فأما الجار الذى له حق واحد فجار مشرك لا رحم له ، له حق الجوار ، وأما الجار الذى له حقان فجار مسلم له حق الاسلام وحق الجوار ، وأما الجار الذى له ثلاثة حقوق فجار مسلم ذورحم له حق الجوار وحق الاسلام وحق الرحم . والصاحب بالجنب هى المرأة فى رأى على وابن مسعود ، وقال ابن عباس ومجاهد هو الرفيق فى السفر ، وقال سعيد بن جبير هو الرفيق الصالح . وابن السبيل : هو الذى يمر عليك مجتازا فى السفر . وما ملكك ايمانكم هم الأرقاء . ان الله لا يحب من كام مختالا فى نفسه معجبا متكبرا فخورا على الناس يرى أنه خير منهم فهو فى نفسه كبير وهو عند الله حقير وعند الناس بغيض . لأنه بعد يفخر على الناس بما أعطاه الله من نعمه ، وهو قليل

الشكر لله على ذلك . ثم يذم الله الذين يبخلون بأموالهم أن ينفقوها فيما أمرهم الله به من بر والوالدين والاحسان إلى الأقارب واليتامى والمساكين وغيرهم مما ذكر ، ولا يدفعون حق الله فيها ويأمررون الناس بالبخل أيضا ، ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : اياكم والشح فإنه أهلك من كان قبلكم أمرهم بالقطيعة فقطعوا وأمرهم بالفجور ففجروا . مختصر تفسير ابن كثير .

(٢٨) بين الله تعالى أن المراد هو طاعة الله عز وجل وامثال أوامره والتوجه حيثما وجه واتباع ما شرع ، فهذا هو البر والتقوى والايمان الكامل . فالبر هو أولا : الايمان بالله ويوم البعث والنشور والحساب وما يتبعه يوم القيامة والايمان بالملائكة وبالكتب المنزل على الأنبياء أنفسهم وثانيا : بذل المال عن رغبة وطيب نفس وهو محب لهذا المال راغب فيه للفقراء من الأقارب واليتامى ومن اشتدت حاجتهم وفاقتهم من الناس ، وللمسافرين الذين انقطعت بهم السبل فلا يجدون ما يبلغهم مقصدهم وللسائلين الذين ألجأتهم الحاجة إلى السؤال ، ولغرض عتق الرقاب ، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم : أفضل الصدقة أن تصدق وانت صحيح شحيح تأمل الغنى وتحشى الفقر (متفق عليه) ، وقال صلى الله عليه وسلم للسائل حق وإن جاء على فرس (رواه أحمد وأبو داود) : وقال صلى الله عليه وسلم في المال حق سوى الزكاة ثم قرأ ليس البر أن تولوا وجوهكم إلى آخر الآية (رواه ابن ماجه والترمذى) ، وثالثا : المحافظة على الصلاة ، ورابعا : اخراج الزكاة المفروضة . خامسا : الوفاء بالعهد في النفس والمال . سادسا : الصبر في الأذى ينزل بالنفس أو المال ، أو وقت مجاهدة العدو في مواطن الحروب . مختصر تفسير ابن كثير والمنتخب في تفسير القرآن الكريم .

(٢٩) أمر الله عباده المؤمنين بالجماعة ونهاهم عن التفرقة ، كما أمرهم بالاعتصام بعهد الله ، وقيل بالقرآن فالقرآن حبل الله المتين وصراطه المستقيم وهو النور المبين وهو الشفاء النافع عصمة لمن تمسك به ونجاة لمن اتبعه . وقد ورد في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : قال إن الله يرضى لكم ثلاثا ويسخط لكم ثلاثا . يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئا . وأن تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ، وأن تناصحوا من ولّاه الله أمركم . ويسخط لكم ثلاثا : قيل وقال : وكثرة السؤال . وإضاعة المال . واذكروا نعمة الله عليكم يخاطب الأوس والخزرج حيث لما جاء الاسلام ودخلوا فيه صاروا اخوة متحابين بجلال الله متواصلين في ذات الله متعاونين على البر والتقوى . وكانوا على شفا حفرة من النار بسبب كفرهم فأنقذهم الله منها أن هداهم للإيمان .

ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير أى ولتكن منكم أمة منتصبة للقيام بأمر الله في الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الخير اتباع القرآن وسبتي (رواه ابن مردويه) ، والمقصود من الآية أن تكون فرقة من هذه الأمة متصدية لهذا الشأن .

ولا تكونوا كالذى تفرقوا . . ينهى تبارك وتعالى هذه الأمة أن يكونوا كالأمم الماضين في افتراقهم واختلافهم وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قيام الحجة عليهم . مختصر تفسير ابن كثير .

(٣٠) فاحكم بينهم بما أنزل الله في الكتاب ، وبما قرره لك من حكم ، ولا تتبع آراءهم التي اصططلحوا عليها وتركوا بسببها ما أنزل الله على رسله ، أى لا تنصرف عن الحق الذى أمرك الله به إلى أهواء هؤلاء من الجهلة الأشقياء . واحذر أعداءك اليهود أن يدلّسوا عليك الحق فيما ينهونه لك من الأمور ، فلا تغتر بهم فإنهم كذبة كفره خونه . مختصر تفسير ابن كثير .

(٣١) أن لينه لهم ما كان إلا بسبب الرحمة العظيمة من الله . ولو كنت فظا غليظ القلب لا ترفق بهم لتفرقوا من حولك ، فاعف عنهم واستغفر لهم ، وشاورهم في الأمر لما في ذلك من تطيب خواطريهم واستجلاب مودتهم ، ولتعريف الأمة بمشروعية ذلك حتى لا يأنف منه أحد بعدك . والمراد هنا المشاورة في غير الأمور التى يرد الشرع بها . قال ابن خوز منداد واجب على الولاة مشاورة العلماء فيما لا يعلمون وفيما أشكل عليهم من أمور الدنيا ، ومشاورة وجوه الجيش فيما يتعلق بالحرب ، ووجوه الناس فيما يتعلق بالمصالح ، ووجوه الكتاب والعمال والوزراء فيما يتعلق بمصالح البلاد وعمارتها . وحكى القرطبي عن ابن عطية أنه لا خلاف في عزل من لا يستشير أهل العلم والدين . فإذا عزم على أمر أن تمضى فيه فتوكل على الله .

فتح القدير للشوكاني

(٣٢) القرآن الكريم ، سورة الشورى : الآية ٢٧ .

(٣٣) القرآن الكريم ، سورة البلد : الآية ٤ .

(٣٤) القرآن الكريم ، سورة إبراهيم : الآية ٣٣ - ٣٥ .

(٣٥) القرآن الكريم ، سورة الملك : الآية ١٥ .

(٣٦) القرآن الكريم ، سورة البقرة : الآية ١٦٤ .

(٣٧) القرآن الكريم ، سورة الحجر : الآيات ١٩ - ٢١ .

(٣٨) القرآن الكريم ، سورة الشورى : الآية ٢٧ .

(٣٩) القرآن الكريم ، سورة النجم : الآية ٣٩ .

(٤٠) سيأتي شرحها ضمن تقسيم السلع ، إن شاء الله .

(٤١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، ج ٢ ص ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٤٢) نفس المصدر السابق .

(٤٣) نفس المرجع السابق ، ج ٢ ص ٢١١ .

(٤٤) أو حامد الغزالي : المستصفى ، ج ١ ص ١٣٩ - ١١٤ .

- (٤٥) أبو إسحاق الشاطبي : الموافقات في أصول الشريعة ، ج ٢ ص ٨- ٢٥ ، ص ١٧٦ - ١٨٦ ، ج ٤ ص ٢٧ - ٣٢ .
- (٤٦) الشاطبي : الموافقات ، ج ٢ ص ٨ - ٩ .
- (٤٧) الشاطبي : الموافقات ، ج ٢ ص ٨- ٢٥ ، ص ١٧٦ - ١٨٦ ، ج ٤ ص ٢٧ - ٣٢ .
- (٤٨) يقسم الفقهاء الجرائم تقسيمات عديدة ، وهي تقسم تبعاً لمدى جسامتها وكيفية تقديرها إلى أقسام الحدودية ، والقصاص أو الدية ، والتعزير ، وجرائم الحدود هي الزنا وقذف المحصنات ، والبغي ، والسرقه ، وقطع الطريق ، وشرب الخمر ، والردة .
- (٤٩) الحافظ المنذرى ، مختصر سنن أبي داود ، ج ٤ ، ص ١٤٥ .
- (٥٠) عبد الله عبد العزيز عابد ، مفهوم الحاجات في الإسلام وأثره على النمو الاقتصادي ، في : دراسات في الاقتصاد الإسلامي (بحوث مختارة من المؤتمر الدولي الثاني للاقتصاد الإسلامي ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- (٥١) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ص ١٧٦ - ١٨٦ .
- (٥٢) عبد السلام داود العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية : طبيعتها ووظيفتها وقيودها ، دراسة مقارنة بالقوانين والنظم الوضعية ، القسم الأول ، ص ١٧١ .
- (٥٣) عبد السلام داود العبادي : مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
- (٥٤) نفس المرجع السابق .
- (٥٥) محمد بن عابدين : حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ٣ .
- (٥٦) أحمد إبراهيم بك ، المعاملات الشرعية المالية ، ١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م .
- (٥٧) عبد السلام العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية ، القسم الأول ، ص ١٨٠ .
- (٥٩) عبد السلام العبادي : ص ١٧٦ .
- (٦٠) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هدى خير العباد ، ج ٥ ص ٨٢٣ - ٨٢٩ .
- (٦١) نفس المصدر السابق .
- (٦٢) شرح فتح القدير ، ج ٦ ص ٢٤٦ - ٣٦٢ .
- المغني لابن قدامة ، ج ٥ ص ٢٣٨ - ٢٤١ .
- (٦٣) القرآن الكريم ، سورة النساء : آيتي ٣٦ - ٣٧ .
- (٦٤) القرآن الكريم ، سورة البقرة : الآية ١٧٧ .
- (٦٥) تفسير القرطبي : المجلد الخامس ، ج ٩ ص ٥٦ .
- (٦٦) الأحكام السلطانية للماوردي ، ص ١٥ - ١٦ .

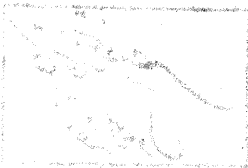
- (٦٧) شوقي دنيا : الإسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩ .
- (٦٨) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ص ٣٣١ .
- (٦٩) الموافقات للشاطبي ، ص ٦١ - ٦٢ .
- (٧٠) أحمد ابن تيمية : الحسبة ، دار الشعب ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٨ - ٢٩ .
- محمد فؤاد عبد الباقي : اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ص ٢٨ .
- الموافقات للشاطبي .
- المستصفي للغزالي .
- (٧١) الخراج لأبي يوسف ، ص ٧٠ .
- (٧٢) الحافظ المنذري : مختصر سنن أبي داود ، ج ٤ ص .
- (٧٣) أنظر :
- الخراج لأبي يوسف ، ص ٧٠ - ٧٣ .
- الخراج ليحيى بن آدم القرشي ، ص ٩٢ - ١٠٠ .
- الأموال لأبي عبيد ، ص ٣٦٢ - ٣٧١ .
- الحافظ المنذري : مختصر سنن أبي داود ، ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .
- الأحكام السلطانية للماوردى ، ص ١٧٧ - ١٨٠ .
- الأحكام السلطانية لأبي يعلى ، ص ٢٠٩ - ٢١٣ .
- نيل الأوطار للشوكاني ، مجلد ٣ ، ج ٥ ص ٣٠٢ - ٣٠٣ .
- (٧٤) تفسير القرطبي ، ج ١٠ ، ص ٢٩٣ - ٢٩٦ .
- (٧٥) الأموال لأبي عبيد ، ص ٦٥٦ - ٦٥٧ .
- مختصر سنن أبي داود ، ج ٢ ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .
- (٧٦) الحافظ المنذري : الترغيب والترهيب ، ج ٢ ص ٥٢٤ .
- (٧٧) نيل الأوطار للشوكاني ، المجلد الثاني ، ج ٤ ص ١٦٢ .
- (٧٨) مجموع فتاوي ابن تيمية ، ج ٢٨ ص ٧٩ - ٨٢ .
- مجموع فتاوي ابن تيمية ، ج ٢٩ ص ١٩٣ - ١٩٦ .
- (٧٩) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ص ١٨٠ - ١٨٣ .
- (٨٠) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ٣٠٧ .
- (٨١) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ص ١٩٦ - ٢٠٦ .
- (٨٢) نفس المرجع السابق .
- (٨٣) تفسير القرطبي ، ج ٦ ص ٢٦٠ - ٢٦٣ .

- (٨٤) تفسير القرطبي ، ج ٧ ص ١٩٦ - ١٩٧ .
- (٨٥) تفسير القرطبي ، ج ٧ ص ١٩٥ - ٢٠٠ .
- (٨٦) نفس المرجع السابق .
- (٨٧) نفس المرجع السابق .
- (٨٨) نفس المرجع السابق .
- (٨٩) تفسير القرطبي ، ج ٧ ص ١٩٧ .
- (٩٠) تفسير القرطبي ، ج ٧ ص ١٩٧ - ١٩٨ .
- (٩١) الموافقات للشاطبي ، ج ٢ ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- (٩٢) نفس المرجع السابق .
- (٩٣) رواء مسلم .
- (٩٤) السيوطي ، الجامع الصغير .
- (٩٥) رواء الخمسة .
- (٩٦) سورة النساء آية ٢٢ - ٢٣ .
- (٩٧) لمريد من التفاصيل أنظر : الدكتور محمد عبد المنعم عفر ، الإسلام وبعض القضايا الاجتماعية ، معهد التخطيط القومي . القاهرة مايو ١٩٧٥ .
- (٩٨) Samuelson P.A., Economics, 1976
- (٩٩) ستمت دراسة الأجور ضمن نظرية التوزيع إن شاء الله .
- (١٠٠) محمد باقر الصدر : اقتصادنا ، دار الفكر ، بيروت .
- (١٠١) صحيح البخاري .
- (١٠٢) ابن تيمية : السياسة الشرعية ، ص ٥ .
- (١٠٣) القرآن الكريم ، سورة يوسف : آية رقم ٥٤ - ٥٥ .
- (١٠٤) صحيح البخاري .
- (١٠٥) علي عبد الرسول : المبادئ الاقتصادية في الإسلام والبناء الاقتصادي للدولة الإسلامية ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ١٤٤ .
- (١٠٦) وزارة الأوقاف المصرية ، الدين والحياة ، عدد ١٠٠ ، ص ٢٣ .
- (١٠٧) سنن ابن ماجه .
- (١٠٨) Baiden V.W., An Introduction to Political Economy, University of Tornts Press, 1964.
- (١٠٩) Stonier, A. W., Hague D. C. Tevet book of Economic Theory, 1973.
- Samuelson P. A., Economics, 10th ed., New York, 1976.
- Suits D. B., Principles of Economecs, Harper Row publishers, New York, 1970.

- (١١١) عبد السلام العبادي : مرجع سابق ، القسم الأول ، ص ١٧٩ ، محمد بن عابدين : حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ٣ .
- (١١٢) ابن قيم الجوزية : زاد المعاد في هي خير العباد ، ج ٥ ص ٨٢٣ - ٨٢٩ .
- (١١٣) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ٣ .
- (١٤) المجموع شرح المذهب للنووي ، ج ٩ ص ٤ ، منير سلام العبادي : القسم الأول ، ص ١٨٠ .
- (١١٥) حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ٣ .
- (١١٦) عبد السلام العبادي : مرجع سابق ، القسم الأول ، ص ١٧٦ .
- (١١٧) شرح فتح القدير لابن الهمام ، ج ٦ ص ٢٤٦ .
- زاد المعاد ، ج ٥ ص ٨٢٣ - ٨٢٩ .
- (١١٨) المغنى لابن قدامة ، ج ٥ ص ٢٣٨ - ٢٤١ .
- حاشية ابن عابدين ، ج ٤ ص ١٦٥ .
- شرح فتح القدير ، ج ٦ ص ٢٤٦ - ٣٦٢ .
- (١١٩) نفس المرجع السابق .
- (١٢٠) رفيق المصري : الإسلام والتقود .

الباب الثانى

نظرية الطلب



کتابخانه مختصر
نقشہ اصول

الفصل الأول :

طلب المستهلك

مقدمة :

يعد وجود الحاجات (الرغبات) الإنسانية حجر الزاوية ونقطة الانطلاق لجميع أنواع النشاط الاقتصادي . ويعد إشباع تلك الحاجات والرغبات الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي بصورة المختلفة ، إذ أن الجهود الاقتصادية توجه نحو إشباع الحاجات . أي أن الاستهلاك وهو الاستعمال المباشر للسلع والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان ورغباته يعتبر هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي .

وتتم دراسة الطلب للتعرف على تحليل العوامل المختلفة التي تحدد وتؤثر على طلب المستهلك الفرد ، وعلى طلب السوق أي الطلب الكلي . إذ أن معرفة العوامل المحددة والمؤثرة على طلب السلع والخدمات يساعد في مقابلة طلب المستهلكين وطلب السوق من هذه السلع والخدمات . وتتجه الأنشطة الإنتاجية عادة إلى إنتاج تلك السلع والخدمات التي يتوافر الطلب الكافي لها لقيام إنتاج مربح . لذا فإن الناتج الكلي من مختلف السلع والخدمات يجب أن يكون مساوياً للطلب المتوافر إذا أريد للأنشطة الإنتاجية المختلفة أن تكون مربحة . هذا ولطلب المستهلك تأثير كبير على طلب المنتج - أي طلب الوحدات الإنتاجية لعناصر الإنتاج المختلفة - وبالتالي فإن له تأثيراً على كل من توزيع عناصر الإنتاج على مختلف الأنشطة الإنتاجية ، وعلى توزيع الدخل القومي على أصحاب عناصر الإنتاج المختلفة .

بالإضافة إلى أن الطلب الكلي - من وجهة نظر المنتج - للسلعة أو الخدمة التي يقوم بإنتاجها له تأثير كبير في تحديد حجم مبيعاته عند مختلف الأسعار الممكنة . كما أن مرونة منحنى الطلب الكلي تؤثر على مدى استجابة مبيعات المنتج للتغير في أسعاره .

وتعد معرفة جداول الطلب الكلي لمختلف السلع والخدمات ذات أهمية لدى الدولة في وضع سياسات سعرية لبعض السلع والخدمات تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف القومية ، فإنه يتحتم عليها أن يكون لديها المعرفة الكاملة والدقيقة عن مرونة الطلب الكلي لكل من هذه السلع والخدمات والاتجاهات المستقبلية للطلب عليها .

وإذ يمثل الادخار الفرق بين الدخل والاستهلاك فإن قرارات الأفراد بخصوص الاستهلاك تؤثر ولا شك على تقسيم دخولهم الممكن التصرف فيها بين الاستهلاك الحاضر والاستهلاك المستقبل ، وهذا يحدد بدوره إمكانية تراكم رأس المال ومعدلات النمو الاقتصادي .

أولاً - دوافع الطلب :

هناك اختلاف كبير في تحديد هذه الدوافع وتصنيفها فبينما تقدرها إحدى هيئات دراسة الأسواق بستئاة دافع لكل منها دلالة أو أهميته بالنسبة لبعض الوحدات المستهلكة ، أو بالنسبة لبعض السلع المشتراة . ومن ناحية أخرى ، يلاحظ أيضاً أن هذه الدوافع قد يجري تصنيفها على أساس أن بعضها ذو طابع عاطفي^(١) والبعض الآخر ذو طابع عقلي^(٢) . كما وقد يجري تصنيفها على أساس أن بعضها مرتبط بالاحتياجات الأولية أو الضرورية للأفراد^(٣) والبعض الآخر مرتبط بعنصر الانتقاء أو الاختيار^(٤) .

ثانياً - تصنيف الطلب :

كثيراً ما تجري دراسة الطلب على أساس واحد أو أكثر من التصنيفات الآتية :

- ١ - الطلب الفردي^(٥) ، والطلب الإجمالي أو طلب السوق^(٦) .
- ٢ - الطلب الفعال^(٧) أي الرغبة المصحوبة بالقدرة على الشراء ، والطلب غير الفعال^(٨) .
- ٣ - الطلب الأولي^(٩) أي طلب المستهلك النهائي ، والطلب المشتق أو الثانوي^(١٠) أي الطلب الوسيط .
- ٤ - الطلب المحلي^(١١) ، والطلب الخارجي^(١٢) .

ثالثاً - الطلب الاستهلاكي : (١٣)

يعد الطلب الاستهلاكي النهائي أهم أنواع الطلب ومنه تشتق الأنواع الأخرى من الطلب . ويقسم الاستهلاك النهائي إلى عدة أقسام تبعاً لاعتبارات عدة ، فقد يقسم إلى استهلاك فردي واستهلاك جماعي ، أو استهلاك خدمي واستهلاك سلعي ، فضلاً عن الاستهلاك عن طريق السوق والاستهلاك الذاتي .

١ - الاستهلاك الجماعي والاستهلاك الفردي :

تتكون العملية الاستهلاكية من ثلاث خطوات ، هي :

(أ) اختيار مجموعة من السلع والخدمات .

(ب) استخدام هذه المجموعة .

(ج) الحصول على منافع وفوائد نتيجة لاستخدامها .

فبالنسبة لاستهلاك فرد معين تتوافر هذه العناصر الثلاثة بالنسبة له ،

في حين أنه في حالة الاستهلاك الجماعي يتوافر العنصران الأولان . أما

بالنسبة للعنصر الثالث فليس من الضروري أن تحصل كل الوحدات الاستهلاكية المكونة للمجتمع على نفس القدر من المنافع والفوائد نتيجة لاستخدام مجموعة من السلع والخدمات .

وتتلخص الأسباب التي تبرر وجود الاستهلاك الجماعي فيما يلي :

(أ) بلوغ مستوى عالٍ من الكفاءة الاقتصادية من حيث إشباع بعض حاجات استهلاكية هامة ، ومن حيث استخدام أقل قدر ممكن من الموارد للحصول على أكبر قدر من المنافع والإشباع ، عما لو ترك إشباع مثل هذه الحاجات للنشاط الفردي . ومثال ذلك إنشاء الطرق ، الكباري ، قنوات الري ، المصارف ، المجاري ، الحدائق .. الخ .

(ب) توفير قدر أدنى ضروري من بعض أنواع الخدمات الاستهلاكية العامة مثل التعليم والأمن والعدالة والدفاع والصحة وغيرها . بما يسهم في زيادة ثقافة المجتمع وإنتاجية أفراده ، وتطور فنون الإنتاج وسرعة انتشارها .

(ج) توفير حد أدنى ضروري من بعض السلع الاستهلاكية الأساسية كالغذية المجانية لطلاب المدارس ، والعلاج المجاني أو بأجور رمزية ، وبناء المساكن الاقتصادية الصحية لمحدودي الدخل بقصد تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع .

٢ - الاستهلاك السلعي والخدمي :

ينقسم الاستهلاك النهائي إلى قسمين ، هما : استهلاك السلع المادية كالغذية المختلفة أو الملابس وغيرها ، واستهلاك خدمي في حالة استخدام السلع غير المادية ، أي تلك السلع التي ليس لها وجود مادي ، كخدمات المدرس والطبيب والمهندس ، واستخدام وسائل الاتصال والانتقال المختلفة .

٣ - الاستهلاك عن طريق السوق والاستهلاك الذاتي :

من المعروف أن هناك مصادر ثلاثة للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية :

(أ) شراء هذه السلع والخدمات من السوق .

(ب) الحصول على هذه السلع والخدمات في شكل عيني ، مثل ما تقدمه مؤسسات قطاع الأعمال إلى العمال والموظفين الذين يعملون بها ، وللإدارة الحكومية ، والمسجونين ، المرضى في المستشفيات .

(ج) ما يحصل عليه الفرد المستهلك من سلع وخدمات قام بإنتاجها بنفسه . وهذا النوع من الاستهلاك له أهمية خاصة في النشاط الزراعي ، حيث يستهلك الزراع جزءاً من إنتاجه من السلع الغذائية ، ويوجه الجزء الآخر إلى السوق .

وجدير بالذكر ، في هذا الصدد ، أن لهذه التفرقة في البلاد النامية أهمية كبرى ، نظراً لانتشار هذا النوع الأخير من الاستهلاك ، كما أن ذلك يثير مشاكل كثيرة من حيث تقدير الاستهلاك النهائي .

وأياً كان نوع الاستهلاك أو مستواه فإن له قواعد لتنظيمه في الإسلام ضمن الإطار العام لنظامه الاقتصادي . وهو ما سنوضحه بعد التعرف على الاستهلاك في كل من الفكرين الرأسمالي والاشتراكي (الجماعي أو المجتمعي) .

ففي الرأسمالية تسود قاعدة سيادة المستهلك حيث للفرد حرية توزيع دخله بين السلع والخدمات المختلفة حسبما يروق له دون قيود أو تدخل من المجتمع ، حتى لو كان هذا الاستهلاك ترفيلاً يبدد موارد المجتمع أو ضاراً بالفرد نفسه . ورغم سيادة قاعدة المستهلك هذه فإن جهوداً ضخمة تبذل من قبل أجهزة التسويق المختلفة للتأثير على قرار المستهلك من خلال الدعاية والإعلان حتى يغير من قراراته ويتجه لاستهلاك الجديد من السلع

والخدمات دون اعتبار لقواعد اجتماعية أو أخلاقية في هذا الشأن ، مما يؤدي في النهاية إلى انحراف الإنتاج عن الاستخدام الأمثل للموارد في توفير احتياجات المجتمع الحقيقية ، والتوسع في إنتاج سلع الترف الكمالية على حساب الحاجات الضرورية والأساسية ، وانحراف الاستهلاك عن توفير الإشباع المناسب لحاجات جميع طوائف المجتمع وتحقيق الرفاهية لها جميعاً .

وفي الاشتراكية فإن الدولة تقوم نيابة عن المجتمع في تخطيط كل من الإنتاج والاستهلاك لتحقيق المستوى المناسب منهما للمجتمع وفقاً لتقدير الدولة لذلك . والدولة بذلك تسعى لتوفير الاحتياجات الأساسية أولاً للمواطنين بالسعر المناسب . أما الاحتياجات غير الأساسية فإنها ترفع أسعارها كثيراً لتحقيق فائض يمكن من دعم الطاقة الإنتاجية للمجتمع والقيام بواجبات الدولة في مجالات أخرى . وإن كان هذا الأسلوب يحقق استخداماً أفضل للموارد وإشباعاً أنسب للمستهلكين ، إلا أنه يعيبه أنه يتم من وجهة نظر الدولة وليس المستهلكين أنفسهم ، ولذا فإنه يقيد من حرية المواطنين وقد لا يناسب رغباتهم التي تتصف بالتنوع والتغير وفقاً للعوامل المختلفة المؤثرة في الطلب (تغير الأذواق والعادات والدخل وأسعار السلع وأنماط الإنتاج وظهور المخترعات الحديثة) . كما أنه تنتج أيضاً بعضاً من السلع الضارة بالفرد أو المجتمع لعدم وجود قواعد في النظام تمنع من إنتاج هذه السلع .

رابعاً - الإسلام والاستهلاك :

ينظم الإسلام الاستهلاك وفقاً لقواعد أهمها ما يلي :

- ١ - التوسط في الاستهلاك والحث على الاستثمار دعماً للطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفيراً لمتطلبات التنمية . وتحقيق المستوى المعيشي المناسب في الحاضر والمستقبل .

٢ - ربط الاستهلاك بظروف المجتمع وإمكانياته الاقتصادية ، وتحديد أولوياته تبعاً لهذه الظروف ، مع التأكيد على توفير الاحتياجات الأساسية لكافة المواطنين ، وترشيد استخدام الموارد المتاحة بما يحقق ذلك .

٣ - تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالفرد وبالمجتمع ، والالتزام بالقواعد التشريعية في التحريم والإباحة ، وعدم أحقية الفرد أو المجتمع في تعديلها ، ومراعاة هذا التحريم للظروف المختلفة .

٤ - الاعتماد في تنظيم الاستهلاك على كل من السلوك الرشيد للمستهلك بدافع عقيدته وإيمانه ، والسلطة التنفيذية والرقابية للمجتمع .

١ - التوسط في الاستهلاك :

يهدف النظام الاقتصادي للإسلام إلى تحقيق رفاهية المجتمع ودعم قدرته الاقتصادية بصفة مستمرة حتى يتمكن من تحسين مستويات المعيشة ، وقد رغب الإسلام لذلك في التوسط في الإنفاق بين كلا قسمي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على النحو التالي :

قال الله تعالى : ﴿والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواماً﴾^(١٤)

ويقول جل شأنه : ﴿ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً﴾^(١٥)

ويقول تعالى : ﴿وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً . إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً﴾^(١٦)

ويقول عز وجل : ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين﴾^(١٧)

ويقول أيضاً : ﴿كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا
إنه لا يحب المرففين﴾ (١٨)

ويقول عز من قائل : ﴿ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل
البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ (الإسراء / ٢٩)

وهذا التوسط في الإنفاق الاستهلاكي على النفس وعلى منافع المجتمع ،
مع تحريم كل من الإسراف وتبديد المال والبخل والربا والاكتناز ، وفرض
الزكاة على المال المدخر الذي لا يجد طريقه إلى الاستثمار ، وتيسير سبل
الانتفاع بثروات المجتمع والحوافز المرتبطة بذلك ، يؤدي إلى اتجاه المال إلى
سبل الاستثمار المختلفة وزيادة الإنفاق الإنتاجي .

٣ - ربط الاستهلاك بظروف المجتمع :

إن الإسلام في تنظيمه للاستهلاك يهدف أولاً إلى توفير الاحتياجات
الأساسية للفرد والمجتمع وهي السلع الضرورية التي بها يتم حفظ الحياة
والنسل والدين وأداء الواجبات وحماية المجتمع وتحقيق الأمن ، ويجب أن
يتعاون أفراد المجتمع جميعهم على توفيرها . وعلاوة على قيام أفراد المجتمع
بأداء الحقوق عليهم لمن يعولون من أقربائهم وجيرانهم . وقد جعل الإسلام
ذلك في مرتبة الجهاد في سبيل الله نصره لدينه .

فيقول الله تعالى : ﴿علم أن سيكون منكم مرضى وآخرون يضربون
في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقاتلون في سبيل الله فاقروا ما تيسر
منه وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وأقرضوا الله قرضاً حسناً وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً واستغفروا الله إن الله غفور
رحيم﴾ (المزمل / ٢٠)

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «أيما أهل عرصة أصبح فيهم
امرؤ جائع فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى» (رواه أحمد) .

وقال عليه صلوات الله وسلامه : «إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جعلوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية فهم مني وأنا منهم» (رواه البخاري) .

ويقول صلى الله عليه وسلم : (١٩) «إن الله فرض على الأغنياء بقدر ما يسع فقراءهم» . ولهذا قال عمر بن الخطاب في عام المجاعة : (٢٠) «لو لم أجد للناس ما يسعهم إلا أن أدخل على أهل كل بيت عدتهم فيقاسموهم أنصاف بطونهم فعلت فإنهم لن يهلكوا على أنصاف بطونهم» .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار» (رواه أحمد وأبو داود) .

وفي رواية أخرى والملح .

وقد جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم يريد الجهاد فقال أحبي والدك قال نعم قال ففيهما فجاهد (رواه مسلم) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢١) : «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت» . ومر على النبي صلى الله عليه وسلم رجل فرأى أصحابه من جلده ونشاطه ما أعجبهم فقالوا يارسول الله لو كان هذا في سبيل الله فقال : «إن كان خرج يسعى على ولده صغاراً فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله ، وإن كان خرج يسعى رياء ومفاخرة فهو في سبيل الشيطان» (٢٢)

ويقول صلى الله عليه وسلم : (٢٣) «ليس المؤمن الذي يشبع وجاره جائع» .

ويقول الله تعالى : ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ (الأنفال / ٦٠)
والهدف الثاني لتنظيم الاستهلاك هو توفية الاحتياجات الشبه الضرورية للفرد والمجتمع وهي السلع الحاجية وتشمل كل ما من شأنه تيسير تحمل أعباء

الحياة وواجباتها ، وتأتي هذه الاحتياجات في المرتبة الثانية بعد الضروريات ، وهي من الأشياء التي يتفاوت فيها الناس تبعاً لمنزلتهم الاجتماعية وقدراتهم وظروفهم وأعبائهم المعيشية علاوة على ظروف المجتمع الإسلامي ككل .

فيقول الله تعالى : ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها سيجعل الله بعد عسر يسراً ﴾ (الطلاق / ٧)

ويقول صلى الله عليه وسلم : « من سعادة المرء المسكن الواسع والجار الصالح والركب الهنيء » (رواه البخاري في الأدب المفرد) .

ويقول الله تعالى : ﴿ يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً ﴾ (النساء / ٢٨)

ويقول جل شأنه : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ (البقرة / ١٨٥)

ويقول الله عز وجل : ﴿ ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً ، إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً ﴾ (الإنسان / ٨ ، ٩)

وروى أبو سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : من كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ومن كان له فضل ظهر (أي وسيلة ركوب) فليعد به على من لا ظهر له ، إلى أن عدد من أصناف المال ما عدد حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل (رواه مسلم) . ويتضح من ذلك أن ما زاد عن الاحتياجات الضرورية الخاصة بالفرد وعائلته يستخدم في سد الاحتياجات الضرورية لغيره ممن لم يتيسر له ذلك رغم بذله الجهود في تحقيق ذلك إلا أنه لم يحقق المطلوب . ثم تستخدم بعد ذلك الموارد في سد الاحتياجات الشبه الضرورية كسعة المسكن ومناسبة وسائل الانتقال للظروف الاجتماعية وتيسير القيام بأعباء الحياة مع المساهمة في الاحتياجات

الشبه الضرورية أيضاً لغيره من أفراد المجتمع إن أمكنه ذلك وتيسر له .
ويلى ذلك الكماليات وتشمل السلع التحسينية والتكميلية التي تدخل
الجمال والمتعة على الحياة الإنسانية دون إسراف أو ترف . وهي من المباحات
من الطيبات والنعم التي وهب الله لعباده ليتمتعوا بها ويشكروه عليها على أن
يكون استهلاكهم منها بالقدر الذي يتفق ودخولهم دون إسراف أو تقتير ،
ودون تأثير على إنتاج الضروريات اللازمة للمجتمع .

فيقول الله تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات
من الرزق ، قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصة يوم القيامة ، كذلك
نفصل الآيات لقوم يعلمون ﴾ (الأعراف / ٣٢)

ويقول أيضاً : ﴿ وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من
الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب
المفسدين ﴾ (القصص / ٧٧)

ويقول عز وجل : ﴿ وهو الذي أنشأ جنات معروشات وغير معروشات
والنخل والزروع مختلفاً أكله والزيتون والرمان متشابهاً وغير متشابهة كلوا من
ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ﴾
(الأنعام / ١٤١)

ويقول تعالى : ﴿ ولقد كرّمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم
من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً ﴾ (الإسراء / ٧)

وقال تعالى : ﴿ والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون ،
ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون وتحمل أثقالكم إلى بلد لم تكونوا
باليه إلا بشق الأنفس إن ربكم لرؤوف رحيم . والخيول والبغال والحمير
لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ﴾ (النحل / ٥ - ٨)

وقال أيضاً : ﴿ وهو الذي سخر البحر لتأكلوا منه لحماً طرياً وتستخرجوا
منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم
تشكرون ﴾ (النحل / ١٤)

وقال الله تعالى : ﴿يَابَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتَكُمْ
وَرِيشًا ، (أَيُّ مَا يَتَجَمَّلُ بِهِ مِنَ الثِّيَابِ) وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾
(الأعراف / ٢٦)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ
عَلَى عَبْدِهِ» (رواه الترمذي) .

وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يرد الطيب (رواه
البخاري) .

وعن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من
عرض عليه ريحان فلا يردّه فإنه خفيف المحمل طيب الريح» (رواه مسلم) .
فالكَماليات التي تباح للفرد كي يستهلك منها ما يناسب دخله ومستواه
الاجتماعي ومسؤولياته وظروف مجتمعه إذاً تشمل كل ألوان الزينة في الملبس
والمأكل والمسكن والتعطر والحلي المباح ووسائل النقل والترويح عن النفس
وغيرها من ألوان رغد العيش والرفاهية للفرد وللمجتمع .

أما ما زاد عن إمكانيات الفرد وموارده ولم يناسب ظروف المجتمع ولم
يسمح بتحقيق التوازن بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل والقيام بالواجبات
تجاه النفس والأسرة والمجتمع فإنه يعد إسرافاً وترفاً محرمين .

وفي هذا يحدثنا القرآن ، فيقول : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَلَا تَطِيعُوا أَمْرَ
الْمُسْرِفِينَ الَّذِينَ يَفْسُدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يَصْلَحُونَ﴾ (الشعراء / ١٥٠ -
١٥٢)

ويقول جل وعلا : ﴿وَأَصْحَابُ الشَّامِ مَا أَصْحَابُ الشَّامِ فِي سُمُومٍ
وَحَمِيمٍ وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ وَكَانُوا يُصْرُونَ عَلَى الْخَنَثِ
الْعَظِيمِ﴾ (الواقعة / ٤١ - ٤٦)

ويقول عز من قائل كريم في سورة التكاثر : ﴿أَلْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ . حَتَّى
زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ . كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ . كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ

علم اليقين لترون الجحيم ثم لترونها عين اليقين . ثم لتسألن يومئذ عن النعيم ﴿

وقد سبق ذكر الآيات التي تبين التوسط في الإنفاق ومنع التبذير .

٣ - تحريم استهلاك السلع والخدمات الضارة وغير النافعة :

يحرم الإسلام كل ما يضر بالمجتمع من سلع وخدمات ضارة بالجسم أو العقل أو تؤدي إلى تبديد الموارد في غير فائدة حتى لو لم تكن في نفسها ضارة .

يقول الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾ (المائدة / ٩٠)

ويقول تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلُ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذَبَحَ عَلَى النَّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فُسْخٌ﴾ (المائدة / ٣)

ويقول جل وعز : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف / ٣٣)

ويبين لنا القرآن أيضاً تحريم كل الخبائث (أي الأشياء الضارة) فيقول : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ (الأعراف / ١٥٧)

وعن حذيفة ، رضي الله عنه ، قال : «إن النبي صلى الله عليه وسلم نهانا عن الخمر والديباج والشرب في آنية الذهب والفضة وقال هي لهم في الدنيا وهي لكم في الآخرة» (صحيح البخاري)

وعن عبد الله بن عمرو ، قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : «الدنيا حلوة خضرة فمن أخذها بحقها بارك الله له فيها ورب متخوض فيها اشتتت نفسه (أي يترك العنان لنفسه فينفق في وجوه الشر والمعاصي) ليس له يوم القيامة إلا النار» (رواه الطبراني في الكبير) .

وعن أبي سعيد الخدري ، قال جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، وجلسنا حوله ، فقال : «إن مما أخاف عليكم ما يفتح الله عليكم من زهرة الدنيا وزينتها» (رواه البخاري ومسلم)

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لآناهم» (رواه الترمذي)

وقد رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقاص في لبس الحرير لحكة به (رواه مسلم) .

وقد سبق التعرض لأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تنهي عن الأشياء الضارة بالفرد والمجتمع في موضوع التبادل .

والنهي كما هو ملحوظ يأخذ باختلاف الطبائع البشرية واختلاف الذكور عن الاناث ظروف الفرد والمجتمع . فهو ليس إذاً نهياً مجرداً عن المنافع بل إنه مرتبط بتحقيق مصالح ودرء مضار ومفاسد .

كذلك فإن الإسلام يبين أن التحريم والإباحة لا يرجع إلى الفرد أو المجتمع بل هو أمر إلهي غير قابل للتبديل حتى لا يغير الناس في ذلك وفقاً لأهوائهم وابتعد الاستهلاك بذلك عن تحقيق وظيفته الاجتماعية في تحقيق حفظ الحياة والصحة وتحقيق الرفاهية .

فيقول الله تعالى : ﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون ، متاع قليل ولهم عذاب أليم﴾ (النحل / ١١٦ - ١١٧) ويقول جل شأنه : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم

ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين . وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً واتقوا الله الذين أنتم به مؤمنون ﴿ (المائدة / ٨٧ - ٨٨)

ويقول جل وعلا : ﴿يأأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلي الصيد وأنتم حرم إن الله يحكم ما يريد . يأأيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً وإذا حللتم فاصطادوا﴾ (المائدة / ١ - ٢)

ولا يتوافر ذلك في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تنفصل فيها قواعد النشاط الاقتصادي عن غيرها من الأنشطة الاجتماعية ، وتخضع هذه القواعد لأراء الأفراد واجتهاداتهم في ذلك المجال ، وهو ما لا يضمن التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع ، وتحقيق النشاط الاقتصادي لمنافع كل من الفرد والمجتمع .

٤ - وسائل تنظيم الاستهلاك في الإسلام :

يعتمد الإسلام في تنظيمه للاستهلاك على عقيدة الفرد والتزامه السلوكي بهدي القرآن والأحاديث النبوية ، وعلى قيام أولي الأمر بتنفيذ هذه التعاليم في المجتمع ومتابعة الأفراد لها . وقد أعطى لولي الأمر الحق في الحجر على السفیه الذي يسيء استخدام موارده ويسرف فيها وفي إدارة موارده لصالحه وصالح المجتمع . وإن للدولة في مجال تنظيم الاستهلاك أن تأخذ بكل الوسائل المتاحة لديها والتي تثبت كفاءتها في عدالة التوزيع وتحقيق المستوى الاستهلاكي الذي يناسب ظروف المجتمع ، كما وقد سبق التعرض لمسألة تخطيط الإنتاج وتوجيهه لدعم الطاقة الإنتاجية للمجتمع وتوفير احتياجاته الاستهلاكية التي تناسب ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وظروف العصر وهي من الأساليب الهامة أيضاً في تنظيم الاستهلاك وتحقيق الإشباع للمواطنين . ومن ذلك يتضح أن الإسلام يجمع بين حرية الفرد النابعة من إيمانه

وعقيدته أي أنها حرية مقيدة أو موجهة وحق المجتمع في التدخل لصالح الفرد والمجتمع معاً ، وتوفير الاحتياجات الأساسية أولاً لكافة أفراد المجتمع قبل السماح بالانتقال إلى استهلاك الاحتياجات غير الأساسية والتفاوت بين الأفراد . وأنه بذلك يتميز عن النقيضين الرأسمالية والاشتراكية اللذين يعتمدان إما على الحرية المطلقة للمستهلك أو الحرية المطلقة للمجتمع في تكيف الاستهلاك وما ينجم عنه من انحراف به عن الرفاهية الحقيقية للمجتمع .

ولهذه القواعد الإسلامية لترشيد الاستهلاك أثرها في الحد من التنوع والتطور المستمر في الحاجات الإنسانية دونما ضرورة اقتصادية أو اجتماعية من خلال تأثيرها في سلوك المستهلك في المجتمع الإسلامي ، وكميات وأنواع السلع والخدمات الاستهلاكية .

الفصل الثاني :

دوال المنفعة والطلب

تتصف الحاجات الإنسانية بقابليتها للإشباع . فكلما زاد إشباع الفرد حاجة معينة كلما قلت درجة أهميتها وإلحاحها بالنسبة له حتى يصل إشباعها إلى حد التشبع . وتعد هذه الظاهرة العامة للحاجات والرغبات الإنسانية ، أي قابليتها للإشباع والوصول بها إلى حد الإشباع المطلق إن عاجلاً أو آجلاً ، أساس قانون تناقص المنفعة .

أولاً - قانون تناقص المنفعة :

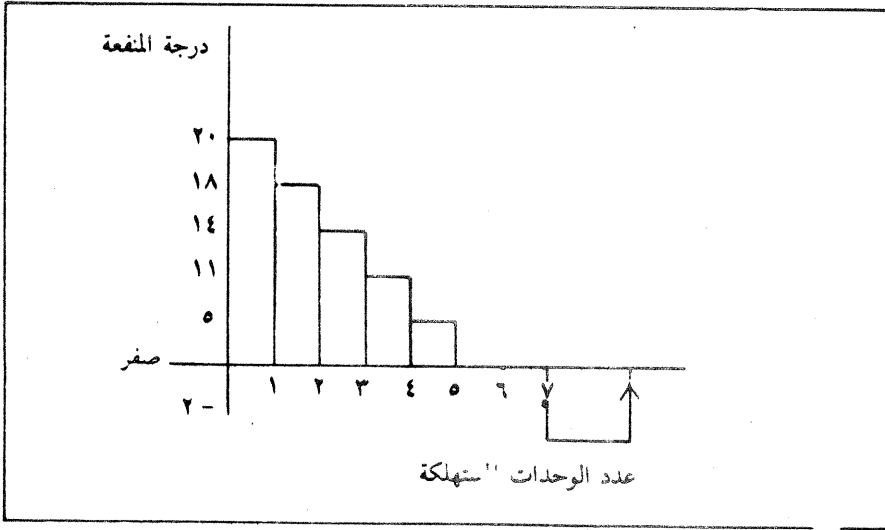
يرتكز قانون تناقص المنفعة على ظاهرة إشباع الحاجات الإنسانية . أي أنه كلما زادت كمية الشيء المستهلك كلما قلت الحاجة إليه أو الرغبة في الحصول على وحدات إضافية منه .

وينص قانون تناقص المنفعة ، على أنه « كلما زادت الكمية المستهلكة من شيء ما في مدة معينة كلما زادت المنفعة الكلية ولكن بنسبة متناقصة . أي أن نسبة الزيادة في المنفعة الكلية تكون أقل من نسبة الزيادة في عدد الوحدات المستهلكة » . ويستمر هذا التناقص في المنفعة الكلية كلما استمر الاستهلاك حتى نصل إلى حد الإشباع التي تصبح عنده المنفعة الحدية مساوية للصفر . وإذا زاد ما يستهلك من وحدات الشيء عن ذلك الحد بدأ الشعور بالألم بدأ من المنفعة وتحولت منفعة الشيء إلى ضرر وعدم منفعة أي إلى منفعة سالبة^(٢٤)

وكمثال على ذلك نفرض أن شخصاً ما استهلك بترقالاً في وقت معين فإنه سيشعر بأن حاجته أو رغبته إلى استهلاك البرتقال ستقل أي أن منفعة البرتقال بالنسبة له ستتناقص بالتدرج مع استمرار استهلاك الوحدات المتتابعة من البرتقال . كما هو موضح بالجدول والشكل التاليين :

جدول رقم (٣)
المنفعة الكلية والحدية

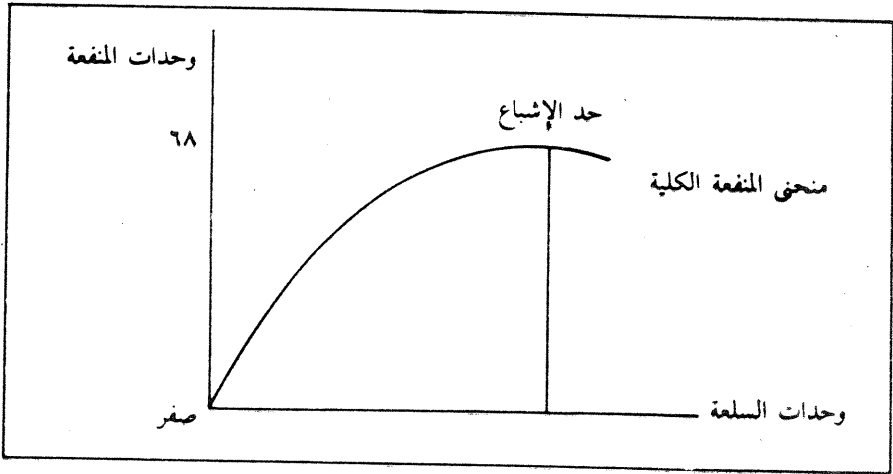
عدد البرتقال	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٢٠	٢٠
٢	٣٨	١٨
٣	٥٢	١٤ منفعة موجبة
٤	٦٣	١١
٥	٦٨	٥
٦	٦٨	صفر حد الاشباع
٧	٦٦	- ٢ منفعة سالبة



شكل بياني رقم (١)
مدرج المنفعة

في الشكل المقابل الخاص بمدرج المنفعة نجد أن المحور الرأسي يقيس درجة المنفعة بينما يبين المحور الأفقي عدد الوحدات من البرتقال التي يستهلكها الفرد في وقت معين . ويتضح من هذا الشكل قابلية الحاجات أو الرغبات الإنسانية للإشباع . إذ أخذت المنفعة في التناقص من ٢٠ درجة عند استهلاك البرتقالة الأولى إلى صفر في حالة استهلاك الوحدة أو البرتقالة السادسة . هذا وتمثل البرتقالة السادسة في هذا المثال الحد الفاصل بين المنفعة والمنفعة السالبة . أي أن استهلاك وحدات أكثر من البرتقال بعد هذا الحد سيترتب عليه نقص في كل من المنفعة الكلية والمنفعة الحدية .

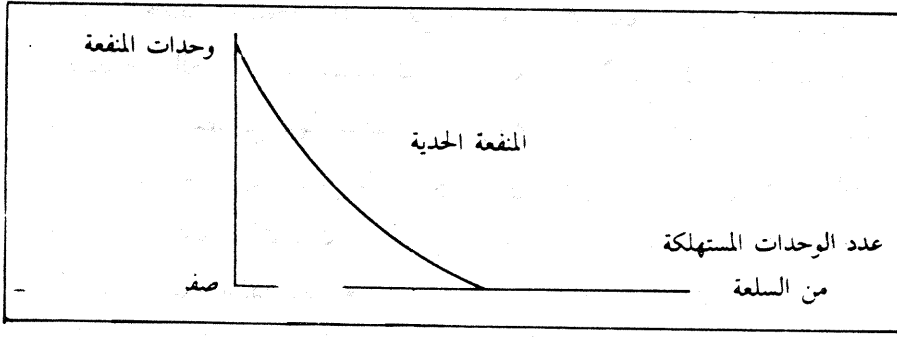
ويقصد بالمنفعة الكلية^(٢٥) مجموع المنافع المتحصل عليها بجمع المنافع الفردية للوحدات المستهلكة . فمثلاً المنفعة الكلية في حالة استهلاك ثلاث برتقالات هي $20 + 18 + 14 = 52$ درجة . كما يلاحظ أيضاً أنه طبقاً لقانون تناقص المنفعة فإن المنفعة الكلية تزيد بزيادة عدد الوحدات المستهلكة ولكن هذه الزيادة في المنفعة الكلية تكون بنسبة متناقصة حتى تصل إلى نقطة



شكل بياني رقم (٢)
منحنى المنفعة الكلية

أو حد الإشباع^(٢٦) وذلك كما هو مبين بالشكل رقم (٢) ، فتأخذ المنفعة الكلية في النقصان بعد ذلك مع استمرار الاستهلاك . فبالرغم من أن المنفعة الكلية بلغت ٦٨ درجة عند استهلاك ٦ وحدات من البرتقال فإنها نقصت إلى ٦٦ درجة لاستهلاك الوحدة السابقة من البرتقال وذلك لأن هذه الوحدة نتج عن استهلاكها منفعة سالبة قدرها درجتان .

أما المنفعة الحدية^(٢٧) ، فهي الزيادة في المنفعة الكلية نتيجة لزيادة الاستهلاك بوحدة واحدة ، فمثلاً عند استهلاك البرتقالة الثانية زادت المنفعة الكلية من ٢٠ إلى ٣٨ درجة فتكون المنفعة الحدية للبرتقالة الثانية عبارة عن $38 - 20 = 18$ درجة . وهكذا عندما استهلكت البرتقالة الخامسة زادت المنفعة الكلية بمقدار ٥ درجات ($63 - 68 = 5$ درجات) فتكون المنفعة الحدية للبرتقالة الخامسة مساوية لخمس درجات منفعة . ولما كانت البرتقالة السابعة قد تسببت في نقصان المنفعة الكلية بمقدار درجتين فإن المنفعة الحدية لها تكون سالبة وتساوي - ٢ . أي أن المنفعة الحدية هي منفعة آخر وحدة مستهلكة في لحظة معينة . هذا وتساوي المنفعة الحدية صفراً دائماً عند نقطة أو حد الإشباع - شكل رقم (٣)



شكل بياني رقم (٣)

منحنى المنفعة الحدية

دالة المنفعة :

تأخذ دالة المنفعة الكلية شكل العلاقة

$$م = د (ك)$$

ومنها تشتق المنفعة الحدية م ح حيث تمثل هذه المنفعة المشتقة التفاضلية الأولى لدالة المنفعة المذكورة

$$م ح = \frac{م د}{د ك} = د (ك)$$

وهي تمثل كما سبق الإضافة إلى المنفعة الكلية نتيجة لاستهلاك الوحدة الأخيرة من السلعة .

وبالحصول على عدد من منحنيات المنفعة الحدية كل يمثل سلعة معينة يمكن تصوير رغبات وميول المستهلك الفرد في فترة زمنية معينة .

أي أن مجموعة من منحنيات المنفعة الحدية لمجموعة من السلع لمستهلك ما تصور تصويراً بيانياً درجة ذوقه وتفضيله لهذه السلع . وبطبيعة الحال ، فإن السلع التي يصل المستهلك بسهولة إلى درجة الإشباع لها ، فإن منحنيات

المنفعة الحدية لها تنحدر إلى أسفل سريعاً ، أي بمعنى أن تتساوى منفعتها الحدية مع الصفر عند مستويات منخفضة من الاستهلاك . أما السلع التي لا يصل المستهلك فيها بسهولة إلى درجة الإشباع ، فإن منحنيات المنفعة الحدية لها تنحدر إلى أسفل بالتدريج ، أي بمعنى أن تتساوى منفعتها الحدية مع الصفر عند مستويات عالية من الاستهلاك . وينتج عن التغير في ذوق المستهلك ودرجة تفضيله تغير في ميل منحنيات المنفعة الحدية لمختلف السلع والخدمات ، فيقل الميل كلما زادت درجة التفضيل .

هذا ويشترط لصلاحية قانون تناقص المنفعة للتطبيق في جميع حالات الإشباع بالنسبة للسلع الاقتصادية سواء المادية منها أو غير المادية (أي الخدمات) ثلاثة شروط يجب توافرها لتحقيق ذلك القانون ، هي :

(أ) أن تكون وحدات السلعة المستهلكة معقولة نسبياً . وإلا فإنه قد ينجم عن الاستهلاك زيادة في منفعة الوحدات الأولى بدلاً من تناقصها . فمثلاً ، لو أعطيت وحدة مفرطة في الصغر من الخبز واللحم لإنسان شديد الجوع فإن هذه الوحدة ستزيد من رغبته للأكل . وبالتالي ستكون منفعة الوحدة التالية من الطعام بالنسبة لهذا الإنسان أكبر من منفعة الوحدة الأولى . إذ أن الوحدة الثانية ستشبع رغبة أو حاجة أشد إلحاحاً .

(ب) أن يتم استهلاك الوحدات المتتالية من الشيء المستهلك في تعاقب سريع . فمثلاً الإنسان الذي يستهلك كميات متتالية من الطعام حتى يشبع ويرفض تناول أي كمية أخرى من الطعام ، لا يحتمل أن يرفض تناول الطعام مرة ثانية بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن تعاوده بعدها الحاجة إلى الطعام مرة ثانية .

(ج) عدم طول الفترات الزمنية التي يستهلك الفرد خلالها الوحدات التالية من الشيء المستهلك بدرجة تسمح بحدوث أي تغيير جوهري في الفرد

نفسه من حيث سنه أو ثقافته أو عاداته أو ميوله أو ذوقه لتأثره بالدعاية والاعلان مثلاً .

وأحياناً لا يسود تناقص المنفعة الحدية جميع مستويات الاستهلاك . فمثلاً ، مذياع واحد لعائلة تتكون من عدة أفراد سيتسبب عنه احتكاك وجدال بين أفراد العائلة عند اختيار البرامج المختلفة وتكون النتيجة أن يقل الرضا الكلي الذي تحصل عليه العائلة . لذا فإن جهازين - واحد للوالدين والآخر للأطفال - قد يتحصل منهما على أكثر من ضعف الرضا الكلي المتحصل عليه من جهاز واحد . ولكن الزيادة في المنفعة الكلية الناتجة عن ثلاثة أو أربعة أو خمسة أجهزة ستكون أقل على الترتيب .

ثانياً - قانون الطلب : (٢٨)

يعد قانون الطلب نتيجة من نتائج قانون تناقص المنفعة . ويفسر الطلب على سلعة ما عادة بأنه مرادف للرغبة أو الحاجة إلى تلك السلعة ، والطلب على سلعة معينة في سوق معينة : هو الكمية من هذه السلعة التي يكون المشترون مستعدين لشرائها بثمن معين خلال وقت معين . أي أن الطلب على سلعة معينة لا يعني مجرد الرغبة فيها أو الحاجة إليها بل يجب أن يكون المشتري قادراً على دفع ثمن السلعة ، ومستعداً في ذات الوقت لدفعه أيضاً . أما إذا كان الشخص غير قادر على دفع الثمن أو غير مستعد لدفعه لسبب من الأسباب فإن رغبته حتى ولو كانت شديدة لا تؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد الطلب الفعلي على السلعة . ولذلك فقد أطلق الاقتصاديون على هذا النوع الأخير من الطلب لفظ الطلب الفعال أو المؤثر ويقصد به الطلب المعزز بالمقدرة الشرائية لتمييزه عن النوع الأول من الطلب الذي لا يترتب عليه أي زيادة في إنتاج السلعة . ومن أمثلة ذلك رغبة شخص فقير في اقتناء سيارة خاصة فإنها لا تعد طلباً إذ أن تلك الرغبة نتيجة لعدم تعزيزها بالمقدرة الشرائية لن تدفع منتجي السيارات إلى زيادة إنتاجهم من السيارات لمقابلة

والعمل على إشباع حاجة هذا الشخص في اقتناء سيارة بغض النظر عن مدى شدة وإلحاح هذه الرغبة لديه .

١ - جداول ومنحنيات الطلب :

يلزم دراسة الطلب وتحديد استخدام سلاسل رقمية يوضح كل رقم منها الكمية المطلوبة من السلعة بسعر معين في وقت معين .

وتسمى هذه السلاسل الرقمية جداول الطلب ويلزم معرفتها ولو تقريبياً بواسطة كل منظم أو مدير مشروع ، فمثلاً منتج أو تاجر الثلاجات الذي يبيع ٧٠٠ ثلاجة عندما يكون سعر الثلاجة ٢٠٠٠ ريال ، يلزمه معرفة كمية الثلاجات التي سيستطيع بيعها إذا انخفض سعر الثلاجة إلى ١٩٠٠ ريال بدلاً من ٢٠٠٠ ريال ، إذ أنه من المتوقع أن تزيد كمية الثلاجات التي يتعامل فيها نتيجة لهذا الانخفاض في السعر . ولنفرض أن ذلك المنتج أو التاجر سيتمكن من تصريف ٩٠٠ ثلاجة عندما يكون ثمن الثلاجة ١٩٠٠ ريال وأنه سيبيع ١٢٠٠ ثلاجة عند انخفاض السعر أكثر من ذلك أي إلى ١٨٠٠ ريال للثلاجة مثلاً خلال فترة زمنية .

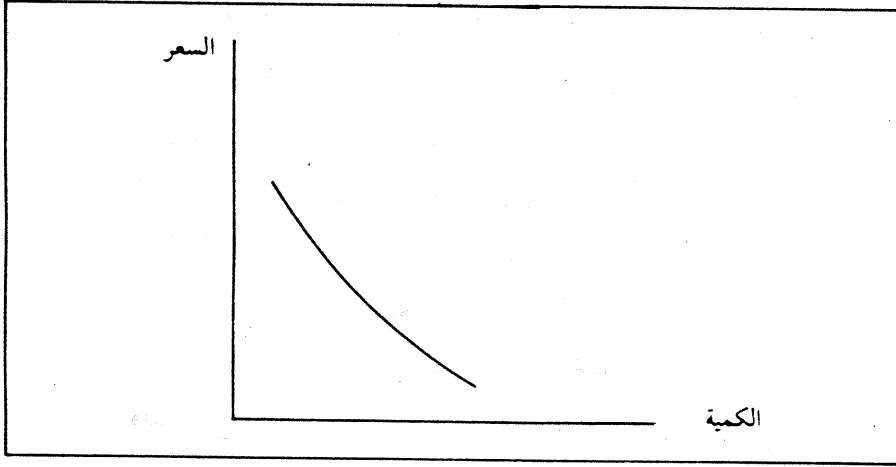
وبناء على ذلك ، فإنه يمكن تبويب هذه البيانات في جدول كما يلي :

جدول رقم (٤)

جدول الطلب للثلاجات

الكمية المطلوبة	الثمن بالجنيه
٧٠٠	٢٠٠٠
٩٠٠	١٩٠٠
١٢٠٠	١٨٠٠

وإذا مثل جدول الطلب بياناً فإننا نحصل على منحنى أو دالة الطلب الموضح بالشكل المقابل رقم (٤) . ويستنتج من ذلك أن منحنى الطلب إن هو إلا التصوير البياني لجدول الطلب . وهو يبين العلاقة بين الكميات المختلفة من سلعة معينة التي ستطلب بالأسعار المختلفة في وقت معين .



شكل بياني رقم (٤)
منحنى الطلب

ويلاحظ من ذلك الشكل أن المنحنى الذي يمثل الطلب ينحدر سلباً أي إلى أسفل وجهة اليمين ، أي أن كميات أكبر تطلب بأسعار أقل بينما تطلب كميات أصغر من السلعة عند ارتفاع الأسعار^(٢٩) . هذا وتفسر هذه العلاقة العكسية بين الكميات المطلوبة من أية سلعة وأسعارها بالأسباب التالية :

(أ) قانون تناقص المنفعة : إذا كان ثمن السلعة مرتفعاً فإنه لن يشتريها إلا أكثر الناس رغبة فيها وحاجة إليها ، أما إذا قل الثمن أقبل على شرائها عدد أكبر من الأفراد الذين لم يكونوا راغبين أصلاً في شرائها بالسعر الأعلى . كما أن المشتري الذي كان مستعداً لشراء وحدة واحدة فقط

من هذه السلعة بالثمن المرتفع ، فإنه يشتري كمية أكبر منها بالثمن الأقل لإشباع رغباته وحاجاته الأقل إلحاحاً ، إذ أن المنفعة التي سيحصل عليها من وحدات السلعة الإضافية ستكون أقل من منفعة الوحدة الأولى .

(ب) الاختلاف في الدخل : تؤدي زيادة دخل الفرد إلى أن يصبح قادراً دون شك على زيادة مشترياته من السلع نفسها ، أو أن يصبح قادراً على أن يضيف إليها سلعاً أخرى ، وإذا كان الشخص مستعداً لشراء كمية معينة من سلعة ما بثمن معين ، وقل بعد ذلك هذا الثمن ، فإن ذلك يعني أنه يستطيع الحصول على نفس الكمية مع ترك فائض من دخله يمكنه من شراء كمية أكبر من هذه السلعة ، أو شراء سلع أخرى لم يكن يستطيع شراءها من قبل . أي أن انخفاض ثمن السلعة ينتج عنه نفس تأثير زيادة الدخل . كما وأنه نظراً لأن عدداً قليلاً من الناس فقط يتمتعون عادة بدخول كبيرة بينما أغلبية الأفراد تكون دخولهم متواضعة فإن خفض الثمن يفتح الباب لذوي الدخل المنخفضة لشراء تلك السلعة .

(ج) الاختلاف في الذوق : من الملاحظ أنه حتى عند تساوي دخول بعض الأفراد فإن أذواقهم وبالتالي رغباتهم وحاجاتهم إلى السلع أي أنماطهم الاستهلاكية تكون مختلفة . فإذا كانت هناك سلعة تناسب ذوق بعض الناس فإنهم عادة ، يكونون مستعدين لدفع ثمن أعلى للوحدة منها عما يقبل غيرهم دفعه حتى ولو كانوا أكثر منهم دخلاً . فإذا كان هناك شخصان أحدهما مولع بمشاهدة مباريات كرة القدم والآخر غير مولع بمشاهدتها . فإننا نجد أن الفرد الأول يكون مستعداً لشراء تذاكر المباريات عندما تعرض عليه ودفع ثمنها حتى ولو كان دخله أقل من دخل الشخص الثاني ، ولكن إذا قل ثمن تذاكر المباريات فمن

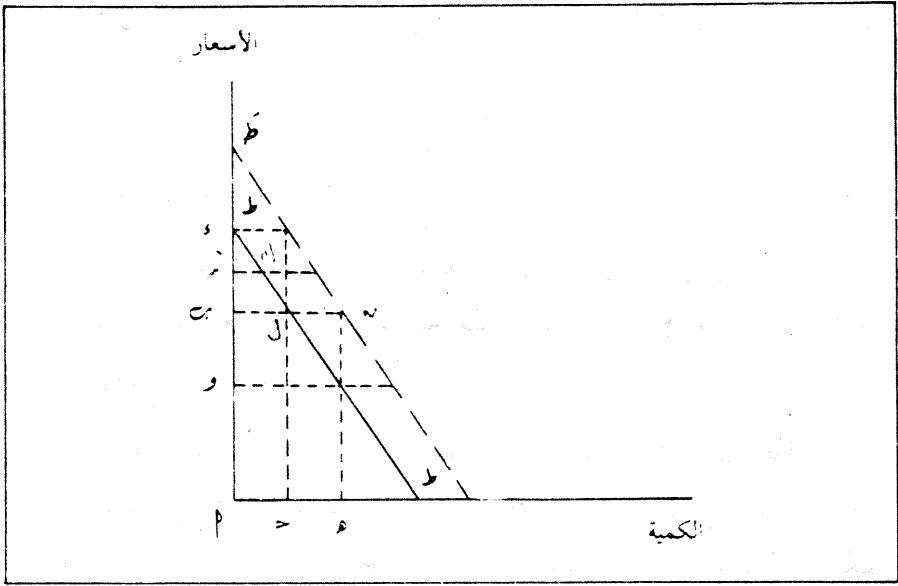
المحتمل أن يقبل على شرائها الشخص الثاني الأقل رغبة من الشخص الأول .

٢ - قانون الطلب :

ترتبط الكمية المطلوبة من السلعة في أي سوق وفي أي وقت من الأوقات ارتباطاً عكسياً مع سعر هذه السلعة وذلك بغرض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة وعلى ما هي عليه .

ويسر لنا ذلك فهم قانون الطلب الذي ينص على أن الطلب يتمدد نتيجة لانخفاض السعر وينكمش بارتفاعه ، أو بمعنى آخر أن الكمية المطلوبة من أي سلعة تزيد عند انخفاض السعر وبعكس ذلك فإن الكمية المطلوبة تقل نتيجة لارتفاع السعر . هذا ويلاحظ أن تمدد (أي زيادة الكمية المطلوبة) وانكمش (أي قلة الكمية المطلوبة) الطلب يتسبب فيهما التغير في الأسعار فقط وذلك بفرض بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة . كما يلاحظ أيضاً أن تمدد وانكمش الطلب إنما هو عبارة عن تحركات إلى أسفل وإلى أعلى على نفس منحنى الطلب الذي يظل ثابتاً في مكانه . إذ أن منحنى الطلب لا ينتقل من مكانه أو بغير موضعه إلى اليمين أو اليسار إلا عند حدوث تغير في العوامل الأخرى التي فرض ثباتها على ما هي عليه (أي عند تغير حالة الطلب) .

أما تغير حالة الطلب ، فإنه يعزي إلى التغير في أحد أو في كل العوامل الأخرى التي فرض ثباتها سابقاً . إذ أن التغير سيترتب عليه انتقال منحنى الطلب بأكمله وتحركه إما جهة اليمين أو جهة اليسار تبعاً لزيادة أو نقص الطلب على التوالي ، أي أن منحنى الطلب ينتقل بأكمله جهة اليمين في حالة زيادة الطلب وبالعكس من ذلك فإن منحنى الطلب ينتقل بأكمله إلى اليسار في حالة نقص الطلب كما هو موضح بالشكل المقابل رقم (٥) .



شكل رقم (٥)
تغير حالة الطلب

وتعني زيادة الطلب أي تحرك منحنى الطلب ط ط من موضعه الأصلي إلى موضع آخر إلى اليمين وليكن ط ط طلب كمية أكبر بنفس السعر أي أن الكمية أ هـ ستطلب بدلاً من الكمية أ ج عند بقاء السعر ثابتاً عند أ ب . كما يقصد بزيادة الطلب أيضاً أن نفس الكمية أي أ ج ستطلب بسعر أعلى هو أ د بدلاً من أ ب . وعلى العكس من ذلك ، فإنه عند نقص الطلب ، فإن منحنى ط ط سيتحرك بأكمله جهة اليسار في اتجاه المنحنى ط ط . ويتنتج من ذلك أنه في حالة نقص الطلب فإن ثبات الثمن أ ب سيترتب عليه نقص الكمية المباعة إذ ستصبح أ ج بدلاً من أ هـ . وبالمثل فإن ثبات الكمية أ هـ سيؤدي إلى خفض الثمن من أ ب إلى أ د .

٣ - العوامل المؤثرة في حالة الطلب :

تتلخص هذه العوامل فيما يلي :

(أ) تغير أذواق المستهلكين : حيث تلعب الدعاية والإعلان دوراً رئيسياً في تحويل أذواق المستهلكين وجذب أفكارهم وميولهم إلى استهلاك سلع حديثة مما يزيد من طلب تلك السلع وينقص في نفس الوقت من طلبهم للسلع الأخرى . فمثلاً الاتجاه الحديث نحو استعمال السيارات الخاصة ترتب عليه زيادة الطلب على هذه السيارات ، وفي نفس الوقت نقص الطلب على الدراجات وبعض وسائل النقل الأخرى .

(ب) التوزيع الجغرافي وتبدل المناخ وفصول السنة : حيث يزداد الطلب على المرطبات والمشروبات المثلجة وأجهزة التبريد خلال فصل الصيف عند ارتفاع درجة الحرارة ، وينقص الطلب عليها خلال فصل الشتاء عند برودة الجو . وتنطبق نفس القاعدة أيضاً على كل من المناطق الحارة والمناطق الباردة حيث يزداد الطلب عليها في المناطق الحارة ويقل في المناطق الباردة . وعلى العكس من ذلك الطلب على المشروبات الساخنة واجهزة التدفئة .

(ج) اختلاف عدد السكان والتركيب السكاني : تؤدي زيادة عدد المستهلكين مع بقاء الأحوال الأخرى ثابتة إلى زيادة الطلب على السلع الضرورية والعكس صحيح . كما أن اختلاف التركيب السكاني يؤدي إلى اختلافات واضحة في احتياج السكان من السلع المختلفة كالتركيب الريفي - الحضري ، والتركيب الجنسي ، والتركيب الاجتماعي ، والتركيب الديني ، والتركيب العلمي . . الخ .

(د) النشاط التجاري والدورات الاقتصادية : حيث يزيد الطلب في كل من فترتي الانتعاش والرواج بينما يقل الطلب في فترتي الانكماش والكساد .

(هـ) دخل المستهلك : يؤدي ارتفاع مستوى دخل المستهلك غالباً إلى زيادة

الكميات المشتراة من السلع المختلفة ، ولكنه لوحظ أيضاً أنه في بعض الأحيان يكون تأثير ارتفاع الدخل تأثيراً عكسياً وذلك كما في حالة سلعة الملح وبعض السلع الدنيا كالمسلى الصناعي . أي أنه لا توجد علاقة عامة وثابتة بين دخل المستهلك والكمية المشتراة من السلع المختلفة كتلك العلاقة الموجودة بين الكمية المطلوبة من أي سلعة وسعرها . ولذلك فقد اهتم الاقتصاديون بدراسة أثر التغير في الدخل على الاستهلاك عن طريق حساب مرونة الدخل كما اهتموا أيضاً بدراسة نواحي التغير في إنفاق الأسر من الطبقات الاجتماعية المختلفة تبعاً للتغير في دخولها . أي أنماط أو نماذج الطبقات الاجتماعية الاستهلاكية أو الإنفاقية .

$$\text{مرونة الدخل} = \frac{\Delta K}{K} \div \frac{\Delta L}{L} = \frac{\Delta K}{K} \times \frac{L}{\Delta L}$$

وهناك علاقة بين مرونة الدخل لمستهلك ما وبين المرونات المختلفة لطلبه للسلع وللخدمات عموماً بما في ذلك الادخار تبينها المعادلة التالية :

$$L = - (M_1 + M_2 + \dots + M_n)$$

أي أن مرونة دخله M ل تساوي (ولكن تختلف في الإشارة) لحاصل جمع جميع مرونيات طلبه (M_1 إلى M_n) بالنسبة للأسعار بما فيها المرونة الخاصة بالادخار . وهي تخالفها في الإشارة لأن معامل المرونة الخاص بالطلب يكون سالبا في حين أن مرونة الدخل موجبة .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فهناك نقطتان يجب الإشارة إليهما لأهميتهما عند القيام بدراسات تحليلية دقيقة لآثار التغير في حالة الدخل وهما مدى توقع ودوام التغير في الدخل . إذ أن هذين العاملين تأثيرا كبيرا ومهما في نفس الوقت على كيفية توزيع المستهلك لدخله ، وبالتالي على تكوين وكيفية تركيب نمطه أو نموده الاستهلاكي .

١ - إن التغيرات الفجائية أو الغير المنتظرة في دخول المستهلكين وغير المتوقع استمرارها لا تعد من وجهة نظر المستهلكين أساساً للتوسع في استهلاكهم وبالتالي تعديل نمط هذا الاستهلاك . وإنما تستخدم هذه الزيادات الفجائية أو الغير المنتظرة عادة في شراء سلع استهلاكية ممتدة الاستعمال أي معمرة كأفران الكهرباء أو البوتاجاز ، أو في دفع وتسديد الديون ، أو أنها تستغل في أوجه النشاط الاستثماري المختلفة ، ونتيجة لذلك فإن تأثير هذه التغيرات في الدخل على الطلب لا يظهر إلا بعد مضي فترة من الزمن .

٢ - إن التأثير المباشرة لزيادة فجائية ولكن مستمرة في الدخل يخالف التأثير النهائي لها . إذ نجد أن التأثير المباشر لهذه الزيادة المستمرة سيكون مشابهاً تماماً لتأثير التغيرات الفجائية أو الغير منتظرة السابق أي أن زيادة الدخل سيظهر أثرها أساسياً في زيادة الاستثمار ، وبمضي الوقت فقط سيبدأ المستهلك في تغيير وتعديل نمط أو أنموذج استهلاكه تدريجياً أي سيبدأ ظهور أثر الزيادة المستمرة في الدخل على الكميات المشتراة مع السلع والخدمات المختلفة . ويرجع ذلك إلى تأثير العادة على المستهلك وإلى بعض الموانع الفنية مثل الحاجة إلى بيع البيت القديم قبل الشروع في شراء آخر جديد ، أو استهلاك الملابس القديمة قبل شراء أخرى جديدة ، وهكذا .

و - أسعار السلع الأخرى :

تحدد العلاقة بين أي سلعتين في إحدى الصورتين الآتيتين : إما أن تكون هاتان السلعتان متنافستين في الاستهلاك أو تكونان متكاملتين فإذا فرض أن السلعة أ يمكن إبدالها بالسلعة ب فإن ارتفاع سعر إحدهما يقود المستهلك إلى شراء كمية أكبر من السلعة الأخرى أي أن الكمية المطلوبة من أي سلعة تتناسب طردياً مع أسعار بديلاتها . أما إذا كانت السلعتان متكاملتين فإن ارتفاع سعر إحدهما يؤدي إلى شراء المستهلك لكمية أقل من

السلعة الأخرى . وهو يعني أن الكمية المطلوبة من سلعة ما تتناسب عكسياً مع أسعار السلع المكملة لها . ويمكن قياس العلاقة الاستبدالية والعلاقة التكاملية السابقتين بواسطة المرونة التبادلية أو المتقاطعة^(٣٠) وهي :

$$M.O.M = \frac{K_1 - K_2}{K_1 + K_2} \div \frac{S_1 - S_2}{S_1 + S_2}$$

حيث ترمز K_1 و K_2 إلى الكميات المستهلكة من إحدى السلعتين . وترمز S_1 و S_2 إلى أسعار السلعة الأخرى . فإذا كان معامل المرونة المتقاطعة للطلب موجباً فإن هاتين السلعتين تكونان بديلتين . أما إذا كان معامل المرونة المتقاطعة سالباً فإن السلعتين المأخوذتين في الاعتبار تكونا متكاملتين . وإذا كانت قيمة المعامل تساوي ∞ فإن السلعتين تعتبران بدائل تامة ، أما إذا كانت قيمته مساوية للصفر فإنه لا يوجد علاقة بين السلعتين .

ويبين المثال التالي كيفية حساب معامل المرونة المتقاطعة في دراسة للطلب على كل من اللحم الضأن والكندوز والبتلو . وجد أنه عندما كان سعر الكيلوجرام من اللحم الضأن ١٠ ريالاً كانت الكمية المشتراة من اللحم الكندوز ٦٠ طناً ، وعند ارتفاع سعر الكيلوجرام من لحم الضأن إلى ١٥ ريالاً زادت الكمية المشتراة من اللحم الكندوز إلى ٦٥ طناً . وأنه عندما كان سعر اللحم البتلو ١٠ ريالاً للكيلوجرام فإن استهلاك اللحم الكندوز كان ٦٠ طناً . ولكن ارتفاع سعر اللحم البتلو إلى ١٥ ريالاً للكيلوجرام نتج عنه زيادة استهلاك اللحم الكندوز إلى ٦٦ طناً .

يتضح من ذلك أن معامل المرونة المتقاطعة للطلب على اللحم الكندوز بالنسبة لأسعار اللحم الضأن ، هو :

$$M.O.M = \frac{60 - 65}{60 + 65} \div \frac{10 - 15}{10 + 15} = \frac{5}{125} \div \frac{5}{25} = 0.4$$

$$0.20 = \frac{5}{1} \times \frac{1}{25} = \frac{1}{5} \div \frac{1}{25}$$

$$\frac{5}{25} \div \frac{6}{126} = \frac{10-15}{10+15} \div \frac{60-66}{60+66} = 0.202$$

$$0.238 = \frac{5}{1} \times \frac{1}{21} = \frac{1}{5} \div \frac{1}{21} =$$

يتضح من أن هذين المعاملين موجبان أن اللحم الكندوز واللحم الضأن وكذلك اللحم الكندوز واللحم البتلو سلع متنافسة أي سلع بديلة في الاستهلاك . كما يستنتج أيضاً أن المستهلكين يكونون أكثر استعداداً للتحويل من استهلاك اللحم البتلو إلى اللحم الكندوز عن استعدادهم للتحويل من استهلاك اللحم الضأن إلى استهلاك اللحم الكندوز تبعاً لكبر معامل المرونة المتقاطعة في الحالة الأولى أي ٢٣٨ ر . عن معامل المرونة في الحالة الثانية الذي كان ٢٠ ر . فقط .

كذلك فإن المستوى العام للأسعار تأثيره أيضاً على الكميات التي يطلبها المستهلك من السلع المختلفة . إذ أن ارتفاع هذا المستوى غالباً ما يكون مصحوباً بمكاسب مالية للبعض يقابلها في نفس الوقت خسائر مالية للبعض الآخر . كذلك فإن انخفاض هذا المستوى غالباً ما يؤدي إلى عكس الوضع المذكور تماماً باستثناء إذا ما كان هذا الانخفاض مفاجئاً وكبيراً فإنه يؤدي إلى خسارة مالية للجميع بلا استثناء . ويؤدي ذلك التغير في اتجاهاته إلى التأثير على دخول الأفراد وما يمكنهم الحصول عليه من السلع بهذه الدخول .

ز - ذوق المستهلك :

يتضمن ذوق المستهلك جميع العوامل الأخرى التي تؤثر على الكمية التي يشتريها المستهلك نقدية . وتشمل هذه العوامل عوامل غير مقيسة كالمهنة والعمر وتكوين الأسرة وحجم المجتمع والنوع والديانة والجنس والجنسية والمناخ . . . الخ . ولما كان من المستحيل معرفة رغبات المستهلك بدون معرفة ودراسة المجتمع الذي يعيش فيه ، فإنه يلزم للحصول على نظرية عامة

وشاملة للطلب معرفة القوانين والعلاقات القائمة والتي تحدد تكوين وكذلك تركيب البنيان الاجتماعي والحضاري للمجتمع وأخذها في الاعتبار . وتعد نظرية دوزنبري لتفسير سلوك المستهلك من الإضافات العلمية الحديثة التي تأخذ في الاعتبار تأثير المجتمع وتركيبه على الاستهلاك . ويقول دوزنبري بأن المجتمعات المختلفة المزدهمة بالسكان يتكون البنيان الاقتصادي بها من مجتمعين متباينين : أولهما هو المجتمع الريفي الذي يتسم بالتشابه في طريقة المعيشة والعادات الاستهلاكية ، ويتميز بانخفاض مستوى الدخل الفردي به بالنسبة لمتوسط دخل الفرد بالمجتمع بأكمله وكذلك بعدم شدة الإنفاق الاستهلاكي لأفراده . وثانيهما ، هو المجتمع الحضري الذي يتصف بكونه على درجة واضحة وملموسة من التباين في طريقة المعيشة وفي عادات أفراده الاستهلاكية ويتميز أيضاً بارتفاع متوسط دخل الفرد به عن متوسط الدخل الفردي للمجتمع كوحدة . وأخيراً ، بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي به لاسيما بين أفراد الطبقات ذات الدخل المتواضعة مجارة وتشبهاً منها بالأنظمة الإنفاقية لذوي الدخل المرتفعة . . وهو قول يتضمن عوامل اجتماعية وفقاً لعادات وتقاليد المجتمعات لكنه لا يأخذ مضامين إسلامية عقائدية وسلوكية تؤثر في سلوك المستهلكين في المجتمعات الإسلامية في الاعتبار^(٣١)

الأذواق في المجتمع الاسلامى :

يقول الله تعالى : يا أيها الناس كلوا مما فى الأرض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين . (سورة البقرة : آية ١٦٨)
قال الشافعى : الطيب هو المستلذ لذا يمنع أكل الحيوان القذر .
وقال مالك : الطيب هو الحلال .

وقال سهل : لا يصح أكل الحلال إلا بالعلم ، ولا يكون المال حلالا حتى يصفو من ست خصال : الربا والحرام والسحت والغلول والمكروه والشبهة . (٩٢)

وقال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا لله إن كنتم إياه تعبدون﴾ . (سورة البقرة : آية ١٧٢) .
خص الله المؤمنين بالذكر هنا تفضيلا .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيها الناس إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال : ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا إني بما تعملون عليم﴾ . وقال ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقكم﴾ ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يارب ومطعمه حرام ومشربه حرام وملبسه حرام وغُدَّى بالحرام فأنى يستجاب لذلك (٩٣)

واختلف العلماء هل يجوز أن ينتفع بالميتة أو بشيء من النجاسات .
واختلف عن مالك فى ذلك أيضا فقال مرة يجوز الانتفاع بها لأن النبى صلى الله عليه وسلم مرَّ على شاة تيمونة فقال هلاَّ أخذتم إهابها . . الحديث ، وقال مرة جملتها محرّم فلا يجوز الانتفاع بشيء منها ولا بشيء من النجاسات على وجه من وجوه الانتفاع حتى لا يجوز أن يسقى الزرع ولا الحيوان الماء النجس ولا تعلف البهائم النجاسات ولا تُطعم الميتة الكلاب والسباع وإن أكلتها لم تمنع ، وذلك لقول الله تعالى ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير﴾ ولم يخص وجهها من وجه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنتفعوا من الميتة بشيء (٩٤)

كما ورد أيضا منع بيع النجاسات لأن الله إذا حَرَّمَ شيئا حَرَّمَ ثمنه^(٩٥)
وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لم يجعل شفاء أمتي فيما حُرِّمَ
عليهم وقال عليه الصلاة والسلام لطارق بن سويد وقد سأله عن الخمر فنهاه
أو كره أن يصنعها فقال إنما أصنعها للدواء فقال إنه ليس بدواء ولكنه داء^(٩٦)
وفي الأمر خلاف بين العلماء على التداوى والأضرار في حالة الجوع والعطش
الذى لا يجد الإنسان معها شيئا إطلاقا . ويرى سُحنون ومالك لا يتداوى
بالميتة ولا بالخنزير بخلاف المجاعة ولو وجد بديلا عنها في المجاعة لم تؤكل
وكذلك الخمر لا يتداوى به ، وهو ظاهر مذهب الشافعي^(٩٧)

فالمجتمع الإسلامي إذا تتقارب فيه الأذواق ويقتصر تنوعها في دائرة
الطيب المستلذ غير المستقذر وغير النجس ، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم ولا
حضرهم ولا ريفهم ولا سفرهم ولا إقامتهم . ففيه تتقارب الأذواق ولا تتباين
أنماط الاستهلاك وفيه الالتزام بالتوسط في هذا الاستهلاك مهما علا الدخل
أو انخفض .^(٩٨)

يقول الله تعالى : ﴿لِيَنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيَنْفِقْ
مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (سورة
الطلاق : آية : ٧)

فالغنى والفقير ينفق في حدود دخله ومدى حاجته ومسئوليته في دائرة
التوسط الذى أمر به الإسلام معتنقيه .

يقول الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يَسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ
قَوَامًا﴾ (سورة الفرقان : آية ٦٧)

كما يقول أيضا : وكلوا واشربوا ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين
(سورة الأعراف : آية ٣١)

حتى أن أهل الكهف رغم قسوة ظروفهم وخشيتهم من قومهم إن اطلعوا
عليهم بعد هروبهم وجوعهم إلى الكهف تسترا وبعدا عن تسلط الملك الكافر
قالوا لصاحبهم حين بعثوه لشراء طعام لهم :

﴿فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة فلينظر أيها أزكى طعاما فليأتكم برزق منه وليتلطف ولا يشعرن بكم أحدا﴾ .
(سورة الكهف آية : ١٩)

وقد قيل بأن أزكى طعاما أى أحلّ ذبيحة وقيل أكثر بركة^(١٩)
وقيل بأنه أطيب طعاما وأحلّ مكسبا أو أرخص سعرا^(٢٠)
وقيل فى «وليتلطف» أى يدقق النظر حتى لا يُعرف أو لا يُغبن^(٢١) .
كما أنه فى تقديم الطعام للفقير والمحتاج يشترط له شروطا «كما فى الهدى والأضحىة والفدية» من بلوغ سن معينة ووفرة اللحم وجودته وخلوه من الأمراض والعيوب وإراحة ذبح وتقديم للفقير فى صورة مرضية^(٢٢) ، مما يعنى أن الفقير شأنه شأن الغنى يستهلك من طيب الطعام وجيده .
كذلك فإن الزكاة تخرج من أواسط أموال الأغنياء (الأعيان) ، فتتقارب الأذواق نسبيا إذا فى المجتمع الإسلامى فى كافة مدنه وقراه ، ريفه وحضره عواصمه وأقاليمه ، بل فى كافة الدول الإسلامية إن تعددت فى الزمن الواحد .

مما يعنى اتساع الأسواق أمام منتجى السلع وإمكان توافر إمكانيات الاستفادة فى وفورات النطاق الواسع فى الانتاج والنقل والتسويق على أوسع نطاق وذلك بالنسبة للسلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها . ويؤكد من ذلك ويدعمه منع الغش بأصنافه والغرر بأقسامه والدعاية الكاذبة والغبن وربما الفضل وكافة أساليب التنوع غير المبرر فى المعروضات^(٢٣) .
كما أنه نظافة وطهارة المجتمع الإسلامى ومواده الاستهلاكية تمتد إلى حيواناته التى تمثل غذاء للإنسان بذبحها وذكاتها الشرعية ، فكما سبق لا تعطى هذه الحيوانات غذاء نجسا ، ويسى ذلك على النباتات أيضا ، فالنظافة والطهارة متوفرة بطرق مباشرة وغير مباشرة ضمانا لتحقيق المنافع ودرء المضار كما روى أبو داود عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلال وألبانها ، وفى رواية : عن الجلالة فى الإبل أن يركب عليها أو يشرب من ألبانها .

والجلالة التي تأكل العذرة من الدواب والدجاج الخُلاء . وقال العلماء : كل ما ظهر منها ريح العذرة في لحمه أو طعمه فهو حرام ، وما لم يظهر فهو حلال . وقال أصحاب الرأي والشافعي وأحمد لا تؤكل حتى تحبس أياما وتعلف علفا غيره فإذا طاب لحمها أكلت . (١٠٤)

وروى أن بعض الصحابة قال : كنا نكرى أرض رسول الله صلى الله عليه وسلم ونشترط على من يكرها ألا يلقي فيها العذرة . وعن ابن عمر أنه كان يكرى أرضه ويشترط ألا تُدمن (أى تُدنس) بالعذرة . (١٠٥)

دالة الطلب :

تصاغ دالة الطلب رياضيا على النحو التالى :

ط م = د (س ا ، س بـ ن ، ل ، ذ)
 حيث ط ا هي الكمية المطلوبة من السلعة أ
 س ا هي سعر السلعة أ
 س بـ ن أسعار السلع الأخرى ب . . . ن
 ل دخل المستهلك ، ذ الذوق الخاص بالمستهلك
 ، (-) تعنى ثبات هذه الأشياء التي وضعت فوقها .

الفصل الثالث :

مرونة الطلب

مقدمة :

من المهم التعرف على الطلب وتقدير مدى استجابة المستهلكين للتغير في أسعار السلع ، أي مدى الزيادة أو النقص في الكمية المطلوبة من سلعة ما إذا ما تغير سعرها بالنقص أو الزيادة . إذ أن ذلك عامل مهم في تحديد مدى زيادة أو نقص الإيراد الكلي للمنتج من تغييره لثمن سلعته ، إذا ما استمرت العوامل الأخرى المؤثرة في حالة الطلب على ما هي عليه دون تغيير . وتشمل مرونة الطلب كلاً من مرونة الطلب السعرية ، ومرونة الدخل ، ومرونة التبادل . وقد سبق التعرف على كل من مرونة الدخل ، ومرونة الاستبدال ، وفيما يلي دراسة مرونة الطلب السعرية ، وبعض نماذج حساب مرونة الدخل ، بالإضافة إلى تصنيف المرونة بأشكالها المختلفة .

أولاً - مرونة الطلب السعرية :

تدرس هذه المرونة بإحدى طريقتين هما مرونة النقطة ، ومرونة القوس .

١ - مرونة النقطة (٣٢)

تقاس هذه المرونة ، والتي تعرف بمرونة الطلب لمارشال من المعادلة

التالية :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

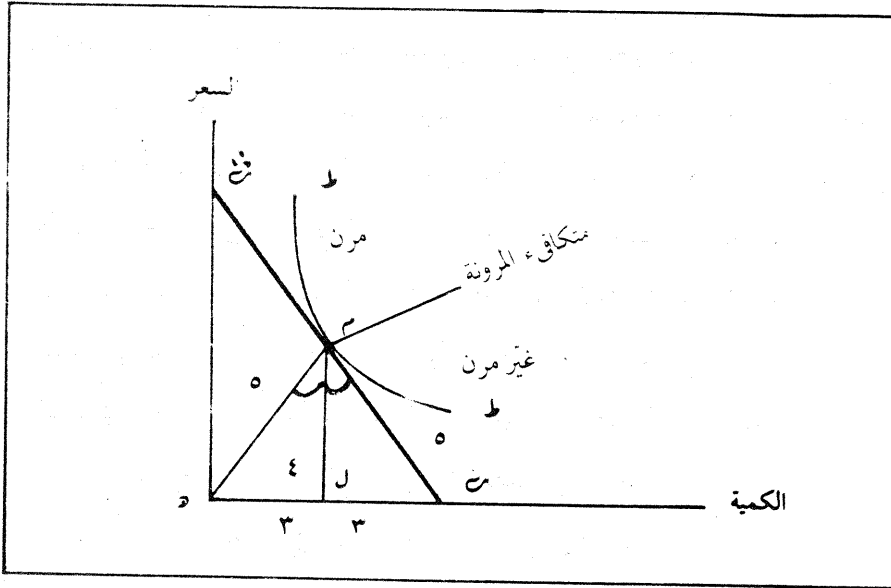
$$= \frac{\frac{ط}{س}}{\frac{ط}{س}} = \frac{ط}{س} \times \frac{س}{ط}$$

أي أن معامل مرونة الأسعار في هذه الطريقة يتوقف على نسبة التغير في الكمية إلى التغير في السعر ، أي $\frac{ط}{س}$ وهو معامل تفاضل دالة الطلب (ط = « س ») ، مضروباً في معامل التصحيح س / ط الذي يختلف باختلاف مستوى الأسعار المطلوب تقدير المرونة عنده . لذا فإن مرونة الطلب بهذه الطريقة تختلف من نقطة إلى أخرى على منحنى الطلب في حالة دالة الطلب الخطية (ط = أ + ب س) .

نقطة م على منحنى الطلب بالشكل رقم (٦) ، وفيه يقيس المحور الأفقي الكمية المطلوبة ، أما المحور الرأسي فيبين الأسعار . وهو يشرح حالة دالة الطلب الخطية .

وبتوصيل مماس لمنحنى الطلب عند النقطة م بكل من المحور الأفقي والمحور الرأسي ، فإن المرونة عند هذه النقطة تكون مساوية لـ $\frac{م}{ت}$ وعلى نسبة مسافة م ت إلى م ث تكون قيمة المرونة ، فإذا كانت م ت مساوية لـ م ث فإن المرونة تكون واحداً .

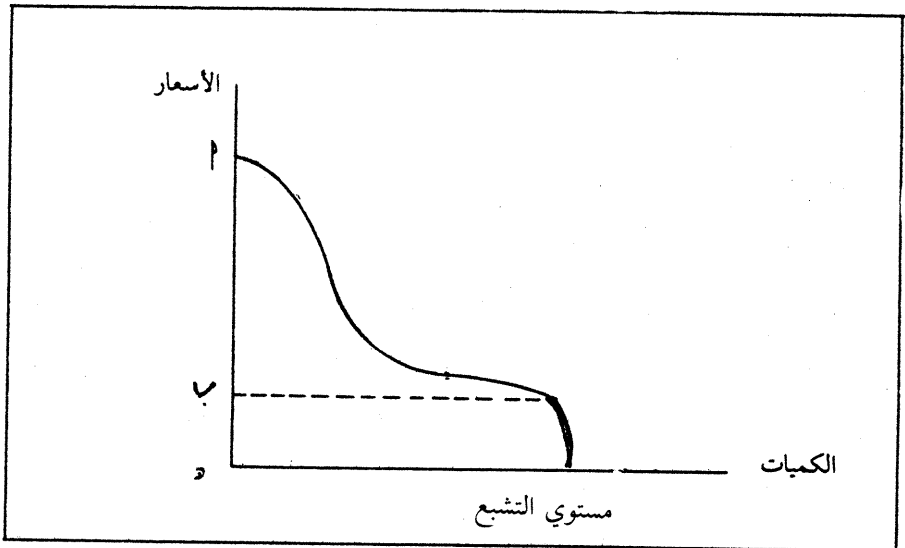
ويمكن التوصل إلى حساب المرونة بطريقة أخرى تقريبية تعتمد على نظرية المثلثات قائمة الزوايا المشابهة ، خاصة فكرة المثلث القائم الزاوية الذي تكون أضلاعه دائماً في نسبة ثابتة هي ٣ : ٤ : ٥



شكل بياني رقم (٦)
منحنى الطلب

فإذا كان المرونة عند النقطة م عبارة عن ت م : م ث فإن هذه النسبة تساوي - ماثلة للنسبة بين ت ل ، ل ن في حالة إسقاط العمود م ل على المحور الأفقي من النقطة م . ومن ثم فإن منحنى الطلب عند النقطة م يكون متكافئ المرونة إذا كانت الزاوية ت م ل تساوي الزاوية ل م ن . وتزيد المرونة كلما كانت الزاوية ت م ل أكبر من الزاوية ل م ن . والعكس صحيح . يتبين مما تقدم اختلاف المرونة على نفس منحنى الطلب بين نقطة وأخرى ، فكلما ارتفع السعر كلما زادت المرونة السعرية . أي كان التغير النسبي في الكمية أكبر من قرينه في السعر ، وذلك بديهي حيث تقل الكمية

المطلوبة من السلعة لتحول المستهلكين عن طلبها تبعاً لارتفاع أسعارها وذلك بفرض بقاء العوامل الأخرى ثابتة على ما هي عليه . وعلى ذلك ففي حالة دالة الطلب التي يعبر عنها بعلاقة خطية (أي معادلة من الدرجة الأولى) نجد أن المرونة تزيد كلما اقتربنا من المحور الرأسي نتيجة لارتفاع السعر . ويأخذ منحني الطلب على أي سلعة الشكل المبين التالي نظراً لأن ارتفاع السعر إلى ∞ وهو ما يعرف بمستوى التجمد ينتفي معه الطلب على السلعة وذلك لعدم استعداد المستهلك لدفع ذلك الثمن المرتفع في السلعة وتحوله عن طلبها إلى طلب سلع أخرى ، وبالعكس من ذلك ، فإن انخفاض سعر السلعة عن ∞ الذي يشبع عند المستهلك حاجته إلى تلك السلعة إشباعاً تاماً أي يصل إلى مستوى التشبع الكامل ولا ينجم عن انخفاض السعر عن ذلك المستوى أية زيادة في الكمية المطلوبة . أي أن اتخاذ منحنى الطلب للشكل السابق إنما يرجع إلى اختلاف مرونة كل نقطة على ذلك المنحنى الذي افترض أنه يبين علاقة خطية (أي من الدرجة الأولى) بين الأسعار والكميات المطلوبة تبعاً لاختلاف معامل التصحيح في النقاط المختلفة على ذلك المنحنى .



شكل بياني رقم (٧)
منحنى الطلب

هذا وتختلف درجة الحساسية أو مدى الاستجابة للتغير في الثمن ما بين سلعة وأخرى ، كما أنه تختلف للسلعة الواحدة نفسها ما بين ظرف وآخر . ومرونة الطلب تسبقها دائماً إشارة سالبة ، ويرجع ذلك إلى أن الكمية المطلوبة تتغير في عكس اتجاه تغير الأسعار طبقاً لقانون الطلب . ويرجع سبب قسمة التغير النسبي في الكمية على التغير النسبي في الثمن عند تقدير معامل مرونة الطلب (بدلاً من قسمة التغير في الكمية على التغير في الثمن مباشرة) إلى الرغبة في تلافي تغير معامل المرونة عند اختلاف اختيار المقاييس أي الوحدة الحسابية كأن يتخذ الكيلوجرام بدلاً من الرطل وحدة وزنية أو يتخذ الريال أو المائة ريال كوحدة للنقد ، نظراً لأن ذلك سيترتب عليه اختلاف قيمة معامل المرونة المحسوب تبعاً لاختلاف الوحدة الحسابية المتبعة .

وإلى جانب معامل المرونة المذكور يوجد أيضاً معامل حساسية الأسعار لـ (مور) وهو عكس معامل مرونة الطلب لمارشال . ويتحصل عليه إذا اعتبر سعر السلعة كدالة للطلب عليها أي $s = e(p)$.

وهو يعني النظر إلى السعر كالعامل التابع وإلى الكمية المطلوبة كالعامل المؤثر أي العامل المسؤول والمسبب لتغير السعر .

$$\text{حساسية السعر} = \frac{e_s}{s} \div \frac{e_p}{p} = \frac{e_s}{s} \times \frac{p}{e_p}$$

ويقاس هذا المعامل مدى التغير في سعر السلعة نتيجة لتغير طلبها بوحدة واحدة .

٢ - مرونة القوس : (٣٣)

اقترح (ألن) استخدام معامل مرونة القوس أي المرونة المتوسطة (أو

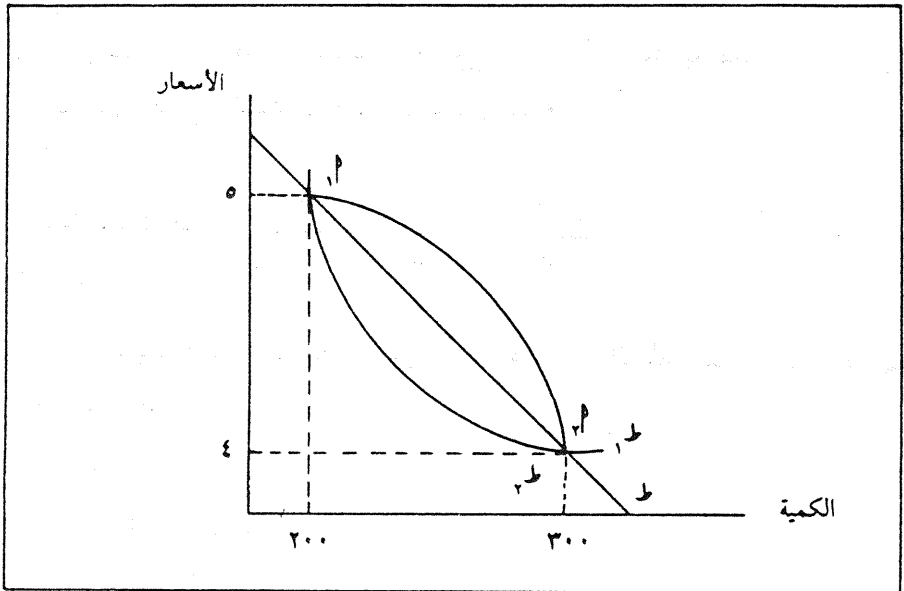
متوسط المرونة) ما بين نقطتين بدلاً من معامل مرونة النقط أي عند نقطة معينة ، سواء في حالة تقدير معامل مرونة الطلب الخاص بإرشال أو عند حساب معامل حساسية الأسعار لمور ، للتغلب على مشاكل حساب هذين المعاملين ، والتي منها :

(أ) أن معامل المرونة وكذلك معامل الحساسية لا يكون صحيحاً إلا إذا كان التغير في الأسعار والكميات صغيراً جداً .

(ب) عدم وضوح المقصود بالتغير النسبي في الكمية أو الأسعار .

(ج) الحاجة إلى قياس وتقدير مرونة الطلب أو حساسية الأسعار لأكثر من نقطة . ويبين المثال التالي كيفية حساب مرونة القوس .

بفرض أن سعر التفاح ٥ ريالات للكيلو ، وأن الكمية المطلوبة عند هذا السعر ٢٠٠ كيلوجرام ، فإذا انخفض السعر إلى ٤ ريالات فإن الطلب يتمدد بزيادة الكمية المطلوبة إلى ٣٠٠ كيلوجرام كما هو موضح بالشكل رقم (٨) .



شكل رقم (٨)

منحنيات الطلب

ومن الممكن توصيل هاتين النقطتين (أ_١ ، أ_٢) بالعديد من منحنيات الطلب مثل ط_١ ، ط_٢ التي تتصف باختلاف مرونتها عن بعضها البعض وتتصف في الوقت ذاته باختلاف معامل مرونة الطلب بالنسبة لكل منها عند كل من النقطتين أ_١ ، أ_٢ . لذا يكون من غير المناسب حساب مرونة النقطة .

ويجري في هذه الحالة حساب مرونة القوس كما يلي :

$$\text{مرونة القوس} = \frac{\text{ط}_1 - \text{ط}_2}{\text{ط}_1 + \text{ط}_2} \div \frac{\text{س}_1 - \text{س}_2}{\text{س}_1 + \text{س}_2} = \frac{\text{ط}_1 - \text{ط}_2}{\text{ط}_1 + \text{ط}_2} \times \frac{\text{س}_1 + \text{س}_2}{\text{س}_1 - \text{س}_2}$$

حيث ترمز ط_١ و س_١ إلى الكميات والأسعار على التوالي عند النقطة أ_١ وترمز ط_٢ ، س_٢ إلى الكميات والأسعار عند النقطة أ_٢ .

$$\therefore \text{مرونة القوس} = \frac{300 - 200}{300 + 200} \div \frac{4 - 5}{4 + 5}$$

$$= \frac{100}{500} \div \frac{1}{9} = \frac{1}{5} \times \frac{9}{1} = \frac{9}{5}$$

$$= 1.8$$

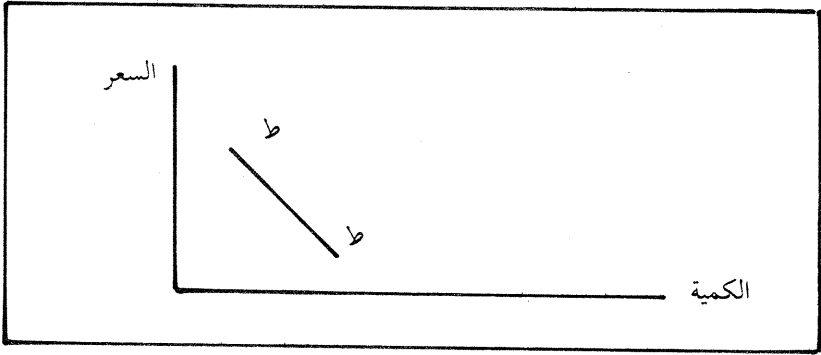
ومعامل مرونة القوس المحسوب بهذه الطريقة يكون أكثر دقة كلما قربت النقطتان أ_١ ، أ_٢ من بعضهما البعض . ومن المعلوم أنه إذا كان منحنى الطلب ثابتاً أو متكافئ المرونة فإن مرونة القوس الخاصة بألن تعادل وتساوي في هذه الحالة فقط معامل مرونة مارشال . إذ أن مرونة القوس تكون عادة عبارة عن المرونة المتوسطة للطلب بين النقطتين المأخوذتين في الاعتبار أي عند نقطة متوسطة وفي منتصف المسافة بين النقطتين الأصليتين .

ثانيا - تصنيف مروّنات الطلب السعريّة :

تصنّف مروّنات الطلب إلى الأقسام الخمسة التالية :

١ - طلب متكافئ المرونة : (٣٤)

حيث تساوي مرونة الطلب الواحد الصحيح ، وفيها يكون التغير النسبي في الكميات المطلوبة مساوياً للتغير النسبي في السعر - شكل رقم (١٠) .

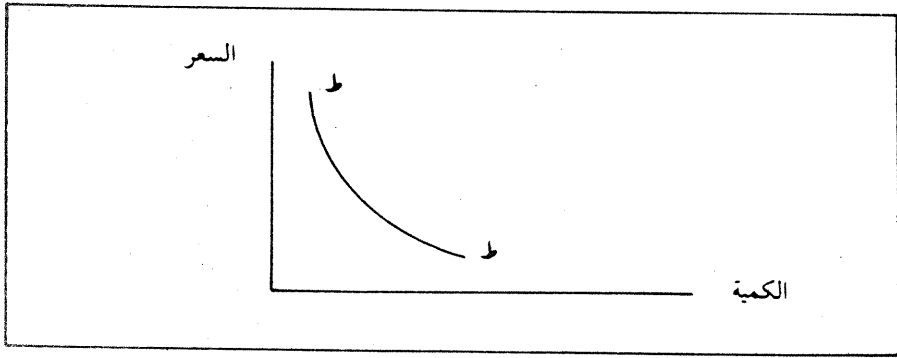


شكل رقم (١٠)
منحنى المرونة المتكافئة

ولا يحدث تغيير في إجمالي ما ينفق على السلعة أو الخدمة أي أن إيرادات المنتجين تبقى كما هي مهما تغير السعر بالزيادة أو النقص .

٢ - طلب غير مرّن نسبياً : (٣٥)

حيث المرونة بين الصفر والواحد الصحيح . وتقل نسبة التغير في الكمية عن نسبة التغير في السعر - شكل رقم (١١) .

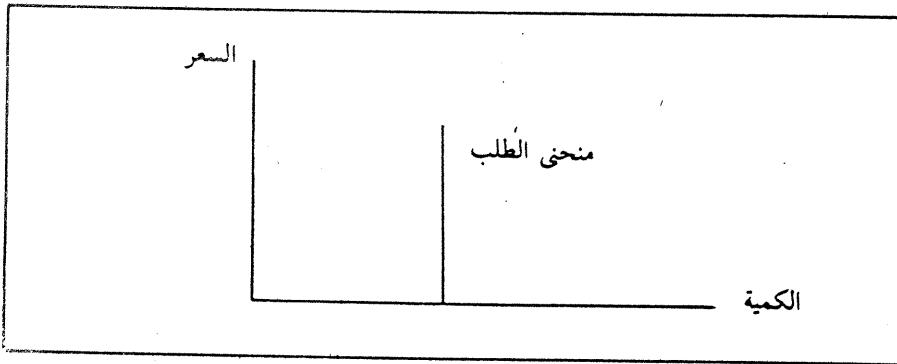


شكل رقم (١١)
منحنى طلب غير مرن نسبياً

ويحدث ذلك في حالة الضروريات التي لا غنى عنها .
وفي مثل هذه الحالات ، فإن الإنفاق على السلعة يزداد بارتفاع سعرها
ويقل بانخفاضه ، ولكن بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر . لذا فإن في
رفع السعر زيادة لإيرادات المنتجين وأرباحهم بالتالي . .

٣ - طلب غير مرن تماماً : (٣٦)

حيث تساوي المرونة صفراً . ولا يترتب على التغير في السعر تغير في
الكمية المطلوبة - شكل رقم (١٢) .



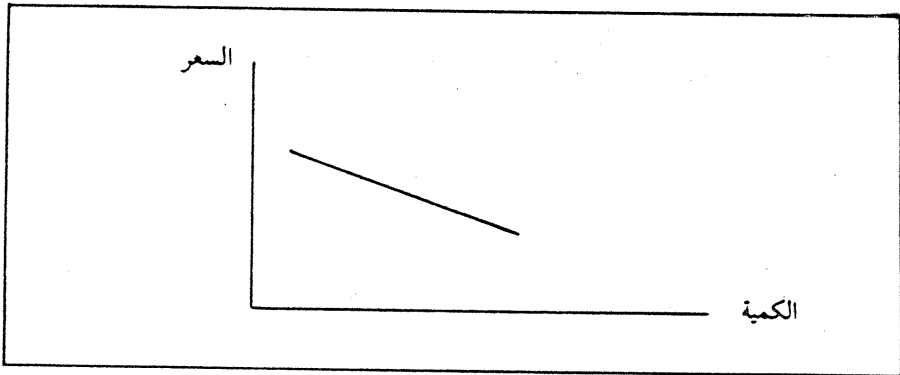
شكل رقم (١٢)
طلب غير مرن تماماً

ربما بعض السلع التي تحول المستهلكون عنها لتغيرات اجتماعية (كالطرايش مثلا) أو لحدوث تغيرات تكنولوجية أوجدت سلعا حديثة تفوقها وتحل محلها (كوسائل النقل الحديثة بدلا من الدواب في المدن مثلا . أو مواقد الغاز بدلا من مواقد الكيروسين) .

ومن الممكن أن تحدث أيضا عند الحدود القصوى لاشباع المستهلكين من سلع معينة (كجزء من منحنى الطلب في الجزء الأسفل من جهة اليمين) إذ مهما انخفض السعر لا يزيد المستهلكون مشترياتهم من السلعة

٤ - طلب مرن نسبياً : (٣٧)

حيث معامل المرونة يزيد عن الواحد الصحيح . وتزيد نسبة التغير في الكمية المطلوبة عن نسبة التغير في السعر - شكل رقم (١٣) . ويزداد الإنفاق على السلعة بانخفاض ثمنها - والعكس بالعكس . ومثالها الكماليات .

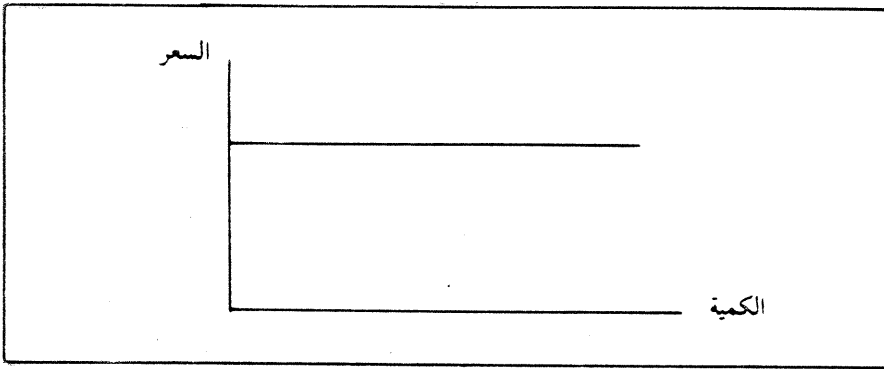


شكل رقم (١٣)
طلب مرن نسبياً

٥ - طلب تام المرونة :

حيث المرونة لا نهائية . ولا يرتبط تغير الكمية المطلوبة بتغير السعر - شكل رقم (١٤) . أما الإنفاق على السلعة فيتغير في نفس اتجاه الكمية المطلوبة وبنفس نسبة التغير فيها . ومثله منحني الطلب الجزئي على سلعة المنشأة في سوق تنافسية تامة .

ومثله منحني الطلب الجزئي على سلعة المنشأة في سوق تنافسية تامة .



شكل رقم (١٤)
طلب مرن تماماً

$$\text{ثالثا : مرونة الدخل : } = \frac{\text{دط}}{\text{دل}} \times \frac{\text{ل}}{\text{ط}}$$

سبق التعرض لمعادلة مرونة الدخل ومدلولاتها ، وفيما يلي دراسة للنماذج الرياضية التي تستخدم في تقدير هذه المرونة ، هذا وتقوم هذه النماذج على ما قدمه أنجل من اقتراحات وقوانين لدراسة أثر التغير في الدخل على الاستهلاك .

والتي يمكن معرفتها بناء على دراسة الطلب والإنفاق ، حيث أن
الإنفاق تمثله المعادلة التالية :

بفرض أن Q تمثل الإنفاق ،

P الطلب ،

S السعر .

$$\text{فإن } Q = P \times S .$$

$$\text{ومنها } P = \frac{Q}{S}$$

فإذا كان السعر ثابتاً فإن :

$$P = \frac{Q}{\text{ثابت}}$$

أي أن $P = \frac{Q}{S}$ ، حيث أن الإنفاق بدوره يعد دالة للدخل ، فإن :

$$P = \frac{Q}{S} .$$

أي أن الكمية المطلوبة دالة للدخل ، وقد استنبط أنجل في عام ١٨٥٧
القوانين الثلاثة التالية : (٣٨)

١ - أن زيادة الدخل يتبعها زيادة أقل منها في الإنفاق على المواد الغذائية ،
لذا فإن النسبة المئوية من الدخل المخصصة للغذاء تقل بزيادته .

٢ - عند زيادة الدخل ، فإن النسبة المئوية من الدخل المخصصة للإنفاق
على المسكن والكساء والتدفئة والوقود تظل ثابتة على ما كانت عليه قبل
زيادة الدخل . أي أن الإنفاق على هذه الأشياء يزيد بنفس معدل
زيادة الدخل .

٣ - تصحب زيادة الدخل زيادة في النسبة المئوية من الدخل المخصصة للإنفاق على الكماليات . أي أن الإنفاق على الكماليات يزيد بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل .

وقد استنتج أنجل في ضوء القوانين السالفة أنه كلما كان الدخل صغيراً كلما كانت النسبة المئوية المخصصة من ذلك الدخل للإنفاق على الضروريات أي الغذاء كبيرة ، وهذا ما أثبتته الأبحاث الحديثة لميزانية الأسرة بمعظم بلدان العالم .

أما النماذج التي تقيس هذه المرونة ، فهي على النحو التالي : (٣٩)

(النموذج الخطي) (دالة الخط المستقيم) :

وفيه يفترض أن دالة الطلب على إحدى السلع دالة خطية^(٤٠) في الدخل أي أن الطلب ص = أ + م س ، الدخل ط = أ + ب ل ويستخدم هذا النموذج في الحالات التي يمكن من الناحية التحليلية افتراض اتجاه عام لثبات الزيادات المطلقة في ص ط مع زيادة س^ل .

$$\text{وبما أن المرونة الدخلية} = \frac{\frac{\Delta \text{ص}}{\text{ص}}}{\frac{\Delta \text{س}}{\text{س}}}$$

$$\text{وأن} \quad \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} = \text{م}$$

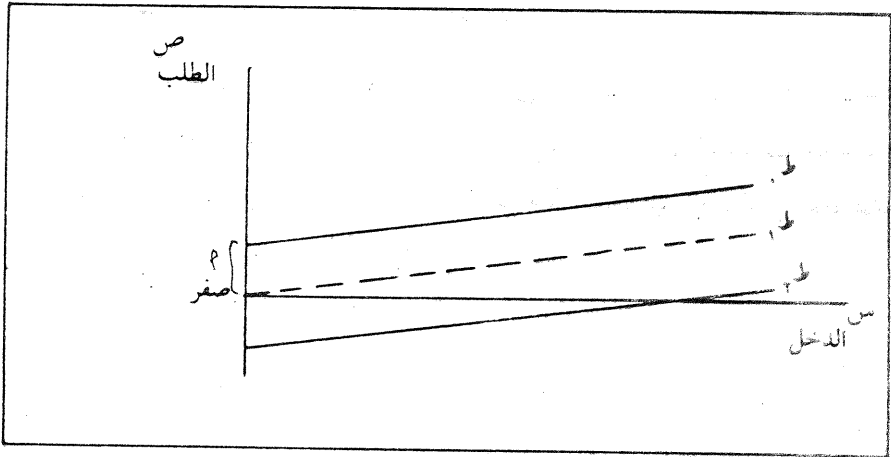
$$\therefore \text{فالمرونة} = \frac{\Delta \text{س}}{\text{أ} + \Delta \text{س}}$$

فإذا كانت أ = صفر ، فإن المرونة = ١ . أي أن المرونة ثابتة ولا تتوقف على الدخل .

أما إذا كانت أ ، م موجبتين ، فإن الإنفاق على السلعة ص يزداد بارتفاع الدخل .

ويتضح من هذا النموذج أنه يعتمد على أن الميل الحدي للاستهلاك يتناسب تناسباً طردياً مع الإنفاق على السلعة وعكسياً مع الدخل .

وتمثل هذه الحالة الطلب على بعض السلع الضرورية ، فهذا النموذج يفترض أنه حتى لو كان الدخل مساوياً للصفر فإن الطلب على السلعة ص لن يكون صفراً ، بل يساوي في هذه الحالة الكمية أ ، كما في الشكل التالي :



شكل رقم (١٥)

العلاقة بين الدخل والاستهلاك

(منحنى الاستهلاك الدخلى أو منحنى إنجل)

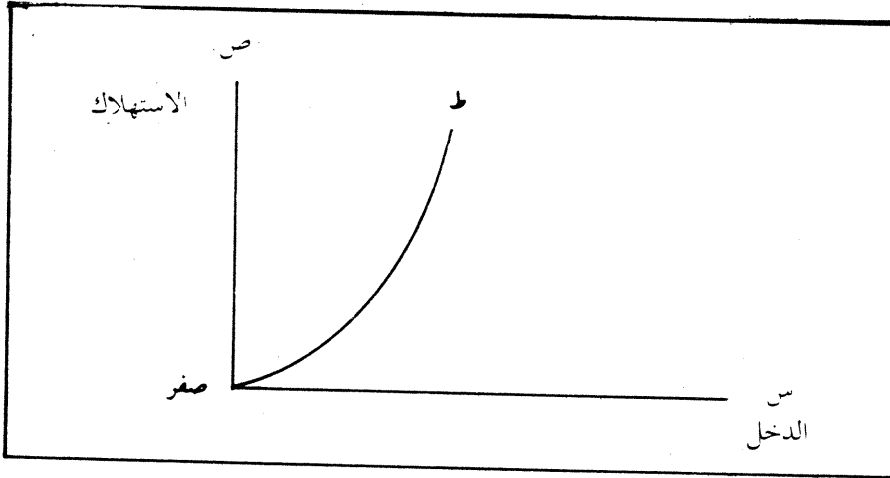
كذلك يعني هذا النموذج أنه كلما ارتفع الدخل ، ازداد الطلب على السلعة بمعدل ثابت . ويمكن تطبيق هذا النموذج إذا اقتصر التحليل على مجموعة من الأسر المتجانسة في عادات وتقاليدها استهلاكها بحيث لا يوجد فروق كبيرة في الدخول بين هذه الأسر .

هذا وهناك نماذج غير خطية^(٤١) مثل النموذج الأسّي^(٤٢)

(ب) النموذج اللوغاريتمي (دالة المرونة الثابتة) :

يفترض هذا النموذج أن دالة الطلب دالة أسية أي أن : $ص = أ س^ب$

أ ، ب $\leq$ صفر وهو يستخدم في الحالات التي يمكن من الناحية التحليلية افتراض اتجاه عام لثبات الزيادات النسبية في قيم ص مع زيادة س .



شكل رقم (١٦)

دالة الطلب الأسية

الترابدية

أي لا تعتمد الزيادة المطلقة في ص على المتغير س فقط ولكن تعتمد على المستوى الذي وصلت إليه ص قبل هذه الزيادة^(٤٣) .

ويمكن تحويل هذه المعادلة إلى معادلة لوغاريتمية ، أي أن :

$$\text{لوص} = \text{لوا} + \text{ب لوس}$$

$$\dots = \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} \quad \text{أ} \cdot \text{ب س} \cdot 1 - \text{ب}$$

$$\text{وبما أن المرونة} = \frac{\text{س}}{\text{ص}} \cdot \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$$

$$\dots \text{المرونة (ب)} = \text{أ ب س} \cdot 1 - \text{ب} \cdot \frac{\text{س}}{\text{ص}} = \frac{\text{س}}{\text{أ س ب}} \cdot 1 - \text{ب}$$

أي أن المرونة ثابتة ولا تتوقف على الدخل فقط . وهذا الفرض غير متفق مع الواقع ، إلا في حالة السلع الضرورية .

(ج) النموذج نصف اللوغاريتمي (دالة المرونة المتغيرة) :

وتأخذ الدالة الشكل الآتي :

$$\text{ص} = \text{أ} + \text{ب لوس}$$

$$\dots = \frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}} \cdot \frac{\text{ب}}{\text{س}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{س}}{\text{أ} + \text{ب لوس}} \cdot \frac{\text{ب}}{\text{س}} = \frac{\text{ب}}{\text{أ} + \text{ب لوس}}$$

أي أن المرونة متغيرة وتتوقف على الدخل ، ويتناسب الميال الحدي للاستهلاك تناسباً طردياً مع الدخل . وقيمة الدخل في الفترة الصفر غير محددة ، بل يمكن أن يأخذ أية صورة . ويعتبر هذا النموذج أكثر النماذج مناسبة للتطبيق على السلع الغذائية بصفة عامة .

(د) نموذج تورنكفيست : (٤٤)

قدم تورنكفيست نموذجاً عاماً مبسطاً يربط بين الطلب على سلعة ما وتغيرات الدخل الفردي . وباستخدام فروض معينة تتفق مع طبيعة السلعة موضع الدراسة ، يمكننا التوصل للعلاقة المطلوبة . والصورة العامة لنموذج تورنكفيست هي :

$$ص = م س ك \left(\frac{س - س}{ب + س} \right)$$

س . الحد الأدنى للدخ أو الدخل السابق
س الدخل الجارى

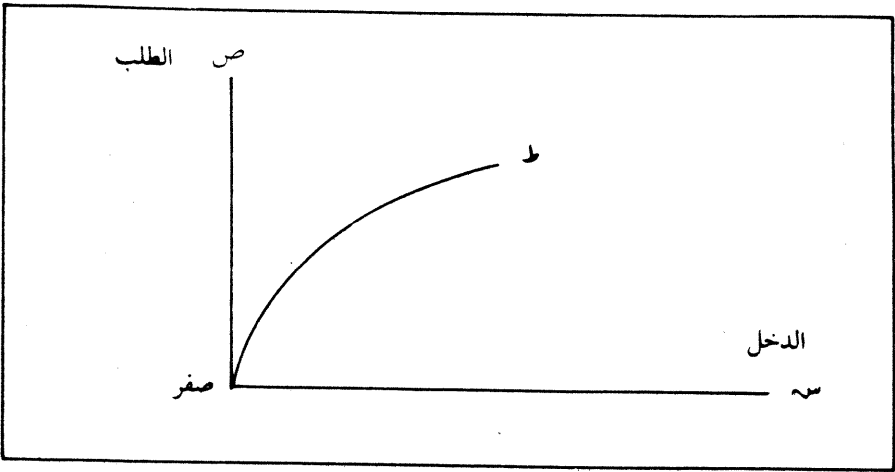
ويمكن باستخدام هذا النموذج التفرقة بين ثلاثة أنواع من السلع :

- ١ - السلع الضرورية ، حيث كلاً من ك ، س = صفر .
- ٢ - السلع الكمالية حيث ك = ١ .
- ٣ - السلع الشبه الضرورية أو شبه الكمالية حيث ك = صفر ،

وفىما يلي نتعرف على معادلات الطلب عليها :

- ١ - الطلب على السلع الضرورية ومعادله :
.. ك = . ، س = .

$$.. ص = أ \frac{س}{س + ب} ، أ ، ب < صفر$$



شكل رقم (١٧)

العلاقة بين الطلب على السلع الضرورية والدخل

وتتضمن هذه العلاقة حداً أعلى لما ينفقه المستهلك على السلعة موضع الدراسة مهما ارتفع الدخل، وهذا الحد الأعلى هو الكمية الثابتة أ . وهذا يعني انخفاض المرونة مع ارتفاع الدخل ، وهو يعبر عن سلوك المستهلك بالنسبة للطلب على السلع الضرورية . وتقدير المرونة في هذه الحالة كما يلي :

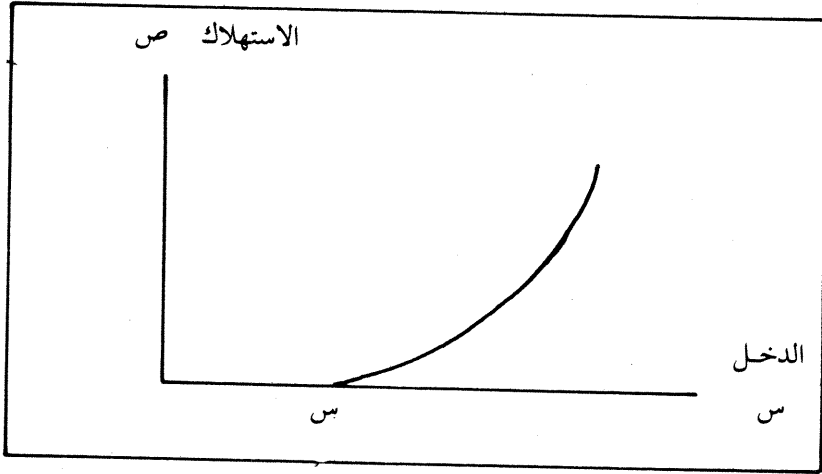
$$\text{المرونة} = \frac{\frac{ب}{ب}}{ب + س}$$

والمرونة تتوقف على الدخل . ويزيد الطلب بمعدل أكبر في حالة الدخل المنخفضة في الوقت الذي تكون فيه هذه الزيادة في الطلب صغيرة في حالة الدخل المرتفعة جداً .

٢ - الطلب على السلع الكمية ومعادلته :

$$١ = ك . . .$$

$$\dots = أ س \quad \left(\frac{س - س \cdot}{س + ب} \right), أ, ب < صفر$$



في هذه الحالة فإن المستهلك لن يطلب السلعة إلا إذا وصل دخله إلى مستوى معين يعرف بالحد الأدنى للدخل ، وكميته في هذه الحالة هي س . وعند هذا الدخل يبدأ المستهلك في زيادة طلبه على السلعة بازدياد دخله حتى يصل إلى كمية الطلب أ وهي نسبة ما ينفقه المستهلك من دخله على السلعة عند المستويات الدخلية عالية الارتفاع .

$$\dots = \text{المرونة} = \frac{س \cdot ٢ + ب س - ب س \cdot}{(س + ب)(س - س \cdot)}$$

٣ - الطلب على السلع شبه الكمية ومعادلته :

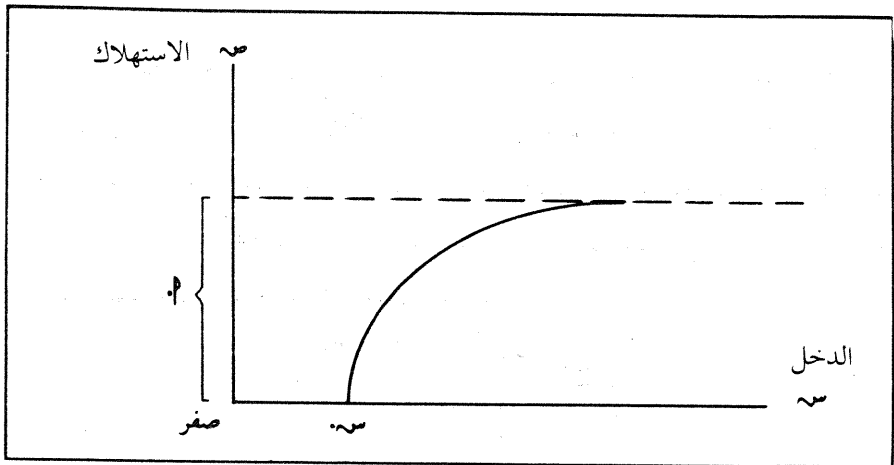
$$\dots = ك = صفر$$

$$\dots \text{ص} = \text{أ} \left(\frac{\text{س} - \text{س} \cdot}{\text{ب} + \text{س}} \right)$$

أ ، ب < صفر . لا يقوم المستهلك بشراء السلعة إلا إذا وصل دخله إلى حد معين وليكن س . والفرق بين هذه الحالة وحالة السلع الكمية أن الطلب على السلعة شبه الكمية يزيد بزيادة الدخل إلى أن يصل الطلب إلى حد أعلى هو أ ، بعدها يظل الطلب ثابتاً مهما تغير مستوى الدخل .

وتشير أ . إلى أعلى مستوى للإنفاق يصل إليه المستهلك مهما كان مستوى دخله ، أما س . فهي الحد الأدنى للدخل للبدء في شراء هذه السلعة .

$$\text{المرونة} = \frac{\text{س} (\text{ب} + \text{س})}{(\text{ب} + \text{س}) (\text{س} - \text{س} \cdot)}$$



شكل رقم (١٨)

العلاقة بين الدخل والاستهلاك من السلع شبه الكمية

هذا ، وتتوقف المرونة على كل من الدخل عند حده الأدنى س . ،
والدخل الجاري س .

هذا والمعادلات الثلاث السابقة لتورنكفيست كلها دالات تزايدية حيث
يزيد الإنفاق على السلعة أو الخدمة تبعاً لزيادة الدخل ، إلا أن الزيادة في
الإنفاق على السلعة أو الخدمة في حالة السلع الضرورية (المعادلة الأولى)
تكون بنسبة متناقصة . أما في حالة السلع أو الخدمات شبه الكمالية (المعادلة
الثالثة) فإن الزيادة في الإنفاق نتيجة لزيادة الدخل تكون بنسبة ثابتة . في
حين أن الزيادة في الإنفاق على السلع والخدمات الكمالية تكون بنسبة تتزايد
تبعاً لارتفاع الدخل . هذا وقد قدم تورنكفيست ثلاث دالات أخرى فمائلة
لكنها متناقصة أي أن الإنفاق على السلع والخدمات يقل تبعاً لزيادة الدخل
وذلك في حالة السلع الدنيا التي يتحول المستهلك عن طلبها عند زيادة
دخله .

مما سبق يتضح أنه لا يوجد نموذج عام يمكن تطبيقه على جميع السلع ،
لأن كل سلعة تمثل حالة مختلفة . ولذلك فإن أثر التغير الدخلي في الإنفاق
على هذه السلعة يأخذ صورة مختلفة كذلك . وتفيد دراسة المرونات في توقع
الإنفاق الاستهلاكي على السلع المختلفة في المستقبل . فباستخدام معامل
المرونات وبيانات ميزانية الأسرة ، يمكن تقدير الإنفاق الاستهلاكي .

وقد قامت عدة أبحاث لتقدير معاملات المرونة الدخلية لكل من الريف
والحضر آخذة في الاعتبار الإنفاق الكلي المتوقع للفرد في الفترة موضع
الدراسة ، وكذلك التغير في عدد السكان ، وتوزيعهم الجغرافي - وقد
توصلت هذه البحوث في مصر إلى نتيجتين بالنسبة للإنفاق الاستهلاكي ،
هما :

١ - إن الإنفاق الكلي للأسر يتبع توزيع (اللوغاريتم المعتاد) بلا اختلاف
بين الحضر والأسر الريفية .

٢ - أنه يوجد ارتباط كبير بين عدد الأفراد وعدد الوحدات الاستهلاكية

أشكال مختلفة من علاقات الدخل والاستهلاك :

هذا ومن الممكن أن يختلف شكل العلاقة بين الدخل والاستهلاك عما ذكر سابقا . وذلك في حالات السلع الدنيا^(٤٥) ، وهى التى يقل الطلب عليها بزيادة الدخل . ليس هذا فحسب بل إن بعض السلع الجيدة^(٤٦) أو العادية التى يزيد الطلب عليها بزيادة الدخل قد يتغير طلب المستهلكين عليها وتصبح رديئة عند مستويات معينة من الدخل . وقد يعود بعضها ليكون عاديا مرة أخرى عند مستويات أخرى من الدخل .

كما أن هناك سلع الرجل الفقير أو ما يسمى بسلع جيفن وهى حالة خاصة من السلع الدنيا أو الرديئة يزيد الطلب عليها بزيادة سعرها لأنها تقلل من الدخل الحقيقى للمستهلك مما يقلل إمكانية شرائه للسلع الأكثر جودة مما يجعله يزيد من استهلاكه من هذه السلع الرخيصة .

هذا وتمثل سلع جيفن هذه السلع الدنيا التى يشكل الانفاق عليها جزءا هاما من دخل المستهلك الفقير .

الفصل الرابع :

تقدير الطلب الاستهلاكي

مقدمة :

تنقسم دراسة الطلب الاستهلاكي إلى قسمين يختص أولهما بالعلاقة التي تربط بين الطلب على سلعة ما ودخل المستهلك ، أما الثاني فإنه يختص بالعلاقة التي تربط بين الطلب على سلعة ما وسعر هذه السلعة وأسعار السلع الأخرى .

أولاً - مصادر بيانات الاستهلاك :

ليانات الاستهلاك مصدران أساسيان ، هما :

(أ) البيانات القطاعية : ^(٤٧) ومصدرها أبحاث ميزانية الأسرة التي تجري لمعرفة أوجه الإنفاق على المجموعات السلعية المختلفة للفرد لكل فئة من فئات الدخل المختلفة . ونظراً لعدم إمكان إجراء الحصر الشامل لميزانية كل أسرة في المجتمع ككل ، فإنه عادة ما يكتفى باختيار عينة عشوائية ^(٤٨) ، ودراسة خصائصها ، وتقدير مرونات الطلب لكل فئة من فئات الدخل لمجموعات السلع المختلفة ثم محاولة تعميم هذه النتائج لمعرفة خصائص الإنفاق الاستهلاكي للمجتمع كله .

وباستخدام بيانات ميزانية الأسرة في دراسة العلاقة بين الطلب والدخل فإنه يتم دراسة الطلب في لحظة زمنية معينة . مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى المؤثرة في الطلب على ما هي عليه . وإزاء افتراض ثبات الأسعار في البيانات التي تجمع في أبحاث ميزانية الأسرة لذا لا تصلح هذه البيانات لتقدير دالات الطلب .

(ب) بيانات السلاسل الزمنية : (٩) وهي البيانات الخاصة بالطلب والأسعار للسلع المختلفة خلال فترة زمنية معينة . وهي تصلح لتقدير العلاقة بين الطلب والأسعار لعدم ثبات الأسعار خلال الفترة المدروسة . إلا أن توافر مثل هذه السلسلة الزمنية التي يمكن الاعتماد على استخدامها إحصائياً في حساب المرونة السعرية والمرونة الدخلية في الدول النامية يعد أمراً بالغ الصعوبة . ذلك أن الجهاز الإحصائي في معظم هذه الدول حديث التكوين لذا فقد لا توجد هذه السلاسل الزمنية . كما أن المعايير والمقاييس والطرق المستخدمة في جمع البيانات ليست على القدر المطلوب من الدقة .

ومع أن بيانات الاستهلاك والإنتاج قد تتوافر إلا أن المشكلة أساساً في توافر بيانات الأسعار والدخل خلال نفس الفترة ، أو قد تتوافر كل هذه البيانات ولكن خلال فترة قصيرة لا تسمح بإجراء التحليل الإحصائي أو استخدام اختبارات التأكد الإحصائية في اختبار معنوية النتائج المتحصل عليها . إلا أن هذه الصعوبة الأخيرة يمكن التغلب عليها نسبياً بزيادة عدد المشاهدات في السلسلة الزمنية المتاحة بأخذ بيانات شهرية أو أسبوعية بدلاً من البيانات السنوية للأسعار مثلاً . ومع ذلك فإنه قد يؤدي إلى حدوث ظاهرة ربما إذا تكررت قيم الظاهرة في مشاهدات متتالية الارتباط الذاتي (١٠) بما يترتب عليها من عدم إمكان استخدام اختبارات التأكد الإحصائية في اختبار معنوية التقديرات المتحصل عليها بالإضافة إلى تحيز التنبؤات التي تنتج عن تحليل مثل هذه السلاسل .

وحتى لو توافرت سلسلة زمنية كافية فإن من الأفضل قياس مرونة

الدخل على أساس البيانات القطاعية لأن هذه البيانات ينتج عنها مرونة دخلية أكثر دقة من المرونة المحسوبة على أساس سلسلة زمنية لعدة عوامل ، أهمها : الازدواج الخطي المتعدد ، وتأثير توزيع الدخل ، ومشكلة التحيز لطريقة المربعات الصغرى^(٥١) .

ثانياً - استخدام البيانات المقطعية (أبحاث ميزانية الأسرة) :

قامت عدة محاولات لدارسة خصائص ميزانية الأسرة في مصر منذ عام ١٩٢٠ . ولكن أهم هذه المحاولات هي تلك التي قامت بها الإدارة المركزية للإحصاء ، والجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، وقد قامت الأولى بدراسة ميزانية الأسرة لعام ١٩٥٨ / ١٩٥٩ ، والثانية لعام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ .

وفيما يلي بعض الدراسات التي تمت على بيانات البحث الثاني منها .

١ - الدراسات التي تمت على بيانات بحث

ميزانية الأسرة لعام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ :

تمت بناء على هذا البحث دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بمصر لمروونات الإنفاق الاستهلاكي على مجموعة الحبوب والنشويات والتي تضم القمح والأذرة بنوعيهما والشعير والأرز ، وجميع منتجات الحبوب من الدقيق والخبز ، والمنتجات الأخرى المصنعة كالمكرونة والشعرية والكنافة والقطائف وغيرها . وقد اتبع في حساب هذه المروونات النموذج اللوغاريتمي الخطي . وقد أظهرت هذه الدراسة أن المرونة الخاصة بهذه المجموعة تتراوح بين ١٧-٤٤ . على اختلاف بين المناطق الحضرية والريفية في الوجه البحري والقبلي كما يلي :

مروونات الدخل المقدرة لمجموعة الحبوب والنشويات
في مناطق مختلفة وفقاً لبيانات بحث ميزانية الأسرة

المرونة	المنطقة الجغرافية
١٧ر.	المحافظات الحضرية
٤٢ر.	حضر بحري
٣٠ر.	حضر قبلي
٤٤ر.	ريف بحري
١٨ر.	ريف قبلي

وهي تعد بصفة عامة صغيرة جداً وهو ما يعني أن الإنفاق على الحبوب والنشويات لا يزداد إلا زيادة طفيفة في حالة زيادة الإنفاق الاستهلاكي الكلي للفرد . وهذا يدل على أن هذه السلع ضرورية للمستهلك . كذلك فإن دراسة المرونة في هذه المناطق تشير إلى أن الكميات اللازمة لتوافرها لمقابلة طلب المستهلكين متركزة أساساً في الوجه البحري . أما الوجه القبلي فهو يحتاج إلى كميات أقل . ولا تحتاج المحافظات الحضرية إلا لكميات صغيرة .

من العرض السابق لدراسة مروونات الطلب الدخلية يتبين مدى أهميتها في تقدير الإنفاق الاستهلاكي على المستوى القومي . ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه التقديرات تفترض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الإنفاق عدا عامل الدخل . وبهذا تكون هناك دائماً حاجة إلى تقديرات حديثة حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات الاقتصادية المختلفة والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بتطور النمط الاستهلاكي في الدولة .

ويواجه استخدام هذه التقديرات مشكلة التنبؤ بما سيكون عليه الطلب نتيجة لاتخاذ سياسة معينة ، احتمال سلوك المستهلك في ظروف لم يقابلها من

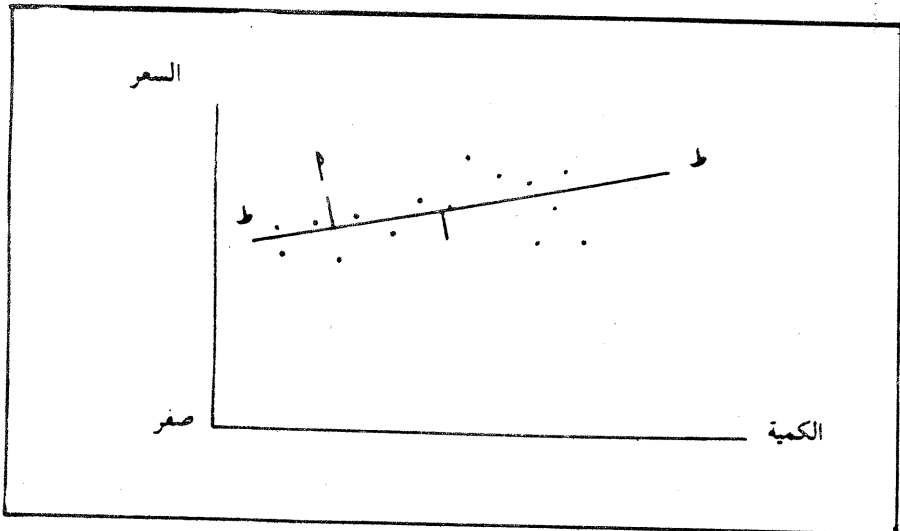
قبل . وطالما أننا لا نملك ثقة كبيرة في ثبات ميول ورغبات المستهلك ، فإن هذه التوقعات تشير إلى احتمالات في لحظة زمنية معينة . ورغماً عن ذلك فإنه لا يوجد بديل لهذه التوقعات إذ لا بد من الاعتماد على هذه المعلومات قبل اتخاذ سياسة معينة .

ثالثاً - استخدام السلاسل الزمنية :
في تقدير دوال الطلب الاستهلاكي :

يمكن استخدام البيانات الخاصة بكل من الطلب والسعر خلال فترة زمنية في الوصول إلى تقدير لدوال الطلب على السلع المختلفة . وهناك عدة طرق للوصول إلى هذا الغرض ، هي :

١ - طريقة المربعات الصغرى :^(٥٢) والتي تهدف إلى إيجاد منحنى الطلب الذي يجعل مجموع مربعات الانحرافات بين هذا المنحنى والقيم الملاحظة التي لدينا أقل ما يمكن . فهي تحاول الوصول إلى أقرب خط ممكن يمثل الواقع وذلك كما يتبين من الشكل رقم (١٩) .

حيث أن الانحرافات هي المسافات الرأسية بين القيم الملاحظة وبين الخط ط ط .



شكل رقم (١٩)
تقديرات دوال الطلب

٢ - طريقة أقصى الاحتمالات : (٥٣) ولو أنها تعتبر طريقة معقدة وباهظة التكاليف ، إلا أنها تعتبر الطريقة المثلى . وتتطلب هذه الطريقة معرفة التوزيع الاحتمالي للمتغيرات العشوائية التي تؤثر في الطلب ، ومن هذا التوزيع يمكن تحديد دالة الاحتمال ، وهي :

$$ل = ف (ك ، س ، أ ، ب) = ف (ك ، س ، أ ، ب)$$

حيث :

أ ، ب ثوابت .

ك ت الطلب في الفترة ت .

س السعر في الفترة ت .

وحيث أن دالة الطلب هي $ل = أ + ب (س ت)$ فإنه بفرض قيم معينة للثوابت أ ، ب فما هو احتمال أن تعطينا دالة الطلب القيم المشاهدة س ، ك ت في فترة زمنية معينة . وبأخذ القيم الممكنة للثوابت : أ ، ب يمكن الوصول عن طريق التفاضل إلى القيم أ ، ب التي تحقق القيمة القصوى لدالة الاحتمال ل . وهذه القيم هي بالطبع أقرب تقدير للقيم الحقيقية للمعالم والتي تتفق أيضاً مع القيم المشاهدة للمتغيرات . أي أننا نصل بذلك إلى القيم الحقيقية التي كنا نجهلها لثوابت المعادلة $ل = أ + ب س ت$.

وتؤدي الطريقتان السابقتان إلى نفس النتيجة في معظم الأحيان ، ولكن في بعض الحالات تختلف النتائج .

هذا وقد ينتج عن استخدام السلاسل الزمنية أن تعطى البيانات اختلافات كبيرة من سنة إلى أخرى لذا يتعين قبل استخدام هذه البيانات عمل متوسطات متحركة (٥٤) لهذه البيانات لتقليل التقلبات في

السلسلة^(٥٥) حتى تعطينا أي من الطريقتين السابق شرحهما تقديرات غير متحيزة^(٥٦) لمروناات الطلب . كذلك أيضاً فإنه يجب أن يراعى عند اختيار النموذج المستخدم اختيار النموذج الذي يعطي أكثر التقديرات دقة لاستخدامها في التنبؤ بالطلب في المستقبل .

١ - بعض الدراسات التطبيقية لمروناات الطلب الاستهلاكي بناء على تقديرات السلاسل الزمنية :

قام كل من إبراهيم غتوري ، ويوسف السركي ورفقاء ، وفوزي رياض ورفقاء ، كل على حدة بدراسة دوال الطلب الاستهلاكي وتقدير المروناات السعرية والدخلية لبعض الزروع الحقلية والحضرية في مصر ولفترات زمنية متباينة باستخدام صيغ رياضية مختلفة .

وقع اتباع غتوري^(٥٧) النموذج الخطي في قياس مرونة الطلب السعرية بين كمية الاستهلاك الفردي من كل من البطاطس والطماطم والفلفل الأخضر والفاصوليا الخضراء والثوم كل على حدة وأسعار كل زرع من هذه الزروع (المتوسط الحقيقي للحدين الأدنى والأعلى لسعر الزروع في السوق) والزمن خلال سلسلة زمنية شهرية من أكتوبر ١٩٦٢ إلى سبتمبر ١٩٦٦ . وقد استخدم لذلك معادلتين إحداها لا يدخل فيها عامل الزمن والأخرى تتضمن متغير الزمن . وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي :

حيث المعادلة (١) $ص = أ + ب س$

حيث المعادلة (٢) $ص = أ + ب س + ج ز$

حث ص الكمية المطلوبة ، س السعر

أ ، ب ، ج ثوابت ، ز الزمن وهو يشمل كل العوامل التي تتغير مع الزمن

مرونة الطلب السعرية لبعض الزروع

السلعة	المرونة	تبعاً للمعادلة الأولى	تبعاً للمعادلة الثانية
		$ص = أ + ب س$	$ص = أ + ب س + ج ز$
البطاطس	- ٩٨ ر. (٥٨)	- ٧٦ ر. (٥٩)	
الطماطم	- ٠٨ ر. (٦٠)	- ٥٢ ر. (٥٩)	
الفلفل الأخضر	- ١٤٠ ر. (٦٠)	- ١٤٥ ر. (٦٠)	
الفاصوليا الخضراء	- ١٠٨ ر. (٦٠)	- ١١٢ ر. (٦٠)	
الثوم	- ٨٢ ر. (٥٩)	- ٩١ ر. (٥٩)	

أما دراسة السركي ورفقاء^(٦١) فقد كانت لتقدير الاستهلاك لكل من الأرز (خلال الفترة من ١٩٥٠ / ١٩٥١ - ١٩٦٦ / ١٩٦٧) والبصل (١٩٥٣ - ١٩٦٧) والقمح (١٩٥٢ / ١٩٥٣ - ١٩٦٦ / ١٩٦٧) والأذرة الشامية (١٩٤٩ / ١٩٥٠ - ١٩٦٨ / ١٩٦٩) والطماطم (١٩٥٣ - ١٩٦٨) ، والفاصوليا الجافة (١٩٥١ / ١٩٥٢ - ١٩٧٦ / ١٩٦٨) في سلسلة زمنية سنوية وفقاً لصيغ رياضية مختلفة . فقد استخدمت في حالة الأرز دالة خطية وفقاً لمعادلتين أولاهما تربط بين الاستهلاك الفردي وكل من سعر الأرز والزمن^(٦٢) ، والثانية بين الاستهلاك الفردي وكل من نسبة سعر الأرز إلى سعر المكرونة باعتبارها سلعة بديلة والزمن^(٦٣) وذلك لتقدير المرونة السعرية . وفي حالة البصل قيست العلاقة بين الاستهلاك الفردي وكل من الأسعار والدخل^(٦٤) ، وقد استخدمت الفروق السنوية للتخلص من وجود الارتباط الذاتي بين البواقي لتقدير المرونة السعرية الخطية . أما في حالة

القمح ، فقد استخدمت الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لتقدير المرونة السعرية من الدالة الاستهلاكية بين الاستهلاك الفردي وكل من السعر والزمن . وبالنسبة للأذرة فقد قدرت مرونتها السعرية من خلال دالة لوغاريتمية بين كمية الاستهلاك الفردي والنسبة بين سعر الأذرة الشامية (صنف ناب الجمل) ومتوسط سعر القمح . وقدرت المرونة السعرية للطماطم من خلال الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة للعلاقة بين الكمية المستهلكة فردياً وكل من متوسط سعر الجملة الحقيقي للطماطم والدخل الفردي . أما الفاصوليا الجافة فإن دالتها كانت لوغاريتمية مزدوجة بين الكمية المستهلكة فردياً ومتوسط سعر التجزئة الحقيقي للفاصوليا والزمن . وفيما يلي تقديرات هذه المرونة وجميعها غير مرنة عدا الفاصوليا الجافة .

مرونة الطلب السعرية والدخلية لبعض الزروع

المرونة	المعادلة	السعرية	الدخلية
الأرز	ص = أ + ب س + جز	١ - : ٥٨ر٠	
	ص = أ + ب $(\frac{س}{س ك})$ + جز	٢ - : ٤٧ر٠	
البصل	ص = أ + ب س + جز	٠ - : ١٠ر٠	٠٣ر٠
القمح	لوص = أ + ب لوس + جلوز	- : ٥٢ر٠	
الأذرة	لوص = أ + ب $(\frac{س د}{س ق})$	- : ٥٠ر٠	
الطماطم	لوص = أ + ب لوس + جلول	- : ٢٨ر٠	
الفاصوليا الجافة	لوص = أ + ب لوس + جلوز	- : ٥١ر١	

وفي تقدير رياض ورفقاء لمرونة الطلب السعرية والدخلية على القمح خلال الفترة من ١٩٤٥ / ١٩٤٦ - ١٩٦٠ / ١٩٦١ فقد استخدمت عدة

معادلات خطية (١) ونصف (٢) لوغاريتمية (٣) ومقلوب (٤) اللوغاريتمية كما يلي :

معادلة الانحدار الخطي : $ص = أ + ب س$.

معادلتا الانحدار نصف اللوغاريتمي : $ص = أ + ب لوس$ ، ،

لو $ص = أ + ب س$

معادلة الانحدار اللوغاريتمي : $لو ص = أ + ب لوس$

معادلة الانحدار مقلوب اللوغاريتمي لو $ص = أ - \frac{ب}{س}$

بين الطلب والدخل وكذلك بين الطلب والنمو الحضري

وقد كانت العوامل المأخوذة في الاعتبار في دالة الطلب ، هي :

(أ) استهلاك القمح الفردي كعامل تابع . «ص»

(ب) متوسط الدخل (١) الفردي وسعر (٢) التجزئة للقمح وسعر (٣)

التجزئة للأذرة الشامية وسعر (٣) التجزئة للأرز والسكان (٤)

الحصريين فضلاً عن الزمن (٥) كعوامل مستقلة .

وقد طبقت كل معادلة من معادلات الانحدار على أربعة مستويات

يشمل أولهما على المتغيرات المختلفة عدا الزمن ، والثانية شملت الدخل

وسعر الأذرة ونمو السكان الحضريين . أما الثالثة ، فقد شملت متغيرات

الدخل وسعر الأذرة ونمو السكان الحضريين فضلاً عن الزمن ، والرابعة

كانت بين الاستهلاك وكل متغير على حدة (عدا الزمن) .

(١) $ص = د (ل س ق س د س ر ح)$

(٢) $ص = د (ل ، س ز ، ح)$

(٣) $ص = د (ل ، س ز ، ح ، ز)$

(٤) ص = د س ق

ص = د س د

ص = د س ر

ص = د ل

ص = د ح

ونتيجة لانعدام معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات الداخلة في معادلة الطلب فقد استخدمت معادلات الانحدار البسيط بين كل متغير مستقل على حدة وبين استهلاك القمح في استخراج المرونات المختلفة ، وقد تبين في هذه المرحلة عدم معنوية معاملات الانحدار لسعر القمح في كافة الصيغ المختلفة لمعادلة الانحدار لتدخل الحكومة في تحديد السعر وما ينجم عنه من عدم قيام أي علاقة ذات شأن بين سعر القمح واستهلاكه .

وقد وجد أن أنسب المعادلات لتمثيل العلاقة بين دخل الفرد واستهلاك القمح هي معادلة الانحدار مقلوب اللوغاريتمي ، أما بالنسبة لسعر الأذرة فكانت معادلة الانحدار نصف اللوغاريتمي هي أكثر المعادلات توفيقاً ، وبالنسبة للنمو الحضري فكانت معادلة الانحدار مقلوب اللوغاريتم هي الأفضل وذلك وفقاً للمعنوية .

ورغم أن ذلك فقد كانت المرونات المحسوبة لا تتفق مع المنطق الاقتصادي إذ كانت المرونة الدخلية للطلب على القمح من المعادلة الانحدارية المقلوب اللوغاريتمية ٣١ر٥ والمتوقع أن تكون هذه المرونة أقل من الواحد الصحيح في بلد كمصر ، كذلك فقد بلغت المرونة السعرية بين استهلاك القمح وسعر الذرة ٩١ر١ في حالة الصورة لوص = أ + ب س ، ٣٤ر٠ في حالة الصورة ص = أ + ب لوس . أما المرونة الكمية للعلاقة بين الاستهلاك والنمو الحضري فقد كانت ٤٩ر٢ .

ومن الواضح أن هذه التقديرات قد تمت باستخدام معادلات متباينة عن

تلك التي قام بها السركي ورفقاء ، وبمقارنة نتائج كلتا الدراستين يتضح أن تلك التي قام بها السركي هي الأنسب وفقاً للمنطق الاقتصادي الذي يشير إلى نقص الكمية المستخدمة من السلعة بزيادة سعرها وأن السلع الضرورية (ومنها القمح في مصر) ذات مرونة أقل من الوحدة .

رابعاً - تأثير الزمن على الطلب :

تزداد مرونة الطلب السعرية بزيادة الفترة الزمنية موضع الدراسة . كما أنه إذا حدث تقلب في الأسعار بمرور الزمن ، فإن ذلك سيؤدي إلى أخذ كل من الأسعار الحالية والمتوقعة للسلعة في الاعتبار عند تحديد الكميات المطلوبة من السلعة^(٦٥) . وفيما يلي دراسة لكلا الجانبين :

(أ) تأثير الزمن على المرونة : تزيد مرونة الطلب السعرية بمرور الزمن ، بفرض حدوث انخفاض في الأسعار قدره ١٠٪ فإن الكمية المطلوبة قد لا تزيد إلا بحوالي ٥٪ عقب هذا الانخفاض مباشرة . ثم تزيد بعد فترة بنسبة أخرى قد تكون ٢ - ٣٪ أو أكثر أو أقل ، وذلك للاعتبارات التالية :

١ - أن المستهلك ليست لديه القدرة على إجراء التعديل اللازم لنمط استهلاكه بمجرد حدوث التغير في الأسعار . كما قد تكون السلعة التي انخفض سعرها مكملة لسلعة أو سلع أخرى مرتفعة الثمن . وقد يستلزم الأمر كما في حالة السلع المعمرة - استهلاك القديم منها قبل شراء بديل لها انخفض سعره . لذا فإن مرونة الطلب على السلع المعمرة قد تكون في الأجل القصير أصغر منها في الأجل الطويل خاصة إذا تم شراء كمية كبيرة منها ، ويكون بيعها موزعاً على سنوات عديدة مقبلة .

٢ - أن بعض المتعاملين قد لا يعلمون بالانخفاض إلا بعد فترة ، فلا

يحدث التغيير إلا بعد علم جميع المتعاملين به ، وقد يكون هذا الأثر غير ملموس في حالة السلع الضرورية التي تشتري بصفة مستمرة .

٣ - إن المستهلكين يحتاجون لبعض الوقت لكي يعيدوا توزيع ميزانياتهم بعد إعادة النظر في الأهمية النسبية للسلع المختلفة بعد هذا الانخفاض ، ومحاولة التأكد من اتجاه الأسعار في الفترة التالية .

(ب) تقلب الأسعار بمرور الزمن : ربما يقوم بعض المستهلكين بخزن كمية من السلع في أوقات انخفاض أثمانها ، وتأجيل الاستهلاك منها إذا ما ارتفعت أسعارها ، وذلك في حالة السلع غير سريعة التلف . ومع ذلك فإن هذا الأمر قد يكون غير مؤكد لعدم معرفة المستهلك بما ستكون عليه الأسعار مستقبلاً ، خاصة وأنه ينذر الإعلان مقدماً عن خفض الأسعار في فترة تالية ، لأن ذلك معناه عدم الشراء حتى يحدث هذا الانخفاض ، وهو في غير صالح المنتج أو البائع الذي يعلن ذلك .

ويقوم التنبؤ بالأسعار عادة على الخبرة الماضية في اتجاهاتها . وهو أمر غير دقيق . لأن من المستحيل عودة الماضي بكافة تفصيلاته ومسبباته وظواهره في المستقبل . كما أن خبرات الماضي متعددة . فأي منها يصلح كأساس للتنبؤ بالمستقبل ، وعموماً فكلما زادت المعرفة والخبرات الماضية كلما اقترب التنبؤ من حدود الصحة . لكن كما سبق لا يعيد الماضي نفسه ، فلكل حالة مزايا وصفات لم يسبق ظهورها على مسرح التاريخ الماضي . ونادراً ما تكون اتجاهات الظواهر واحدة . كما أن الحكم على الظواهر صفة شخصية غالباً لاعتمادها على حسن التقدير والحكم على الأمور ، بدرجة أكبر من اعتمادها على التحليل المنطقي .

ومع ذلك فليس للأسعار المستقبلية تأثير هام وكبير على أغلب الأسواق الاستهلاكية ، فتصرف المستهلكين قائم على الحالة الحاضرة غالباً . ويرجع ذلك للأسباب الآتية بالنسبة لطلب السوق :

- ١ - أن الطلب على كثير من السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية لا يمكن تأجيله لذا فإن تغير الكمية المشتراة منها يكون محدوداً .
 - ٢ - أن أسعار كثير من السلع الاستهلاكية ثابت .
- أما بالنسبة لطلب المستهلك للفرد ، فالأسباب هي :
- ١ - التكاليف والخرج المتعلق بتأجيل الاستهلاك في حالة ارتفاع الأسعار ، أو التخزين في حالة الانخفاض .
 - ٢ - طول الفترة المطلوب التنبؤ بالأسعار خلالها ، وكبر حجم التوقعات الممكن حدوثها في الأسعار .
 - ٣ - عدم توافر التمويل الكافي لتخزين السلع .

* * *

الفصل الخامس :

تحليل الطلب الاستهلاكي

مقدمة :

تتم دراسة الطلب الاستهلاكي من وجهات نظر مختلفة ، هي :

- ١ - أسلوب المنفعة التقليدي أو أسلوب التحليل الحدي^(٦٦) .
- ٢ - أسلوب منحنيات السواء^(٦٧) .
- ٣ - أسلوب التفضيل الموضح أو المفصح عنه^(٦٨) .

ويرتبط الأسلوب الأول بقانون تناقص المنفعة ، وفكرة أن المنفعة كمية قابلة للقياس . أما الأسلوب الثاني فرغم ارتباطه بالمنفعة إلا أنه لا يفترض إمكان قياسها كمياً ، إزاء ما تبين من صعوبة تطبيق فرض قياس المنفعة ، والتعبير عنه بوحدات كمية قياسية . واستبدال ذلك بالترتيب النسبي للمنافع بدلاً من قياسها . أما الأسلوب الثالث فيقوم على افتراض تفضيل المستهلك نفسه لمجاميع من السلع على بعضها البعض بوضوح (كل مجموعة مكونة من نفس السلعتين ولكن بكميات مختلفة) ويفصح هو عن ذلك دون حاجة إلى التعقيدات المرتبطة بدراسة عدد كبير جداً من منحنيات السواء لشرح تفضيلات المستهلك واختياره ، بل يستخدم لذلك عدداً محدداً فقط .

وبصفة عامة ، فإن هذه الأساليب مختلفة في أسلوب العمل فقط إلا أنها

متفقة في النتائج النهائية المحققة منها ، فهي أساليب متنوعة لتحقيق هدف واحد (٦٩) .

أولاً - أسلوب المنفعة :

يقوم هذا الأسلوب على تحليل سلوك المستهلك بناء على فكرة المنفعة ، واتخاذ قرارات بشأن توزيع إنفاقه الاستهلاكي بين الاستعمالات المختلفة (السلع والخدمات المختلفة) ، بحيث يصل إلى أقصى إشباع أو رضا أو منفعة ممكنة .

ويقوم هذا التحليل على الافتراضات التالية :

- ١ - أن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً ، أي أنه يحاول في توزيع إنفاقه (في حدود دخله المتاح) أن يحصل على أكبر قدر من الإشباع أو المنفعة .
- ٢ - أن المستهلك يتصرف في حدود مستوى دخله (يدخل في ذلك إمكانية الاقتراض) وأسعار السلع والخدمات المختلفة ، والتي يفترض أنها تتحدد بقوى العرض والطلب في السوق في ظل المنافسة ، أو جبرياً عن طريق الإدارة الحكومية في حالات النظم المركزية ، حيث يستبعد دائماً تأثير المستهلك الفردي في الأسعار .
- ٣ - أن المنفعة التي يحصل عليها المستهلك يمكن له أن يعبر عنها بوحدات قياس كمي .
- ٤ - هناك افتراضات أخرى سبق التعرض لبعضها مثل أن المنفعة الحدية تتناقص بزيادة الاستهلاك . وثبات ذوق المستهلك وتفضيلاته ، فضلاً عن ثبات دخله .
- ٥ - وقد كان لما رشح افتراض آخر عند اشتقاقه لمنحنى أى دالة الطلب باستخدام دالة أو منحنى المنفعة ، هو أن إنفاق المستهلك على السلعة

موضع الدراسة يمثل نسبة صغيرة فقط من دخله . أما ويكسل فقد
اعترض على هذا الافتراض الأخير لما رشال .

ووفقا لرأى ويكسل فى اشتقاقه الطلب ، فإنه يرى أن دالة المنفعة
كالتالى :

$$M = D(K_1, K_2, K_3, \dots, K_N)$$

حيث M المنفعة الكلية المنخفضة من استهلاك السلع المختلفة من ١ -
N بالكميات $K_1, K_2, K_3, \dots, K_N$ ، التى يقوم باستهلاكها فى نفس الفترة الزمنية
موضع الاعتبار .

وأن دخل المستهلك سينفق كله على السلع موضع الاعتبار

$$L = E_1 K_1 + E_2 K_2 + E_3 K_3 + \dots + E_N K_N$$

حيث L الدخل .

E_1 أسعار السلع من ١ - N

K_1 كميات السلع من ١ - N

ولكى يتحقق تنظيم إشباع المستهلك فإنه يقوم بإنفاق دخله بين السلع
المختلفة بما يحقق تساوى المنفعة الحدية للوحدة من دخله فى كافة أوجه إنفاقه
على السلع المختلفة .

$$\frac{M_1}{E_1} = \dots = \frac{M_2}{E_2} = \frac{M_3}{E_3} = \dots = \frac{M_N}{E_N} = \text{المنفعة الحدية لوحدة النقد}$$

حيث M ح المنفعة الحدية للسلع من ١ - N

E أسعار السلع من ١ - N

ويبين المثال التالى سلوك المستهلك فى حالة وجود سلعتين فقط S_1, S_2

س ٢ . يحاول المستهلك اختيار مجموعة منهما بأسعارهما ع ١ ، ع ٢ تبعا
لجدول المنفعة التالي :

جدول رقم (٥)
جدول المنفعة للقيم

السلعة ٢		السلعة ١	
المنفعة الحدية	قيمة الكمية المستهلكة مقدرة بالريال	المنفعة الحدية	قيمة الكمية المستهلكة مقدرة بالريال
٣٢	١٠	٢٤	١٠
٢٩	٢٠	٢٣	٢٠
٢٦	٣٠	٢٢	٣٠
٢٢	٤٠	٢١	٤٠
١٦	٥٠	٢٠	٥٠
١٠	٦٠	١٩	٦٠
٤	٧٠	١٦	٧٠
٢	٨٠	١٢	٨٠

فإذا كان دخل المستهلك ٣٠ ريالاً في فترة زمنية معينة ، فإنه في هذه
الحالة ينفق دخله كله على السلعة س ٢ . ولن يشتري من السلعة س ١ .
فإذا زاد دخله إلى ٥٠ ريالاً ، فإنه سوف يوزع هذا الدخل بين السلعتين

بحيث يعطيه هذا التوزيع أكبر إشباع ممكن . وفي مثالنا هذا سينفق المستهلك الثلاثين ريالاً الأولى على السلعة س ٢ ، والعشرين ريالاً الأخرى على السلعة س ١ . حيث الوحداتان ١ ، ٢ من السلعة س ١ تعطيان إشباعاً قدره ٤٧ وحدة منفعة في حين أن وحدتين ٤ ، ٥ من السلعة س ٢ تعطيان إشباعاً قدره ٣٨ وحدة منفعة فقط . فإذا زاد دخل المستهلك إلى ١٢٠ ريالاً ، فإنه سوف ينفق العشرين ريالاً التالية على كل من س ٢ ، س ١ والريالات الثلاثين التالية على السلعة س ١ ثم العشرين ريالاً التالية على بكل من س ٢ ، س ١ . أي أن المستهلك سيحصل من دخله هذا (وهو ١٢٠ ريالاً) على ٧ وحدات من السلعة س ١ وخمس وحدات من السلعة س ٢ . وهذا هو التوزيع الأمثل لدخله إذ أن تحويل أي ريال من نوع من الإنفاق إلى الآخر سيؤدي إلى نقصان المنفعة الكلية التي يحصل عليها المستهلك . من هذا المثال نصل إلى مبدأ التساوي الحدي^(٧٠) والتي تمثل الوضع الأمثل للمستهلك في إنفاقه الاستهلاكي ، وهي :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للنقود}}{\text{ع}} = \frac{١٢}{٢٤} = \frac{٢٢}{٢٤} = \frac{١٢}{١٤}$$

حيث ١٢ ، ٢٢ تمثل المنافع الحدية للسلع ، ع ١ ، ع ٢ تمثل أسعار هذه السلع (سعر الوحدة) . أي أن القاعدة العامة لتنظيم المنفعة للمستهلك تنحصر في أنه عند إنفاقه دخله المحدود ، يتعين عليه شراء تلك الكميات من السلع والخدمات المختلفة والتي تتساوي عندها المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من كل من السلع والخدمات الأخرى .

هذا ، ولا يسبب الجزء من الدخل الذي يقوم المستهلك بادخاره أو استثماره مشكلة عند دراسة سلوك المستهلك ، إذ يمكن اعتبار الادخار على أنه شراء للأمان كما أن الاستثمار يمكن اعتباره على أنه شراء لدخل في المستقبل ، لذا يمكن معاملة الادخار والاستثمار في التحليل معاملة السلع الأخرى ، وبالتالي فالمستهلك - منفعة الكلية - يجب أن يدخر ذلك المقدار

الذي تتساوى عنده المنفعة الحدية لما قيمته ريال مدخر مع المنفعة الحدية لما قيمته ريال من أي من السلع الأخرى التي يستهلكها .

ومن الممكن النظر لمبدأ تحقيق الحد الأقصى من المنفعة من زاوية أخرى . وذلك بأخذ الوحدات الكمية (كيلوجرام ، رطل ، متر . . الخ) للسلع المستهلكة في الاعتبار . بفرض أن مستهلكاً آخر يقوم باستهلاك السلعتين س_١ ، س_٢ فقط ، وأن دخله هو ١٥٠ ريالاً في فترة زمنية معينة ، وأن سعر الكيلوجرام من السلعة س_١ هو ٢٠ ريالاً ، وأن سعر الكيلو من السلعة س_٢ هو عشرة ريالات . والجدول رقم (٦) يبين الكميات المختلفة لكل من السلعتين س_١ ، س_٢ ومنافعهما الحدية .

جدول رقم (٦)
جدول المنفعة للكميات

السلعة س _١	السلعة س _٢	المنفعة الحدية	الكمية بالكيلوجرام	المنفعة الحدية	الكمية بالكيلوجرام
١	٤٠	١	٢٤	١	٢٤
٢	٣٥	٢	٢٢	٢	٢٢
٣	٣٠	٣	٢١	٣	٢١
٤	٢٦	٤	١٩	٤	١٩
٥	٢١	٥	١٨	٥	١٨
٦	١٦	٦	١٦	٦	١٦
٧	١٠	٧	١٣	٧	١٣
٨	٣	٨	٨	٨	٨

في هذه الحالة فإن المستهلك سيتحصل على سبعة كيلوجرامات من السلعة س_٢ وعلى أربعة كيلوجرامات من السلعة س_١ ، فإن الكيلوجرام الرابع سيضيف إلى منفعته الكلية ٢٦ وحدة منفعة وبما أن سعر الكيلوجرام من هذه السلعة هو ٢٠ ريالاً ، فتكون المنفعة الحدية لما قيمته عشرة ريالات للسلعة س_١ - عند هذا المستوى من الاستهلاك - تساوي ١٣ وحدة منفعة . وتحصل على هذا الرقم الأخير نتيجة لقسمة المنفعة الحدية للكيلوجرام الرابع من السلعة س_١ على سعر الكيلوجرام منها :

أي أن :

$$\frac{13}{1} = \text{المنفعة الحدية لما قيمته عشرة ريالات من السلعة س}_1$$

$$\text{حيث م}_1 = \text{المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة س}_1 ,$$

$$\text{ع}_1 = \text{سعر الكيلوجرام من السلعة س}_1 .$$

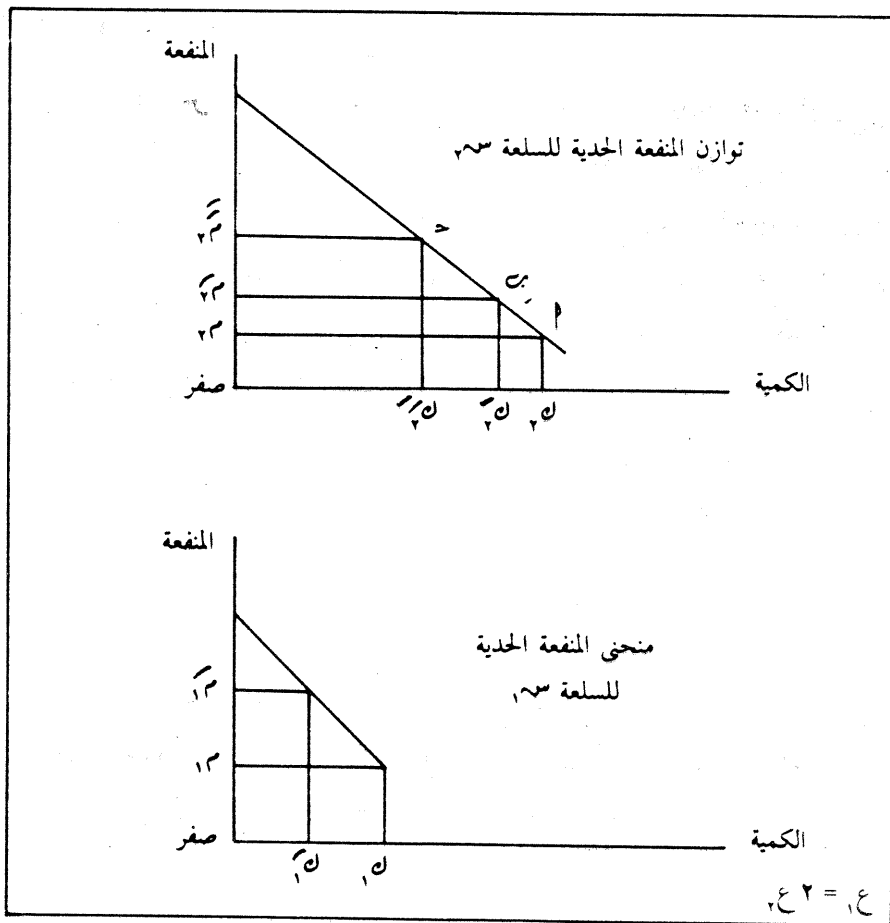
وبالمثل ، يمكن حساب المنفعة الحدية لما قيمته عشرة ريالات من السلعة س_٢ .

ويكون الشرط الضروري لتحقيق الحد الأقصى من المنفعة في هذا المثال ، هو :

$$\frac{26}{20} = \frac{13}{1}$$

أي المنفعة الحدية لما قيمته عشرة ريالات من السلعة س_١ = المنفعة الحدية لما قيمته عشرة ريالات عن السلعة س_٢ .

وبصورة عامة ، يكون الشرط الضروري لتحقيق أكبر قدر من المنفعة



شكل بياني رقم (٢٠)

توازن المستهلك

فرض أن المستهلك قد استمر - عند السعر ١ - في الحصول على الكمية $ك$ ، فإنه سينفق بذلك مقداراً أكبر من دخله على السلعة $س١$ تاركاً بذلك مقداراً صغيراً من دخله لينفقه على السلعة $س٢$ ، وحيث أن $ع٢$ هو السعر الثابت للسلعة $س٢$ ، فإن المستهلك سيقبل ما يحصل عليه من السلعة $س٢$ إلى الكمية $ك٢$. والنقص في الكيلوجرامات المستهلكة من السلعة $س٢$ سيتسبب عنه أن المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة $س٢$ ستزيد إلى $م٢$. وهذا يتسبب عنه بالتالي زيادة في المنفعة الحدية لما قيمته ريال من السلعة $س٢$ أي إلى $\frac{م٢}{ع٢}$ وبالتالي تصبح :

$$\frac{م٢}{ع٢} < \frac{م١}{ع١}$$

أي أن المنفعة الحدية لما يساوي ريال من السلعة $س١$ تقل عن المنفعة الحدية لما قيمته ريال من السلعة $س٢$. وبذلك فإن المستهلك يصبح في حالة عدم توازن . وبالتالي فإنه لن يستمر في أخذ الكمية $ك$ من السلعة $س١$ بعد أن ارتفع السعر إلى $ع١$.

لذا فإن المستهلك حتى يزد من منفعته الكلية فإنه يقوم بتحويل بعض إنفاقه من الريالات على السلعة $س١$ إلى السلعة $س٢$. وبذا تصبح خسارة المستهلك الناتجة عن عدم إنفاق ريال واحد على السلعة $س١$ مساوية للمنفعة الحدية لما قيمته ريال من السلعة $س١$ ، أما مكسب المستهلك نتيجة إنفاقه ريالاً واحداً على السلعة $س٢$ فيساوي المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من $س٢$ ، وحيث أن :

$$\frac{م٢}{ع٢} < \frac{م١}{ع١}$$

فيترب إذاً على تحويل الريالات من السلعة س_١ إلى السلعة س_٢ أن
تزداد المنفعة الكلية للمستهلك . وسيستمر تحويل الإنفاق من السلعة س_١
إلى السلعة س_٢ مادامت المنفعة الحدية لما قيمته ريال من السلعة س_١ أقل
من المنفعة الحدية لما قيمته ريال من السلعة س_٢ . ونتيجة لتحويل إنفاق
المستهلك من السلعة س_١ إلى السلعة س_٢ وتنازله عن وحدات من السلعة
س_١ فإن المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة س_١ ستزداد ، مما يعمل
لثبات السعر عند ع_١ . وبشراء وحدات من السلعة س_٢ ، فإن المنفعة
الحدية للكيلوجرام من السلعة س_٢ ستقل والتي ينتج عنها بالتالي أن تقل
المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من السلعة س_٢ . وتحويل الإنفاق هذا
سيقف عندما يساوي المستهلك ثانياً بين المنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد
من السلعة س_١ والمنفعة الحدية لما قيمته ريال واحد من السلعة س_٢ .
وبالتالي ستزداد الكمية المأخوذة من السلعة س_٢ من ك_٢ إلى ك_٢' ، وتقل
الكمية المأخوذة من السلعة س_١ من ك_١ إلى ك_١' كما هو مبين بالشكل .
والكميات ك_١ ، ك_٢ تكون بحيث أن :

$$\frac{٢٢}{٢٤} < \frac{١٢}{١٤}$$

وهذه نقطة أخرى على منحنى الطلب للسلعة س_١ .

٢ - العلاقة بين سعر السلعة والكميات المطلوبة من السلع الأخرى :

اتضح مما سبق تأثير تغير سعر السلعة س_١ على الكميات المطلوبة من
السلعة س_٢ . فلقد نقصت الكمية التي حصل عليها المستهلك من هذه
السلعة من ك_٢ إلى ك_٢' . وفي الحقيقة فإن الكمية المطلوبة من السلع
الأخرى - نتيجة لتغير سعر سلعة أو سلع ما - إنما تتوقف على مرونة الطلب
على السلع التي تغير سعرها . فلو أن الطلب على السلعة س_١ كان مرناً ،

فإن ارتفاع سعر هذه السلعة سيؤدي إلى نقص الإنفاق عليها وزيادة الإنفاق على السلعة الأخرى س_٢ في صورة زيادة الكمية المطلوبة من هذه الأخيرة . أما إن كان الطلب على السلعة س_١ ، متكافئ المرونة ، فإن إنفاق المستهلك على هذه السلعة لا يتغير ، ويعنى ذلك أيضاً عدم تغير الكمية المطلوبة من السلعة الأخرى س_٢ . وبفرض أن الطلب على السلعة س_١ غير مرن فإن ارتفاع سعرها سيزيد من الإنفاق عليها ، وقلة الإنفاق على السلعة س_٢ أي نقص الكمية المطلوبة منها .

٣ - تأثير الدخل وتأثير الاستبدال (الإحلال) :

تفسير العلاقة العكسية بين الطلب على السلع و ثمنها بتأثير الدخل وتأثير الاستبدال . وذلك لأن المستهلك يعمل على استبدال السلعة التي ارتفع ثمنها بأخرى منخفضة الثمن . فارتفاع سعر اللحم الضأن بالنسبة لأسعار اللحوم الأخرى سيؤدي إلى استبدال المستهلك للحم الضأن بالأصناف المنخفضة السعر نسبياً . إلى جانب أن ارتفاع سعر السلعة سيقول الدخل الحقيقي للمستهلك مما يؤدي إلى نقص الكميات المطلوبة من السلع المختلفة عموماً^(٧١) وبالعكس حين ينخفض سعرها فسيزيد الدخل الحقيقي ويزداد طلب المستهلك على السلع المختلفة بصفة عامة^(٧٢) .

وبصفة عامة ، فإن تأثير الاستبدال أكبر أثراً من تأثير الدخل ، لأن الارتفاع غير الكبير في سعر سلعة ما لن يقلل الدخل الحقيقي للمستهلك بصورة كبيرة ، كما أن وجود سلع بديلة للسلعة التي ارتفع سعرها سيقول من تأثير الدخل ، وإن كانت أهمية هذين الأثرين تختلف باختلاف السلع^(٧٣) وأنماط الاستهلاك (أذواق المستهلكين)^(٧٤) .

٤ - المبادلة بين الأفراد : (٧٥)

يجري تبادل السلع والخدمات بين الأفراد في الأسواق المختلفة على

أساس اختياري عادة . هذا ويمكن توضيح هذا التبادل عن طريق تحليل المنفعة باستخدام المثال التالي الذي فيه اثنان من المستهلكين هما أ ، ب يحوز كل منهما كمية من السلعتين س_١ ، س_٢ ، ويبين الجدول رقم (٧) المنفعة الحدية لكلا المستهلكين .

جدول رقم (٧)
جدول المنفعة لمستهلكي أ ، ب

المستهلك أ				المستهلك ب			
السلعة س _١		السلعة س _٢		السلعة س _١		السلعة س _٢	
الكمية بالكيلو	المنفعة الحدية	الكمية بالكيلو	المنفعة الحدية	الكمية بالكيلو	المنفعة الحدية	الكمية بالكيلو	المنفعة الحدية
١	١٧	١	١٢	١	٢٤	١	٢٢
٢	١٦	٢	١١	٢	٢٣	٢	٢٠
٣	١٤	٣	١٠	٣	٢٢	٣	١٩
٤	١٣	٤	٨	٤	٢١	٤	١٧
٥	١٢	٥	٧	٥	٢٠	٥	١٤
٦	١١	٦	٦	٦	١٨	٦	١٢
٧	١٠	٧	٥	٧	١٧	٧	١٠
٨	٨	٨	٤	٨	١٦	٨	٧
٩	٧	٩	٢	٩	١٤	٩	٥
١٠	٦	١٠	١	١٠	١٢	١٠	٣

لنفرض أن المستهلك أ لديه ٥ كيلوجرامات من السلعة س_١ ، ٦ كيلو جرامات من السلعة س_٢ . فإن الكيلوجرام من السلعة س_١ عند هذا المستوى يضيف ١٢ وحدة من المنفعة إلى منفعته الكلية ، وأن الكيلو من السلعة س_٢ عند هذا المستوى يضيف ٦ وحدات من المنفعة إلى منفعته الكلية . فإذا فرض أنه سيتنازل عن كيلوجرام من السلعة س_١ فإن الفقد أي النقص في منفعته الكلية سيعادل ١٢ وحدة من المنفعة ، أما إذا تنازل عن كيلو من السلعة س_٢ فإن الفقد أي النقص في منفعته الكلية سيعادل ٦ وحدات من المنفعة . أي بمعنى أن الكيلوجرام من السلعة س_١ يعادل بالنسبة للمستهلك أ كيلوجرامين من السلعة س_٢ . أو أن الكيلوجرام من السلعة س_٢ يعادل نصف كيلوجرام من س_١ .

فإذا فرضنا أن المستهلك أ يحوز ٩ كيلوجرامات من السلعة س_١ ، ٣ كيلوجرامات من السلعة س_٢ ، وكان في حوزة المستهلك ب ٣ كيلوجرامات من السلعة س_١ ، ٩ كيلوجرامات من السلعة س_٢ . وأن المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة س_١ بالنسبة للمستهلك أ تعادل ٧ وحدات منفعة . أما المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة س_٢ فتعادل ١٠ وحدات منفعة ، لذا فإن كيلوجراماً منها يعادل $\frac{7}{10}$ كيلوجرام من السلعة س_١ .

أما المستهلك ب فإن المنفعة الحدية للكيلوجرام من السلعة س_١ تعادل ٢٢ وحدة منفعة بالنسبة له ، والمنفعة الحدية للكيلوجرام من س_٢ تعادل ٥ وحدات منفعة ، لذا فإن كيلوجراماً من س_٢ يعادل $\frac{22}{5}$ كيلوجرام من س_١ .

فإذا ما رغب الطرفان في التبادل ، فإن المستهلك أ قد يرغب في مبادلة كيلوجرام من السلعة س_١ مقابل الحصول على كيلوجرام من السلعة س_٢ من المستهلك ب ، أما المستهلك ب فقد يرغب في مبادلة كيلوجرام من س_٢ مقابل كيلوجرام من س_١ .

وينتج عن هذه المبادلة حصول أ على وحدة منفعة إضافية هي الفرق بين ما أخذه وقدمه (٨ - ٧) ، وحصول ب على ١٦ وحدة منفعة إضافية (٢١ - ٥) .

وبذا يصبح لدى المستهلك أ ٨ كيلوجرامات من س ١ ، ٤ كيلوجرامات من س ٢ ، أما المستهلك ب فسيصبح لديه ٤ كيلوجرامات من س ١ ، ٨ كيلوجرامات من س ٢ .

وعند هذا الحد فلن يرغب أ في مبادلة س ١ ب س ٢ مع المستهلك ب على الأساس السابق للتبادل وهو كيلوجرام من س ١ مقابل كيلوجرام من س ٢ . لأن هذا التبادل سيتسبب عنه نقص منفعته الكلية بدرجة تزيد عما يحصل عليه مقابل هذا النقص . أما المستهلك ب فسيرغب في الحصول على زيادة في منفعته الكلية بالتصرف في مزيد من السلعة س ٢ مقابل الحصول على المزيد من السلعة س ١ . لذا فسيحاول ترغيب أ في المبادلة بتعديل معدل التبادل بين السلعتين .

فإذا فرض أن ب عرض أن يعطيه كيلوجرامين من س ٢ مقابل كيلوجرام من س ١ فإن ب بذلك سيتنازل عن ١٧ وحدة منفعة مقابل الحصول على ٢٠ وحدة منفعة . أما المستهلك أ فسيحصل على ١٣ وحدة منفعة مقابل التنازل عن ٨ وحدات .

عند هذا الحد الأخير من التبادل ، يصبح لدى أ ٧ كيلوجرامات من س ١ ، ٦ كيلوجرامات من س ٢ ، بمنفعة حدية قدرها ١٠ وحدات ، ٦ وحدات على التوالي . أما المستهلك ب فسيكون لديه ٥ كيلوجرامات من س ١ ، ٦ كيلوجرام من س ٢ ، وبمنفعة حدية تبلغ ٢٠ وحدة ، ١٢ وحدة على التوالي .

ولا يكون هناك مجال آخر للتبادل بينهما ، لعدم وجود حوافز على ذلك ، وذلك لتساوي النسبة بين المنفعة الحدية للسلع التي في حوزة أ مع النسبة بين

المنفعة الحدية للسلع التي لدى ب . وهي ما تجد قاعدتها في المعادلة التالية :

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س ١ للمستهلك ب}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة س ٢ لمستهلك ب}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة س ١ للمستهلك أ}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة س ٢ للمستهلك أ}}$$

$$\text{أو } \frac{١}{٢} = \frac{١}{٢} \text{ بالنسبة لـ أ } = \frac{١}{٢} \text{ بالنسبة لـ ب .}$$

ولقد تعرضت نظرية الطلب التقليدية القائمة على قانون تناقص المنفعة وفكرة أن المنفعة كمية قابلة للقياس إلى نقد شديد من الاقتصاديين المحدثين الذين قالوا بأن المنفعة كمية لا يمكن قياسها بالإضافة إلى أنها علاقة شخصية بين المستهلك والسلع أي أن منفعة السلعة الواحدة تختلف ما بين مستهلك وآخر . كما وأن منفعة السلعة الواحدة بالنسبة لذات المستهلك تتباين ما بين وقت وآخر هذا فضلاً عن أن المستهلك لا يغير من استهلاكه عند كل تغيير في أسعار السلع أو دخله بل إن كثيراً من السلع تشتري بحكم العادة . ولا يحدث تغيير فيها إلا في حالة التغيرات الكبيرة مما يصعب معه تقرير حالة توازن المستهلك تبعاً لقانون أو لمبدأ التساوي الحدى السابق .

ثانياً : أسلوب منحنيات السواء

للتغلب على عدم إمكان وتعذر قياس المنفعة قام هيكس وألن باستخدام منحنيات السواء عند صياغتها للنظرية الحديثة للطلب . ويقصد بمنحنى السواء الكميات المختلفة من السلع المتباينة التي تعطي إشباعاً أو منفعة متماثلة أو متكافئة أو متساوية . وتتلخص الفكرة الأساسية لهذا الإشباع أو المنفعة المتساوية في أن المستهلك يمكنه ويستطيع إحلال أي سلعة محل سلعة أخرى وذلك واضح في حالة السلع المتشابهة حيث يمكنه إحلال الشاي محل القهوة مثلاً . كما أن السلع غير المتشابهة أيضاً يمكنه إحلالها محل بعضها

البعض كأن يقوم المستهلك بشراء سيارة بدلاً من منزل . هذا ومن الملاحظ في المثليين السابقين أن الإحلال كان مباشراً بيد أنه ليس من الضروري أن يكون إحلال السلع محل بعضها إحلالاً مباشراً إذ قد يكون ذلك الإحلال غير مباشر فمثلاً قد يكون شراء المستهلك لسيارة إحلالاً غير مباشر لسلعة أخرى كالثلاج يمكنه الحصول عليها عن طريق شراء ثلاجة كهربائية .

إلا أن هناك كمية كبيرة من السلع لا يمكن إحلالها محل بعضها البعض هي السلع المتكاملة حيث أن زيادة الكمية المشتراة من المناضد مثلاً يصحبها زيادة في الكمية المطلوبة من المقاعد اللازمة لها .

ونظراً لأن المستهلك يمكنه تبعاً لقابلية السلع للإحلال محل بعضها البعض إحلال سلعة محل سلعة أخرى ، فإن المستهلك يستطيع إيجاد مجاميع مختلفة من أي سلعتين ولتكونا أ ، ب مثلاً تكون متساوية أو متكافئة الإشباع أو المنفعة بالنسبة له . فإذا عرض على المستهلك المفاضلة بين المجموعتين التاليتين من السلعتين أ ، ب .

١٥ وحدة من السلعة أ + ٨ وحدات من السلعة ب . . . (١)

١٤ وحدة من السلعة أ + ١٠ وحدات من السلعة ب . . . (٢)

فإن المستهلك بتفضيله المجموعة (١) على المجموعة (٢) يعتقد أن زيادة وحدتين من السلعة ب لا تكفي لمعادلة نقص وحدة من السلعة أ ، أي أنه يلزم في هذه الحالة زيادة الكمية المضافة من السلعة ب في المجموعة (٢) حتى تصبح مساوية ومماثلة الإغراء بالنسبة لهذا المستهلك للمجموعة (١) . وبفرض أن الزيادة المرغوبة في عدد وحدات السلعة ب في المجموعة (٢) كانت وحدة أخرى فإن هذه المجموعة تصبح عبارة عن :

١٤ وحدة من السلعة أ + ١١ وحدة من السلعة ب . . . (٣)

وتصبح المجموعتان (١) ، (٣) متكافئتين أي أنه يكون سيان لدى المستهلك الحصول على أي منهما .

ومن الممكن باتباع الطريقة السابقة اشتقاق مجموعات عديدة من السلعتين أ ، ب تكون متكافئة من وجهة نظر المستهلك . ويبين الجدول التالي بعضاً من هذه المجموعات .

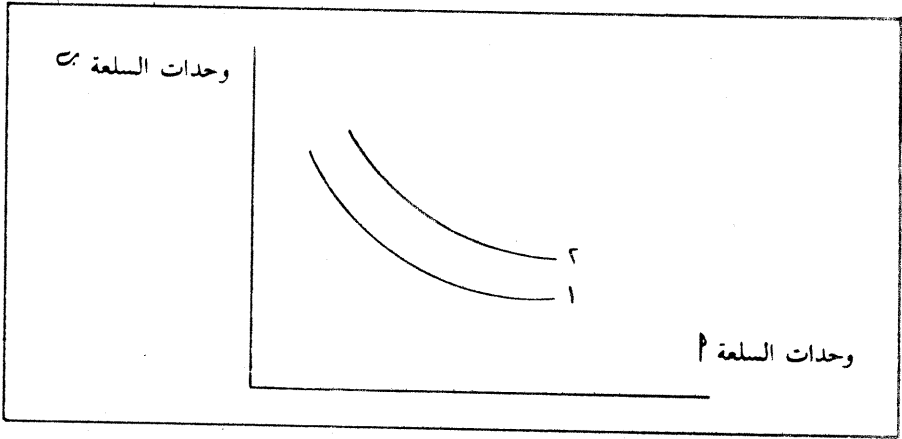
جدول رقم (٨)
مجاميع السلع المتكافئة في الإشباع

القسم الأول			
المجموعة	السلعة أ	السلعة ب	م . أ . ح ب - ١
١	١٧	٧	٠٠
٢	١٦	٨	١
٣	١٥	١٠	٢
٤	١٤	١٣	٣
٥	١٣	١٧	٤

القسم الثاني			
١	١٧	٨	٠٠
٢	١٦	١١	٣
٣	١٥	١٥	٤
٤	١٤	٢٠	٥
٥	١٣	٢٦	٦

من ذلك الجدول يتضح أن المستهلك يفضل أي مجموعة من السلعتين
 أ ، ب بالقسم الثاني على نظيرتها بالقسم الأول حيث تحتوي مجموعات
 القسم الثاني على نفس الكميات من السلعة أ وعلى كميات أكبر من السلعة
 ب .

ويمكن تمثيل مجموعات القسمين الأول والثاني المختلفة بيانياً كما هو
 مبين بالشكل رقم (٢١) حيث يرمز الإحداثي الرأسي إلى وحدات السلعة
 ب والإحداثي الأفقي إلى وحدات السلعة أ . وإذا فرض أن هاتين السلعتين
 يمكن تجزئتهما فإننا نحصل على منحنيات السواء المستمرة ١ ، ٢ التي تمثل
 مجموعات كل من القسم الأول - والثاني في الجدول السابق على التوالي .
 وبناء على الفرض السالف أي قابلية السلع للتجزئة فإن عدد منحنيات
 السواء الممكن بيانها بيانياً غير محدود .



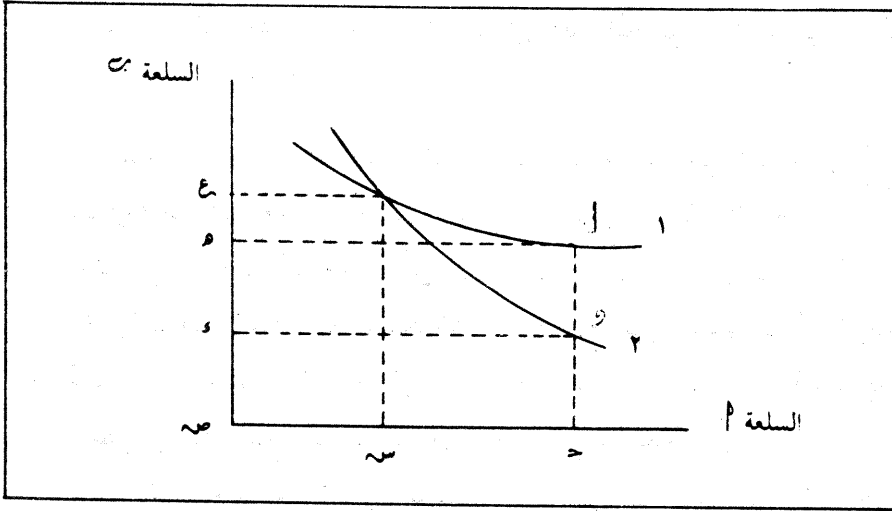
شكل بياني رقم (٢١)

١ - خصائص منحنيات السواء :

تتميز منحنيات السواء بثلاث خصائص ، هي :

١ - منحنيات السواء لا تتقاطع مع بعضها : ويمكن إثبات ذلك

بفرض إمكانية تقاطع منحنيات سواء كما هو مبين بالشكل رقم (٢٢) . لما كان من المعروف أن جميع المجموعات من السلعتين أ ، ب الواقعة على منحنى سواء واحد تكون متكافئة ومتماثلة فإنه يمكن القول بأن حد ص من السلعة أ + ص هـ من السلعة ب = س ص من السلعة ١ + ص ع من السلعة ب على منحنى السواء (١) .



شكل بياني رقم (٢٢)
منحنيات السواء

وكذلك فإن س ص من السلعة أ + ص ع من السلعة ب = ح ص من السلعة أ + ص هـ من السلعة ب على منحنى السواء (٢) ويستنتج مما تتقدم أن :
ح ص من السلعة أ + ص هـ من السلعة ب = ح ص من السلعة أ + ص د من السلعة ب .

وبالتالي فإن ص هـ من السلعة ب = ص د من السلعة ب . وهي نتيجة غير منطقية حيث أن المستهلك سيفضل قطعاً الكمية ص هـ من

السلعة ب على الكمية ص ء من نفس السلعة لأنها أكبر ، أي أنه لا يمكن
والحال كذلك لمنحنيات السواء أن تتقاطع .

٢ - إنحدار منحنيات السواء سالب : حيث أنه كلما زادت كمية السلعة
أقلت كمية السلعة ب . وهذه خاصية عامة إذ أنه من المستحيل أن تكون
مجموعتان من السلعتين أ ، ب متكافئتين في حين تحتوي إحداهما على نفس
الكمية من السلعة أ التي تحتويها المجموعة الثانية وتحتوي في نفس الوقت
المجموعة الأولى على كمية أكبر مما تحتوي عليه المجموعة الثانية من السلعة
ب .

هذا ويقصد بمعدل الإحلال الحدي للسلعة ب محل السلعة أ الكمية
اللازمة من السلعة ب لمعادلة النقص في درجة الإشباع الناتج عن نقص
وحدة من وحدات السلعة أ . أي أن معدل الإحلال الحدي إن هو إلا مقارنة
بين مجموعتين متقاربتين ومتكافئتين - وواضح من القسم الأول بالجدول
السابق أن المستهلك احتاج إلى ثلاث وحدات إضافية من السلعة ب لمعادلة
النقص الذي نتج عن تنازله عن وحدة من السلعة أ في حالة انتقاله من
استهلاك المجموعة ٣ إلى المجموعة ٤ . أي أن معدل الإحلال الحدي
للسلعة ب بدلاً من أ في هذه الحالة عبارة عن ٣ وحدات من ب نظير وحدة
واحدة من أ ، أي :

$$م . أ . ح . ب = ٣ : ١ = ٣$$

$$\frac{١}{م . أ . ح . ب} \quad \text{ويتساوى م . أ . ح . ب مع}$$

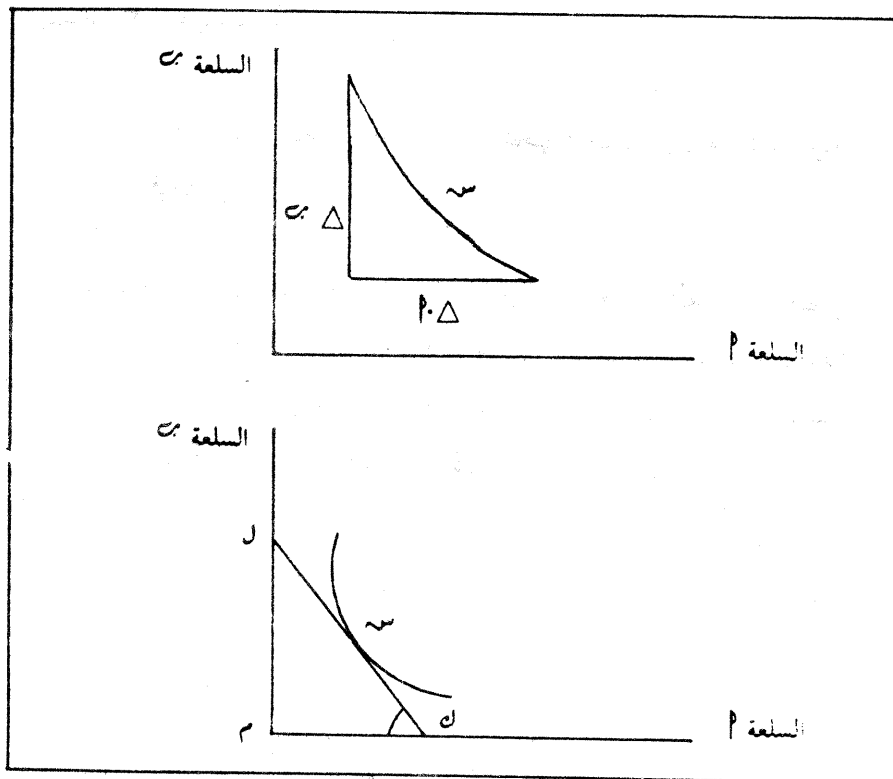
أي أن معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ عبارة عن
معكوس معدل الإحلال الحدي للسلعة أ بدلاً من السلعة ب . وفيما يلي
تمثيل م . أ . ح . ب - أ بيانياً لتوضيح معنى الإحلال - شكل رقم (٢٣) .

نفرض أن المستهلك يكون عند نقطة س فإن هذا المستهلك يتنازل عن كمية صغيرة من السلعة أ أي (Δ أ) للحصول على كمية أكبر من السلعة ب أي (Δ ب) حتى يحتفظ بنفس معدل الإشباع الذي يتمتع به عند استهلاكه للمجموعة س . أي أن :

$$\frac{\Delta ب}{\Delta أ} = \text{عبارة عن م. أ ح ب. أ}$$

وإذا فرضنا أنه أمكن تجزئة وحدات - السلعتين أ ، ب لدرجة كبيرة ، فإن معدل الإحلال الحدي يصبح في هذه الحالة عبارة عن انحدار الخط ك ل أي مماس النقطة س أي :

$$م. أ. ح ب. أ = \frac{م ل}{م ك} = \text{ظام كل}$$



شكل بياني رقم (٢٣)

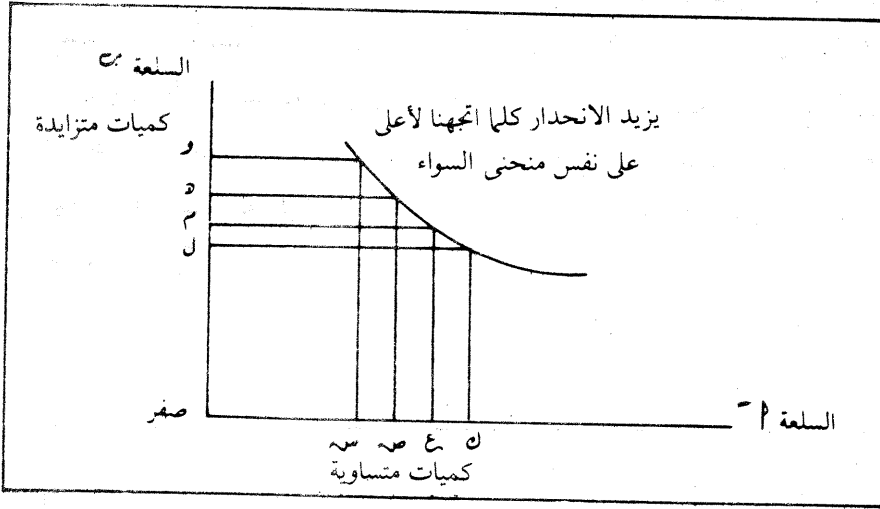
معدل الإحلال الحدي لـ ب محل أ

٣ - منحنيات السواء معقرة^(٧٦) بالنسبة لنقطة الأصل : حيث يزيد معدل الإحلال الحدي للسلعة ب محل أ كلما زادت كمية ب بالنسبة لكمية أ . بفرض أن السلعة أ هي وقت الراحة أو الاستجمام في حين أن السلعة ب هي الدخل النقدي المتحصل عليه من العمل في القسم الأول من الجدول السابق رقم (٧) . وأن الوحدة س ب تمثل عشرة ريالات ، أما الوحدة س أ فتمثل ساعة زمنية من الوقت المخصص لراحة العامل .

نجد أن العامل عند انتقاله من المجموعة ١ إلى ٢ يطلب : زيادة عشرة ريالات في دخله النقدي نظير إنقاصه لوقت راحته أو استجمامه بمقدار ساعة واحدة . غير أن هذا العامل يطلب زيادة مقدارها عشرون ريالاً لتعويض نقص وقت راحته بمقدار ساعة أخرى أي عند انتقاله من المجموعة ٢ إلى المجموعة ٣ . ويعزي ذلك إلى سبيين :

(أ) قلة الوقت المحدد لراحته أو استجمامه عن الأول وبالتالي ازدياد قيمة وقت الراحة النسبية .

(ب) زيادة كمية دخله النقدي وبالتالي قلة حاجة العامل للحصول على زيادة في دخله . ويقوم مبدأ زيادة معدل الإحلال الحدي هذا مقام قانون تناقص المنفعة في نظرية الطلب التقليدية ويمكن إيضاح ذلك بيانياً كما يلي :



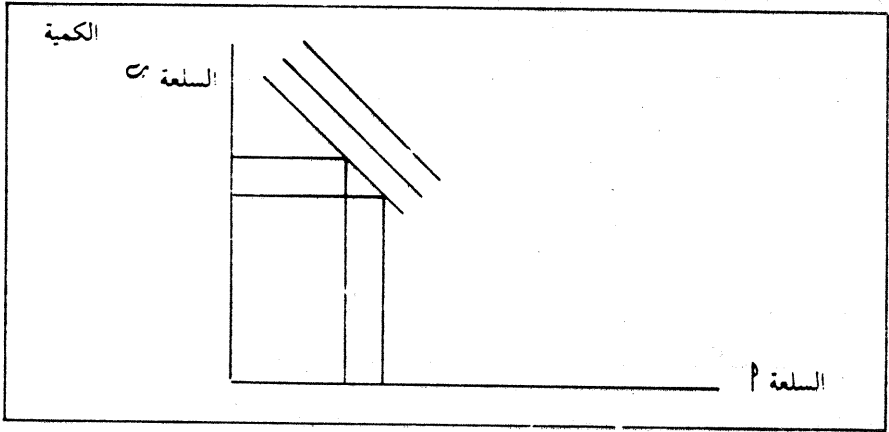
شكل بياني رقم (٢٤)
معدل الإحلال الحدي

لنفرض أن كلاً من س ص ، ص ع ، ع ك تمثل كميات متساوية من السلعة أ فنجد أن المستهلك يطلب كميات متزايدة من السلعة ب (د، م، ن، هـ) لتعادل النقص في كل من هذه الوحدات المتتالية من السلعة أ .

وإذا فرضنا أن وحدات كل من السلعتين أ ، ب تكون صغيرة جداً فإن انحدار منحنى السواء (الذي يعادل معدل الإحلال الحدي) يزيد كلما انتقل المستهلك إلى أعلى على نفس منحنى السواء .

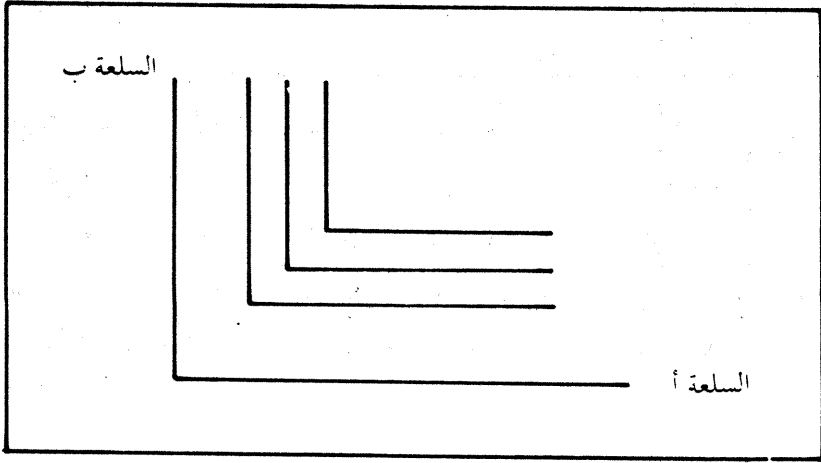
هذا وتقل درجة التقعر كلما زادت إمكانية إحلال السلع محل بعضها البعض . ويتضح ذلك من دراسة منحنيات السواء في حالي السلع التامة الإحلال محل بعضها والسلع الأخرى التي لا يمكن إحلالها محل بعضها البعض .

١ - حالة السلع التامة الإحلال محل بعضها البعض : مثل قطع النقود ذات الخمسة الريالات وذات العشرة الريالات حيث يمكن إحلال الأولى محل الثانية بنسبة اثنين إلى واحد كما هو مبين في الشكل المقابل الذي يدل على أن هاتين السلعتين بدائل تامة ويمكن اعتبارهما سلعة واحدة في جميع الأغراض العملية . ومن مميزات البدائل التامة أن معدل الإحلال الحدي بينها يكون ثابتاً دائماً .



شكل بياني رقم (٢٥)
معدل الإحلال الحدي الثابت للبدائل التامة

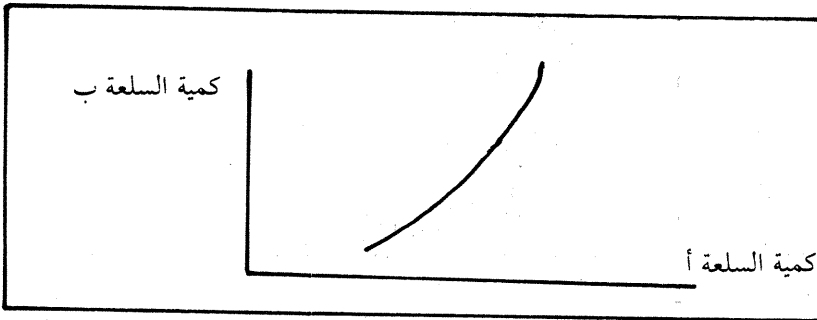
٢ - حالة السلع التي لا يمكن إحلالها محل بعضها البعض : والتي لا بد من استخدامها مع بعضها البعض بنسب ثابتة مثل الأحذية اليمين والشمال التي لا يستطيع أن يستهلكها الفرد في أي نسبة خلاف : ١ : ١ أو مضاعفتها كما هو مبين بالرسم . ويلاحظ أن معدل الإحلال الحدي بين السلعتين في هذه الحالة يكون عبارة عن صفر .



أشكال أخرى لمنحنيات السواء :

سبق التعرف من دراسة منحنيات السواء وخصائصها على اتجاه منحنيات السواء وأشكالها المعتادة . إلا أنه أحيانا ما توجد منحنيات سواء ذات أشكال أو اتجاهات مختلفة عن تلك السابق ذكرها .

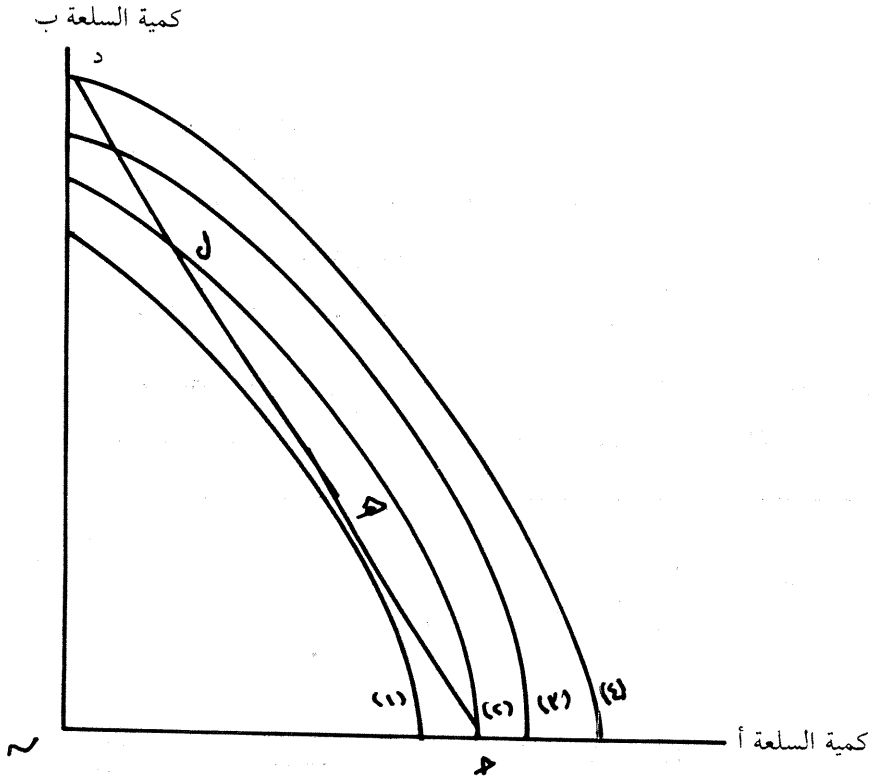
ففي بعض الأحيان يكون انحدار منحنى السواء موجبا وليس سالبا ولذا فإن منحنى السواء يأخذ الشكل الموضح في الرسم البياني (٢٧)



شكل بياني (رقم ٢٧)

منحنى السواء والانحدار الموجب

إذ تكون هناك حالات تكون فيها إحدى السلعتين ذات منفعة سالبة أو غير مرغوب فيها ، لذا فزيادة كمياتها معا يعطيان نفس الإشباع .
وهناك بعض الحالات الاستثنائية أيضا لا تكون فيها منحنيات السواء مقعرة^(٧٧) بالنسبة لنقطة الأصل بل تكون محدبة^(٧٨) بدلا من ذلك كما هو مبين بالشكل التالي (٢٨) . وذلك لأن المستهلك يجد أنه يحقق منفعة أكبر بزيادة استهلاكه من السلعة ب بدلا من السلعة أ (وهو عكس المعروف عن العلاقة العكسية بين الكمية المستهلكة والمنفعة الحدية) والتي تظهر في نقص معدلات الإحلال الحدية للسلعة بدلا من أ كلما زادت كمية ب بالنسبة لكمية أ .



فإذا كان توازن المستهلك يتحقق عند تماس خط السعر وأعلى منحنى سواء ممكن كما هو معلوم ، فإن توازن المستهلك في هذه الحالة يتحقق بتماس خط السعر ج د مع أعلى منحنى سواء ممكن وهو رقم (٤) أى عند النقطة د ، ويفضل استهلاك السلعة ب فقط دون السلعة أ . حيث أن خط السعر يماس كلا من منحنى السواء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ إلا أن أعلاها رقم (٤) وهو الأنسب له لا يتضمن أى كمية من السلعة أ ، فتتزايد الكميات المضحية بها من أ في سبيل الحصول على كميات ثابتة من ب .

٢ - اشتقاق منحنى الطلب :

تستخدم منحنيات السواء في تقدير الكميات المختلفة من كل سلعة من السلع التي يشتريها المستهلك بالأسعار المختلفة في فترة زمنية معينة أي استنتاج منحنيات طلبه . وكذلك في تقدير الكميات المختلفة التي سيطلبها المستهلك عند تغير دخله في حالة بقاء الأسعار ثابتة وعلى ما هي عليه أي منحنيات الانفاق أو منحنيات الدخل على أن تكون المعلومات التالية معروفة للمستهلك :

- ١ - منحنيات السواء للسلعتين موضع الدراستين .
- ٢ - دخل المستهلك الذي يفرض أنه ثابت .
- ٣ - أسعار السلع التي يفرض أنها لا تتأثر بطلب هذا المستهلك .

وفيما يلي نوضح كيفية استخدام منحنيات السواء لتقدير الكميات المختلفة من أي سلعة من السلع التي يشتريها المستهلك بالأسعار المختلفة في فترة زمنية معينة عند بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة وعلى ما هي عليه ، أي منحنيات الطلب الفردية ، عند معرفة البيانات السابق ذكرها وهي :

- ١ - منحنيات السواء بالنسبة للسلعتين المراد تقدير منحنيات طلب المستهلك الفردي لهما .

٢ - معرفة دخل المستهلك الذي يفرض بقاءه ثابتاً وأن المستهلك يقوم بإنفاق دخله على سلعتين فقط . أي أن معادلة ميزانية المستهلك كالاتي :

$$e = p_A x_A + p_B x_B$$

حيث ترمز e للدخل و x_A و x_B إلى الكميات المشتراة من السلعتين أ ، ب وتدل p_A ، p_B على أسعارهما على التوالي :

٣ - أسعار السلعتين أ ، ب التي لا تتأثر بالكميات التي يطلبها هذا المستهلك منها .

أي أنه في ظل المنافسة فإن المستهلك الفردي لا يكون لطلبه أي تأثير على الأسعار السائدة . ونظراً لأن دخله ثابت فإن معادلة الميزانية تعطينا الكميات المختلفة من السلعتين أ ، ب التي يمكنه شراؤها في حدود دخله الثابت كما هو مبين فيما يلي :

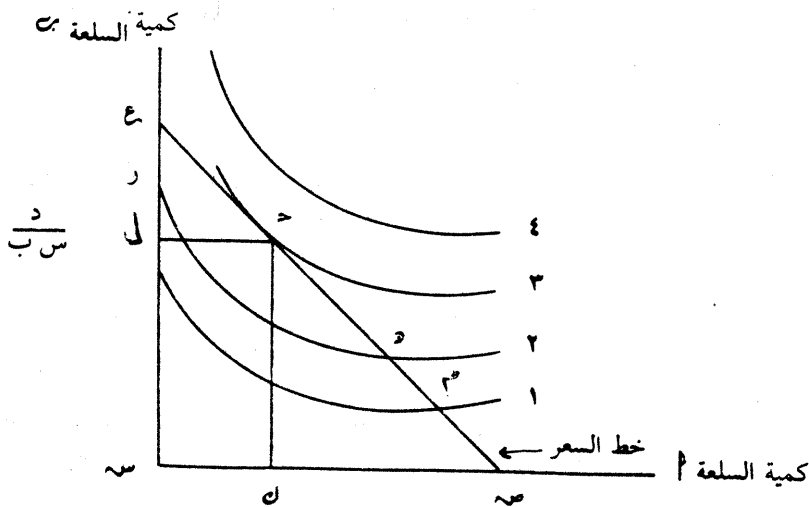
الكمية المشتراة من السلعة أ الكمية المشتراة من السلعة ب

صفر		$\frac{e}{p_B} = x_B$
١		$\frac{e - p_A x_A}{p_B}$
٢		$\frac{e - 2 p_A x_A}{p_B}$

صفر

$$\frac{e}{p_A} = x_A$$

وبفرض أن المستهلك رشيد في سلوكه يسعى لتحقيق أقصى إشباع ممكن فإذا قام المستهلك بإنفاق دخله على السلعة أ فإنه يستطيع شراء الكمية $\frac{E}{S_A} = S_A$ ، وكذلك فإنه في حالة إنفاق دخله على السلعة ب فإنه يمكنه الحصول على الكمية $\frac{E}{S_B} = S_B$ من السلعة ب . وبتمثيل ذلك على الرسم شكل رقم (٢٩) وإيصال النقطتين ص ، ع بخط مستقيم فإن هذا الخط يطلق عليه إسم خط السعر أو خط الميزانية (ص ع) وهو يبين المجموعات المختلفة من السلعتين أ ، ب التي يستطيع المستهلك شرائها بدخله الثابت .



شكل بياني رقم (٢٩)
الكميات المشتراة من السلعتين

ونظراً لأن المستهلك ينفق دخله بأكمله على السلعتين أ ، ب فإنه لابد أن يشتري مجموعة منهما تقع على الخط ص ع .

هذا ويطلق على المنحنيات المختلفة التي تواجه المستهلك بخريطة السواء ، وهي تمثل سلم تفضيل المستهلك لمختلف المجاميع من السلعتين .

ويلاحظ أن خط السعر ص ع يقطع منحنيات السواء ١ ، ٢ ، ٣ في النقط م ، ن ، ح على التوالي وسيقوم المستهلك بشراء المجموعة ح الواقعة على منحنى السواء ٣ لأنها أفضل بالنسبة للمستهلك من أي من المجموعتين م أو ن . وبالرغم من أن أي مجموعة على منحنى السواء ٤ تفضل مجموعات منحنى السواء ٣ إلا أن المستهلك لا يستطيع شراءها نظراً لأن دخله لا يمكنه من ذلك .

أي أن المستهلك سيطلب الكميات س ك من السلعة أ ، س ل من السلعة ب .

وحيث انحدار أو ميل خط السعر ص ع هو :

$$\frac{\text{س ع}}{\text{س ص}}$$

وبالتعويض عن الكميات بما يقابلها من معادلة الميزانية

$$\text{أي} \quad \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} \div \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} = \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} \times \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}} = \frac{\text{س أ}}{\text{س ب}}$$

ولما كان انحدار منحنى السواء ٣ في النقطة ج يساوي معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ أي م . أ . ح ب - أ ، فإنه إذا لكي يحصل المستهلك على أقصى إشباع أو منفعة من السلعتين أ ، ب فإنه يجب أن يكون معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ مساوياً تماماً لخارج قسمة $\frac{\text{س أ}}{\text{س ب}}$ وذلك لأن :

١ - معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ يدل على المعدل الشخصي لهذا المستهلك عند تحويل السلعة أ إلى السلعة ب وهو لا يتوقف على سعر أي من هاتين السلعتين .

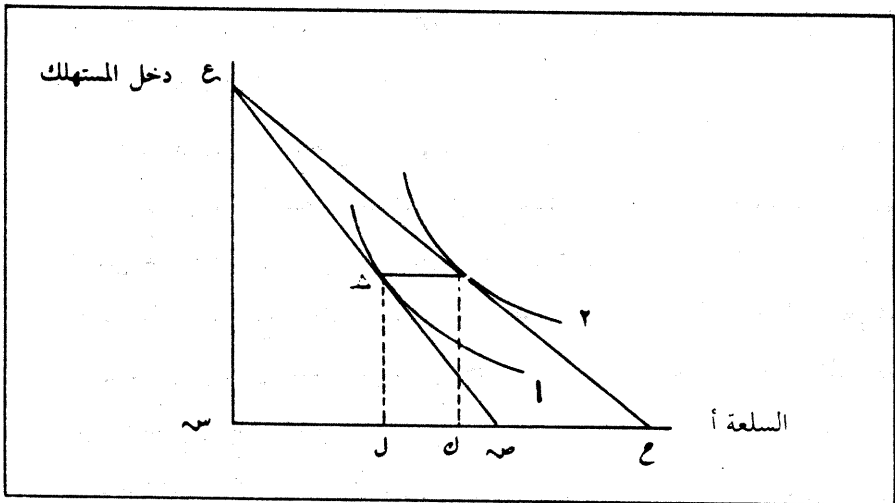
٢ - خط السعر $(-\frac{س أ}{س ب}-)$ يبين النسبة التي يمكن بها استبدال السلعة أ بالسلعة ب أو العكس في السوق . فمثلاً إذا كان سعر الوحدة من أ عشرة ريالاً في حين كان سعر الوحدة من ب هو ريالان ونصف فقط ، فإن $\frac{١٠}{٢.٥} = ٤$ أي يلزم استبدال أربع وحدات من السلعة ب نظير وحدة واحدة من السلعة أ . فإذا كان م . أ . ح ب - أ < $\frac{س أ}{س ب}$ فإن ذلك يعني أن المستهلك يقدر الوحدة من السلعة ب بالنسبة إلى أ بأقل من قيمتها في السوق ولذلك فإنه سيقوم باستبدال ب بالسلعة أ وبالتالي يخفض من قيمة معدل الإحلال الحدي . أما إذا وجد أن م . أ . ح ب - أ > $\frac{س أ}{س ب}$ فإن هذا يدل على أن المستهلك يقدر الوحدة من السلعة ب بالنسبة إلى أ بأكثر من قيمتها في السوق وبالتالي فإنه سيسعى إلى استبدال أ بالسلعة ب وهذا سيزيد من م . أ ح ب - أ .

فإذا فرضنا أن دخل المستهلك النقدي في الحالة السابقة هو ١٨٧.٥ ريال فإنه في ظل الأسعار المذكورة فإن المستهلك سيختار المجموعة ٣ بالقسم الثاني من الجدول رقم (٧) أي سيطلب ١٥ وحدة من كل من السلعتين أ و ب لأنه يستطيع ذلك بواسطة دخله $١٨٧.٥ = ٢.٥ \times ١٥ + ١٠ \times ١٥$ ريال ، ويكون في نفس الوقت في حالة توازن أيضاً أي سيحصل المستهلك على أقصى إشباع ممكن إذ أن $\frac{١٠}{٢.٥} = م . أ ح ب - أ = ٤$ أي يتساوي في هذه الحالة معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من أ مع خارج قسمة سعر السلعة أ على سعر السلعة ب .

ولاشتقاق منحني طلب المستهلك الفردي للسلعة أ فإننا نوقع دخل

المستهلك النقدي على الأحداثي الرأسي أي بدلاً من السلعة ب حيث يشار إليه كسلعة ب ، في هذه الحالة ١ أن ثمن الريال يساوي واحدا عندما نستخدم الريال كوحدة للنقد . أي أن انحدار أو ميل خط السعر ص ع في هذه الحالة يصبح
$$\frac{س أ}{١} = س أ$$

ويمكن بيان المجموعة جـ بيانياً كما في الشكل رقم (٣٠) فإذا انخفض سعر السلعة أ فإن ذلك يعني أن المستهلك يستطيع بواسطة دخله الثابت شراء كمية أكبر من السلعة أ عن ذي قبل أي يمكنه شراء الكمية س ح . ويعني ذلك أن انحدار أو ميل خط السعر الجديد ع ح أصبح أقل انحداراً من ص ع أي خط السعر القديم . ونتيجة ذلك فإن المستهلك ينتقل إلى منحنى سواء أعلي أي منحنى السواء ٢ بدلاً من ١ . وبالتالي سيطلب الكمية س ك من السلعة أ بدلاً من الكمية س ل التي كان يطلبها قبل انخفاض سعر أ أي أنه أصبح لدينا نقطتان على منحنى طلب هذا المستهلك للسلعة أ تتمثلان في الكمية س ل ، س ك .

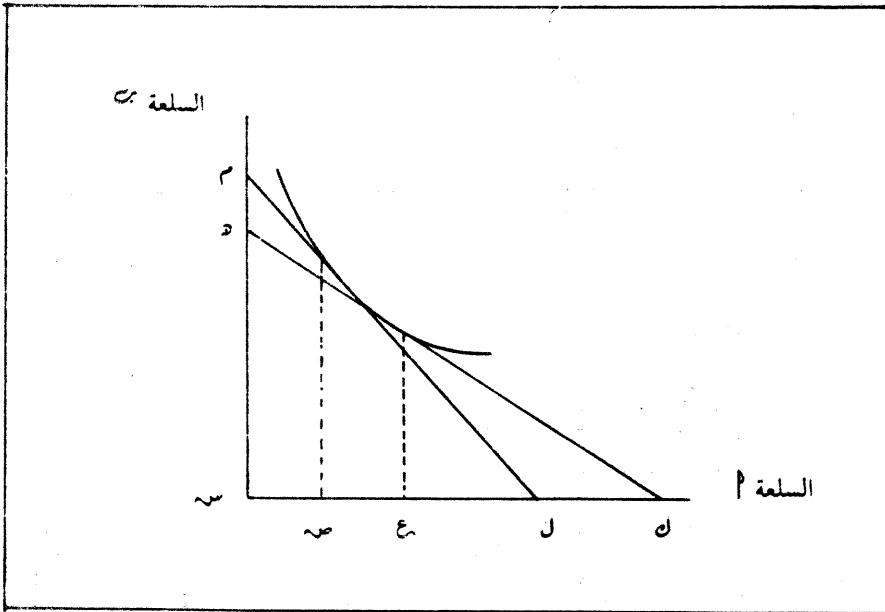


شكل بياني رقم (٣٠)
منحنى الاستهلاك - السعر

وإذا سمحنا لخط السعر بأن يأخذ جميع الانحدارات الممكنة ، فإننا يمكننا الحصول على باقي النقط الواقعة على منحنى طلب المستهلك الفردي للسلعة أ أي التي تمثل الكميات المختلفة التي سيطلبها هذا المستهلك بالأسعار المختلفة بفرض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه .

أما لماذا يكون الطلب على بعض السلع مرناً وعلى بعضها غير مرّن فمن الممكن توضيح ذلك كما يلي :

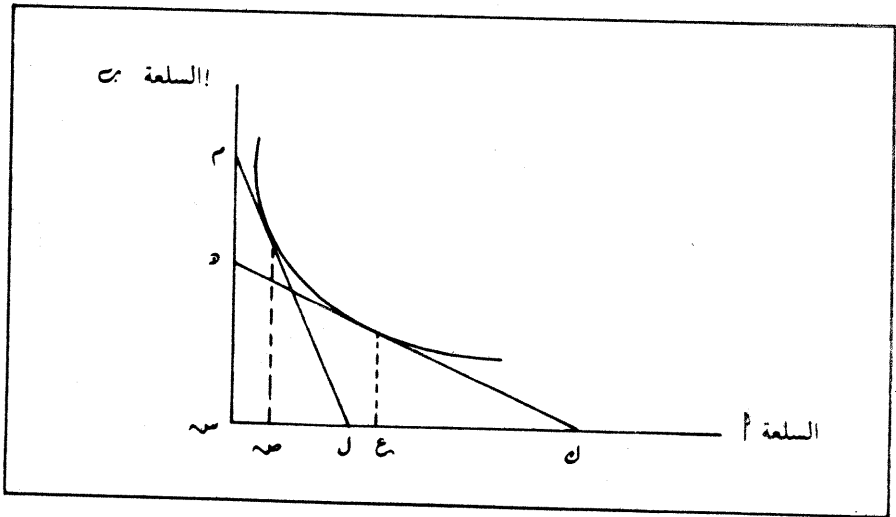
(أ) في حالة السلع البديلة أو التي يمكن إحلالها محل بعضها البعض تكون منحنيات السواء بين هذه السلع أقل تقعرًا كما هو واضح من الرسم البياني رقم (٣١) حيث يبين خطا السعر ل م ، ن ك أسعارا نسبية مختلفة لكل من السلعتين أ ، ب : ونظراً لأن ميل خط السعر = $\frac{\text{سعر أ}}{\text{سعر ب}}$ - فإن خط



شكل بياني (رقم ٣١)
منحنيات السواء للسلع البديلة

السعر ك ن الأقل انحداراً من خط السعر ل م يدل على أن أسعار السلعة أقل نسبياً من أسعار السلعة ب . وقد نتج عن هذا الانخفاض النسبي في أسعار السلعة أ أن زادت الكمية المطلوبة منها زيادة كبيرة من س ص إلى س ع أي أن الطلب للسلعة أ (وكذلك للسلعة ب) مرن . وتصبح القاعدة العامة أنه كلما زاد عدد بدائل أي سلعة كان الطلب عليها مرناً .

(ب) في حالة السلع غير البديلة أي التي لا يمكن إحلالها محل بعضها البعض : تكون منحنيات السواء ذات تقعر كبير كما هو مبين بالرسم رقم (٣٢) ، ويؤدي هذا إلى أن حدوث انخفاض كبير في سعر السلعة أ بالنسبة إلى سعر السلعة ب ينتج عنه زيادة صغيرة جداً في الكمية المطلوبة من السلعة أ . ومن ذلك فإن طلب أي سلعة يكون غير مرن في حالة عدم وجود سلع بديلة يمكن إحلالها محل هذه السلعة .

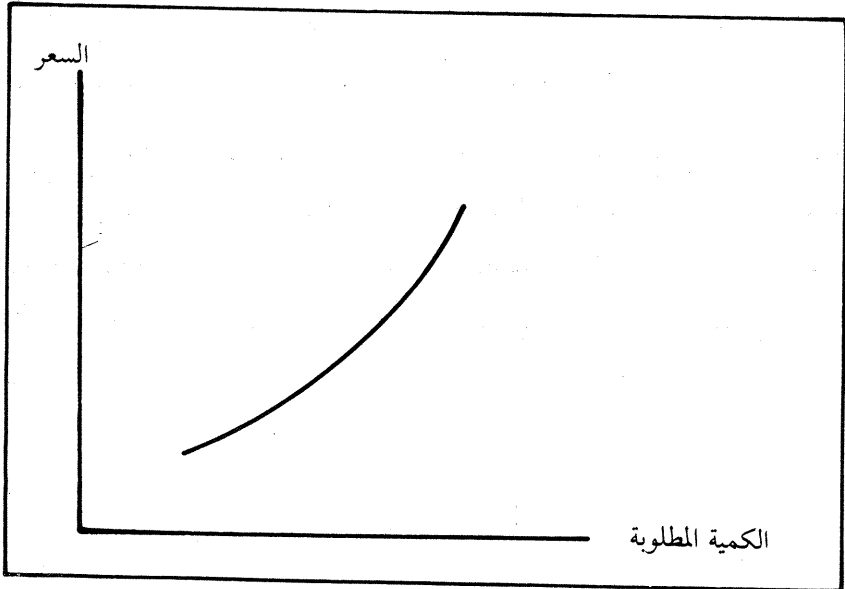


شكل بياني (رقم ٣٢)
منحنيات السواء للسلع غير البديلة

أشكال أخرى لمنحنى الطلب ، ومنحنى الدخل - الاستهلاك :

تنقسم السلع من حيث تفضيل المستهلك لها وأثر كل من السعر والدخل على الكميات المستهلكة منها ، إلى سلع جيدة و سلع دنيا . فيقل الطلب على السلعة الجيدة بزيادة سعرها ، ويزيد بانخفاضه ، كما أن زيادة الدخل تعمل على زيادة الاستهلاك منها بنسب متفاوتة .

أما السلع الدنيا فهي التي يقل الطلب عليها بزيادة الدخل لتفضيل المستهلك للسلع العادية أو الحيدة عليها . فزيادة دخله تؤدي كما سبق إلى تفضيل السلع الجيدة بزيادة الكمية المستهلكة منها ، في الوقت الذي يخفض فيها من استهلاكه من السلع الدنيا . ويؤدي انخفاض سعرها إلى زيادة الدخل الحقيقي للمستهلك مما يجعله يفضل السلع الجيدة عليها ويخفض من استهلاكه من هذه السلع الدنيا . لذا يأخذ منحنى الطلب على السلع الدنيا شكلا آخر غير معتاد لمنحنى الطلب المعروف على السلع العادية ذي الانحدار السالب . ويبين الشكل التالي منحنى الطلب على السلع الدنيا .



شكل بياني (٣٣)

منحنى الطلب على بعض السلع الدنيا التي يمثل الاستهلاك منها جانبا هاما من إنفاق المستهلك (سلع جيبن)

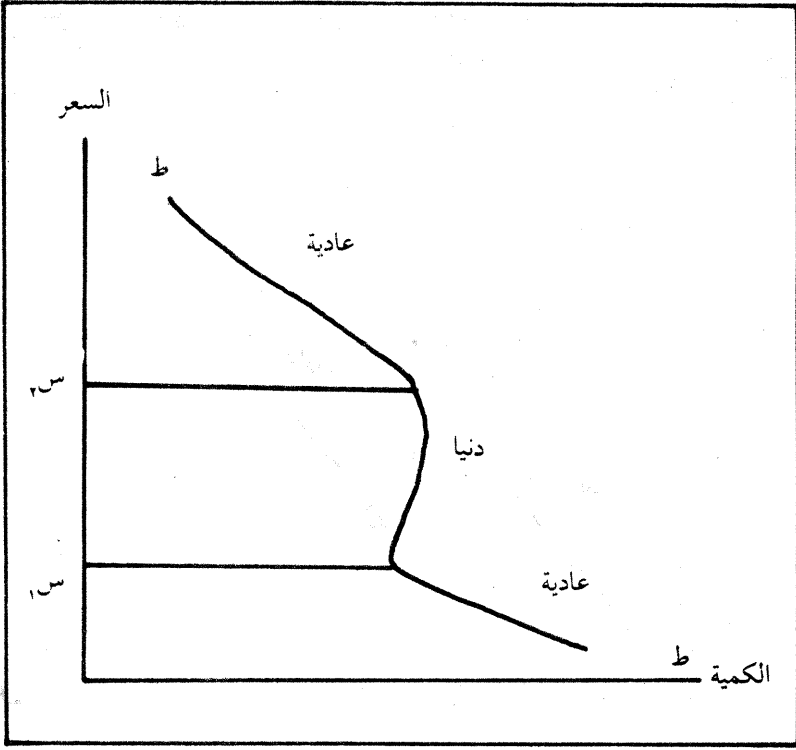
من هذا الشكل يتضح أن منحنى الطلب ذو انحدار موجب حيث يتجه من اليسار وأسفل إلى اليمين وأعلى ، حيث يقل استهلاكها بانخفاض سعرها ويزيد بارتفاع ثمنها .

وتسمى هذه السلع بسلع جيفن أو سلع الفقير ، ومثالها الخبز والسمن الصناعي والزبد الصناعي والبطاطس والأرز والملح الخشن والذرة .

وقد أوضح جيفن أن الطلب عليها يزيد بزيادة سعرها لما يؤدي إليه هذا الارتفاع من تأثير على دخل المستهلك بالانخفاض فلا تتاح له الفرصة لشراء السلع المفضلة لديه ، ويضطر إلى زيادة استهلاكه من السلع الدنيا مادام أن سعرها أقل من أسعار تلك السلع الجيدة .

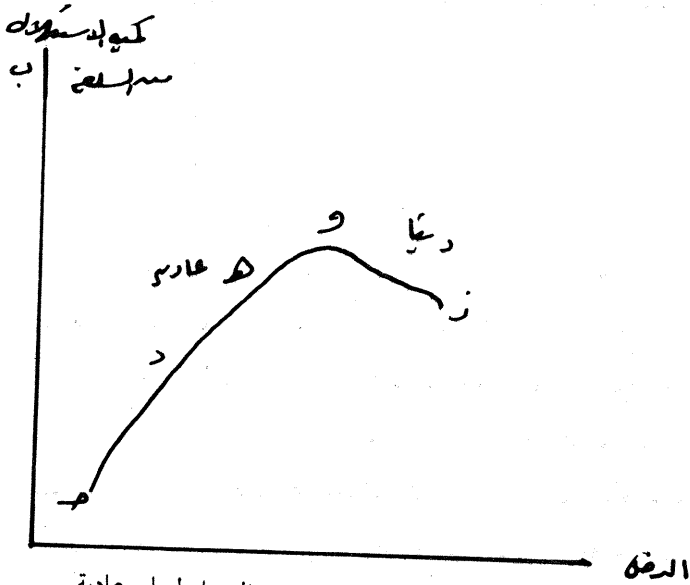
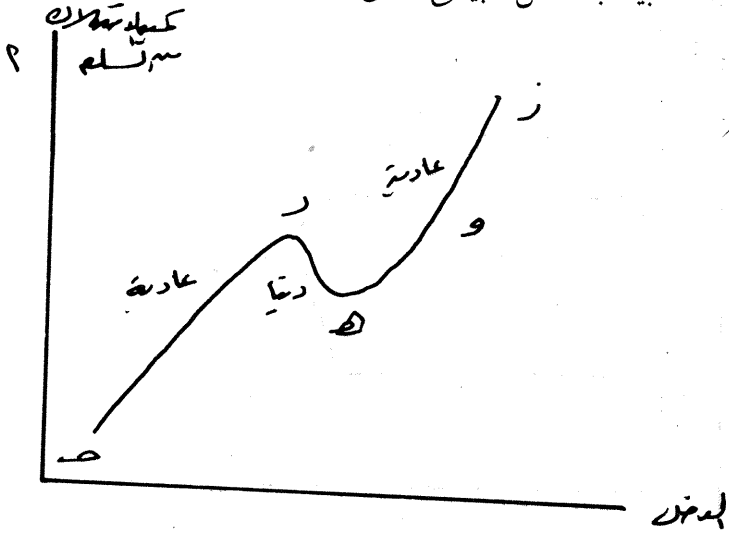
وقد بين جيفن تفصيلات أكبر عن منحنى الطلب على هذه السلعة تبعا لأثر كل من السعر والدخل على الكمية المطلوبة منها . فقد فرق بين سلعة يمثل الإنفاق عليها جانبا كبيرا من دخل المستهلك ، وأخرى يمثل الإنفاق عليها جزءا صغيرا من الدخل . ففي حالة السلع التي تمثل جانبا واضحا وهاما من إنفاق المستهلك فإن أثر الدخل يكون كبيرا ويسبب ظهور منحنى الطلب بصورته السابقة . وقد سميت هذه السلع بسلع جيفن .

أما في حالة السلع التي لا تمثل إلا جانبا متواضعا من دخل المستهلك فإن الصورة بالنسبة لها تختلف . إذ يصبح أثر الدخل ضعيفا وذلك في حالتين أولاهما أن يكون سعر السلع مرتفعا بدرجة ملموسة والأخرى أن يكون السعر بالغ الانخفاض . ولذا يتخذ منحنى الطلب على هذه السلع الشكل التالي :



من هذا الشكل يتضح أن منحنى الطلب على هذه السلعة التي يمثل الانفاق عليها جانبا ضئيلا من الدخل المتاح للمستهلك ، يتخذ اتجاهاين أولهما الاتجاه المعتاد لمنحنى الطلب العادى وذلك عندما يكون سعرها مرتفعا عن S_2 ، وكذلك عندما يكون منخفضا عن S_1 . وبين هذين السعرين يأخذ منحنى الطلب اتجاها معاكسا وهو الجزء الذى يماثل منحنى الطلب على السلع الدنيا ذات الحصة الكبيرة فى دخل المستهلك وإنفاقه حيث يقل الطلب بانخفاض السعر ويزيد بارتفاعه .

وفي مقابل منحنى الطلب الأخير توجد أشكال خاصة لمنحنيات الدخل - الاستهلاك وقد سبق بيان منحنى الدخل - الاستهلاك بالنسبة للسلع العادية . إلا أنه في حالة السلعة التي تعد دنيا في بعض الحالات ، وجيدة في بعضها الآخر ، فإن منحنى الدخل الخاص بها يتخذ صورا أخرى كتلك المبينة بالشكل البياني التالي :

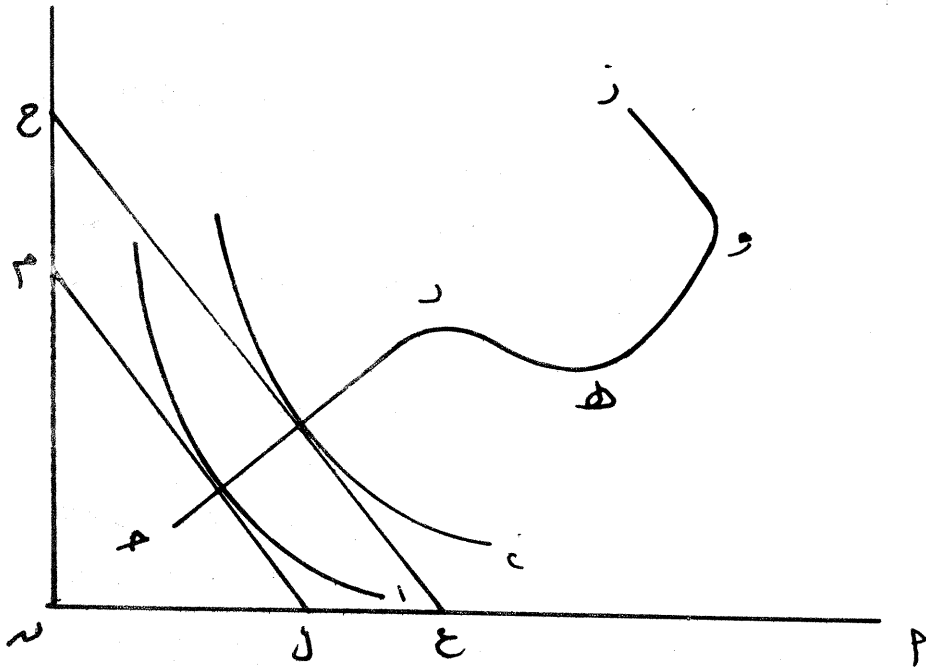


شكل بياني (٣٥) منحنى الدخل لسلع عادية
عند مستوى معين من الدخل ودنيا عند مستوى آخر

من الشكل السابق يتضح أن السلعة أ تعد عادية في استهلاكها عند مستويات معينة من الدخل ودنيا عند مستوى معين ، وذلك بالنسبة لما توضحه العلاقة بين الكمية المستهلكة منها والدخل المتاح للمستهلك على طول منحني الاستهلاك ، إذ أن الجزء هـ د من المنحنى يبين علاقة عكسية بين الدخل والاستهلاك ، إذ يقل الاستهلاك بزيادة الدخل في هذا الجزء من العلاقة ، أما على باقى المنحنى قبل هذا الجزء وبعده فإن العلاقة بين الدخل والاستهلاك تشير إلى علاقة طردية بينهما .

أما السلعة ب فإنها في الجزء الأول من المنحنى الذى يشرح العلاقة بين الدخل والاستهلاك على أساس طردى تبين زيادة الاستهلاك بزيادة الدخل ما بين المسافة جـ ، و ثم زيادة الدخل عن ذلك تؤدي إلى أن تصبح السلعة ب سلعة دنيا .

ومن الممكن التعبير عن العلاقة بين هاتين السلعتين باستخدام منحنيات السواء ، ومنحنى الدخل - الاستهلاك بالشكل التالى :



شكل بيانى (٣٦)

منحنى الدخل - الاستهلاك لسلع عادية عند مستويات دخل معينة ودنيا عند مستويات أخرى

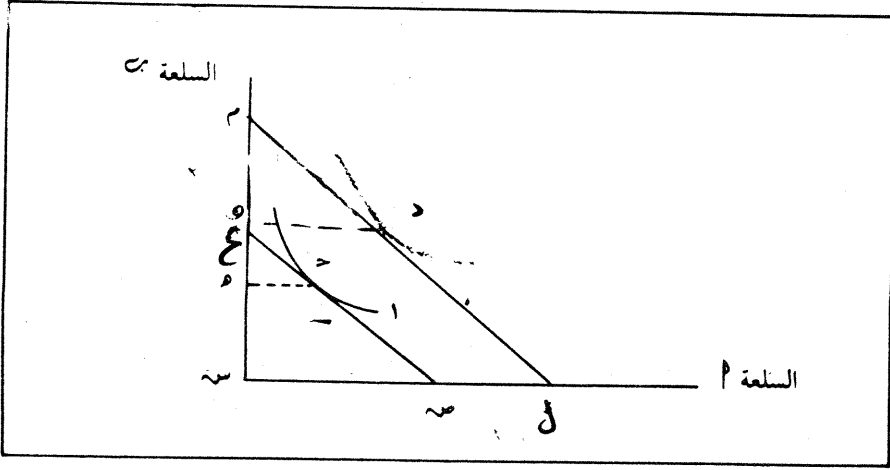
يوضح هذا الشكل أن استهلاك السلعتين السابق الإشارة إليهما أ ، ب لا يأخذ الصورة المعتادة للعلاقة بين الاستهلاك والدخل في جميع أجزائها . لذا فإن منحني الدخل - الاستهلاك لهما ، يأخذ الشكل المعتاد في الجزء الأول منه بين ج ، د (إذا تصورنا منحنيات سواء عديدة متتالية بعد ١ ، ٢ وحتى نهاية منحني الدخل ، وخطوط أسعار أيضا موازية للخطين ل م ، ع ح ، وحتى نهاية خريطة السواء الممكنة لهاتين السلعتين حتى النقطة ز) ثم بعد ذلك يلتوى لأسفل بين النقطة د ، هـ جهة المحور الأفقي مما يشير على نقص كميات استهلاك السلعة أ . ثم يعود موازيا لاتجاهه السابق بين النقطتين هـ ، و مشيرا إلى زيادة كمية السلعتين في هذا الجزء من منحني الدخل - الاستهلاك . ثم يلتوى لأعلى بعد النقطة و حتى يصل إلى النقطة ز مبينا زيادة الكمية المستهلكة من السلعة أ دون ب التي تنقص الكمية المستهلكة منها .

٣ - اشتقاق منحنيات الإنفاق أو الدخل :

يقصد بهذه المنحنيات بيان الكميات المختلفة التي سيطلبها المستهلك نتيجة للتغير في دخله في حالة بقاء الأسعار على ما هي عليه . ويمكن اشتقاق هذه المنحنيات باستعمال منحنيات السواء كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٣٧) .

بفرض أن المستهلك كان في حالة توازن عند النقطة جـ على منحني السواء حيث كان خط السعر ص ع مماساً لأعلى منحني ، وكان معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من مساوياً لخارج قسمة سعر السلعة أ على سعر السلعة ب (أي م . أ . ح ب = $\frac{\text{سعر أ}}{\text{سعر ب}}$) .

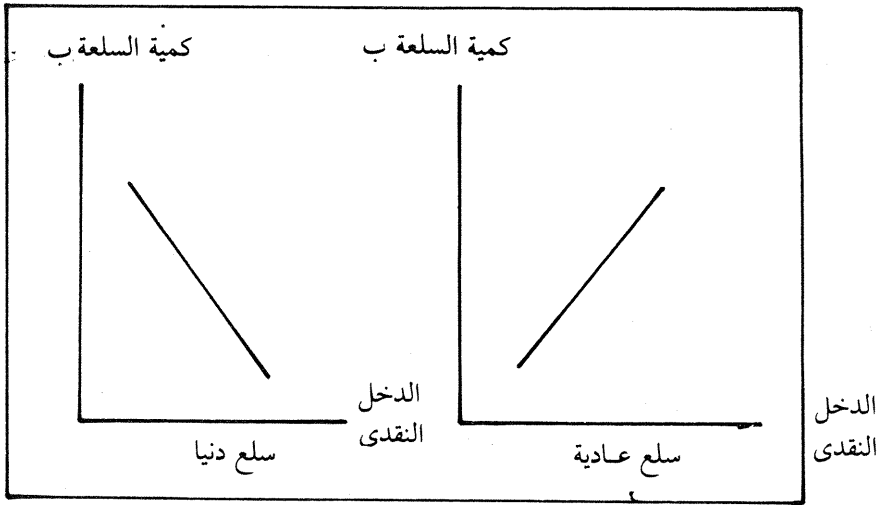
فإذا زاد دخل هذا المستهلك بمقدار ٣٠٪ مثلاً فإن المستهلك يمكنه في هذه الحالة شراء كمية أكبر من السلعة أ بمقدار ٣٠٪ ، أو يزيد مشترياته من السلعة ب بمقدار ٣٠٪ . وبالتالي فسيكون هناك خط سعر آخر ل م حيث



شكل بياني رقم (٣٧)
منحنيات الإنفاق أو الدخل

م ع تساوي ٣٠٪ من ع س ، وكذلك ل ص = ٣٠٪ من ص س .
وسيكون خط السعر الجديد ل م موازياً لخط السعر ص ع القديم حيث إن
 $\frac{\text{سعر السلعة أ}}{\text{سعر السلعة ب}}$ لم يتغير أي أن ميل أو انحدار خط السعر ظل ثابتاً .

وينتقل المستهلك من نقطة التوازن الأولى ج إلى نقطة توازن جديدة ع
على خط السعر ل م حيث يستهلك الكمية س و من السلعة ب بدلاً من
س هـ التي كان يستهلكها في حالة التوازن الأولى .



منحنى الدخل أو الإنفاق

والمتبع في حالة رسم منحنيات الإنفاق أو الدخل أن يمثل الإحداثي الأفقي دخل المستهلك النقدي وأن يمثل الإحداثي الرأسي الكمية المشتراة من السلعة ب ، وليس كمية النقود التي تنفق في شراء السلعة ب أي $K \times S =$ المنفق على السلعة ب . وذلك لأن K ب تكون متناسبة مع المنفق على السلعة ب حيث يظل السعر أي S ب ثابتاً ، وبالتالي فإن مرونة منحنى الإنفاق لا تتغير باتباع هذه الطريقة لبيانها .

فإذا كان منحنى الإنفاق يرتفع كلما اتجهنا إلى اليمين فإن هذا يعني أن المستهلك سيطلب كمية أكبر من السلعة كلما زاد دخله وينطبق هذا على السلع العادية . أما إذا انحدر منحنى الإنفاق إلى أسفل كلما اتجهنا إلى اليمين فإن هذا يدل على أن المستهلك سيطلب كمية أقل من هذه السلعة كلما زاد دخله ، وتلك هي الحال بالنسبة للسلع الرديئة أو الدنيا . إلا أنه توجد ملاحظتان يجب مراعاتهما على هذا التقسيم ، هما :

١ - في حالة دراسة مجموعة كبيرة من السلع كالطعام مثلاً ، فإننا نجد أنها

ستكون سلعةً عادية . في حين أننا لو درسنا الطلب على سلع معينة منها كالذرة مثلاً فإننا نجد أنها سلعة رديئة أو دنيا .

٢ - من المحتمل أن تكون سلعة ما عادية عند مستوى دخلي معين وتكون هذه السلعة نفسها رديئة أو دنيا عند مستوى دخلي آخر .

هذا عن اتجاه منحنى الإنفاق أو الدخل إلى أعلى أو أسفل كلما اتجهنا إلى اليمين . أما عن درجة انحدار أو ميل هذا المنحنى أي مرونة منحنى الإنفاق أو الدخل^(٧٩) فتقاس بالتغير النسبي في الكمية المطلوبة إلى التغير النسبي في الإنفاق أو في الدخل كما يلي :

$$\text{مرونة الإنفاق أو الدخل} = \frac{E_K}{\frac{L}{L}} \div \frac{E_L}{L}$$

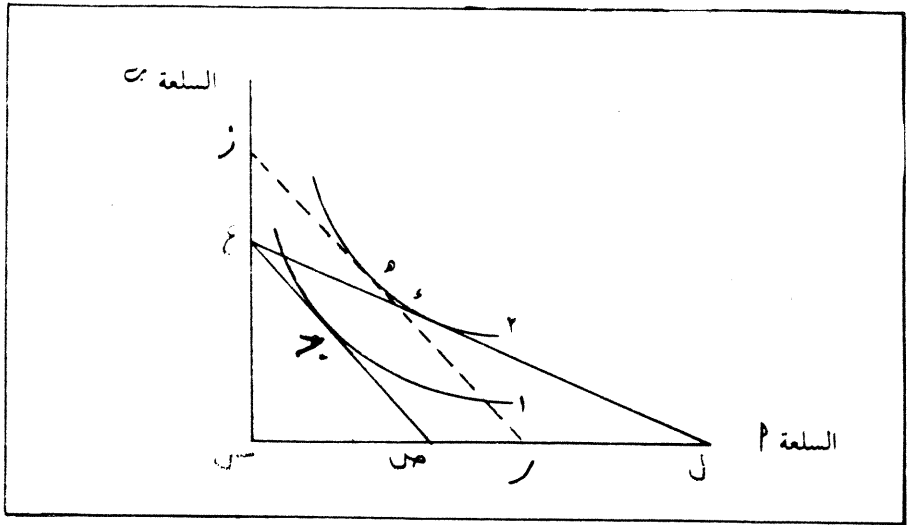
$$= \frac{L}{E_L} \times \frac{E_K}{L}$$

$$= \frac{L}{L} \times \frac{E_K}{E_L}$$

حيث ترمز ك للكمية ، ل للدخل .

٤ - تأثير الدخل وتأثير الاستبدال :

يوضح الشكل رقم (٣٨) العلاقة بين منحنيات الطلب ومنحنيات الدخل . فبافتراض أن نقطة توازن المستهلك الأصلية كانت ج حيث يتماس في هذه النقطة خط السعر مع منحنى السواء . فإن حدوث انخفاض في سعر السلعة أ يترتب عليه انتقال المستهلك إلى نقطة توازن جديدة (ع) على منحنى سواء أعلى هو منحنى السواء ٢ . .



شكل بياني رقم (٣٨)
العلاقة بين منحنيات الطلب والدخل

ويتم انتقال أو تحرك المستهلك من نقطة التوازن القديمة إلى نقطة التوازن الجديدة ، أي من النقطة ج إلى النقطة د على خطوتين :

١ - انتقال من نقطة التوازن ج إلى النقطة د نتيجة لزيادة دخل المستهلك حيث أن انخفاض سعر السلعة أ يكون مساوياً لزيادة دخل المستهلك . ويعرف هذا الانتقال باسم «تأثير الدخل» الذي قد يكون موجباً أو سالباً أي أن المستهلك إما أن يزيد أو ينقص الكمية التي يشتريها من السلعة أ . نتيجة لزيادة دخله تبعاً لكونها سلعة عادية أو سلعة رديئة .

٢ - انتقال المستهلك من النقطة د إلى نقطة التوازن الجديدة د على نفس منحنى السواء نتيجة لانخفاض سعر السلعة أ بالنسبة لسعر السلعة ب . ويطلق على هذا الانتقال «تأثير الإحلال» . ويكون في صالح

السلعة التي انخفض سعرها . أي أن الإنخفاض في سعر السلعة أ يؤدي إلى إحلالها محل السلعة ب في الاستهلاك ، وتأثير الإحلال هو التأثير الفعال عادة . ويعني ذلك أن الكمية المشتراة من السلعة أ ستزيد نتيجة لانخفاض سعرها بالنسبة لأسعار السلع الأخرى حتى ولو كانت السلعة أ نفسها سلعة دنيا .

ويتضح في ضوء ما تقدم أن العلاقة الكمية التي قال بها مارشال لقياس مرونة الطلب لأي سلعة من السلع يمكن تحليلها إلى جزئين كما يلي :

و الجزء من الدخل المخصص لشراء هذه السلعة .

م مرونة الدخل

ن مرونة الإحلال .

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\frac{E}{S}}{\frac{S}{K}} = \left[\frac{L}{K} \times \frac{E}{L} \right] + (E - N) \quad \text{و}$$

$$= (E - N) + \left[\frac{L}{K} \times \frac{D}{L} \right] \quad \text{و} = (D - N) \quad \text{و}$$

يبين الجزء الأول منها وهو تأثير التغير في دخل المستهلك الحقيقي الناتج من الاختلاف في سعر هذه السلعة عندما يبقى دخل المستهلك النقدي وباقي الأسعار على ما هي عليه . ويحصل عليه بضرب الجزء من دخل المستهلك الذي ينفقه على تلك السلعة أي (و) في مرونة الدخل بالنسبة لهذه السلعة .

أما الجزء الثاني ، وهو تأثير الإحلال فيعبر عن مدى إحلال هذه السلعة محل السلع والخدمات الأخرى نتيجة لانخفاض سعرها في حالة بقاء دخل المستهلك الحقيقي وكذلك أسعار السلع والخدمات الأخرى على ما كان عليه . ويحصل على تأثير الإحلال بضرب الجزء من دخل المستهلك المنفق للحصول على هذه السلعة في مرونة إحلالها محل السلع الأخرى أي ن .

$$\text{ مرونة الاحلال } = \frac{\text{ك}_2 - \text{ك}_1}{\text{ك}_1 + \text{ك}_2} \div \frac{\text{س}_2 - \text{س}_1}{\text{س}_1 + \text{س}_2} \quad (\text{أو المرونة التبادلية})$$

حيث ك_١ ، ك_٢ كميات السلعة الأولى ، س_١ ، س_٢ أسعار السلعة الثانية .

وكما سبق القول فإن تأثير الإحلال أكبر أثرا من تأثير الدخل بصفة عامة ، باستثناء حالات معينة من السلع الدنيا (وهي ما يطلق عليها سلع جيفن) وهى التى يمثل الانفاق عليها جزءاً كبيراً من دخل المستهلك الفقير .

إذ أن السلع الدنيا يكون أثر الإحلال فيها أكبر من الدخل عادة ، وهو يؤدي إلى زيادة الكمية المستهلكة من نفس السلعة ، أما أثر الدخل فيعمل على تقليل الكمية المستهلكة منها مع كل زيادة فى الدخل .

ونظرا لضعافته ، فإن نتيجة خفض السعر تكون زيادة فى الاستهلاك . إلا أن سلع جيفن يكون فيها أثر الدخل أكبر من أثر الاستبدال حيث أن زيادة الدخل تعمل على نقص الكمية المستخدمة منها من قبل المستهلكين فى إشباع حاجاتهم والعكس بالعكس ، فى الوقت الذى يكون فيه أثر الاستبدال الذى ينشأ عن ارتفاع سعر سلعة جيفن هو خفض الكمية المستخدمة منها . إلا أنه نظرا لأنه مازال سعرها منخفضا نسبيا عن غيرها من السلع المفضلة ، فإن ارتفاع سعرها يقلل من الدخل المتاح لشراء غيرها ، فيزداد إقبال المستهلك على شرائها هى رغما عن الأثر الإحلالى لارتفاع السعر لأنه يكون فى هذه الحالة ضئيل وقليل الأهمية .

ويوضح الشكل البيانى التالى الحالتين المذكورتين .

يبين القسم أ من الرسم منحنى الدخل - الاستهلاك حالة السلع الدنيا حيث أدى انخفاض سعر السلعة أ إلى زيادة الدخل فترتب على ذلك انتقال المستهلك من منحنى سواء (١) إلى منحنى سواء (٢) . فأصبحت نقطة التوازن الجديدة هى ز بدلا من و وانخفضت الكمية المستهلكة لأنها سلعة

دنيا إلا أن انخفاض سعرها سيؤدي إلى أن يتجه المستهلك لشراء مزيد منها بدلا عن السلعة الأخرى البديلة (ب) فيعمل أثر الإحلال إلى تغيير نقطة التوازن من ز إلى ل . وبذا تتغير الكمية من ن ك_١ قبل تغيير السعر إلى ن ك_٢ بفعل زيادة الدخل (نتيجة لخفض السعر) ، ثم ن ك_٣ كأثر نهائى لهذا التغيير فى السعر . وبذا يكون أثر الإحلال هو الأثر الفعال حيث أدى إلى تلافى النقص فى الاستهلاك المترتب على زيادة الدخل ، بل إلى زيادة الكمية المستهلكة عن السابق .

أما القسم ب فيبين حالة إحدى سلع جيفن التى يمثل الانفاق عليها نسبة كبيرة من دخل المستهلك فى الطبقات الفقيرة . حيث أثر الدخل هنا هو الأغلب ولذا يترتب على انخفاض سعرها ، نقص الكمية المستهلكة منها . والعكس فى حالة ارتفاع السعر .

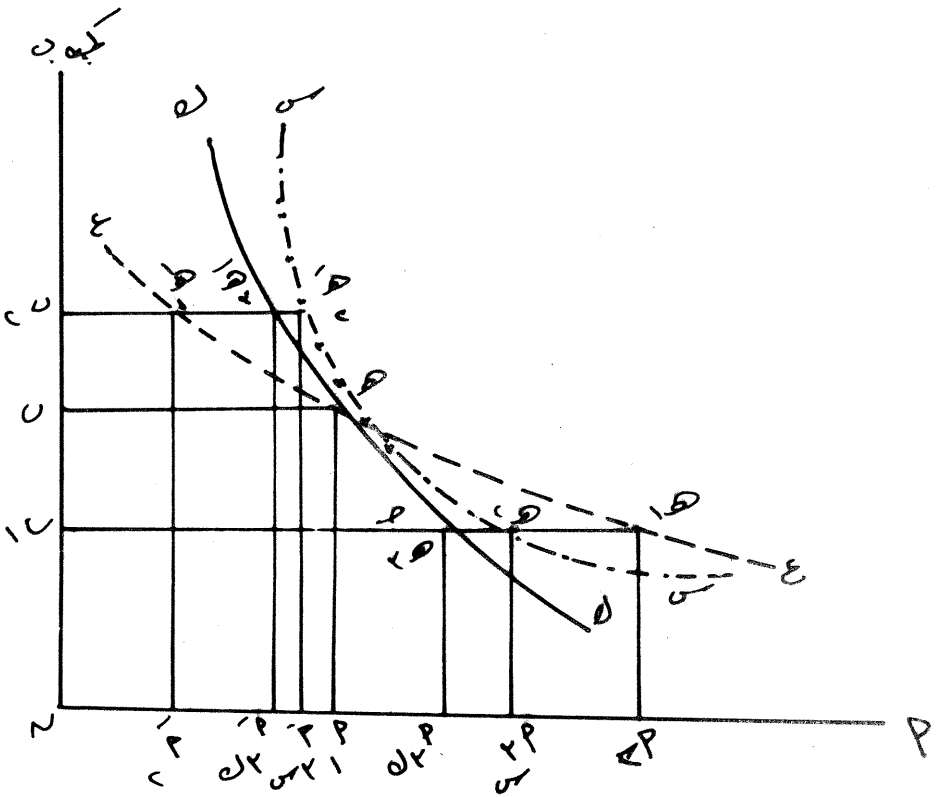
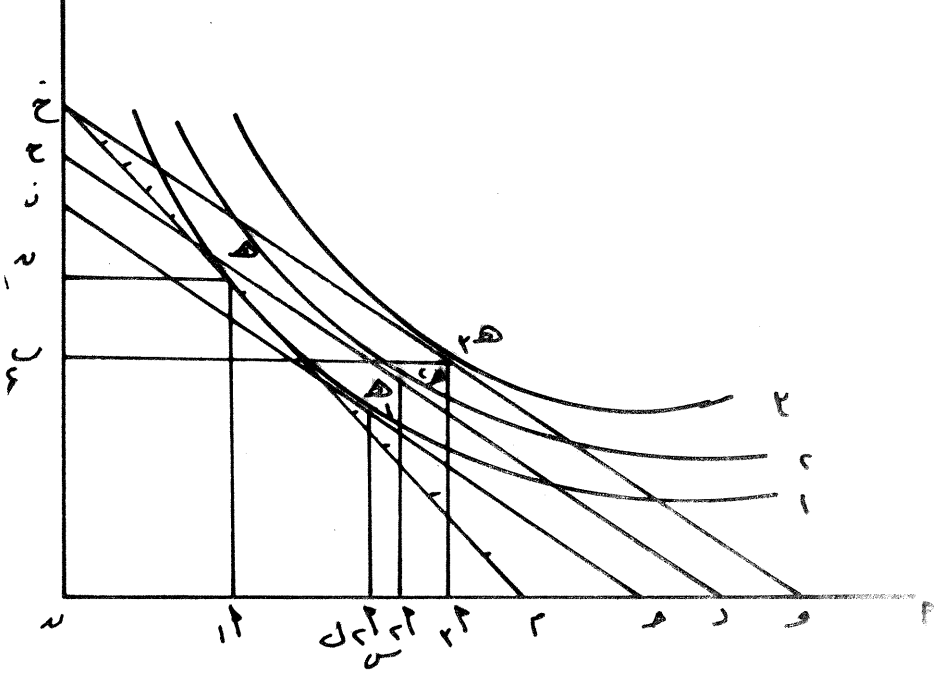
والسلعة أ فى الرسم إحدى سلع جيفن مثل الخبز . وقبل تغيير ثمنها كان توازن المستهلك عند النقطة و ، وكان استهلاك المستهلك منها الكمية ن ك_١ ، ولما انخفض سعرها زاد دخل المستهلك فانتقل من منحنى سواء (١) إلى منحنى سواء (٢) ، وأصبح نقطة التوازن (ز) وقلت الكمية إلى ن ك_٢ . وأما أثر الإحلال فلقلة حجمه فقد أدى لزيادة محدودة فى الكمية المستهلكة من ن ك_٢ إلى ن ك_٣ مقابل نقطة التوازن (ل) . وهى لازالت أقل من الكمية الأصلية ن ك_١ .

الطرق المختلفة لمعالجة أثر الدخل وأثر الإحلال :

يختلف كل من هيكس وسلتسكى فى بيان أثر الإحلال على الكمية المستهلكة من السلعة عند تغيير ثمنها . فيرى هيكس - كما سبق أن أوضحنا سابقا اتباعا لأسلوبه فى بيان أثر الدخل والإحلال - أن انخفاض السعر يترتب عليه أثران أثر الدخل وأثر الإحلال . أما أثر الدخل فيسبب انتقال المستهلك من منحنى سواء أدنى إلى منحنى سواء أعلى لزيادة الدخل المترتب

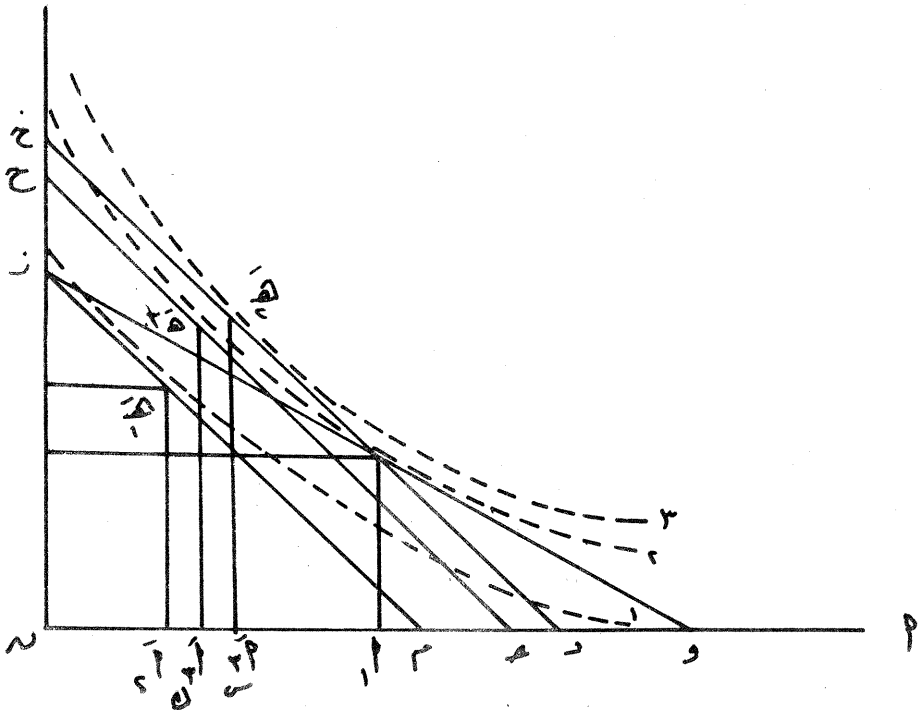
على انخفاض السعر ، ثم يلي ذلك انتقال المستهلك من نقطة إلى أخرى على منحنى السواء هذا بفعل الاحلال بين السلعة التى انخفض ثمنها والسلعة التى لم يتغير ثمنها . فيرى هيكس إذا أن الدخل الحقيقى للمستهلك يكون ثابتا ويستبعد أثر تغيره فى شرحه لأثر الاحلال . أما سلتسكى فيرى أن الإحلال يحدث بانتقال المستهلك من منحنى سواء إلى منحنى سواء أعلى (نقطة توازن جديدة على هذا المنحنى الأعلى) بناء على أنه يرى أن الدخل الحقيقى للمستهلك ثابت ظاهريا ، فهما يختلفان معا فى تقديرهما لأثر الدخل وأثر الإحلال ، مما يؤثر فى شكل منحنيات الطلب المستنبطة فى هذه الحالات من منحنيات السواء . كما يختلفان عن الطريقة المعتادة لاستنباط منحنيات الطلب من منحنيات السواء ، والتى تأخذ فى اعتبارها كلا الأثرين أثر الدخل وأثر الإحلال . أما منحنى الطلب المستنبط وفقا لتقديرات هيكس فيشير إلى أثر الاحلال فقط على الكميات المطلوبة استجابة لتغير السعر بالزيادة أو النقص واستبعاد أثر الدخل لافتراض أن الدخل الحقيقى ثابت . وأما منحنى الطلب المستنبط وفقا لتقديرات سلتسكى فيشير إلى أثر الإحلال فقط لافتراض أن الدخل الحقيقى ثابت ظاهريا . ويسرى ذلك على كل من السلع العادية المفضلة والسلع الدنيا غير المفضلة ، ويؤثر بالتالى على شكل منحنيات طلبهما . لذا فالمعتاد أن يكون منحنى الطلب العادى (الذى يجمع الأثرين أى الدخل والاحلال) أكثر مرونة من منحنى هيكس للطلب الذى يعد بدوره ذا مرونة أعلى من منحنى سلتسكى للطلب .

ومن الممكن أن نتبين ذلك من الأشكال البيانية التالية . حيث يشمل الشكل الأول بأقسامه الثلاثة شرح أثر الدخل والاحلال فى حالتى انخفاض وارتفاع السعر ، ومنحنيات الطلب المختلفة المقابلة . أما الشكل الثانى فيوضح نفس هذه الأشياء بالنسبة للسلع الدنيا .



شكل بياني (٤٠)

أثر الدخل وأثر الاستبدال بالنسبة للسلع العادية



تابع شكل بياني (٤١)

من الشكل البياني (٤١) - أ يتضح أن أثر كل من الاحلال والدخل طبقا لهيكس يختلف عن أثرهما لدى سالتسكى .

فبعد أن كان المستهلك في حالة توازن باستهلاك الكمية ن أ من السلعة (أ) ، ن ب من السلعة - (ب) وهي التي تحددت عند نقطة التقاء خط السعر م خ بمنحنى السواء (١) ، وهي النقطة هـ على الرسم . أدى خفض سعر السلعة (أ) إلى ما يلي :

(١) بالنسبة لهيكس فقد زاد دخل المستهلك وأصبح خط السعر الجديد د خ وهو م من منحنى السواء (٣) عند النقطة هـ م ، ونصبح الكمية

المستهلكة من أ هي ن أ_٣ س ن ب_٣ من السلعة (ب) . ويعزى هذا التغير في جزء منه إلى أثر الإحلال حيث أدى خفض السعر إلى انتقال المستهلك إلى النقطة هـ_١ على نفس منحنى السواء (١) فزادت الكمية من السلعة (أ) إلى ن أ_٣ ، وهي الكمية التي تحددت بتقاطع خط السعر حـ ز (الموازي لخط السعر و خ) بمنحنى السواء (١) . أما أثر الدخل فإن زيادة الدخل قد أدت إلى انتقال المستهلك من منحنى السواء (١) إلى منحنى السواء (٣) فزادت الكمية مرة ثانية من ن أ_٣ إلى ن أ_٣ .

٢ - بالنسبة لسلتسكى : فإن انخفاض السعر يترتب عليه انتقال المستهلك من النقطة هـ على المنحنى (١) إلى النقطة هـ_٣ على المنحنى (٢) كأثر للإحلال محل السلعة (ب) ثم ينتقل منها إلى النقطة هـ_٣ على المنحنى هـ_٣ كأثر للدخل .

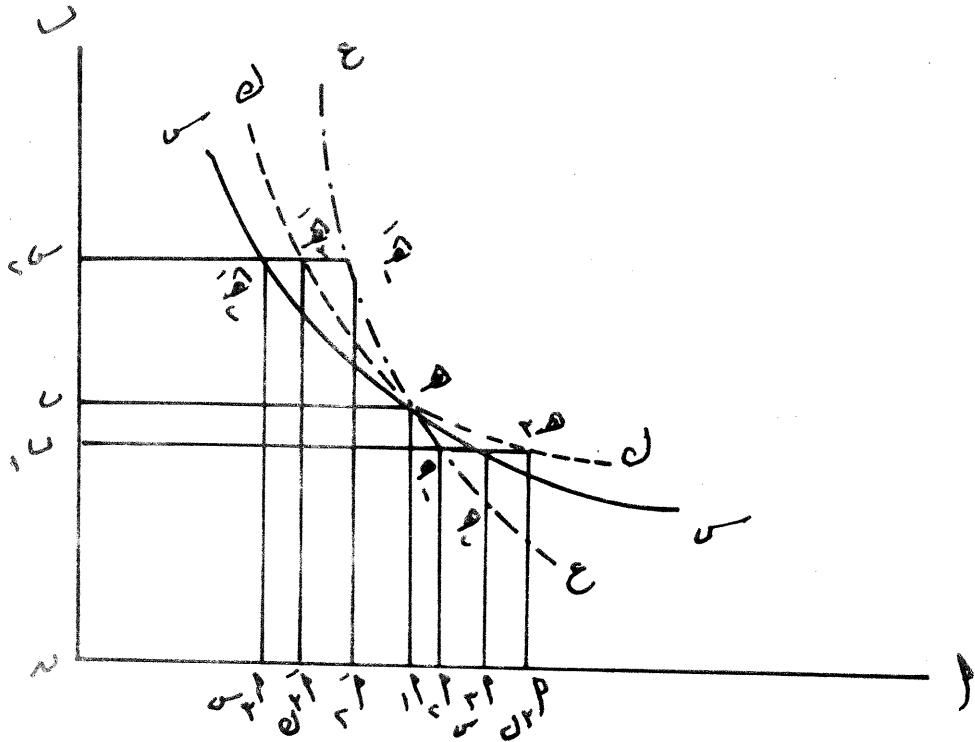
أما القسم ب من الشكل فيشير إلى منحنيات الطلب الثلاثة المشتقة من منحنيات السواء بالشكل () أ . حيث منحني الطلب العادى ع ع يشمل الآخرين معا أى أثر الدخل وأثر الاستبدال على الكمية المطلوبة من السلعة نتيجة لخفض سعرها ، وأكثر مرونة من المنحنيين الآخرين . يليه منحني الطلب لسلتسكى (س س) وهو أقل مرونة من منحني الطلب العادى . إلا أنه أكبر مرونة من منحني هيكس (ك ك) . أما عند ارتفاع السعر فإن منحني الطلب العادى يكون أكثر مرونة يليه منحني هيكس ثم منحني سلتسكى .

أما القسم جـ فإنه يوضح أثر ارتفاع السعر (أ) حيث أن ارتفاع السعر إلى انتقال المستهلك من النقطة التوازنية هـ على المنحنى (٢) إلى النقطة هـ_١ على المنحنى (١) مما تسبب عنه خفض الكمية من ن أ_١ إلى ن أ_٣ من أ ، وارتفاع الكمية ب من ن ب إلى ن ب_١ . ويتم ذلك بأثرى الإحلال والدخل .

فأثر الإحلال لدى هيكس أدى لانتقال المستهلك على نفس المنحنى

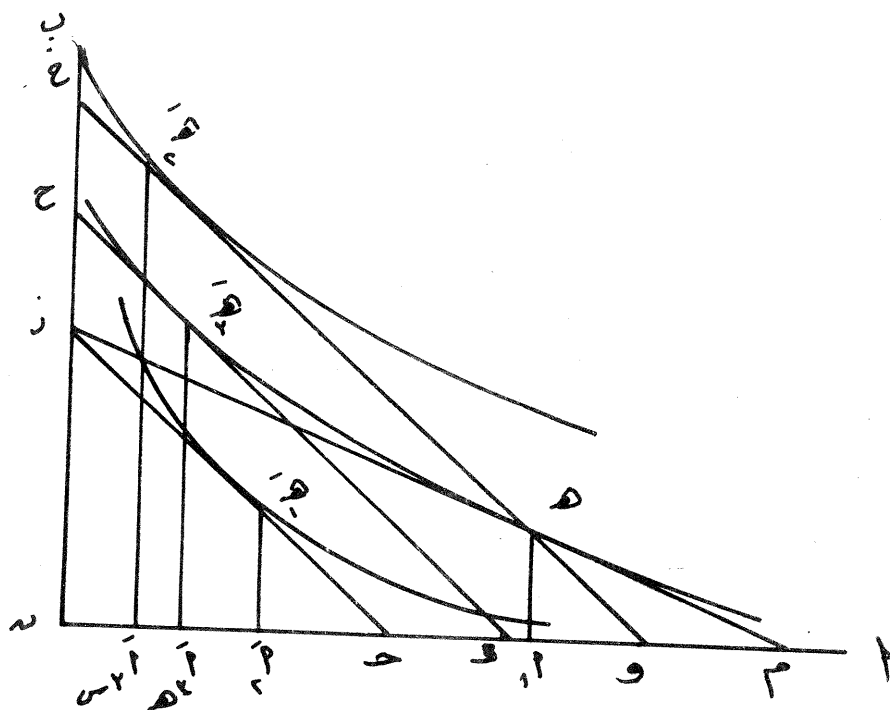
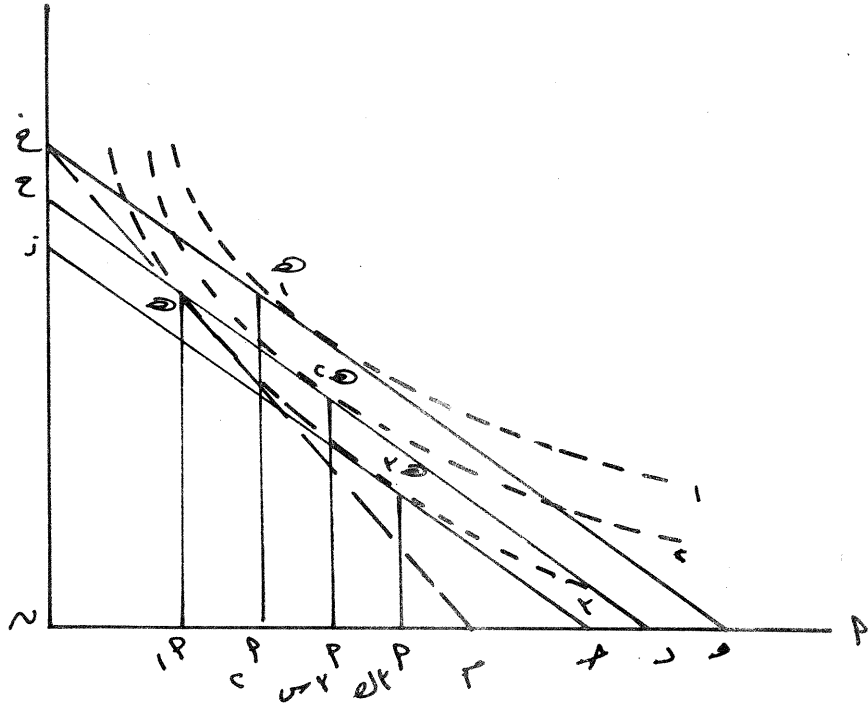
(٢) من النقطة هـ إلى هـ_٣ ، ثم إلى النقطة هـ_١ على المنحنى (١) بفعل زيادة الدخل . ويرى سلتسكى أن الانتقال تم من النقطة هـ على المنحنى (٢) إلى النقطة هـ_٢ على المنحنى (٣) بفعل الاحلال ثم إلى النقطة هـ_١ على المنحنى (١) بفعل الدخل .

أما الشكل البياني (٤٢) فإنه يشمل أقساما ثلاثة تختص بالسلع الدنيا وهي توضح نفس الأشياء على النحو التالى :



شكل بياني رقم (٤٢)

أثر الدخل وأثر الاستبدال بالنسبة للسلع الدنيا



تابع شکل بیانی (۴۲)

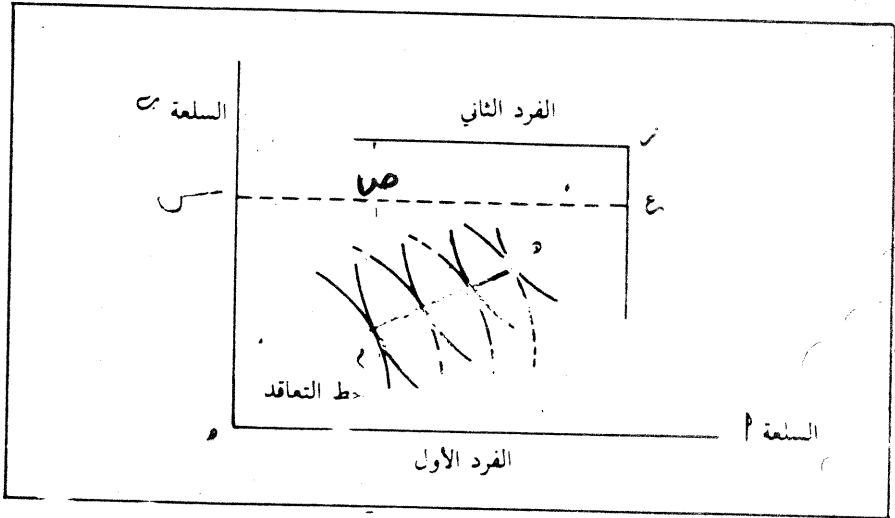
يشمل القسم أ منحنيات الطلب للسلعة الدنيا (أ) في حالة تغير سعرها . ويبين القسم ب أثر انخفاض السعر على توازن المستهلك وأثر كل من الدخل والاحلال . أما القسم جـ فيبين أثر ارتفاع السعر ، وتسرى نفس قواعد الانتقال سالفة الذكر الخاصة بكل من هيكس وسالتسكى على السلعة الدنيا (أ) كما سبق ذكرها على السلعة العادية في الشكل الأول^(٨١)

٥ - المبادلة بين الأفراد :

بين أدجورث باستخدام منحنيات السواء أنه في حالة اشتراك فردين من الأفراد في عملية مبادلة فإن نسب التبادل التي تتم على أساسها عملية المبادلة بين سلعتين أو أكثر تكون نسبة غير محدودة . أو بمعنى آخر فإن معرفة منحنيات السواء لكل من هذين الفردين بالإضافة إلى ظروف عرض هاتين السلعتين يتعذر في ضوءها تحديد وتقدير نسبة المبادلة بين هاتين السلعتين أي قيمة كل منها التبادلية بالضبط . وأن أقصى ما يمكن إيضاحه أو تقديره في هذه الحالة يكون عبارة عن بيان الحدين اللذين يجب أن تتم بينهما نسبة التبادل التي سيتم التبادل على أساسها والتي ستتوقف على قدرة كل من هذين الشخصين أي طرفي التبادل على المساومة والجدل وما شابه ذلك .

ولتوضيح الحدين اللذين يجب أن تتم بينهما نسبة التبادل نفرض وجود شخصين يمتلك الفرد الأول منها كمية كبيرة من السلعة ب وكمية صغيرة فقط من السلعة أ في حين يمتلك الفرد الثاني كمية صغيرة من السلعة ب وكمية كبيرة من السلعة أ كما هو مبين بالشكل رقم (٤٣) . فالفرد الأول سيقوم بمبادلة السلعة ب التي يمتلك كمية كبيرة منها أي هـ س بالنسبة إلى الكمية الصغيرة التي يملكها من السلعة أ أي س ص حتى يصبح معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من أ مساوي تماماً لخارج قسمة $\frac{\text{سعر}}{\text{سعر ب}}$. وفي نفس الوقت سيقوم الفرد الثاني الذي يمتلك الكمية الكبيرة نسبياً من

السلعة أ (ص ع) بمبادلتها بالسلعة ب التي يملك الكمية (ع ز) منها فقط
حتى يصبح م . أ . ح ب - أ = $\frac{\text{سعر أ}}{\text{سعر ب}}$



شكل بياني رقم (٤٣)
منحنى التعاقد

يتضح مما تقدم أن نسبة التبادل بين السلعتين أ ، ب لا بد وأن تكون متماثلة بالنسبة للفردين الأول والثاني حيث أن $\frac{\text{أ}}{\text{سعر ب}}$ ثابت كما أن م . أ . ح ب - أ لا بد أن يكون متساوياً بالنسبة لهذين الشخصين . ويتحقق ذلك كلما تلامست منحنيات سواء الفردين الأول والثاني . وإذا ربطنا بين نقط التلامس هذه بالخط م ن فإن هذا الخط يبين لنا نقط التوازن المختلفة التي يكون فيها معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ بالنسبة للفرد الأول مكافئاً لنفس المعدل بالنسبة للفرد الثاني أي م . أ . ح ب - أ للفرد الأول = م . أ . ح ب - أ للفرد الثاني ، أي أن م ن يطلق عليها اسم «منحنى التعاقد» . وتمثل كل نقطة على هذا المنحنى وضعاً من الأوضاع التي

يمكن أن يتم بناء عليها الاتفاق النهائي بين هذين الفردين . وعموماً فإننا نجد أن التعاقد النهائي سيكون قريباً من النقط م إذا كان الفرد الثاني أقدر على المساومة والمجادلة من الفرد الأول . . . وبالعكس من ذلك فإن التعاقد النهائي سيكون قريباً من النقطة ن إذا كان الفرد الأول هو الأقدر على المساومة والمجادلة من الثاني . ليس هذا فحسب ، بل إن طول منحني التعاقد (م ن) نفسه سيأخذ في النقصان كلما زاد عدد المتعاملين حتى يصبح عبارة عن نقطة واحدة فقط في حالة المنافسة الحرة أي عند كثرة وزيادة عدد المشترين والبائعين بدرجة كبيرة .

ثالثاً - أوجه الخلاف بين منحنيات السواء والمنفعة :

من الممكن وصف وتمييز منحنيات سواء أي فرد من الأفراد بالمنفعة التي يحصل عليها من السلع المختلفة بدلاً من الطريقة المتبعة في وصفها وتمييزها باستخدام مجموعات متساوية أو متكافئة من سلعتين أو أكثر . أو بمعنى آخر يمكننا تصميم جدول يبين المنفعة الكلية وبالتالي حساب المنافع من هذا الجدول والتحدث عن تناقص المنفعة الحدية كما كان متبعاً عادة في نظرية الطلب التقليدية القائمة على قانون تناقص المنفعة ومعادلة الإشباع الأقصى للمستهلك تبعاً لقانون فايزر ، أي :

$$M = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{سعر السلعة أ}} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}}{\text{سعر السلعة ب}}$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة ن}}{\text{سعر السلعة ن}}$$

حيث ترمز م للمنفعة الحدية للدخل أي المنفعة الحدية لوحدة الإنفاق في حالة التوازن .

ومن الممكن إعادة صياغة شرط التوازن بين سلعتين على النحو التالي :

$$\frac{م ح أ}{س أ} = \frac{م ح ب}{س ب}$$

هذا ولما كانت حالة الإشباع الأقصى تتحقق تبعاً لطريقة منحنيات السواء عندما يكون م . أ . ح ب - أ .

$$= \frac{\text{سعر السلعة أ}}{\text{سعر السلعة ب}}$$

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة أ}}{\text{المنفعة الحدية للسلعة ب}} = \text{أ . ح ب - أ .}$$

إلا أنه يجب ملاحظة أن الاختلاف بين هاتين النظرتين ليس بسيطاً كما هو ظاهر - وللتدليل على ذلك ، نقول بأنه إذا فرض أن المستهلك يفضل المجموعة س على المجموعة ص ويفضل في ذات الوقت المجموعة ص على المجموعة ع من السلعتين أ ، ب فإننا نستطيع تحديد ومعرفة معدل الإحلال الحدي للسلعة ب بدلاً من السلعة أ بمجرد معرفة نظام تفضيل المستهلك للمجموعات المختلفة (س و ص و ع) فقط .

أما تقدير ومعرفة المنافع الحدية للسلعتين أ و ب فإنه غير ممكن إلا إذا دلنا هذا المستهلك على مقدار الفرق بين المنافع التي يحصل عليها من استهلاكه للمجموعة س وللمجموعة ص . وكذلك عما إذا كان الفرق في المنفعة بين المجموعتين س و ص أكبر أو أقل من الفرق في المنافع بين المجموعتين ص و ع وهو شيء يصعب تقديره بواسطة المستهلك .

رابعاً : تقدير منحنيات السواء كأسلوب لدراسة سلوك المستهلك :

تعد منحنيات السواء أقل عرضة للانتقاد من أسلوب المنفعة التقليدي

حيث تعتمد على ترتيب المستهلك للمنافع الخاصة بالسلع وبيان اتجاهات تفضيله بدلا من القياس الفعلى للمنافع وهو الفرض الغير الواقعى فى نظرية المنفعة التقليدية . إلا أن منحنيات السواء كاسلوب قد تعرض أيضا للانتقاء لمحدوديته كاسلوب فى دراسة سلوك المستهلك حيث يقتصر على بيان توازن مستهلك واحد فى حالة سلعتين فقط وتعجز عن بيان هذا التوازن فى حالة تعدد المستهلكين وكثرة السلع . كما أنها تعتمد على قدرة المستهلك على ترتيب المنافع وهو أمر غير واقعى بالنسبة لكثير من المستهلكين فضلا عن أنه غير ممكن أيضا فى حالة كثرة عدد السلع التى يفاضل المستهلك بينها ، وتعدد مستويات الإشباع الممكنة لكل سلعتين (أي خريطة السواء) .

بالإضافة إلى أنها تفترض السلوك الرشيد للمستهلك وقدرته على اتخاذ قراراته بالاستهلاك وفقا لذلك . وهو مالا يجد أرضية واقعية إزاء جهود الدعاية والإعلان التى تؤثر فى قرارات المستهلك وتجعلها تنحرف بعيدا عن الرشيد الاقتصادى المفترض فى قرارات المستهلك .

كما أن المستهلك عادة يشتري صنفا واحدا فقط من بين الأصناف العديدة من السلعة المعينة فى كل مرة يقوم فيها بالشراء^(٨١) ، مما يجعل منحنيات السواء قليلة الفائدة فى هذه الحالة لقيامها على قياس وحدات متجانسة من كل سلعتين أو صنفين بديلين فقط من المجموعة المتنوعة من السلعة الواحدة . لذا ففى اتباع تحليل السواء فى هذه الحالة تعقيد كبير يقلل فائدته .

ليس هذا فحسب بل ان هذا الاسلوب يهمل تأثير المستهلك بسلوك غيره من المستهلكين فى المجتمع ، ويهمل أيضا تغير الأذواق على مر الزمن ، ولا يأخذ فى الحسبان معدلات تغير الأثمان فضلا عن توقعات المستهلكين لتغير الأسعار مستقبلا كما أنها تهمل الادخار وتفضيلات المستهلك بالنسبة له ، وأثر ذلك على مستوى استهلاكه الحالى (إذ نفترض أن المستهلك ينفق دخله كله على الاستهلاك) .

Revealed Preference

انتقدت نظرية سلوك المستهلك من زاوية أن فرضها قيام المستهلك ببيان مجموعات السلع التي يرغب فيها عند الإشباع المتساوي افتراض غير واقعي . فظهرت نظرية أسلوب التفضيل الموضح (السامولسون) وهي تقوم أيضا على افتراضات هي :

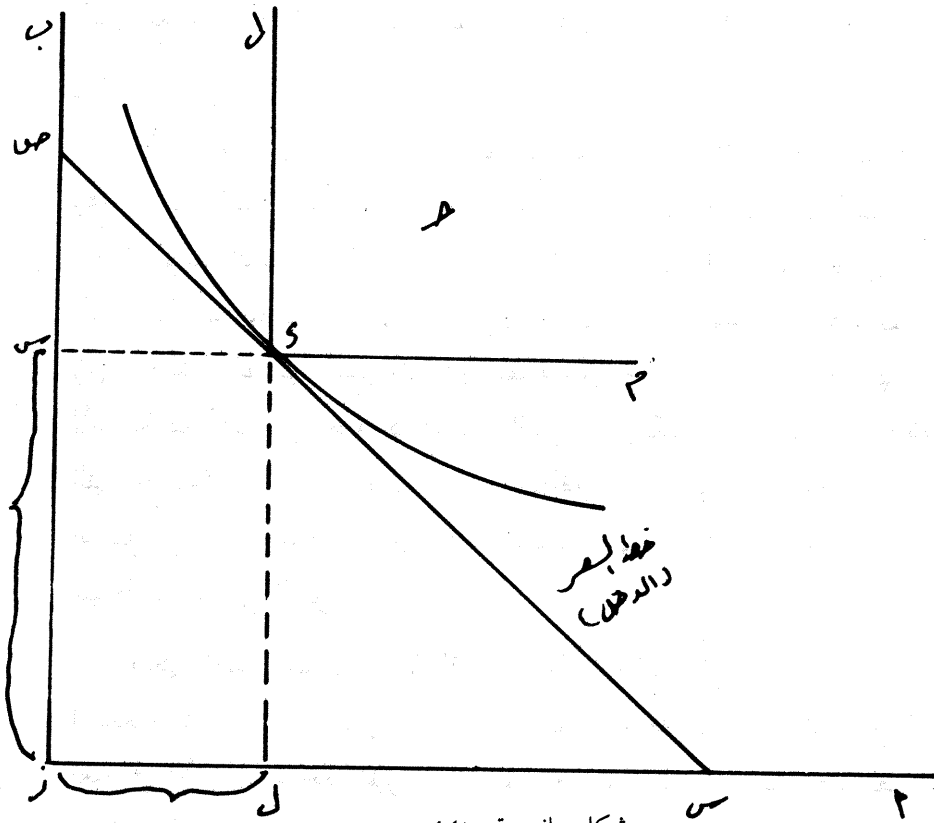
- ١ - ثبات اذواق المستهلك :
- ٢ - السلوك الرشيد للمستهلك وعدم التناقض والتباين في تصرفاته تبعا للظروف المختلفة .
- ٣ - معرفة أثمان السلع المختلفة ودخل المستهلك الذي ينفقه كله .

والنظرية محاولة لرسم منحنيات سواء للمستهلك دون الرجوع إلى المستهلك نفسه كما هو الحال في الأسلوبين السابقين (المنفعة ومنحنيات السواء) - ويعتمد هذا الأسلوب على ملاحظة السلوك الفعلي للمستهلك في السوق وتفضيله لمجموعة من السلع على الأخرى ، وباستخدام خط الميزانية السابق .

وتستخدم هذه البيانات في رسم منحنى سواء المستهلك وبين الشكل البياني التالي ذلك :

هذا وتمثل النقط التي إلى يمين خط السعر منطقة الجهل بالنسبة للباحث - والتي يفضلها المستهلك ولكن لا يستطيع أن يصل إليها بدخله لأنها تتطلب دخلا أكبر من الدخل المتاح له مثل نقطة (ج) مثلا . أما النقط التي على يسار خط السعر فإن المستهلك لا يفضلها لأنها تتطلب دخلا أقل من الدخل المتاح له . والنظرية تفترض أن المستهلك ينفق جميع دخله القابل للتصرف فيه .

لذا فإن تفضيل المستهلك سيكون عند النقطة (ء) ، حيث أن



شكل بياني رقم (٤٤)
منحنى سواء المستهلك
بأسلوب التفضيل الموضح

المستهلك يختار الكمية (زل) من السلعة أ ، والكمية (زس) من السلعة (ب) . وعند هذه النقطة يتحقق توازن المستهلك ويمثل منحنى السواء المماس لهذه النقطة (ء) تفضيل المستهلك -

كيفية رسم منحنى سواء المستهلك :-

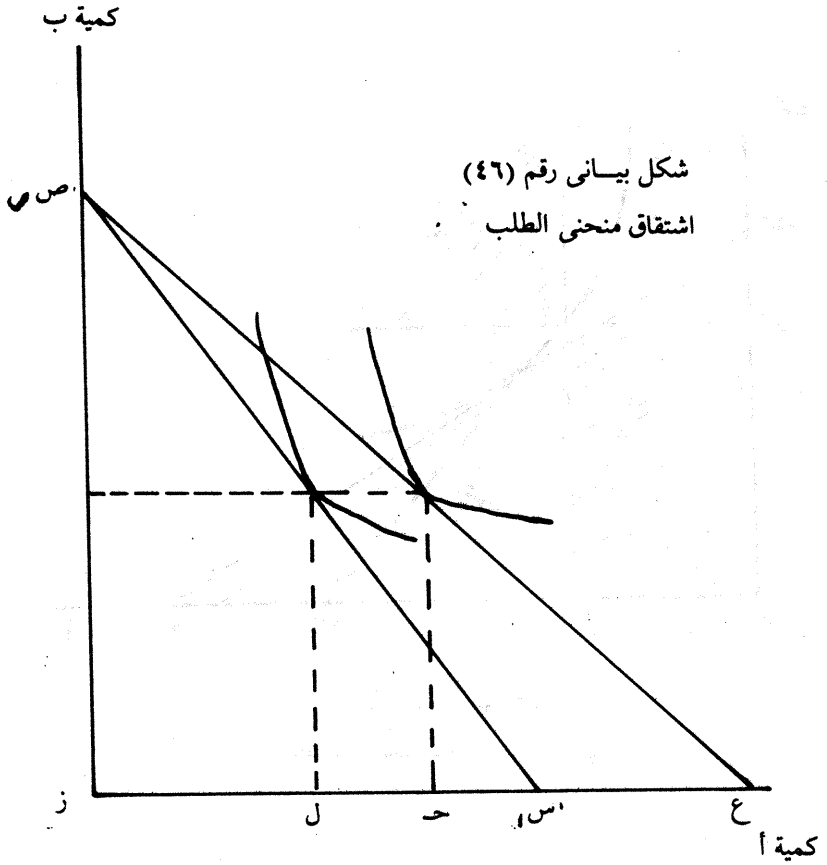
نفرض أن المستهلك يفضل الكمية (زل) من السلعة (أ) . والكمية (زر) من السلعة (ب) التي تتحدد عند النقطة (ء) دون سواها من النقط

التي تقع على خط الميزانية أى خط السعر (س ص) ، مثل النقطة (جـ أ ، ح) .

وإننا نرغب فى رسم منحنى السواء للمستهلك الذى تقع عليه نقطة (ء) وهو المماس لخط الميزانية عند النقطة (ء) . وكما سبق القول فإن المستهلك يفضل توليفة السلعتين (أ ، ب) عند النقطة (ء) على أى نقطة أخرى تقع تحت خط الميزانية كالنقطة (ط) مثلا . وحيث أن المجموعة التى عند نقطة (و) . والتى يفضلها المستهلك على نقطة (ء) بعيدة عن متناول المستهلك لأنها تكلفه أكثر من دخله إذا فمعنى السواء لا يمكن أن يدخل فى المنطقة التى تحددها النقاط (م ء ك) . وتمثل المنطقة الواقعة إلى يمين خط الميزانية اسفل أو يسار المنطقة (م ء ك) . منطقة مجهولة بالنسبة للباحث والتى سيقطعها منحنى السواء .

ولكى تضيق مساحة المنطقة المجهولة نفترض تغيرات كثيرة فى سعر السلعتين (أ ، ب) . تؤدي إلى اختلاف انحدار خط الميزانية الجديد مع كل تغيير فى الأثمان عند خط الميزانية السابق - ويمثل الخط (ن هـ) أحد خطوط الميزانية المحتملة ازاء هذه التغيرات - وبنفس الأسلوب السابق نجد أن أى نقطة أسفل خط الميزانية (ن هـ) لا يمر منها منحنى السواء لأنها تحت خط الميزانية فتسقط إذا من الحساب مما يؤدي إلى تضيق المنطقة المجهولة بإستبعاد المساحة بين خطى الميزانية وبتكرار التغيرات فى أثمان السلعتين أ ، ب نتمكن من رسم خطوط ميزانية جديدة تضيق معها المنطقة المجهولة فى كل مرة حتى نصل فى النهاية إلى رسم منحنى سواء المستهلك .

منحنى السواء مع خط الميزانية في نقطة تماس وإذا أسقط منها عمود على المحور الأفقى تتحدد الكمية من أ المشتراة عند كل سعر .



وبتكرار احداث التغيرات في الأثمان والحصول على الكميات المقابلة من السلعة عند كل سعر يمكننا رسم منحنى الطلب الخاص بالمستهلك لهذه السلعة .

هذا ومن الممكن من خلال هذا الأسلوب التعرف على كل من تأثير الدخل والاستبدال كما هو الحال في أسلوب منحني السواء بالنسبة لكل من السلع العادية والسلع الدنيا . كما يمكن التعرف على مرونة الطلب والأشكال المختلفة لمنحنيات الطلب ذات المرونات المختلفة .

كما سبق يتضح أن نظرية سلوك المستهلك بأساليبها الثلاثة تحوى نقاط ضعف وتعرض لانتقادات كثيرة . فهي تقوم على افتراض الثبات في سلوك المستهلك ودخله وذوقه والرشد الاقتصادي في تصرفاته حتى يمكن دراسة ظاهرة الثمن والتعرف على رفاهية المستهلك ، في الوقت الذى لا يتحقق فيه في واقع الحياة هذا الثبات ولا ذاك الرشد . لكنها افتراضات نظرية لكى يمكن أن نتعرف على بعض جوانب النظرية الاقتصادية وكيفية اجراء التحليل الاقتصادي .

سادسا - العلاقة بين منحنيات الطلب الفردية وطلب السوق :

تسمى منحنيات طلب الأسواق بمنحنيات الطلب الكلي . وهي تختلف عن تلك المنحنيات الخاصة بالاستهلاك القومي . إذ أن منحني طلب السوق يعرف بأنه الكمية التي سيطلبها المستهلكون في هذه السوق فقط ، وليس في الدولة كلها ، بالأسعار المختلفة (في وقت معين) من السلعة موضع الدراسة ، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى على ما هي عليه . وعموماً يمكن تقدير منحنيات طلب الأسواق بمجرد معرفة عدد المستهلكين بها . ويستعان في ذلك بجداول الطلب الفردية الخاصة بهذه السوق عن السلعة موضع الاعتبار حيث تجمع معاً للوصول إلى جدول الطلب الكلي للسوق ومنه يتم تمثيل البيانات على الرسم . وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٨) .

حيث يبين طلبات خمسة أفراد هم المتعاملون في هذه السوق من جانب الطلب على سلعة الطماطم ، أمام الأسعار المختلفة ، فيجري في هذه الحالة تجميع طلباتهم جميعاً أمام كل سعر للوصول إلى طلب السوق أمام هذا

السعر . وبالوصول إلى طلب السوق يجري تمثيله بيانياً كما هو في الشكل رقم (٣٢) . ومن الواضح أنه له نفس الشكل والاتجاه لطلبات المستهلكين الفردية .

وعادة ما يتبع طريقتان للوصول إلى منحني طلب السوق من منحنيات الطلب الفردية إحداها الطريقة المذكورة - وذلك كما يلي :

جدول رقم (٩)

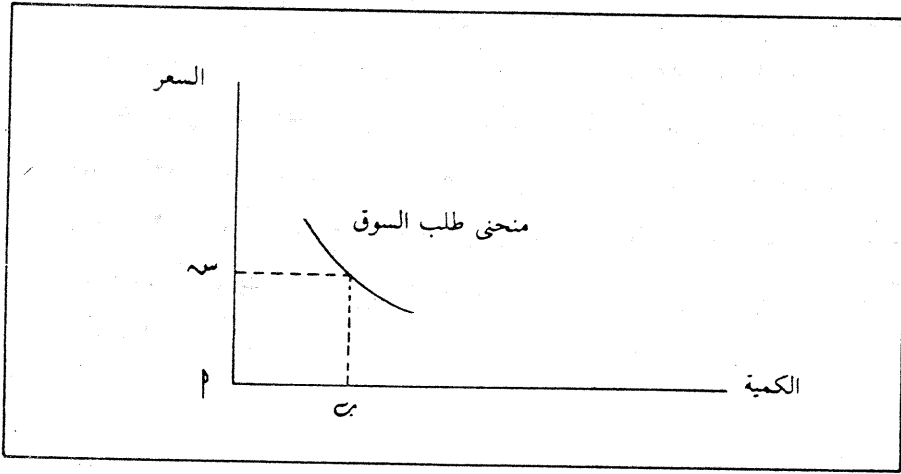
جدول الطلب الكلي وجداول الطلب الفردية
للمطاط في أحد الأسواق (*)

كمية طلب السوق بالكيلوجرام	كميات الطلب الفردية للمستهلكين بالكيلوجرام					سعر السلعة بالريال
	(هـ)	(د)	(ج)	(ب)	(أ)	
٤١	٨	١١	٥	٧	١٠	٩
٥١	١٠	١٣	٧	٩	١٢	٨
٦٨	١٣	١٧	١٠	١٢	١٦	٧
٨١	١٦	١٩	١٣	١٥	١٨	٦
٩٢	١٩	٢١	١٥	١٧	٢٠	٥
١٠٢	٢١	٢٤	١٦	١٩	٢٢	٤

(*) أرقام افتراضية .

(أ) فإذا كانت منحنيات طلب المستهلكين متماثلة فإنه بضرب الكميات المطلوبة بكل سعر من الأسعار في عدد المستهلكين بالسوق يمكننا الحصول على منحني طلب السوق أو منحني الطلب الكلي أو العام .

(ب) أما إذا كانت منحنيات طلب المستهلكين الفردية مختلفة عن بعضها البعض فإنه يلزم للحصول على منحني طلب السوق جمع أو ضم هذه المنحنيات الفردية أفقياً إلى بعضها البعض .



شكل بيان رقم (٤٧)
منحنى طلب السوق

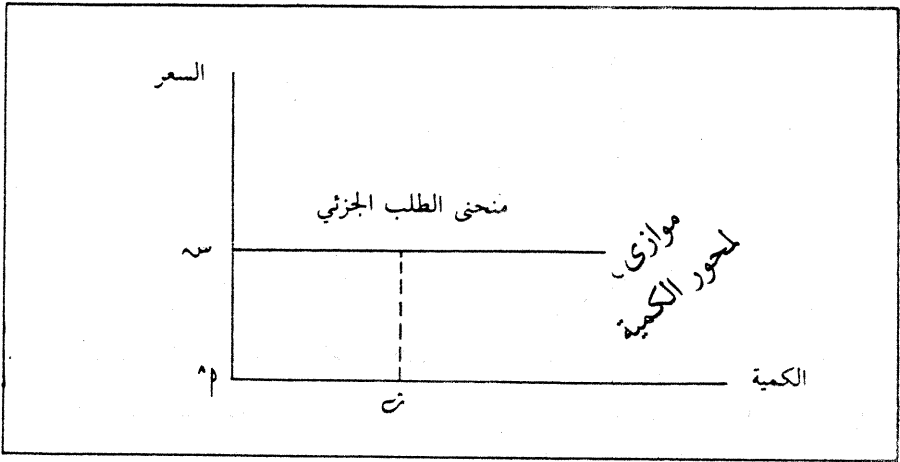
سيكون أيضاً طفيفاً جداً ، ولذا فإن - البائع الفردي سيعتبر منحنى الطلب الجزئي على الكمية التي ينتجها مرناً تماماً أي خط أفقي مستقيم كما في الرسم بيد أنه يلزم هنا ملاحظة أن الكمية أ ٨ ب ٨ إنما هي عبارة عن $\frac{1}{20000}$ فقط من الكمية أ ب في الرسم السابق . وأن المسافة بين هذا الخط والمحور الأفقي الممثل للكمية ثابتة تساوي سعر الوحدة من السلعة .

وكما سبق من أن دالة الطلب الفردية تشتق إما بأسلوب المنفعة التقليدي أو أسلوب منحنيات السواء أو غير ذلك . وأن الطلب الكلي للسوق يساوي مجموع طلبات الأفراد في السوق . فإن دالة الطلب الكلية تمثل مجموع دوال الطلب الفردية بافتراض استقلال كل من هؤلاء الأفراد عن بعضهم البعض .

$$ط_n = ط_1 + ط_2 + ط_3 + \dots + ط_n$$

حيث $ط_n$ الطلب الكلي ، و أ - ن هم المستهلكون

أما استنتاج أو اشتقاق منحنى الطلب الفردي من منحنى طلب السوق فإنه يتم بواسطة عكس الطريقة السابقة وهذا مهم خصوصاً في حالة المنافسة التامة والتي تسود قطاع الزراعة إذ يمكننا ذلك من معرفة الكيفية التي ينظر بها البائعون المتنافسون الكثيرون العدد إلى منحنى طلب السوق بفرض وجود ٢٠٠٠٠ بائع أو منتج متساوين في الكفاءة الإنتاجية وكذلك في حجم إنتاجهم وأنهم يقومون ببيع الكميات أ ب بالسعر أ س كما هو مبين بالشكل رقم (٤٧) .



شكل بياني رقم (٤٨)
منحنى الطلب الجزئي

ولنفرض أن منتجاً واحداً فقط من هؤلاء المنتجين قرر مضاعفة الكمية "ي" ينتجها من هذه السلعة أي زيادة إنتاجه بمقدار ١٠٠٪ فإن الكمية الكلية المباعة من هذه السلعة في السوق ستزيد فقط بمقدار ٠.٥٪ وهي كمية صغيرة جداً بالنسبة للكمية الكلية ولا يمكن إظهارها بيانياً في الشكل . كما أن الانخفاض في سعر هذه السلعة نتيجة لهذه الزيادة في الكمية المباعة

فإذا كانت طلبات الأفراد متساوية ويساوى كل منها ط

$$\text{فإن } \tau = \tau$$

وتكون مرونة الطلب السعرية الكلية للسوق هي مجموع مرونة الطلب السعرية الفردية مرجحة بنسبة طلب كل مستهلك إلى إجمالي طلب السوق .

$$M_K = \frac{M_1 \times \tau_1 + M_2 \times \tau_2 + \dots + M_n \times \tau_n}{\tau_K}$$

وإذا تساوت طلبات جميع المستهلكين فإن مرونة الطلب السعرية الكلية تكون مساوية لمتوسط مرونة الطلب السعرية الفردية ، بقسمة مجموع هذه المرونة على عدد المستهلكين .

$$M_K = \frac{M_1 + M_2 + \dots + M_n}{n}$$

كذلك فإن المرونة الكلية تتساوى مع المرونة الفردية في حالة تساوى المرونة الفردية لكافة المستهلكين .

$$M_K = M_1$$

الفصل السادس :

المستهلك الرشيد

١ - السلوك الرشيد للمسلم :

يقول الله تعالى : ﴿ قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن فقالوا إنا سمعنا قرآنًا عجبا ، يهدي إلى الرشد فآمنّا به ، ولن نشرك بربنا أحدا ﴾ (سورة الجن / ١ ، ٢) .

أي أن القرآن يهدي إلى مرشد الأمور ، ويدعو إلى الهدى والصواب والخير ، ولذا قال بعد ذلك : ﴿ وأنا لا ندرى أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشدا ﴾ ، وقال تعالى : ﴿ فمن أسلم فأولئك تحروا رشدا ﴾ فالمسلم يقصد طريق الحق ويتوخاه ولا يحيد عنه .

ويقول عز وجل : ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم ، ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً كبيراً ﴾ (سورة الإسراء / ٩) . فالقرآن يهدي ويرشد الناس لأقوم السبل وأسلمها وما فيه سعادتهم في الدنيا ، والأجر العظيم في الآخرة .

وقال تعالى : ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً ﴾ (سورة الإسراء / ١٦)

أي أنه إذا تسلط على القوم المترفون أو إذا كثر فيهم المترفون خرجوا عن الطاعة وزاد الظلم والعصيان فحق عليهم التدمير والإهلاك (٨٢) .

وقد قال تعالى : ﴿واعلموا أن فيكم رسول الله لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتكم ، ولكن الله حبيب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم ، وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان ، أولئك هم الراشدون ، فضلاً من الله ونعمة ، والله عليم حكيم﴾ (سورة الحجرات / ٧ ، ٨) .

أي أن عدم الالتزام بما أوحى الله إلى رسوله يسبب العنت أي الوقوع في المشقة . وأن الرشد هو فعل من ترك الكفر والفسوق والعصيان . فالرشد هو الاستقامة على طريق الحق مع تصلب فيه ، من الرشاد وهي الصخرة^(٨٣) . إذاً فالسلوك الرشيد للمسلم مستهلكاً أو مستثمراً ، هو الملتزم بدائرة الحلال والحرام ، والذي يوزع موارده المتاحة له بما يمكنه من منافع الدنيا ونعيم الآخرة ، مع التناسق في تصرفاته وسلوكه وعدم حدوث تناقض فيها لالتزامه بمنهج محدد .

وقال تعالى : ﴿من كان يريد العاجلة عجلنا له فيها ما نشاء لمن نريد ، ثم جعلنا له جهنم يصلاها مذموماً مدحوراً . ومن أراد الآخرة وسعى لها سعيها وهو مؤمن فأولئك كان سعيهم مشكوراً . كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك ، وما كان عطاء ربك محظوراً . أنظر كيف فضلنا بعضهم على بعض ، وللآخرة أكبر درجات ، وأكبر تفضيلاً﴾ (سورة الإسراء / ١٨ - ٢٢) .

فمن اقتصر همه وتصرفاته وسلوكه على هذه المرحلة من حياته وهي فترة الدنيا فاتته حظ الآخرة ، ولم يصل في دنياه إلى كل ما يبتغيه ، بل إلى ما قسم له فقط . ومن كان بعمله محققاً رضا الله ، وفيه إشباع حاجاته الدنيوية والدينية ، ومنفعة نفسه وأهله ومجتمعه ، في حاضره ومستقبله في هذه الدنيا أي كان مخططاً لإشبعاته الحاضرة والمستقبلية ، بالاستهلاك ، والادخار للمستقبل والاستثمار لعمارة الأرض ، وعاقبته في الآخرة نال ما يسعى إليه بالعطاء الذي ليس له حدود . ولا يكون المسلم في هذه الحياة متمنياً لثُل ما لدى غيره ، أي لا يسعى للتقليد في الاستهلاك والتطلع إلى من ليسوا .

متساوين معه في ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية والسعي المزدوج للمعيشة الحاضرة والمستقبل المتوقع في الدنيا ، والعاقبة في الآخرة ، لأن الله فضل الناس في أرزاقهم وأعمالهم بين فقير ومتوسط وغني على درجات متفاوتة للاختبار . وليتخذ بعضهم بعضاً سُخْرِيّاً أي لقيام الحياة والتعاون بين سائر البشر في عمارة الأرض وتنظيم المجتمعات وتحقيق المصالح وإشباع الحاجات . وليس لكي يكونوا على درجة واحدة من العمل والرزق والإنفاق وإشباع الحاجات ، وتفاوت المنازل في الآخرة أشد مما في الدنيا ، ولكن على أساس الطاعة ، فمن رأى من يفوقه منزلة وإنفاقاً وإشباعاً للحاجات فعند الله عوضه بما يفوق كل ذلك لمن التزم بهدى الإسلام وكان رشيداً في سلوكه عاقلاً حكيماً في تصرفاته .

وليس الإنفاق والاستهلاك وإشباع الحاجات مطلقاً من قيد أو ضابط ، بل يتعين كما سبق الالتزام بدائرة الحلال والحرام في الإنفاق نفسه بما يلزم حفظ المال من التوسط في الإنفاق بين الحاضر والمستقبل ، وبين منفعة النفس والمجتمع ، وبين معيشته في الدنيا وعمارة الأرض ، وحاجاته الدينية من زكاة وحج وغيرها . وفي الاستهلاك بالامتناع عن كل ضار وممنوع كالدم ، والميتة ، ولحم الخنزير ، والتماثيل ، والزنا ، واللواط وغيرها . وفي إشباع الحاجات بتحقيق ما يلزم حفظ الصحة البدنية والنفسية والعقلية ، والدين ، والنسل ، والعرض دون إكثار أو إقلال ، مع مراعاة حاجات الآخرين^(٨٤) .

يقول الله تعالى : ﴿لَيَنْفَقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ، وَمَنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ فَلَيَنْفَقَ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ، لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا مَا آتَاهَا ، سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يسراً﴾ (سورة الطلاق / ٧)

فالإنفاق إذاً مرتبط بالدخل وعلى حسب الحاجة أيضاً فليس الفقير مثل الغني ، ويختلف الناس في احتياجاتهم أيضاً تبعاً للسن ، والجنس ، والمهنة ، واختلاف المناخ وتبدل الفصول ، واختلاف المواطن والأزمنة .

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لامرأة أبي سفيان حين شكت

له بخله وإمساكه : «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف» فالكفاية عامل في تحديد النفقة ولكن حين يكون في المال سعة ، فليس الدخل هو العامل الوحيد فقط في تحديد الإنفاق بل أيضاً مدى الحاجة^(٨٥) .

هذا ، وعلى الأغنياء وعلى المجتمع واجبات تجاه الفقراء فليس الغني مستقلاً بماله بلا قيود بل عليه حقوق كالزكاة وغيرها كما سبق^(٨٦) ، يلزم مراعاتها في إنفاقهم ، ليقوموا بحاجات الفقراء .

ولذا يقول الله تعالى : ﴿يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا ، إنه لا يحب المسرفين﴾ (سورة الأعراف / ٣١) .

ويقول أيضاً : ﴿ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً ، وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا﴾ (سورة النساء / ٥) .

فالمال يستخدم في منافع مباحة بلا إسراف ولا تقتير لكي يشبع حاجات الإنسان^(٨٧) ومن يعول في حاضره ومستقبله في الدنيا ، والقيام بواجباته تجاه المجتمع ، لذا فإن من أساء أو من يُظن فيه إساءة استخدام المال (للدلائل قوية على ذلك) بالتبذير وعدم التدبير والاقتصاد وتنمية المال يحجر عليه لسفاهته ، لأن في المال حق لنفسه وحق لجماعته ومجتمعه ، وإساءة الإنفاق تضيع حقه وحقوقهم .

وقد قال عطاء في ذلك أن الله قد نهى عن الإسراف في كل شيء في الأكل والشرب ، والإنفاق على الفقير والمسكين^(٨٨) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «من أصبح لا يهتم بأمور المسلمين فليس منهم» .

وقال صلى الله عليه وسلم : «أيما أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جئاع ، فقد برئت منهم ذمة الله تبارك وتعالى» (رواه أحمد) .

فيلزم إذاً لكي يكون المستهلك رشيداً أن يضع في خطته لإنفاق المال

مصالح نفسه بدأً وعقلاً وروحاً ، ومن يعول ، ومصالح المجتمع في العاجل والآجل للمعيشة في الدنيا وعمارة الأرض ، والقيام بالواجبات الدينية وإشباع احتياجاتها منها لأخراه .

ولا يعني ذلك عدم استهلاك الطيبات والمستلزمات من السلع والخدمات ، بل يكون ذلك في إطار ﴿ لينفق ذو سعة من سعته ﴾ كما سبق .

إذاً ، فأول افتراضات تحليل الطلب الاستهلاكي في النظرية الاقتصادية الذي يقول بأن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً أي أنه يحاول في توزيع إنفاقه وفي حدود دخله المتاح أن يحصل على أكبر قدر من الإشباع أو المنفعة ، لا يعد صحيحاً في مجتمع إسلامي ، لأن الإشباع المذكور مقصور على منافع مادية شخصية فقط من سلع وخدمات الاستهلاك المختلفة دون تقييده بالحلال والحرام ، والنافع والضار ، وليس فيه منافع غيره من أفراد المجتمع ، ولا يُنظر فيها إلى منافع أخروية وإشباع حاجات دينية . وبناء على ذلك يكون الافتراض الأول في تحليل طلب المستهلك في اقتصاد مجتمع إسلامي هو أن المستهلك يتصرف تصرفاً رشيداً أي أن المستهلك يحاول في توزيع إنفاقه وفي حدود دخله المتاح أن يحقق أكبر قدر من الرضا أو المنفعة المباحة في دنياه وآخرته . ويشمل ذلك بالطبع منافع الآخرين لأنها توزن في ميزان حسناته في الآخرة ، كما تشمل أيضاً منافع الجسم والعقل والروح معاً لأن إشباعها معاً هو الذي يكفل له تحقيق الرضا في دنياه وآخرته .

أما الفرض الثاني من فروض النظرية وهو أن المستهلك يتصرف في حدود دخله وأسعار السلع والخدمات ، فهو سليم يشهد له الواقع .

وأما الفرض الثالث ، بأن المنفعة يمكن قياسها فإنه أمر في إن أمكن فهو مقبول ، وإن لم يمكن فإن مرجع ذلك هو الدراسة الاقتصادية البحتة .

وتوضح دراسة دالة المنفعة للمسلم التالية سلوك المستهلك الرشيد في الإسلام وهو السلوك الذي يوضحه مستوى الاستهلاك ما بين هـ ٣ ،

هـ ٥ ، على خط الاستهلاك . في الرسم البياني رقم (٤٩) ، وهو السلوك الرشيد في الظروف العادية للاقتصاد ومناسبة الدخل لذلك . كما يأتي بعدها محاولة أخرى لتوضيح منحني التفضيل الإسلامي للصدقة والاستهلاك .

ثانياً - دالة المنفعة للمسلم :

قدم محمد أنس الزرقاء صياغة لدالة المنفعة للمسلم في المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي صفر ١٣٩٦ هـ / فبراير ١٩٧٦ م ، حاول فيها إظهار علاقة الاستهلاك في الدنيا بثواب الآخرة ، على النحو التالي : (٨٩)

أنه يمكن تصوير العلاقة بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الآخرة على محورين أحدهما هـ (الأفقي) يمثل كمية الاستهلاك ، والآخر ث (الرأسي) يمثل في الجزء الموجب منه (فوق نقطة الصفر) الثواب الجزيل بالجنة ، أما قسمه السالب (أسفل نقطة الصفر) فيمثل عقاباً في النار .

ويوازي المحور الرأسي خطوطاً أربعة تقطع محور الاستهلاك فيقع قسم من كل منها أعلاه ، وقسم آخر أسفله ، وذلك على نحو ما هو موضح في الرسم الذي بين به تصوره ، رسم بياني رقم (٤٩) . تمثل هذه الخطوط مستويات من الاستهلاك أولها ناحية اليسار ح يمثل ما يلزم من ضروريات لحفظ النفس ، وثانيها إلى جواره ص ص يمثل كافة اللوازم الخمس ، أما الثالث بالترتيب ك ك فيمثل مستوى الكفاية ، أما الخط الرابع والأخير ناحية اليمين ف ف فيمثل آخر حد من الاستهلاك المباح فما جاوزه يكون إسرافاً . فالاستهلاك الذي دون مستوى الكفاية مثل النقط هـ ١ ، هـ ٢ أو غيرها على محور الاستهلاك قبل تقاطعه مع خط الكفاية العمودي (ك ك) يقابله عقاب أخروي لمن بخل على نفسه بذلك وهو يملك القيام بنفسه بهذا المستوى ، أو لمن يقدر على مساعدته وهو يعلم بحاجته ومع ذلك يمتنع عنه . لأن في ذلك تعريض النفس للهلاك أو منعها من القيام بالواجبات . وما جاوز النقطة هـ ٥ على محور الاستهلاك أي كان مسرفاً استحق أيضاً العقاب ، إلا

أن العقاب يختلف تبعاً لنية المرء ولكونه مؤمناً أم لا . فغير المؤمن له عقاب النار الذي يحدده الخط الموازي لمحور الاستهلاك ع . والمؤمن يعاقب بالإسراف أو التقدير المضيع للحياة دون عقاب الكافر بكثير ، كما يستحق العقاب إن لم يلتزم بدائرة الحلال والحرام في هذا الاستهلاك .

وبين النقطتين هـ ٣ ، هـ ٥ على محور الاستهلاك يكون الثواب أو عدمه تبعاً لنية المرء في استهلاكه فإن نوى به امتثالاً لأمر الله في حفظ النفس والدين والعقل . . الخ ، كان هذا هو السلوك الرشيد للمستهلك المسلم وبذا يستحق الثواب . وبيّن الخط ث مدى الثواب تبعاً لمدى نيته وعمله وكمية الاستهلاك ، ومستوى دخله ومدى قيامه بالواجبات تجاه الآخرين . وتبين المنحنيات التي فوق مستوى خط الثواب ث العلاقة بين الكمية المستهلكة بنية الطاعة (بعد تحقيق مستوى الكفاية) والثواب الذي يزيد كلما زاد إثارة الآخرين على النفس . أما من لا ينوي باستهلاكه طاعة ولا معصية فلا يكون له أجر وثواب بذلك ، ويمثل خط الاستهلاك نفسه هـ هذه الحالة حيث لا ثواب ولا عقاب على هذا الجانب من سلوك الفرد ، وهي محاولة جزاء الله خيراً عنها ، ووفقه لمزيد من التحسين والتطوير فيها ، وذلك حتى يمكن أن تكون قابلة للقياس والتطبيق العملي ، لأن الثواب الأخروي لا يمكن تقديره في دالة المنفعة كما هو معلوم .

كذلك فإن الفرق بين حفظ الحياة ومستوى الضروريات الخمس ومستوى الكفاية يحتاج إلى تحديد وتوضيح . كما أن الثواب يمكن أن يتحقق قبل مستوى الكفاية إذا كان هناك انفاق على المحتاجين . كذلك فهل الانفاق على الزوجة والأولاد ضمن الانفاق على الآخرين أم ماذا ؟ .

من الأوفق أن يكون حد انقطاع الثواب مع الإسراف انحداً شديداً
أي خط رأسى مستقيم كعمود على المحور الأفقى .

ثالثا : منحنيات التفضيل واستخداماتها في اقتصاد اسلامي :

تحت بعض الدراسات في هذا المجال منها دراسة ليوسف كمال عن منحني تفضيل الصدقة والاستهلاك^(٩٠) . ومنها دراسة حسين غانم عن التطبيق الاسلامي لأسلوب التفضيل المفصّل عنه^(٩١) . وفيما يلي تتناول الدراسة شرحا مفصلا لكلتا هاتين الدراستين :

أ - منحني تفضيل الصدقة والاستهلاك : قدم يوسف كمال هذه الدراسة لتوضيح كيفية التوازن بين الانفاق المادي والصدقة على منحني تفضيل ليحصل على أحسن إشباع ممكن إذا عرفنا الدخل عند ٦٠٠ وحدة كرقم افتراضي للسنة وأن الصدقة تمثل اشباع روحي .

أما الانفاق (استهلاك + استثمار) فيمثل اشباعا ماديا

وهناك حد أدنى للصدقة هو الزكاة ٢.٥٪ من الدخل بعد النصاب وحولان الحول .

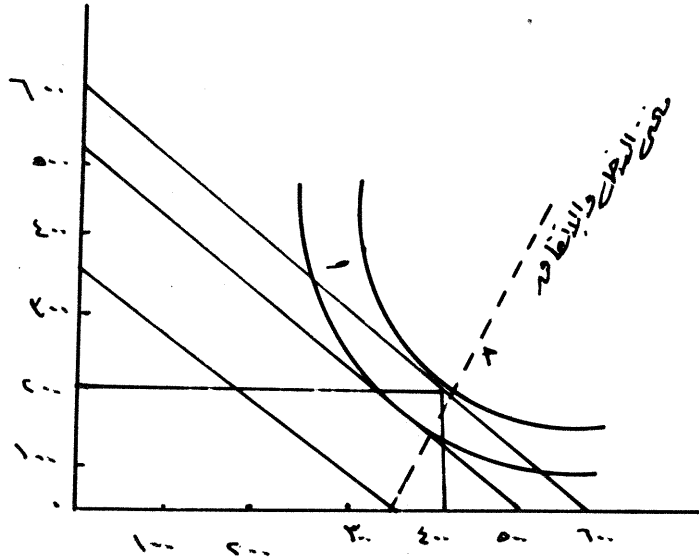
وله حد أعلى أيضا يمثل في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم عن سعيد بن أبي وقاص رضي الله عنه (قلت يارسول الله أوصني بما إلى كله ؟ قال : لا ، قلت : فالشطر . قال : لا . قلت : الثلث . قال : فالثلث كثير ، إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير أن تدعهم عالة يتكفّفون الناس في أيديهم ، وإنك مهما أنفقت من نفقه فانها صدقة حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك . .) متفق عليه . وذلك في ظروف السلم وعدم وجود طوارئ تستدعي المزيد من الانفاق .

فعند الدخل ٦٠٠

النقطة أ هي الموقف التوازني للانفاق ٤٠٠ والصدقة ٢٠٠ في حدود

الثلث

النقطة ب هي الموقف عند إشباع أقل يزيد فيه الانفاق وتقل الصدقة عن الثلث .

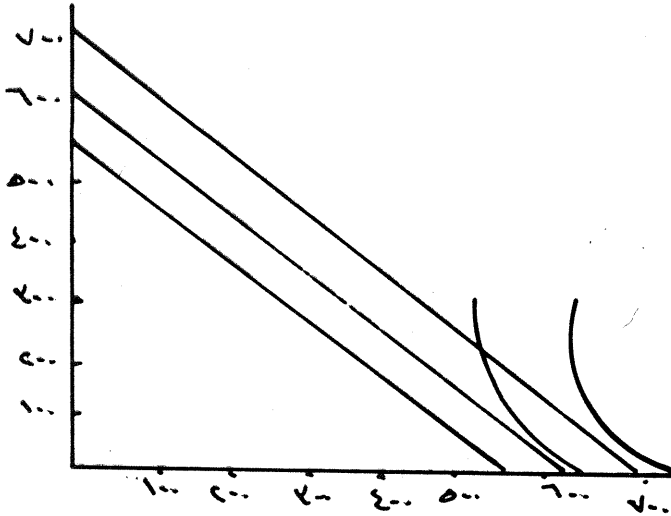


شكل بياني رقم (٥٠)
منحنى التفضيل النقدي
في المجتمع الإسلامي
(حالة الزكاة والصدقات)

النقطة ج هي الموقف عند إشباع أقل يقل فيه الانفاق وتزيد الصدقة عن الثلث .

ونلاحظ هنا أيضا أن منحنى الدخل والانفاق عند دخل ٣٥٠ وهو حد الغنى أو نصاب الزكاة افتراضا ، يبدأ عند نقطة الصفر في الانفاق الصدقي ثم يتزايد بتزايد الدخل . ولا يقل خط الدخل عن ذلك فهو أول خطوط الدخل لكفالة المجتمع المسلم لحد الحاجة لكل فرد فيه ، ولا يسمح بهبوط الدخل عن ذلك طالما توفرت للمجتمع امكانيات تحقيقه بالوسائل الاسلامية المشروعة .

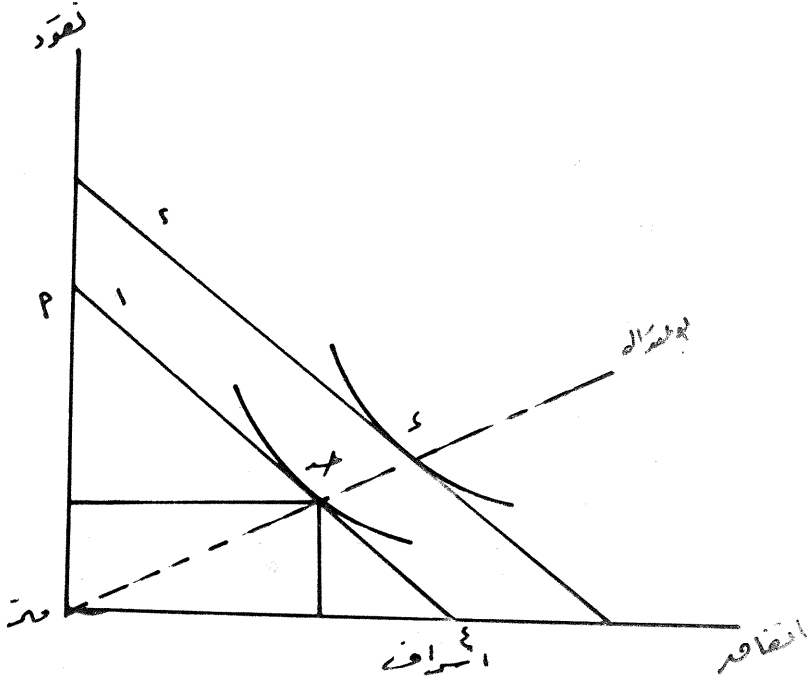
أما في حالة الزكاة فإننا نلاحظ أن منحني الدخل والانفاق يكون أهدأ انحدارا من المنحني السابق حيث تكون (بفرض حولان الحول) قيمة الزكاة ١٥ والانفاق ٥٨٥ .



شكل بياني رقم (٥١)
منحني التفضيل النقدي
في المجتمع الإسلامي
(حالة ٢ الزكاة)

ويمكن أن نحدد العلاقة بين الاسراف والتقتير والاعتدال بمنحنيات السواء حيث يمثل المحور الرأسى النقود والمحور الأفقى الانفاق .
حيث تمثل النقطة أ بالنسبة لخط الدخل الأول (١) أقصى تقتير حيث يمسك الدخل كله .

وتمثل النقطة ب أقصى اسراف حيث ينفق الدخل كله .



شكل بياني رقم (٥٢)
منحنى التفضيل النقدي
(حالة ٣ : الاعتدال)

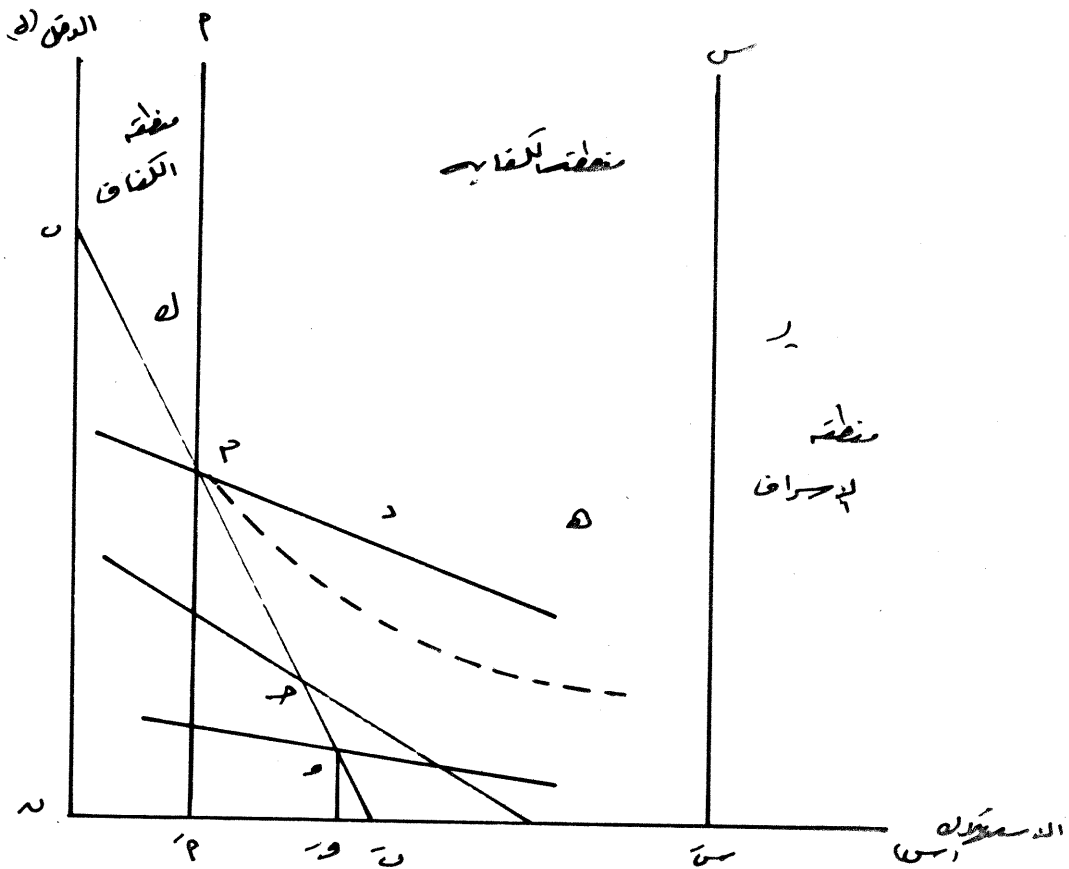
وتمثل النقطة جـ القوام والنقطة عـ حد القوام عند زيادة الدخل إلى مستوى أعلى (٢) ويلاحظ أن نقطة التوازن هذه تختلف من شخص لآخر حسب ذوقه ودخله ولكل خريطة سوء

ب : التطبيق الإسلامي لأسلوب التفضيل المفصح عنه : بين د . حسين غانم في هذه الدراسة أن دراسته محاولة للتعرف على المجالات التي يمكن

فيها تطبيق أسلوب التفضيل المفصح عنه على سلوك مستهلك مسلم للكشف عن تفضيلاته والتوصل إلى رسم خريطة سوائه دون حاجة إلى الحصول من المستهلك على أية معلومات تتعلق بتفضيلاته إذ يكفي ملاحظة سلوكه في السوق .

وقد أوضح أن هناك مجالا يستبعد من نطاق البحث هو أن المستهلك المسلم لا يفاضل بين سلعة خبيثة وأخرى طيبة ، ولا بين سلعتين خبيثتين . لذا لا توجد للمستهلك المسلم خريطة سواء تبين مجموعات من السلع الخبيثة والطيبة التي يفضل الحصول عليها . كما أشار إلى أن هناك مجالا لا يختلف فيه سلوك المستهلك المسلم عن غير المسلم وهو عند المفاضلة بين سلعتين طيبتين إذ أن المسلم بفرض انفاق دخله المتاح للاستهلاك للحصول على مجموعة من السلعتين) سيحاول اختيار المجموعة التي تحقق له القيمة القصوى من الإشباع . فالرشد الاقتصادي في الاسلام يعنى استهداف القيمة المثلّي أي استهداف الوفاء الأمثل للحاجات الإنسانية في إطار أحكام الاسلام وقواعده ، وعندما يكون الأمر متعلّقا بالمفاضلة بين سلع كلها من الطيبات فإن القيمة المثلّي لن تختلف عن القيمة القصوى طالما أن تلك القيمة القصوى لا تصل إلى حد الإسراف أو تخرج المستهلك عن قاعدة القوام والاعتدال في الاستهلاك وأن الاختلاف في سلوك المسلم عن غير المسلم (بالإضافة إلى الاختلاف الأول بالنسبة للاختيار بين سلعة طيبة وأخرى خبيثة) له مجالات أخرى لعل من بينها حين يفاضل المسلم بين إنفاق دخله على الزكاة والصدقات التطوعية وإنفاقه على استهلاك الطيبات . والمسلم لا يزوج نفسه في مجال الإسراف الذي ينهى عنه الاسلام ، بل انه يلتزم الاعتدال والقوام في الانفاق . أي أنه بالنسبة للمسلم والأمر كذلك توجد منطقة إلى يمين خط ميزانية المستهلك المسلم لا يدخلها المسلم مهما زاد دخله أو انخفضت أسعار السلع كما يوضحه الشكل البياني رقم (٥٣) ، لأن هذه المنطقة منطقة إسراف .

كذلك يرى د . حسين غانم أن المجتمع المسلم يوفر لجميع أفرادها حداً أدنى من مستوى المعيشة وهو مستوى الكفاية بمعنى أن ما دون هذا المستوى يخرج عن تفضيلات المستهلك المسلم . وبذا تنقص منطقة الجهل أمام الباحث الذي يراقب سلوك المستهلك المسلم من ناحيتين أولاهما منطقة الاسراف ، والأخرى منطقة ما دون الكفاية التي يبينها الشكل البياني .



شكل بياني رقم (٥٣)
منحني التفضيل للمستهلك المسلم

وبين د . غانم أن التناقص المذكور لمنطقة الجهل يسر من مهمة الباحث ، كما أنه يتعين استبعاد منطقة أخرى من مجالات التفضيل للمستهلك المسلم . وهى النقاط على خط الميزانية التى يقل عندها ما يدفعه المسلم عن معدل الزكاة الواجبة عليه إن توافرت فيه شروط وجوب الزكاة .

وفى هذا الشكل فإن الخطين س س ، أ أ يحددان بينهما منطقة التفضيل أما خارج هذه المنطقة فإن المنطقة إلى يمين الخط س س تمثل منطقة الإسراف وأي نقطة فيها مثل ر لا تدخل فى دائرة اختيار المسلم حتى لو حققت له استهلاكاً أكبر من السلعة الطيبة لأن فى دائرة الاسراف المنهى عنه . وأى نقطة فى المنطقة التى على يسار الخط أ أ مثل ك تستبعد أيضاً من دائرة التفضيل لأنها تقل عن مستوى الكفاية الذى يسمح به المجتمع المسلم . كما أن فيها منطقة تقع تحت خط ميزانية المستهلك ب ب لا تدخل فى تفضيل المستهلك لأنها تمثل مجموعة من الاستهلاك والصدقة أقل مما يسمح به دخله وأسعار السلعة الطيبة كما يعكسها وضع وميل خط الميزانية . وحتى ، فوق خط الميزانية فى داخل هذه المنطقة لا يقره المجتمع المسلم ، لذا لا يفضل المستهلك المسلم على الرغم من أنه قد يمثل بالمفهوم الاقتصادى الوضعى للرشد الاقتصادى اختياراً للمستهلك لوجوده أعلى من خط الميزانية بما يحقق له مستوى أكبر من الاستهلاك .

أما اختيار المسلم فيكون فى منطقة الكفاية وليس قبلها وليس بعدها . وهذه المنطقة تشمل استهلاك كل من التحسينيات والتكميليات ، ويفضل المستهلك أن يحتل موضعاً داخلها . ومع ذلك ففى داخل هذه المنطقة توجد منطقة لا يقرها الإسلام وهى اتفاق كل الدخل على السلعة الطيبة وعدم دفع الصدقة الواجبة وتمثلها نقطة تلاقى خط الميزانية مع المحور الأفقى الذى يبين كميات السلعة الطيبة . ومثلها اتفاق كل الدخل على الصدقة وعدم استيفاء الاحتياجات من السلعة وتمثلها نقطة تقابل خط الميزانية مع المحور الرأسى .

لذا فإن الشكل البيانى يشمل الخط و و وهو يوازى المحور الرأسى حيث

النسبة بين و و ، ب ن تمثل معدل الزكاة الواجب شرعا . والنقط التي على خط الميزانية ب ب تمثل معدل الزكاة الواجب شرعا . والنقط التي على خط الميزانية ب ب التي تقع بين و و نقط غير مفضلة لأنها تمثل نقاطا لسلوك عدم دفع الزكاة أو عدم دفع جزء من الزكاة المتعينة في حقه . لذا فالنقاط التي يجوز للمسلم أن يستقر عند إحداها هي النقط المحصورة بين النقطتين م ، وبما فيها هاتان النقطتان م ، و . إذ أنها تمثل النقاط التي تحقق للمستهلك قدرا من الطيبات وانفاقا صدقيا يغطي على الأقل الزكاة الواجبة شرعا .

وبفرض أن المستهلك قد اختار النقطة م على خط الميزانية لتفضيله إياه على غيره . فإذا حدث وتغير دخله أو سعر السلعة ، فإن تفضيل المستهلك للنقطة ج على خط الميزانية الجديد أسفل الخط السابق يعني أنه قد اختار نقطة أدنى من النقطة م وأن إشباعه قد قل ، لذلك فإن انتقاله على نقطة أعلى من خط الميزانية الأول يعني زيادة إشباعه .

ويتكرر عمليات افتراض تغير كل من الدخل وسعر السلعة يمكن ملاحظة سلوك المسلم في كل حالة وتعيين مواضع اختياره ، ومن ثم رسم منحني السواء الخاص به ولنفرض أنه المنحني المنقط بالشكل .

وللحصول على خريطة سواء كاملة للمستهلك يرسم عدة منحنيات سواء متقاربة جدا وموازية للمنحني المنقط المذكور .

ويرى د . غانم أن استخدام هذا الأسلوب للكشف عن تفضيلات المستهلك يمكن من معرفة مدى التزام المستهلك بقواعد وأحكام الاسلام ، إذ أن امتداد منحني السواء داخل منطقة الاسراف يعني عدم الاعتدال والقوام في الانفاق ، وامتداده في المنطقة الأخرى (الكفاف) يعني أن المجتمع لا يوفر له مستوى الكفاية ، أو المستهلك يتصف بالزهد في تصرفاته الاستهلاكية . وإذا كان المنحني يمر بالمنطقة المحصورة بين و و المذكورة سابقاً دل ذلك على عدم أدائه للزكاة أو التقصير فيها .

واقتراب مواضع تفضيل المسلم من الخط أ أ يعنى حبه لإخراج
الصدقة ، واقترابها من الخط س س يعنى ميله للاستهلاك .

هوامش الباب الثاني :

- (١) Emotional motives.
- (٢) Rational motives.
- (٣) Primary motives.
- (٤) Selective motives.
- (٥) Individual demand.
- (٦) Total or market demand.
- (٧) Effective demand.
- (٨) Ineffective demand.
- (٩) Primary demand.
- (١٠) Derived or secondary demand.
- (١١) Local demand.
- (١٢) Foreign demand.
- (١٣) Consumer demand.
- (١٤) القرآن الكريم ، سورة الفرقان : الآية رقم ٦٧ .
- (١٥) القرآن الكريم ، سورة النساء : الآية رقم ٥ .
- (١٦) القرآن الكريم ، سورة الإسراء : الآيتان رقم ٢٦ - ٢٧ .
- (١٧) القرآن الكريم ، سورة الأعراف : الآية رقم ٣١ .
- (١٨) القرآن الكريم ، سورة الأنعام : الآية رقم -
- (١٩) أحمد شلبي : السياسة والاقتصاد في التفكير الإسلامي ، ص ٢٠١ .
- (٢٠) نفس المرجع السابق .
- (٢١) السيوطي : الجامع الصغير .
- (٢٢) نفس المرجع السابق .
- (٢٣) نفس المرجع السابق .
- (٢٤) Samuelson, P.A., op., cit., Suits D.B., op., cit., Cairncross, A., op., cit.
- (٢٥) Total utility
- (٢٦) Saturation point
- (٢٧) Marginal utility

(٢٩) هناك حالات يتجه فيها منحني الطلب اتجاها عكسيا حيث يتجه من اليسار وأسفل إلى اليمين وأعلى يشبه في ذلك منحني العرض المعتاد . وذلك في حالات السلع الرديئة و الدنيا (سلع جيفن) . التي يقل الطلب عليها بانخفاض سعرها ويزداد بارتفاعه كما سيأتى في تحليل الطلب الاستهلاكى . كما أن سلع الفاخرة يزداد الطلب عليها بزيادة ثمنها وهو أمر لم يتأكد بعد كعلاقة إحصائية .

(٩٢) أبى عبد الله محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن ، جـ ٢ ص ٢٠٧ - ٢٠٨

(٩٣) المرجع السابق ص ٢١٥

(٩٤) المرجع السابق ص ٢١٨

(٩٥) المرجع السابق ص ٢٢٠

(٩٦) المرجع السابق ص ٢٣١

(٩٧) نفس المرجع ص ٢٣٠

(٩٨) انظر الإسلام والاستهلاك

(٩٩) تفسير القرطبى جـ ١٠ ص ٣٧٥

(١٠٠) ، (١٠١) محمد بن على بن محمد الشوكانى ، فتح القدير ، المجلد ٣ ، ص ٢٧٦

(١٠٢) أنظر في ذلك المراجع الفقهية المتخصصة .

(١٠٣) انظر في ذلك الاسلام والمنافسة .

(١٠٤) ، (١٠٥) تفسير القرطبى ، جـ ٧ ، ص ١٢٢ .

Cross elastisty of demand (٣٠)

(٣١) انظر كلا من :

(أ) الإسلام والاستهلاك ،

(ب) المستهلك الرشيد .

Point elasticity (٣٢)

Arc elasticity (٣٣)

Unitary elasticity demand (٣٤)

Relatively inelastic demand (٣٥)

Perfectly inelastic demand (٣٦)

Relatively elastic demand (٣٧)

(٣٨) رجاء عبد الرسول حسن : استخدام العلاقات الرياضية في اشتقاق المرونة السعرية للسلع الغذائية من القيم المحسوبة للمرونة الدخلية .

- (٣٩) رجاء عبد الرسول حسن .
- (٤٠) Linear
- (٤١) Non-Linear.
- (٤٢) Exponential Feuction
- (٤٣) كما قد تكون هناك دالة أسية تناقصية على الشكل التالي
- (٤٤) Tormqvist
- (٤٥) Inferior goods
- (٤٦) Superior goods
- (٤٧) Cross-section analysis
- (٤٨) Random Sample
- (٤٩) Time series analysis
- (٥٠) Autocorrelation
- (٥١) رجاء عبد الرسول حسن ، مرجع سابق .
- (٥٢) Least-Squares Method
- (٥٣) Maximum-Likelehood Method
- (٥٤) Moving averages
- (٥٥) Smoothing the Variations
- (٥٦) Unbiased estimates
- (٥٧) إبراهيم غتوري : مقترحات لتحسين المركز التنافسي لبعض الخضار المصرية المصدرة ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، رسالة ماجستير ، ١٩٧٠ .
- (٥٨) متكافئ المرونة . unitary
- (٥٩) غير مرن نسبيا وهو يعنى أن هذه السلع ضرورية لا غنى عنها .
- (٦٠) مرن نسبيا وهو يعنى أنها تعد أقل ضرورة بالنسبة للمستهلك .
- (٦١) محمد يوسف السركي ، ورفقاء : دوال الاستهلاك لبعض السلع وتوقعات سنة ١٩٧٥ - دالة الاستهلاك (الذرة ، الطماطم ، الفاصوليا) ، وزارة الزراعة المصرية ، ١٩٧٠ ..
- محمد يوسف السركي ، ورفقاء : دراسة قياسية لدوال الاستهلاك لبعض السلع الزراعية - دالة الاستهلاك (الأرز ، البصل ، القمح) وزارة الزراعة المصرية ، ١٩٧٠ .
- (٦٢) ص = أ + ب س + ز
- (٦٣) ص = أ + ب ($\frac{س}{ز}$) + ز

$$(٦٤) \text{ ص} = \text{أ} + \text{ب} \text{ س} + \text{ج} \text{ ل}$$

Boulding K.E., Economic Analysis, 4th ed., Harper & Row, New York, 1966. (٦٥)

The Classical Utility or Marginal Utility Approach. (٦٦)

The Indifference Curve Approach (٦٧)

The Revealed Preference Approach (٦٨)

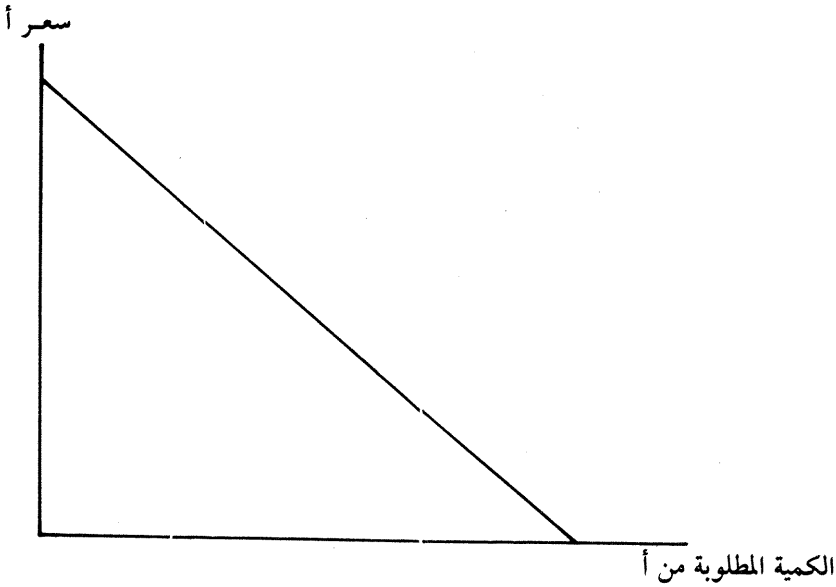
Boulding K.E., Economic Analysis, 4th ed., Harper Row, New York, 1966. (٦٩)

Wold H., Jurren, L., Demand Analysis, New York, 1953.

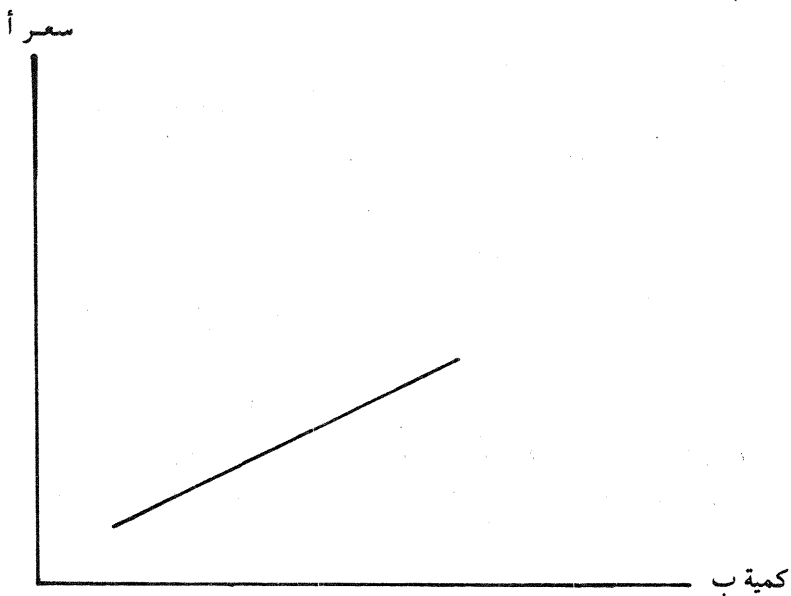
Cochrane, W., The Economics of Consumption, New York, 1956.

Equi-Marginal Princpal (٧٠)

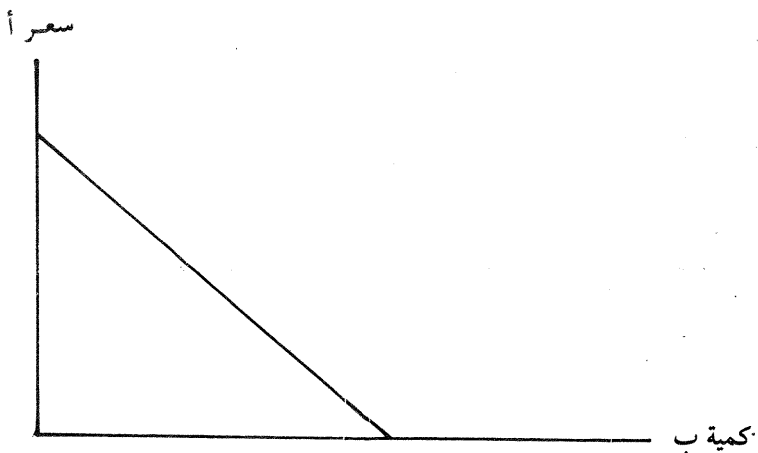
(٧١) يوضح الرسم البياني التالى العلاقة بين سلعة أو الكمية المطلوبة منها فى حالة ثبات الدخل . والتغير هنا يرجع لتأثير كل من الدخل والاستبدال معا . فى حالة ثبات الدخل .



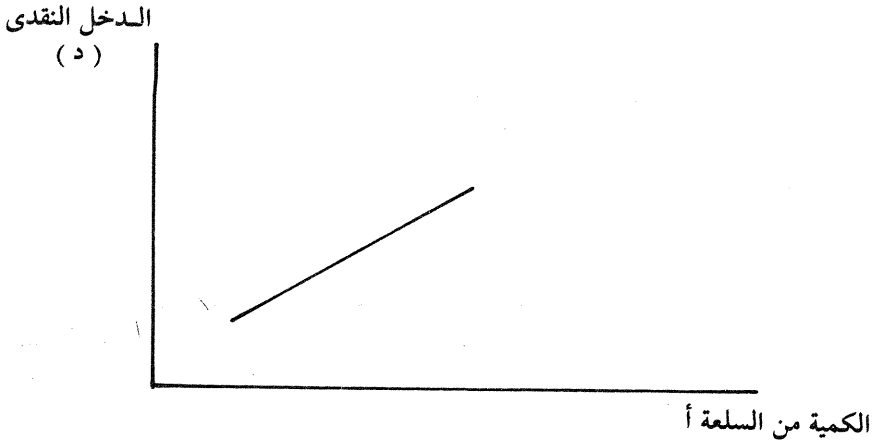
أما أثر تغير سعر (أ) على الكمية المطلوبة من ب فإن هذه العلاقة تتضح من الرسم البياني التالى وذلك فى حالة السلع البديلة .



أما الأثر في حالة السلع المكملة فيبينه الرسم البياني التالى حيث العلاقة عكسية

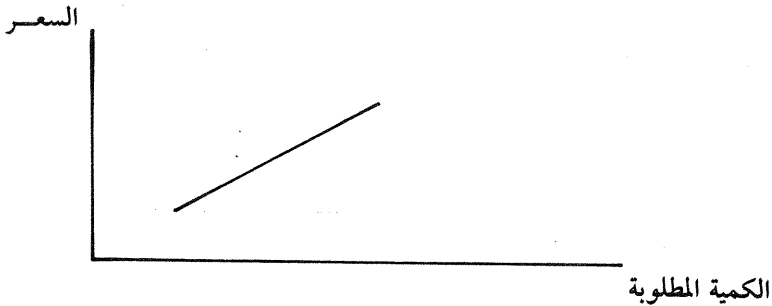


٢ - يبين الرسم التالى العلاقة بين الدخل النقدى للمستهلك والكمية المطلوبة من السلعة وهى علاقة طردية فى حالة السلع العادية وعكسية فى حالة السلع الدنيا عند ثبات العوامل الأخرى .

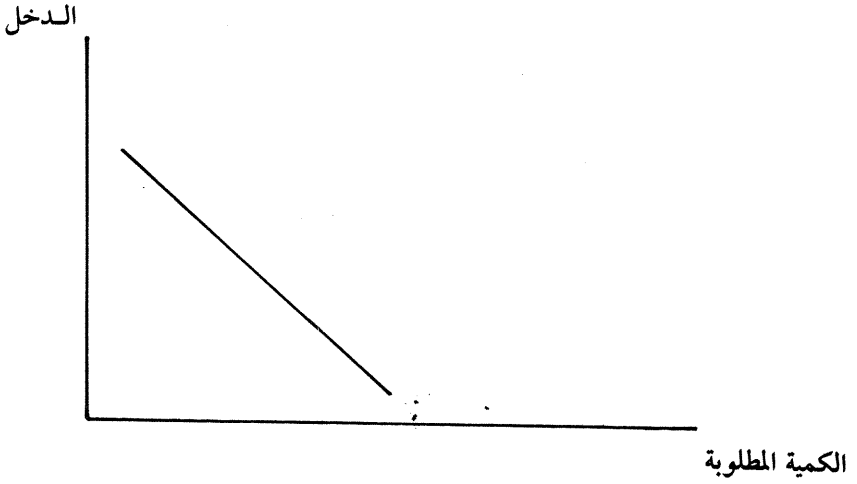


٣ - يبين الرسم التالى منحنى الطلب للسلع الرديئة Inferior goods وهى التى تمثل السلع الاستهلاكية الرئيسية للطبقات الفقيرة فى المجتمع ، ومثالها الخبز والزبد أو السمن الصناعى والبطاطس والأرز ومفتمشة غير الجيدة وأمثالها فى المجتمع . والعلاقة بين ثمنها والطلب عليها علاقة طردية كالتالى :

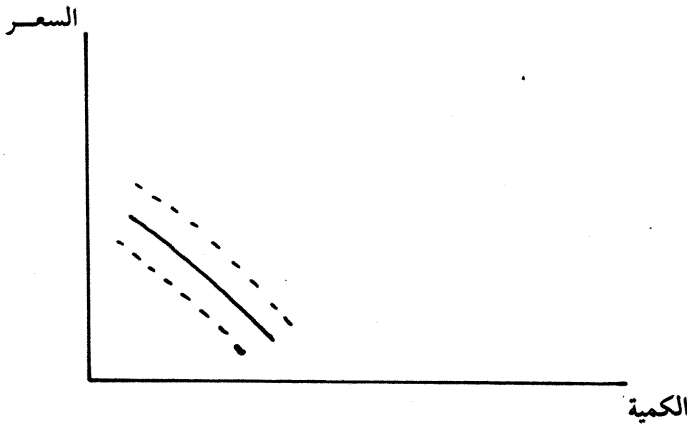
حيث يزيد الطلب بزيادة السعر وينخفض بانخفاضه .



كما يزيد الطلب بانخفاض الدخل وينخفض بارتفاعه .



٤ - أما العلاقة بين الكمية المطلوبة وذوق المستهلك فتوضحها العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة والعوامل الأخرى عدا السعر . حيث ينتقل منحنى الطلب جهة اليمين في حالة التغير في ذوق المستهلكين لصالح السلعة ، وعند تغيره لغير صالحها ينتقل المنحنى لجهة اليسار .



٥ - أما السلع التفاضلية الغالية الثمن فإن بعض ذوى الدخل المرتفعة في المجتمع يشترونها ويزداد إقبالهم عليها عند ارتفاع أثمانها فإذا انخفضت أثمانها قل طلبهم عليها . ومثالها اللوحات الفنية والتحف الأثرية ومعاطف الفراء الثمينة للنساء .

هذا ويقاس الأثر الصافي للدخل والاستبدال معا في حالة السلع الرديئة من المعادلة

$$K_p = K_l + (K_h + K_c)$$

حيث K_p الكمية بعد تغيير سعر السلعة ، K_l قبل التغيير أما K_h فتشير إلى أثر تغير الدخل الحقيقي على الكمية المطلوبة ، K_c أثر الاستبدال على الكمية المطلوبة . وهما متضادان .

فإن كانت حصة $L + C$ موجبة كانت هناك زيادة في الكمية أي أن أثر الدخل أكبر من أثر الاحلال أي أن زيادة سعر السلع الرديئة يؤدي إلى زيادة الكمية المطلوبة منها . وإن كانت $L + C$ سالبة كان أثر الاحلال أكبر من الدخل ، وأدى ذلك إلى نقص الكمية نتيجة التغير في السعر ، حيث أن زيادة الدخل تقلل من استهلاك هذه السلع .

وذلك عكس السلع العادية حيث أن زيادة السعر تجعله يقلل الكمية (أثر الاستبدال) ونقص الدخل يجعله يقلل أيضا ، أي أن أثرهما إما موجب معا أو سالب معا .

Concave (٧٢)

Concave (٧٣)

Convex (٧٤)

Income elasticity of demand. (٧٥)

Friedman, M., Price Theory, Chicago, Adline, 1962. (٧٦)

(٧٧) يعنى ذلك عدم مناسبة هذا الأسلوب لدراسة سلوك المستهلك وتفسير نظرية الطلب في حالات المنافسة غير التامة .

(٧٨) تفسير القرطبي ، ج ٩ ص ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٧٩) تفسير القرطبي ، ج ١٦ ص ٣١٤ - ٣١٥ .

(٨٠) أنظر : تنظيم الاستهلاك في الإسلام .

(٨١) تفسير القرطبي ، ج ١٨ ص ١٧٠ .

(٨٢) أنظر : الحرية الاقتصادية المقيدة ، التوافق بين مصلحة الفرد والمجتمع من النظام الاقتصادي الإسلامي في الكتاب الأول .

(٨٣) أنظر : تقسيم الحاجات في الدراسات الإسلامية في باب المشكلة الاقتصادية .

(٨٤) أنظر : الحرية الاقتصادية المقيدة من النظام الاقتصادي الإسلامي في الكتاب الأول .

(٨٥) محمد أنس الزرقاء : صياغة إسلامية لجوانب عن دالة المصلحة الاجتماعية ، ونظرية

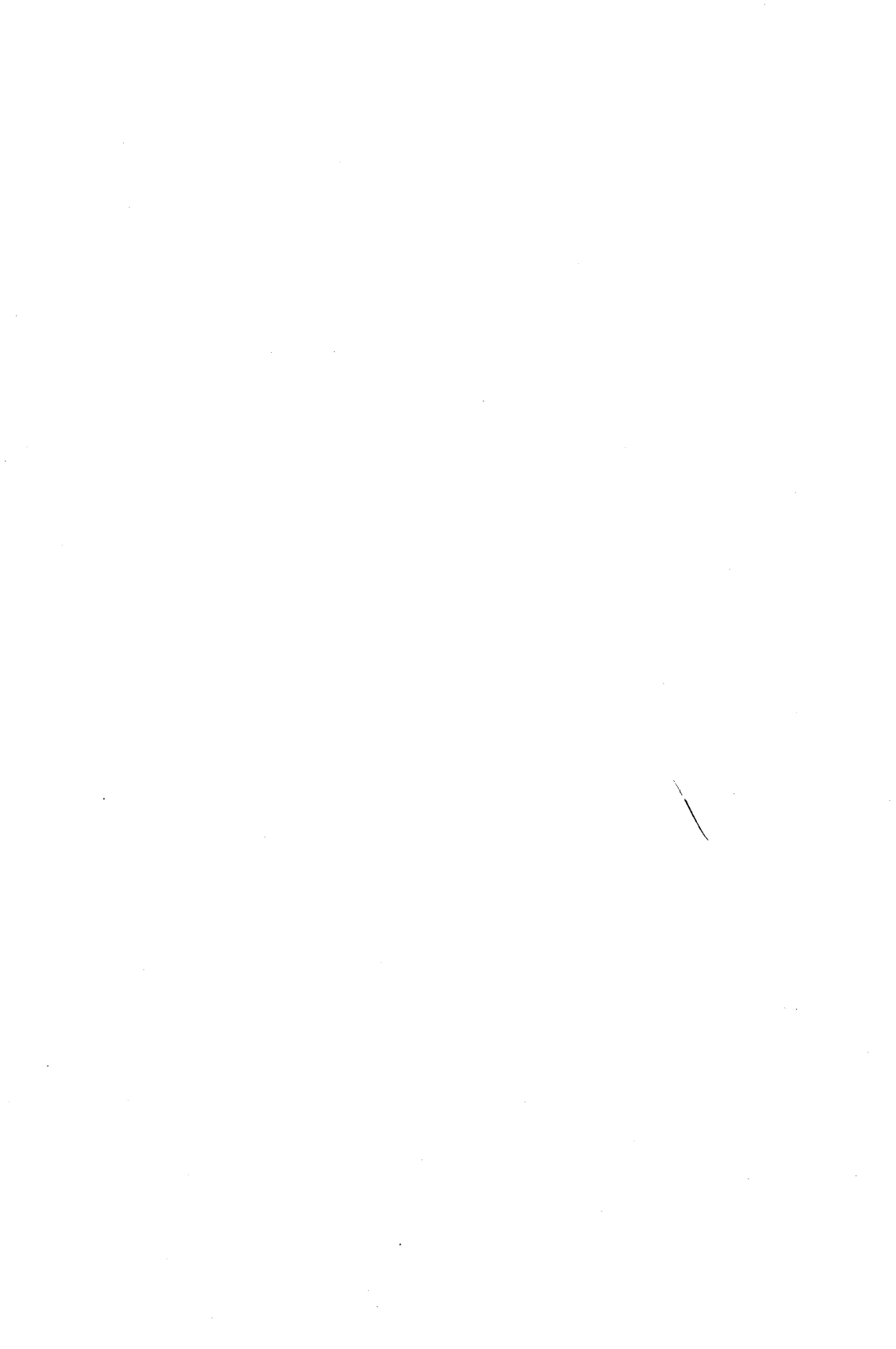
سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ، بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي ، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جدة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ، ص ١٥٥ - ١٩٧ .

(٨٦) محمد عبد المنعم عفر ، يوسف كمال محمد ، أصول الاقتصاد الإسلامي : الجزء الأول : التعمير والكسب وعدالة التوزيع ، دار البيان العربي ، جدة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .

(٨٧) حسين غانم ، التطبيق الاسلامي لأسلوب التفضيل المفصح عنه ، الاقتصاد الإسلامي ، عدد ٥٠ ، محرم ١٤٠٦ - سبتمبر ١٩٨٥ . بنك دبي الاسلامي ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة .

الباب الثالث

نظرية الإنتاج



مقدمة : لدراسة نظرية الانتاج فإن ذلك يتطلب دراسة عناصر الانتاج المختلفة وكيفية التوليف بينها فى الانتاج ، ودراسة تكاليف استخدامها وكيفية توزيعها على الاستخدامات المختلفة ، ثم كيف يتحقق للمنشأة التوازن فى الاسواق المختلفة .

هذا ويتم دراسة نظرية الإنتاج عادة بأسلوبين أحدهما الأسلوب التقليدى اعتمادا على دوال الانتاج وقوانين الغلة المختلفة ، ثم دراسات منحنيات الانتاج (الحدى والمتوسط والكل) كسبيل لتحقيق التوليفة - المثل من عناصر الانتاج التى تبنى عليها المنشأة قراراتها فيما يختص باستخدام هذه العناصر وتحقيق توازن المنشأة فى هذا الاستخدام . ويقابل هذا الأسلوب أسلوب المنفعة التقليدى فى دراسة نظرية الطلب . أما الأسلوب الثانى فهو يعتمد على دراسة منحنيات سواء الانتاج (منحنيات الانتاج المتساوية) ومنحنيات سواء التكاليف (منحنيات التكاليف المتساوية) للتعرف على التوليفة المثل من عناصر الانتاج طبقا لخطوط التكاليف والانتاج المتساوية ، ومعدلات الاحلال الحدية بين العناصر . ومن ثم تحقيق توازن المنشأة فى استخدام عناصر الانتاج . ويشبه هذا الأسلوب أسلوب منحنيات السواء فى دراسة الطلب .

ثم يلى هذه الدراسة بأسلوبيهما دراسة وتحليل تكاليف الانتاج . وكيفية توظيف عناصر الانتاج وتحديد أسعارها ، بها يحقق للمنشأة أهدافها فى بلوغ الحد الأقصى للأرباح من استخدام هذه الموارد المختلفة .

ونظرا لأن أسعار السلع والخدمات والكميات المنتجة منها . وكذلك أسعار خدمات عناصر الانتاج تختلف باختلاف أشكال السوق والعلاقات السائدة فيها فإن هذا يتطلب دراسة نظرية السوق من خلال أشكال السوق

المختلفة ، ليتمكن التعرف على آثارها على توازن المنتج . إلا أن هذه الدراسة ستكون موضوع المجلد الثانى .

ولا تقتصر الدراسة فى هذا المجال على العلاقة بين عناصر الإنتاج وبعضها البعض^(١) أو بين عناصر الإنتاج والنتائج^(٢) ، بل ان توازن المنتج يتطلب التعرف على العلاقة بين المنتجات وبعضها البعض^(٣) . طالما استهدف من إنتاجه تحقيق أقصى ربح ممكن أو تحقيق الحد الأدنى من التكاليف ، لأن العلاقة بين المنتجات وبعضها البعض يؤثر فى توجيه الموارد نحو سبل الاستخدام المختلفة وفى حجم الوحدة الانتاجية واساليب الإنتاج ، والتكاليف التى تتحملها والايادات التى تحققها ، ومن ثم تؤثر فى مقدار الأرباح المحققة . وهو ما يتطلب دراسة هذه العلاقة الثالثة أيضا للوصول إلى توازن المنشأة والتخصيص الأنسب للموارد الانتاجية وكميات الإنتاج والعوائد المتحققة .

الفصل الأول : دوال الإنتاج

أولاً - دالة الإنتاج :

يتطلب إنتاج السلع المختلفة تضافر عنصرين على الأقل من عناصر الإنتاج ، أي أن الإنتاج والأمر كذلك لا يتحقق إلا بتضافر عناصر الإنتاج . وتتوقف كمية الناتج من العملية الإنتاجية على التوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج وعلى الفن الإنتاجي المستخدم . ويبنى قرار المنظم باستخدام الكميات المختلفة من عناصر الإنتاج وأسلوب الإنتاج المتبع على العلاقة بين كل من هذه العناصر والناتج ، والعلاقة بين عناصر الإنتاج وبعضها البعض ، وفعالية أسلوب الإنتاج .

هذا ويطلق على العلاقة بين الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج والناتج بدالة الإنتاج ، وتتأثر هذه العلاقة كما سبق بالفن الإنتاجي المستخدم ، لذا فإنه عند دراسة هذه العلاقة يفترض ثبات مستوى الفن الإنتاجي وذلك صحيح في الأجل القصير ، وذلك حتى يمكن التعرف على أثر التغير في كميات عناصر الإنتاج على الناتج بعيداً عن تأثير تغير الفن الإنتاجي . ويفترض أيضاً أن هذا المستوى هو أفضل مستوى ممكن .

وتشير هذه العلاقة الدالية إلى كمية الإنتاج من السلعة التي تنتج باستخدام كميات متفاوتة من عناصر الإنتاج أو خدمات هذه العناصر . وذلك لإمكان الإحلال الجزئي بين بعض عناصر الإنتاج ، فبعض عناصر

الإنتاج يمكن أن يحل إلى حد ما محل البعض الآخر وذلك في حدود معينة .
وبالطبع فإن ذلك تحدده القدرة النسبية لهذه العناصر ، وتكاليف
استخدامها . ومستوى الفن الإنتاجي المتبع .

ص = د (س ، س ، ... س) ^(٤)

فدالة الإنتاج إذاً تعبير رياضي يصف الطريقة التي يتم بها مزج عناصر
الإنتاج ، ويؤدي استخدامها إلى تحقيق عدة أهداف ، لعل أهمها :

١ - حساب النسب بين الموارد الإنتاجية والنواتج حتى يمكن تحديد
الكميات المستخدمة من هذه الموارد على مستوى الوحدة الإنتاجية ،
مثل تحديد كميات العمل ورأس المال وغيرها ، وعمل الموازنات
والبرامج اللازمة للوصول إلى أفضل توليفة من عناصر الإنتاج تحقق
أهداف المشروع .

٢ - إعطاء فكرة عامة عن استخدام الموارد على مستوى كل صناعة من
الصناعات أو قطاع من القطاعات الإنتاجية .

ويشمل الهدف الأول عادة استخراج الدول الإنتاجية الطبيعية ، أما
الثاني فيشمل استخراج دوال إنتاجية قيمية ، ويمكن استخدام هذه الأخيرة
في تحقيق الغرض الأول إذا اعتمد تقديرها على بيانات تفصيلية . والغرض
الرئيسي لدراسة الدوال الإنتاجية هو التنبؤ بمنحنى الإنتاج الكلي والنواتج
الحدية لعناصر الإنتاج المختلفة لاستخدامها في رسم المستوى الإنتاجي
الأمثل والتوليفات المثلى سواء للعناصر الإنتاجية أو المشاريع الإنتاجية ، مما
يعين كلاً من مديري المشروعات والمخططين على اتخاذ القرارات المتصلة
باستخدام موارد المجتمع الاقتصادية المتاحة ، وذلك لتحقيق خطة إنائية
اقتصادية تعمل على رفع كفاءة الإنتاج وزيادة الناتج القومي .

هذا ، ويستخدم في استخراج الدوال الإنتاجية عدد كبير من المعادلات
الجبرية . ولا توجد صورة واحدة من هذه الدوال الإنتاجية يمكن أن تمثل

الإنتاج تحت الظروف المختلفة . فتختلف الصورة الجبرية للمعادلة ، كذلك قيمة معاملاتها باختلاف الظروف ، والسلع ، والعناصر الإنتاجية المستخدمة ، وغير ذلك من العوامل . ولذا فإن اختيار الصورة الجبرية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية يعد من الأهمية بمكان . ويعتمد هذا الاختيار عادة على النظريات العلمية المختلفة وعلى تقدير درجة الدالة الإنتاجية للإنتاج والعناصر الإنتاجية المدروسة^(٥) . وتعد كل من دالة سليمان^(٦) ودالة كوب دوجلاس من أهم هذه الدوال . ونظراً لاعتبارات عملية واقتصادية فإن استخدام دالة كوب دوجلاس في تقدير دوال الإنتاج خاصة في الزراعة يعد مفضلاً ، هذه الاعتبارات هي :^(٧)

١ - إن هذه الدالة تعطي معاملات الانحدار والمرونة مباشرة ، إذ أنها تبين نسبة التغير في الإنتاج التي تنتج في المتوسط من زيادة المورد المتغير بمقدار ١٪ . هذه المرونة المقاسة من هذه الدالة تكون مستقلة عن وحدة القياس .

٢ - يؤدي استخدامها إلى التعرف على ظاهرة تناقص الغلة الحدية دون استخدام عدد كبير من درجات الحرية (وهي عدد المشاهدات - ١)

٣ - تفترض هذه الدالة أن الأخطاء قليلة وموزعة توزيعاً معتدلاً .

٤ - يمكن عمل مقارنات بين نتائج أبحاث لمجموعة من المشروعات ومثيلتها التي تتضمنها أبحاث أخرى . وتكتب هذه الدالة عادة في الصورة الآتية :

$$ص = أ س ب$$

حيث ص = كمية الإنتاج ، س تمثل كمية العنصر المتغير ، أما أ ، ب فمعاملات ثابتة للدالة ، وتشير ب إلى مرونة الإنتاج . وهذه الدالة تسمح بإنتاج حدي متزايد أو متناقص أو ثابت تبعاً لقيمة ب . ولكننا لا تمثل عملية إنتاجية تجمع بين الإنتاج الحدي المتزايد والمتناقص

والثابت . وتقدر هذه الدالة إحصائياً بتحويلها إلى الصورة اللوغاريتمية ، ومعادلة الإنتاج الحدي هي :

$$\frac{دص}{دس} = ب أس^{ب-1} = \frac{ب أس^ب}{س}$$

وتبين هذه المعادلة أنه إذا كان المعامل ب = ١ فإن كلاً من الإنتاج الحدي ومتوسط الإنتاج يصيرا قيمة ثابتة مساوية للمعامل أ . وحينما تكون قيمة المعامل ب أكبر من ١ فإن العائد الحدي يزداد بزيادة كمية العنصر س معتمداً في ذلك على قيمة المعامل ب . وإذا كانت قيمة ب أقل من ١ فإن الإنتاج الحدي يتناقص كلما ازدادت كمية العنصر المستخدمة . وتفترض هذه الدالة أن مرونة العملية الإنتاجية ثابتة . وعلى هذا فإن الكميات المتساوية المضافة من المورد تضيف نفس النسبة إلى الإنتاج ،

$$و. \quad \text{المرونة} = \frac{\text{الإنتاج الحدي}}{\text{الإنتاج المتوسط}}$$

$$\frac{دص_1}{دس_1} \times \frac{دص_2}{دس_2} = \dots = \frac{دص_2}{دس_2} \times \frac{دص_1}{دس_1} = \frac{دص_1}{دس_1} \times \frac{دص_2}{دس_2}$$

حيث تشير ١ ، ٢ إلى النواتج (٨)

ثانياً - أهم العلاقات الاقتصادية

التي يمكن اشتقاقها من دوال الإنتاج :

هناك عدة علاقات هامة يمكن اشتقاقها من دوال الإنتاج للاستفادة بها كأدوات اقتصادية تحليلية عند وضع السياسات الاقتصادية ، وأهم هذه العلاقات : (٩)

١ - المرونات الإنتاجية :

تشير مرونة الإنتاج^(١) إلى نسبة التغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في العنصر الإنتاجي المقاس مرونته الإنتاجية . وهي تدل على تغير الإنتاج بالنسبة لتغير العنصر ، فإذا زاد الإنتاج بنسبة مئوية أكبر من النسبة التي زاد بها المدخل دل على تزايد الغلة ، إذا قل الإنتاج بنسبة مئوية أكبر من نسبة النقص المئوية في كمية العنصر الإنتاجي فإن ذلك يدل على تناقص الغلة . ويقدر معامل المرونة لأي عنصر إنتاجي من المعادلة :

$$ب = \frac{\frac{\delta \text{ ص}}{\text{ص}}}{\frac{\delta \text{ س}}{\text{س}}}$$

$$\text{أوب} = \frac{\delta \text{ ص}}{\delta \text{ س}} \times \frac{\text{س}}{\text{ص}} = \frac{\text{الإنتاج الحدي}}{\text{الإنتاج المتوسط}}$$

أي أنه حاصل ضرب الإنتاج الحدي في مقلوب الإنتاج المتوسط . وتوضح المرونات الإنتاجية المشتقة لكل عنصر نسبة التغير المتوقع حدوثها في الإنتاج إذا تغيرت كمية المدخل بمقدار ١٪ بفرض ثبات مستويات المدخلات الأخرى . وبجمع مختلف مروونات الإنتاج الخاصة بالعناصر المختلفة ينتج مرونة الإنتاج الإجمالية والتي تبين علاقة الإيراد بالسعة^(٢) بالنسبة للمنشأة وهي تزيد عن الواحد الصحيح في حالة سيادة علاقة تزايد الإنتاج^(٣) (حيث يزيد الإنتاج بنسبة أكبر من نسبة زيادة عناصر الإنتاج المستخدمة) ، أو تساويه في حالة سيادة العلاقة الثابتة^(٤) ، وتقل عنه في حالة سيادة العلاقة المتناقصة^(٥) التي يزيد فيها الإنتاج بنسبة أقل من نسبة زيادة العناصر . ويفيد التعرف على هذا النوع من المرونات في محاولة الوصول إلى الحجم الأمثل للمنشأة ، وهو الحجم الذي يتيح تحقق الكفاءة الاقتصادية في القطاع ككل ، إذ أن وجود النوع الأول منها يعطي ميزة لهذه الوحدات الإنتاجية الكبيرة . وبالرغم من فائدة هذه المرونات في هذا المجال

إلا أن فائدتها محدودة في الوصول إلى الكفاءة المثلى للقطاع حيث لا توضح النسبة المثلى لربط عناصر الإنتاج المختلفة .

٢ - الإنتاجية الحديدية : (١٥)

تعتبر الإنتاجية الحديدية لعنصر معين عن مقدار التغير في الإنتاج الإجمالي الذي يترتب على إضافة وحدة إضافية من هذا العنصر بفرض ثبات بقية عناصر الإنتاج عند مستوى معين . ويتم الحصول على الإنتاجية الحديدية لعنصر ما بإيجاد المشتقة التفاضلية الأولى للنتاج بالنسبة لهذا العنصر . وفي حالة دالة الكوب دوجلاس فإن معادلة تقدير الإنتاجية الحديدية تأخذ الشكل التالي :

الإنتاجية الحديدية للعنصر س_١ :

$$\frac{\partial \text{ص}}{\partial \text{س}_1} = \text{أ ب}_1 \text{ س}_1^{-1} = \frac{\text{أ ب}_1 \text{ س}_1^{-1}}{\text{س}_1}$$

وبالنسبة للعنصر س_١ في حالة وجود ثلاثة عناصر إنتاجية فإن الإنتاجية الحديدية له تكون = أ ب_١ س_١^{-١} س_٢^{-٢} س_٣^{-٣}

$$\frac{\partial \text{ص}}{\partial \text{س}_1} = \frac{(\text{أ س}_1^{-1} \text{ س}_2^{-2} \text{ س}_3^{-3})}{\text{س}_1}$$

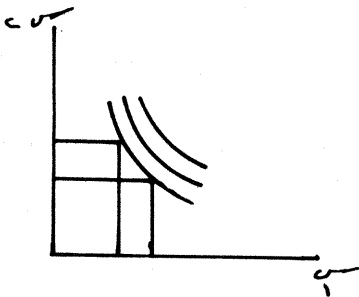
وذلك حيث س_١ ، س_٢ ، س_٣ هي متوسطات المدخلات من العناصر المختلفة . ويفيد تقدير الإنتاجية الحديدية في التعرف على المستويات المثلى للإنتاج . ويعد معيار الإنتاجية الحديدية من أهم معايير الكفاءة الاقتصادية وأقوى الأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الكفاءة ، حيث أنه في

ضوء هذه الإنتاجية يمكن إعادة تنظيم استخدام الموارد بين مختلف الوحدات والمشروعات الإنتاجية في الصناعة . ويتحقق توازن المنشأة بتساوى قيمة الإنتاج الحدى للعنصر مع قيمة التكاليف الحدية لاستخدامه .

٣ - منحنيات الإنتاج (المتساوى) (المتمائل) : (١٦)

تشبه هذه المنحنيات منحنيات السواء في طبيعتها وهى عبارة عن خطوط كنتورية (أي محورية) تعبر عن العلاقة بين توليفات عناصر الإنتاج التي تحقق نفس القدر من الإنتاج ، كما يعبر انحدارها عن معدلات الإحلال الحدية (١٧) أو النسبة الفنية للإحلال بين هذه العناصر . ومعدل الإحلال الحدي بين عنصرين من عناصر الإنتاج هو الكمية من العنصر الواجب التضحية بها إذا زيد عنصر إنتاج آخر بمقدار وحدة واحدة لتحقيق نفس الإنتاج . وذلك بفرض أن العنصرين متنافسين وأن كلاً منهما يمكن أن يحل محل الآخر في نطاق معين . وتعتبر المعادلة الآتية عن دالة منحنى الإنتاج المتمائل بين عنصرى الإنتاج س ١ ، س ٢ في حالة دالة الكوب دوجلاس بفرض ثبات ص عند المستوى ص (المتوسط الهندسي للعينة) ، س ٣ عند س ٣ (المتوسط الهندسي للعينة) :

في حالة دالة الانتاج ص = أ س_١^١ س_٢^٢ = س_٣^٣



شكل رقم (٥٤)

منحنيات الانتاج المتساوى

$$\frac{1}{S_1} = \frac{1}{S_2} = \frac{1}{S_3}$$

فإن س_١ = أ . ص س_٢

$$\frac{1}{S_1} = \frac{1}{S_2} = \frac{1}{S_3} \Rightarrow \frac{1}{S_1} = \frac{1}{S_2} = \frac{1}{S_3}$$

حيث s_1 تمثل مدخلات العمل ، s_2 تمثل مدخلات عنصر رأس المال ، s تمثل قيمة الإنتاج . ونفترض في هذه الدالة ثبات كميات العناصر الأخرى ، وثبات أسعار عناصر الإنتاج جميعاً ، وتوافر المنافسة التامة في سوق هذه العناصر حيث لا يستطيع أي مشروع التأثير في أسعار عناصر الإنتاج . ويعنى ثبات هذه الأسعار أن ميل خط التكاليف المتساوي سيظل ثابتاً دون تغيير ، في حالة التوسع في المشروع .

ويمكن اشتقاق عدد من منحنيات الإنتاج المتساوي بوضع s عند مستويات مختلفة . ويرسم هذه المنحنيات بيانياً يمكن التعرف على التوليفات المثلثية من عناصر الإنتاج المتنافسة التي تحقق أدنى تكلفة إنتاجية ممكنة بالنسبة للوحدة من الإنتاج . أو أقصى ربح ممكن للمنشأة الاقتصادية .

ومن ذلك يتضح ما لمنحنيات الإنتاج المتساوي من أهمية عند دراسة إمكانية تحقيق الكفاءة الاقتصادية من الإنتاج وكان تعظيم الربح أو تخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى هو الهدف .

٤ - معدلات الإحلال الحدية بين العناصر الانتاجية :

يمكن تمثيل معدلات الإحلال الحدية خلال منحنى الإنتاج المتساوي عن طريق مفاضلة معادلته . ويمكن أيضاً قياس هذه المعادلات بواسطة النسبة العكسية للمنتجات الحدية على أن يسبقها دائماً إشارة سالبة . وعليه فإن معادلة معدل الإحلال الحدي تكون كما يلي : (بفرض ثبات الإنتاج وذلك بالنسبة لكل مستوى من مستويات منحنيات الإنتاج المتساوي .

$$\text{معدل الإحلال الحدي}^{(18)} = - \frac{\partial s_1}{\partial s_2} = - \frac{\text{ب } s_1}{\text{ب } s_2} = \frac{\text{الناتج الحدي للعنصر } s_1}{\text{الناتج الحدي للعنصر } s_2}$$

شكل بياني رقم (٥٥) معدلات الإحلال الحدية لمنحنيات الإنتاج المتساوي

وفيد هذا المعدل في التعرف على أمثلة توليفة لعناصر الإنتاج حينما يكون معيار المثالية هو تحقيق الحد الأدنى للتكاليف بتحديد النقطة التي تتساوي فيها تكلفة الوحدة من عنصر إنتاجي مقسومة على تكلفة الوحدة من عنصر آخر مع معدل الإحلال الحدي بين هذين العنصرين . وعندها يتحقق توازن المنشأة أو المشروع^(١٩).

وتبين لنا المعادلة التالية ذلك :

$$\text{معدل الإحلال الحدي}^{(٢٠)} = \frac{\partial \text{س}_٢}{\partial \text{س}_١} = - \frac{\text{ب}_١ \text{س}_٢}{\text{ب}_٢ \text{س}_١} = - \frac{\text{ك}_١}{\text{ك}_٢}$$

بين س_١ وس_٢

حيث ك_١ ، ك_٢ هي تكاليف الحصول على وحدة من كل من العنصرين س_١ ، س_٢ على الترتيب . وفيد معرفتها في دراسة مدى إمكانية تحقيق شروط الكفاءة الاقتصادية في الإنتاج ، وهى تساوي الناتج الحدي لكل عنصر مع تكلفته الحدية .

$$\text{أو الناتج الحدي للعنصر مع خارج قسمة سعر العنصر على سعر الناتج أى}$$

$$\frac{\text{س}}{\text{ع}} = \text{ح ن}$$

حيث س سعر العنصر
ع سعر السلعة

هذا وقد تكون النسبة الحدية للاستبدال بين العناصر ثابتة وقد تكون متناقصة . ويستفاد بها في توزيع العناصر الانتاجية المختلفة بين استخداماتها البديلة ، وعلى الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو ما سبق ، وهو تساوى النسبة الحدية للاستبدال بين عنصرين مع خارج قسمة سعر أحدهما على الآخر . وبين الجدولان ١٠ ، ١١ مثالية للنسبة الحدية المذكورة . هذا ويربط

المنظم قراراته الانتاجية بتحريك وتخصيص الموارد داخل منشآته بذلك حيث تصل منشآته إلى توازنها ، ويصل الربح إلى أقصاه عند تساوى النسبتين .

أما على مستوى الوحدات الانتاجية المختلفة فإن توزيع الموارد بينها يصل إلى حده الأنسب عندما تتساوى النسبة الحدية لاستبدال العنصرين في كافة الوحدات الانتاجية إذ عند هذا الحد تصل التكاليف الانتاجية إلى أدنى حد ممكن لها ، ويتعذر تخفيض تكاليف الانتاج بعد ذلك .

جدول (١٠) معدلات الاحلال الحدية الثابتة بين عنصرى انتاج أ ، ب عند مستوى انتاجى معين

كمية العنصر أ	كمية العنصر ب	النسبة الحدية لاستبدال أ بدلا من ب	النسبة الحدية لاستبدال ب بدلا من أ
٥٠	-	٢ -	٥ -
٤٠	٥	٢ -	٥ -
٣٠	١٠	٢ -	٥ -
٢٠	١٥	٢ -	٥ -
١٠	٢٠	٢ -	٥ -
٠	٢٥	٢ -	٥ -

وفي حالة ثبات النسبة الحدية للاستبدال فإن المنظم يغير من الكميات المستخدمة من العنصرين تبعا للنسبة بين أسعارهما ، حيث قد يقتصر في استخدامه لهذه العناصر على عنصر واحد فقط منهما أو توليفة منهما تبعا لأسعارهما وبما يحقق له تصغير تكاليف الانتاج فى منشآته إلى حدها الأدنى .

وفي المثال الذى لدينا فى الجدول فإن زيادة النسبة السعرية لـ $\frac{أ}{ب}$ على

د أ $\frac{1}{ب}$ تجعله يقتصر في إنتاجه على استخدام العنصر ب فقط ، والعكس في حالة نقص هذه النسبة . وذلك بالطبع مفروض أن العنصرين يحل أحدهما محل الآخر . بصفة مستمرة في حدود النسبة الثابتة ، وأنه من الممكن أن يقتصر الإنتاج على واحد منها فقط . فإذا اتفقت النسبتان فإن المنظم يختار منها أى توليفة بلا فرق بينها في التكاليف الانتاجية .

جدول (١١) معدلات الاحلال الحدية المتناقصة بين عنصري إنتاج أ ب عند مستوى انتاج معين

النسبة السعرية $\frac{أ}{ب}$	النسبة الحدية لاستبدال أ بدلا من ب	كمية العنصر ب	كمية العنصر أ
٨٤ر	- ٨٨ر	٣٥٤	١٠٠
	- ٨٤ر	٢٦٦	٢٠٠
	- ٦٨ر	١٨٢	٣٠٠
	- ٦٤ر	١١٤	٤٠٠
	- ٦٤ر	٥٠	٥٠٠

حيث سعر الوحدة من أ = ١٠٠ ريال

وسعر الوحدة من ب = ٨٤ ريال

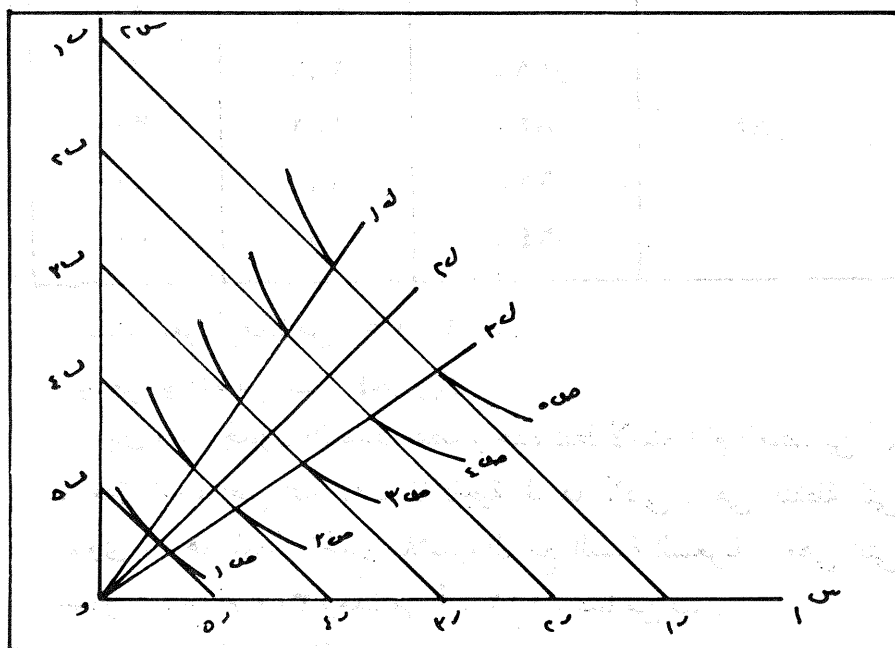
يبين هذا الجدول أن هناك نقطة واحدة فقط لاستخدام العنصرين أ ، ب تحقق انخفاض التكاليف الانتاجية لحدها الأدنى ، هي النقطة التى يتساوى عندها المعدل الحدى للاستبدال مع النسبة السعرية ، وهى التى تتضمن استخدام ٣٠٠ وحدة من أ ، ١٨٢ وحدة من ب .

٥ - مسارات التوسع الأمثل :

يقصد بمسارات التوسع (٢١) الأمثل أو الممر المتد للمنشأة الاتجاهات

المثل للتوسع أو الانكماش في الإنتاج بما يتفق مع أمثلية نسب مزج عناصر الإنتاج . وتشتق دالة مسلك التوسع الأمثل^(٢٢) بإيجاد نقط تماس خط التكاليف المتساوي^(٢٣) أو خط ميزانية المشروع (الذي يوضح مختلف التوليفات من العنصرين س_١ ، س_٢ التي يمكن الحصول عليها عند تكلفة معينة) مع منحنى الإنتاج المتماثل ، حيث تتغير نقط التماس هذه على نفس المنحنى تبعاً لتغير اتجاه التكاليف النسبية ، ثم توصل هذه النقط بخط بياني .

وبين الشكل البياني رقم (٥٦) هذه المسارات . ويمكن الحصول على دالة مسلك التوسع الأمثل من التعرف على الأسلوب الأمثل في التوسع في الإنتاج للوصول إلى الكفاءة المثل لهذا الإنتاج . ويتوقف المسار المختار على مدى توفر العناصر وأسعارها وأساليب الإنتاج المتبعة ومعدلات الإحلال الحدية الممكنة بين العنصرين .



شكل بياني رقم (٥٦)

منحنيات الإنتاج المتساوي ومسارات التوسع
الأمثل (خريطة الناتج المتساوي)

هذا ويحدد مسارا التوسع ل_١ ، ل_٢ حدود الاحلال الممكن بين
العنصرين س_١ ، س_٢ في نطاق المسافة بينهما ، حيث يمثلان حافتي منطقة
الاحلال الممكنة . ولذا يسميان بمنحنيات حافة الانتاج أو حدود منطقة
الإحلال الممكن . وتمثل المساحات خارج حدود هذه المنطقة مناطق الإحلال
غير الممكن ، والتي قد يضطر المشروع إليها أحيانا إذا عجز عن تحقيق
التوليفات المثلى من عناصر الإنتاج وذلك في الأجل القصير . إذ ربما في هذا
الأجل لا يتمكن من تغيير نسب مزج عناصر الانتاج المستخدمة بما يحقق له
التوليفة المثلى منها جميعا بعكس الحال في الأجل الطويل حيث يمكنه تحقيق
ذلك .

ثالثاً - تقديرات دوال الإنتاج :

جرت بعض الدراسات التطبيقية لدوال الإنتاج ، في قطاعي الصناعة
والزراعة . وقد سبق تطبيق دوال الإنتاج في القطاع الصناعي تطبيقها في
القطاع الزراعي . وفيما يلي تبين الدراسة بعض الأبحاث التي تمت في
ذلك : (٢٤)

١ - دوال الإنتاج في الصناعة :

بالرغم من أن تطبيق دوال الإنتاج كان في مجال الصناعة إلا أن الفروض
النظرية لها قد بنيت على أساس دوال الإنتاج في الزراعة ، إذ أن عديداً من
الاقتصاديين الأوائل من أمثال سميث وريكاردو ومالتس قد اقترح عدة
فروض بالنسبة للطبيعة العامة للدالة الإنتاجية للزراعة . وربما يكون
ويكسل (٢٥) أول من اقترح صيغة جبرية للدالة الإنتاجية أو الطبيعية الفيزيكية
لدوال الإنتاج . وقد أوضح ويكسل أن ناتج الزراعة هو دالة رياضية لمقادير
الأرض والعمل ورأس المال المزرعي . وقد أمكنه التعبير عن الدالة الإنتاجية
في الصورة التالية :

المال بنسب ٧٥ ر. ص ، ٢٥ ر. ص على اتوالى . وقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (٢) للدالة الإنتاجية حوالي ٩٧ ر.

وقد اشتق دوجلاس ومعاونيه عديداً من دوال الإنتاج للصناعات الأميركية المختلفة باستخدام سلاسل زمنية للمتغيرات الاقتصادية^(٢٧) . وقد كانت إحدى نقاط الضعف الرئيسية هو افتراض أن المرونة الإجمالية تساوي الوحدة . وهذا يعني افتراض سيادة علاقة الإيراد الثابت . إذ أنه في الحياة العملية قد تساوي هذه المرونة الإجمالية الوحدة أو تزيد أو تقل عنها . وقد استطاع دوجلاس التغلب على هذا القصور في دراساته الاقتصادية اللاحقة .

٢ - دوال الإنتاج في الزراعة :

كانت تقديرات دوال الإنتاج المزرعية التي قام بها كاميا^(٢٨) بجامعة طوكيو عام ١٩٤١ أولى هذه الدراسات في المجال الزراعي . وقد قام بتقدير دوال الإنتاج لمزارع الشعير في طوكيو وبعض مناطق أخرى في اليابان عام ١٩٣٩ . وقد قدر في هذه الدوال العلاقة بين ناتج المزرعة وبعض المدخلات الرئيسية كما يتضح من المعادلات التالية :

$$\begin{aligned} \text{ص} &= ٩٢٤ \text{ س } ١ \text{ ر } ٢٣ \text{ س } ٢ \text{ ر } ٠٧ - \\ \text{ص} &= ١١٠١ \text{ س } ١ \text{ ر } ٣٠ \text{ س } ٢ \text{ ر } ٥٣ - \end{aligned}$$

حيث :

ص تمثل قيمة الناتج المزرعي .

، س ١ تمثل الرقعة الأرضية المزرعية .

، س ٢ تمثل مدخلات عنصر العمل المزرعي .

إلا أن الدراسات العلمية التي كانت لها متضمنات اقتصادية هامة هي دراسة دوال الإنتاج^(٢٩) التي قام بها هيدي بالنسبة لمزارع عشوائية بولاية أيوا

بالولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٣٩ ، وذلك طبقاً لنوع المزارع ومناطق الإنتاج بولاية أيوا وكانت المتغيرات الاقتصادية التي تضمنتها الدالة الإنتاجية هي قيمة الأرض وقيمة خدمات الآلات والمهمات المزرعية وقيمة الحيوانات والنفقات الحيوانية المزرعية ، ونفقات رأس المال الجاري وقد استخدمت الدالة الإنتاجية من نوع الكوب دوغلاس بدون الالتزام بأية قيود بالنسبة لعلاقات الإيراد بالنسبة للحجم ، ولم يتضمن التحليل عنصر الإدارة المزرعية كمدخل في هذه الدالة حيث أنه ليس هناك معيار موضوعي لقياس مدخلات هذا العنصر الإنتاجي .

كذلك اشتقت الإنتاجية الحدية للموارد عند المتوسط الهندسي لها : وقد وجد أن قيمة R^2 يتراوح بين ٠.٦١ إلى ٠.٨٨ . كما وجد أيضاً أن المرونة الإجمالية لعوامل الإنتاج معاً لا يزيد عن الوحدة ، رغمًا عن أن الطريقة المتبعة كانت تسمح بوجود علاقة الإيراد بالحجم المتزايد ، وذلك بسبب محدودية عنصر الإدارة وغيرها من العوامل التي بلا تحابى التوسع في حجم المزارع في ولاية أيوا في الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قام لوماكس^(٣٠) بدراسة للزراعة الانجليزية للفترة (١٩٢٤ - ١٩٤٧) وقد استندت دراسته على بيانات سلاسل زمنية واستخدمت فيها الدالة الإنتاجية من نوع الكوب دوغلاس . ونتائجها توضحها المعادلة الآتية :

$$١٨٢ر٠ \quad ٣٧٤ر٠ \quad ١٠٣ر١$$

ص = أس_١ س_٢ و

حيث : ص الرقم القياسي للناتج الزراعي .

س_١ ، لمدخلات العمل الزراعي .

س_٢ ، لمدخلات رأس المال .

، و ، اتجاه الزمن معبراً عنه بالسنوات .

وبإضافة مدخلات العلف والمخصبات كعامل إنتاجي إلى العوامل الإنتاجية السابقة فقد وجد أنه غير معنوي إحصائياً ولذا فقد أهمل ولم يدخل ضمن المتغيرات الاقتصادية التي سبق الإشارة إليها ، ومن أهم النتائج المتحصل عليها أن مرونة عنصر رأس المال تبلغ ضعف مرونة الإنتاج لعنصر العمل الزراعي . كذلك وجد أن مقدار الزيادة السنوية في الناتج الزراعي خلال الفترة المدروسة بالنسبة لاتجاهات الزمن قد بلغت حوالي ١٠٣ ر .

ومن الأبحاث التي أجريت في مصر البحث الذي قام به محمود الإمام عام ١٩٦٢ عن الدالات الإنتاج للزراعة المصرية للفترة ١٩١٣ - ١٩٥٥^(٣١) وقد هدف هذا البحث إلى تقدير معالم دوال الإنتاج للزراعة المصرية للتعرف على مدى تأثير ومساهمة كل عامل من عوامل الإنتاج بالنسبة للناتج الكلي . وقد استخدمت الطريقة الإجمالية للمتغيرات الاقتصادية لهذه الدالة حيث اعتبر القطاع الزراعي كمزرعة واحدة . وقد اعتمد البحث على بيانات سلاسل الزمنية لمعظم المتغيرات الاقتصادية في هذه الدالة . وقد ركز الباحث تحليله على أهم زروع مجموعة الحاصلات الحقليةب لأنها تمثل الشطر الأعظم في إجمالي الناتج الزراعي المصري وهي القطن وبذرتة والقمح والأذرة الرفيعة والأذرة الشامية والأرز والفول والشعير والعدس والحلبة والبصل وقصب السكر .

كما قام محمد عفر ، بتقدير دالة الإنتاج الزراعي المصري . وقد اعتبر القطر كله كمزرعة كبير ، ودرس العلاقة بين الإنتاج الزراعي الكلي وبين عوامل الإنتاج المدروسة خلال السنوات الماضية من ١٩٥٢ - ١٩٦٨ . ثم استخدمت الدالة المقدرة^(٣٢) في التنبؤ بالإنتاج الزراعي القومي خلال الفترة القادمة وحتى عام ١٩٨٢ (نهاية الخطة العشرية) وفقاً لافتراضات مختلفة أولها افتراض مستوى معين من هذا الإنتاج وتقدير كميات العناصر المختلفة اللازمة لتحقيقه ، وثانيها دراسة مستوى الإنتاج في ضوء التغيرات المحتمل

حدوثها في هذه المتغيرات حتى يمكن الاستفادة منه في تحديد مسار تنمية القطاع الزراعي في الفترة القادمة .

وبالنسبة للعوامل الإنتاجية التي تضمنتها دراسة الدالة فكانت :

١ - الأرض (س ١) مقاسه بالألف فدان وهي تمثل نتيجة استثمارات سابقة في مسح الأرض وإصلاحها وصرف وتسوير وإجراءات التنمية الأخرى .

٢ - العمل الزراعي (س ٢) بالألف رجل .

(٣) الحيوان الزراعي بالألف وحدة جر حيوانية (س ٣) ^(٣٣) .

٤ - السماد (س ٤) ويشمل كافة أنواع السماد الآزوتي والفوسفاتي والبوتاسي المستخدمة في الزراعة المصرية (مقداراً في صورة ن + فوه أ + بو ٣ أ) ومقاساً بالألف طن ^(٣٤) .

٥ - الجرارات مقدرة بالألف جرار (س ٥) باعتبارها أهم الآلات الزراعية المستخدمة في مصر ^(٣٥) .

٦ - خريجي الكليات والمعاهد الزراعية العليا بالفرد (س ٦) .

هذا وقد اختيرت هذه العوامل على الأساس التالي :

(أ) إن الأرض والحيوان الزراعي موردان زراعيان يمثلان تكويناً رأسمالياً طويل الأجل قدمه قطاع الزراعة لنفسه . كذلك فإن العمل مورد زراعي أيضاً .

(ب) إن الجرارات والسماد مدخلان صناعيان يمثلان الأساليب الفنية والبيولوجية الحديثة .

(ج) إن خريجي التعليم الزراعي العالي يمثلون المصدر الرئيسي للعاملين العلميين والفنيين بالأبحاث الزراعية والإرشاد باعتباره أهم صور الاستثمار في الانسان في هذا القطاع ^(٣٦) .

هذا ، وقد قيس الإنتاج الزراعي (ص) بالمليون جنيه وعلى أساس الأسعار المعدلة بالأرقام القياسية لأسعار الجملة لاستبعاد التغير في قيمة الإنتاج الذي يرجع إلى التغير في الأسعار .

وقد كانت الدالة المقدرة كما يلي :

الدالة :

$$\begin{aligned} \text{لوص} &= 1319 + 1800 \text{ لوس}_1 - 341 \text{ لوس}_2 \\ &\quad (2133) \quad (353) \\ - 1095 \text{ لوس}_3 - 092 \text{ لوس}_4 & \\ &\quad (2357) \quad (102) \\ + 502 \text{ لوس}_5 + 142 \text{ لوس}_6 & \\ &\quad (258) \quad (91) \\ \bar{r} &= 93 \end{aligned}$$

والدالة ذات دلالة عند مستوى ثقة 99%⁽³⁷⁾ ، وثبت عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى 95%⁽³⁶⁾ .

مدى استجابة الإنتاج للتغير في الموارد الإنتاجية : (39)

بتقدير نسبة التغير المتوقع حدوثها في الإنتاج إذا تغيرت كمية كل مورد من الموارد على حدة بمقدار ١٪ (وذلك بغرض ثبات كميات الموارد الإنتاجية الأخرى عند مستوى المتوسط الهندسي لكل منها) فقد تبين أن هناك بعض الموارد التي يترتب على زيادتها زيادة الإنتاج وهي الأرض والجرارات الزراعية وخريجو الزراعة العليا ، أما عناصر الإنتاج الأخرى وهي العمل والحيوان الزراعي والسماذ فإن زيادتها تتسبب في نقص هذا الإنتاج .

هذا وتقدر نسبة الزيادة في الإنتاج عند زيادة مساحة الأراضي الزراعية بنسبة ١٪ بحوالي ١٨٪ ويرجع ذلك إلى ضيق رقعة الأراضي الزراعية في

مصر واستخدام كميات كبيرة من بعض الموارد الإنتاجية الأخرى على هذه الأرض ، لذا فإن أي إضافة إلى الرقعة الزراعية المصرية تعمل على ترشيد استخدام الموارد الزراعية المصرية ورفع كفاءتها الاقتصادية .

أما الزيادة الحادثة في الإنتاج في مقابل زيادة الجحارات الزراعية بحوالي ١٪ فإنها تقدر بنسبة ٥٠٪ من هذا الإنتاج .

وتبلغ النسبة التي يزيد بها الإنتاج إذا ما زاد عدد مهندسي الزراعة العاملين بالقطاع الزراعي بنسبة ١٪ نحو ١٤٪ .

وأما العناصر التي يترتب على زيادتها نقص الإنتاج الزراعي فإن أولها وهو العمل يترتب على زيادته بنسبة ١٪ نقص الإنتاج الزراعي بحوالي ٩٠٪ ، ومرجع ذلك هو زيادة الكميات المستخدمة منه حالياً على الأراضي الزراعية المتاحة عن حاجة الإنتاج الزراعي . وربما يرجع الإفراط في استخدام عنصر العمل في الإنتاج الزراعي إلى لجوء الزراع إلى استخدام المزيد من هذا العنصر على حساب العناصر الإنتاجية الأخرى البديلة إزاء توافر العمل العائلي الذي تقدمه عائلة الزراع وعدم توفر فرص عمل أخرى خارج القطاع الزراعي .

ويترتب على استخدام ما نسبته ١٪ من قوة الجر الحيوانية على الرقعة الزراعية الحالية انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة ٣٤٪ وربما يرجع ذلك إلى زيادة همولة الأرض من العمل الحيواني إزاء ضيق الرقعة المخصصة للمراعي وقلة العناية بالإنتاج الحيواني وتوجيهه نحو العمل في المزارع بدلاً من تخصيصه لإنتاج اللحم واللبن وهي الأنتجة ذات العائد المجزي .

أما النسبة التي ينقص بها الإنتاج الزراعي إذا ما زيدت كميات السماد المستخدمة بنسبة ١٪ فإنها تقدر بنحو ٩٠٪ وهو ما يعني ارتفاع معدلات التسميد خاصة التسميد الأزوتي في السنوات الأخيرة عن المعدلات الاقتصادية حيث أن المعدلات الفنية التي تقدرها وزارة الزراعة لا يتم حسابها

على أساس اقتصادي كما أنها لا تأخذ في اعتبارها ما قد يضيفه الزارع فعلاً من أسمدة بديلة . ويوضح ذلك ضرورة ترشيد استخدام السماد على الأراضي المصرية باستخدام الكميات المثلى منه فقط وفقاً لمبادئ وشروط الكفاءة الاقتصادية .

مما سبق يتبين اختلال نسب مزج العناصر الإنتاجية للإنتاج الزراعي وعدم استخدام الكميات المثلى من كل عنصر والتي تتفق مع مبادئ وشروط تحقيق الكفاءة الاقتصادية . إلا أن هذه الدلالات لا تفيد وحدها في تحديد النسب المثلى لربط عناصر الإنتاج المختلفة وهو ما يستلزم قياس الإنتاجيات الحدية^(٣٨) لهذه العناصر لاستخدامها في إعادة تنظيم استخدام الموارد الزراعية المتاحة .

الإنتاجيات الحدية لعناصر الإنتاج المختلفة :

تعد الإنتاجيات الحدية للعناصر الإنتاجية من أهم معايير الكفاءة الاقتصادية وأقوى الأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الكفاءة حيث أنه في ضوء هذه الإنتاجية يمكن إعادة تنظيم استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة بما يكفل الوصول إلى الإنتاج الاقتصادي الأمثل .

وبتقدير الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج الزراعي موضع الدراسة يتبين كما هو موضح بالجدول رقم (١١) أن الإنتاجية الحدية لعنصر الأرض تقدر بحوالي ١٢٩٦٥ ألف جنيه وهي مقدار الزيادة في الإنتاج إذا ما أضيف إلى الاستغلال الزراعي مساحة قدرها ألف فدان ، وحيث تقدر التكاليف الحدية^(٣٩) لإضافة هذه الرقعة من الأرض بنحو ٢١٦٧ ألف جنيه فإن ذلك يعني أن مقدار الزيادة في الناتج الزراعي المترتبة على هذه المساحة تقدر بأكثر من أربعة أضعاف تكاليف استخدام هذه الأرض في الإنتاج . لذا فإن من العوامل الهامة لزيادة الإنتاج الزراعي ورفع كفاءته هو زيادة الرقعة الأرضية المتاحة لهذا الإنتاج . وحيث أنه من المعلوم أن تكاليف استصلاح واستزراع

الأراضي الزراعية تزداد بزيادة المساحة المستصلحة لأن هذا الاستصلاح ينتقل إلى أراض أقل إنتاجية وأكثر تكلفة في الاستصلاح فإن امتداد الرقعة الزراعية يجب أن يستمر إلى أن تتساوى قيمة كل من الإنتاجية الحدية والتكلفة الحدية للأراضي المضافة وهي النقطة التي تتحقق عندها الكفاءة الاقتصادية لاستخدام هذا المورد .

أما الإنتاجية الحدية لعنصر الجارات الزراعية فإنها تبلغ قدراً كبيراً حيث تصل إلى ١٤١١ مليون جنيه في مقابل زيادة عدد هذه الجارات بمقدار ألف جزار . لذا فإنه يتعين زيادة عدد الوحدات المستخدمة من هذا العنصر وفقاً للمبدأ السابق ذكره في حالة الأراضي الزراعية .

جدول رقم (١٢) قيمة الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج المختلفة^(٤٠) مقارنة بالتكاليف الحدية لاستخدامها^(٤١)

العنصر	وحدة القياس	قيمة الإنتاجية الحدية في السنة	قيمة التكاليف الحدية المقابلة بالألف جنيه مصري
الأرض	الألف فدان	١٢٩,٦٥	٢١,٦٧ ^(٤٢)
العمل	الألف رجل	- ١٠١,٥٧	٥٣,٨٠ ^(٤٣)
الحيوان الزراعي	الألف وحدة جر حيوانية	- ٨٦,٧١	
السماد	الألف طن	- ١٩٩,٠٣	١٣٨,١٣ ^(٤٤)
الجارات	الألف جزار	- ١٤١,١٤,٧٦ ^(٤٥)	
خريجو الزراعة العليا	الفرد	٤٦,٢٩	٢٤,٠ ^(٤٦)

وبحساب قيمة الإنتاج الحدي لعنصر مهندس الزراعة فقد تبين أن كل

إضافة إلى الإنتاج الزراعي من هذا العنصر قدرها وحدة واحدة (أي مهندس زراعي واحد) يترتب عليها زيادة الناتج الزراعي بما قيمته ٤٦ر٢ ألف جنيه . ويعزى هذا الارتفاع الكبير في الإنتاجية الحدية لمهندس الزراعة إلى ندرة البحث والإرشاد فضلاً عن التنظيم في المزارع المصرية وتختلف أدوات ووسائل الإنتاج المستخدمة فضلاً عن جهل الزارع بالأساليب الفنية والاقتصادية الحديثة لزيادة الإنتاج الزراعي وتوافر هذه العوامل لدى مهندس الزراعة .

وقد وجد أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل سالبة حيث يترتب على زيادة عدد العمال الزراعيين بألف عامل نقص الإنتاج الزراعي بحوالي ١٠١ر٥٧ ألف جنيه ، في حين أن هؤلاء العمال يحصلون على أجر سنوي يقدر في المتوسط بحوالي ٥٣ر٨٠ ألف جنيه أي زيادة استخدام هذا العنصر بهذا القدر يترتب عليه خسارة قدرها ١٥٥ر٣٧ ألف جنيه سنوياً . ويعزى ذلك إلى زيادة الكميات المستخدمة من هذا العنصر عن الحد الأمثل . ولذا فإنه يمكن القول بأن تقليل المستخدم من وحدات عنصر العمل في الزراعة المصرية يساعد في تحقيق الكفاءة الاقتصادية لهذا العنصر . ولذا فإنه يجب العمل على توفير فرص أخرى للعمل خارج الزراعة أو داخل القطاع الزراعي نفسه عن طريق التوسع في الأراضي الزراعية ونشر الصناعات الريفية ومشروعات الإنتاج الحيواني أو غيرها من مشروعات إنعاش الريف وتحسين اقتصادياته . وبالطبع فإن إيجاد هذه الفرص داخل قطاع الزراعة نفسه هو الأنسب إزاء صعوبة انتقال العمال الزراعيين إلى حد ما نتيجة للارتباطات العائلية ولاحتياج ذلك إلى اكتساب مهارات جديدة قد يتعذر على العامل تحصيلها .

وتقدر قيمة الإنتاج الحدي لعنصر الحيوان الزراعي بما يبلغ - ٨٦ر٧١ ألف جنيه إزاء زيادة هذا العنصر بألف وحدة جر حيوانية . وبالطبع فإن ذلك قد نشأ عن زيادة كثافة الحيوان على الأرض الزراعية بدون حساب لاقتصاديات استخدامه ولا تخطيط لهذا الاستخدام^(٧٤) فضلاً عن عدم توفير

العناية الكافية من وجهاتها المختلفة وهو ما يتطلب سحب الكميات الزائدة من هذا العنصر من الأراضي الزراعية الحالية وتنمية مشروعات مستقلة للإنتاج الحيواني تقوم على تربيته على أسس فنية واقتصادية سليمة .

وتبلغ الإنتاجية الحدية لعنصر السماد قيمة سالبة هي - ١٩٩٠٣ ألف جنيه في مقابل استخدام وحدة إضافية واحدة من هذا العنصر (ألف طن سماد في صورة $٥ +$ فوسفات $٢ +$ هـ $٢ +$ ب $٢ +$ أ) على أساس النسب الحالية لاستخدام أنواعه المختلفة ، ويرجع ذلك للأسباب المذكورة سابقاً^(٤٨) .

وقد أوضحت هذه التقديرات سوء الاستغلال القائم للموارد الزراعية المصرية وعدم تحقق الكفاءة الاقتصادية من هذا الاستغلال وهو ما يستلزم ضرورة مراعاة مبادئ وشروط تحقيق هذه الكفاءة في توزيع واستخدام لمواردنا الاقتصادية الزراعية المتاحة للاستخدام عملاً على تحقيق النتائج المرجوة من تنمية هذا القطاع وتحقيق الرفاهية الاقتصادية لكل من الزارع والمجتمع .

الفصل الثانى :

قوانين الغلة

- توضح هذه القوانين اتجاه العلاقة بين الناتج والعناصر الإنتاجية التي ساهمت في عمليات إنتاجه في ظل ظروف متغيرة ، هي :
- ١ - تغير جميع عناصر الإنتاج في نفس الوقت ، وأثر ذلك على الناتج . وبالطبع فإن هذا التغير لا يشترط له أن يتم بكميات أو نسب متساوية في جميع العناصر . بل قد يحدث التغير بكميات (أو نسب) متساوية أو متفاوتة .
 - ٢ - ثبات بعض العناصر وتغير البعض الآخر ، وأثر ذلك على الناتج . هذا ولا يخرج أثر التغير في عناصر الإنتاج بعضها أو جميعها على الناتج عن أحد الصور الثلاث التالية : (٤٩)

أولاً - ثبات الغلة : (٥٠)

وهي الحالة التي يؤدي فيها التغير في عنصر إنتاجي أو أكثر (مع ثبات العناصر الأخرى) أو جميع العناصر الإنتاجية بنسبة معينة إلى تغير الناتج بنفس النسبة . وتوصف العلاقة بين المدخلات (عناصر الإنتاج والمخرجات (الناتج) في هذه الحالة بأنها علاقة خطية . وفيها يتساوى الناتج الحدي (٥١) (أي الإضافة إلى الناتج الكلي التي تترتب على زيادة كمية العنصر الإنتاجي المتغير بوحدة واحدة) مع الناتج المتوسط (٥٢) (وهو متوسط إنتاجية

العنصر المتغير أي خارج قسمة كمية الإنتاج الكلي على عدد الوحدات الكلية المستخدمة من العنصر .

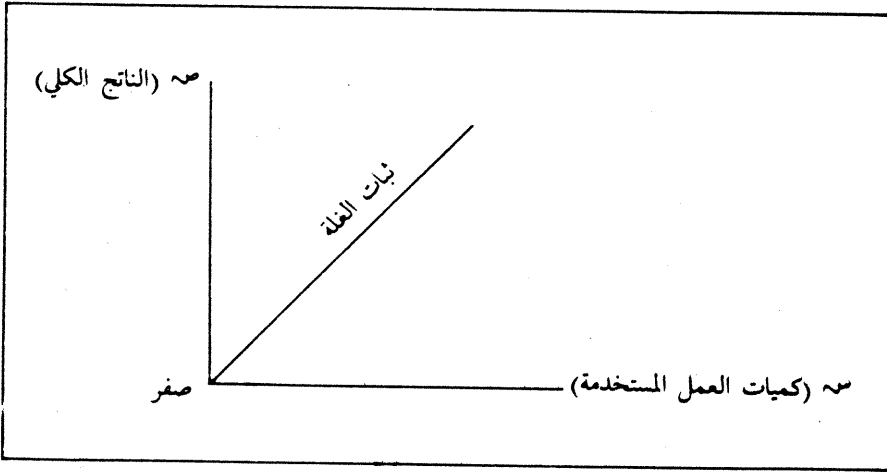
لذا يتزايد الناتج الكلي (أي جملة الإنتاج المترتبة على استخدام جميع وحدات العناصر الإنتاجية) بكميات متساوية أي بمعدل ثابت نتيجة لإضافة الوحدات المتتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى العملية الإنتاجية .
ومن الممكن توضيح ذلك من المثال التالي الذي يفترض فيه ثبات كميات عناصر الإنتاج عدا عنصر واحد فقط هو العمل (لسهولة التوضيح) لبيان أثر التغير في كميات هذا العنصر على الناتج الكلي . وهي أرقام افتراضية .

جدول رقم (١٣)
الدالة الإنتاجية للقمح في حالة ثبات الغلة

الكميات المستخدمة من الأرض بالدونم	الكميات المستخدمة من رأس المال بالريال	الكميات المستخدمة من العمل بالرجل	الناتج الكلي بالكيلوجرام	الناتج الحدي بالكيلوجرام	الناتج المتوسط بالكيلوجرام
٢	١٠٠٠	١	٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٢	١٠٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٣	١٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٤	٢٠٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٥	٢٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٦	٣٠٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٧	٣٥٠	٥٠	٥٠

يتضح من هذا الجدول أن الكميات المستخدمة من كل من الأرض ورأس المال لم تتغير ، وأنه مع زيادة عنصر العمل (وثبات الكميات

المستخدمة من العناصر الأخرى) بمقدار وحدة واحدة في كل مرة يزيد الناتج الكلي بمقدار ثابت هو ٥٠ كيلوجراماً من القمح ، وأن الناتج الحدي ثابت أيضاً مع الإضافات المتتالية من العمل وهو ٥٠ كيلوجراماً ، لذلك فإن الناتج المتوسط يساوي الناتج الحدي وقدره ٥٠ كيلوجراماً .
ويبين الشكل البياني رقم (٥٧) هذه الحالة عن علاقات الإنتاج .



شكل بياني رقم (٥٧)
ثبات الإنتاجية

وهذا النوع من العلاقات الإنتاجية أقرب إلى الفرض النظري منه إلى الواقع العملي .

ثانياً - تزايد الغلة : (٥٣)

يعني تزايد الغلة ، تزايد الإنتاج بكميات متزايدة في مقابل زيادة عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج بكميات ثابتة متساوية . ويشير ذلك إلى تزايد كل

من الناتج الحدي والناتج المتوسط مع هذه الزيادة الثابتة في عنصر الإنتاج .
إلا أن الناتج المتوسط يكون أقل من الناتج الحدي بصفة دائمة .

ويعزى هذا التزايد في الغلة إلى أن التوليفة السابقة من عناصر الإنتاج لم تكن بدرجة مناسبة لذا فإن زيادة بعضها يؤدي إلى كفاءة استخدام عناصر الإنتاج لتوفير كميات مناسبة من العنصر أو العناصر التي لم تكن بدرجة كافية ومناسبة للاستفادة من سائر عناصر الإنتاج .

وبين المثال التالي هذه الحالة من تزايد الغلة ، وفيها يفترض أيضاً ثبات عنصري الأرض ورأس المال ، وزيادة عنصر العمل فقط بكميات ثابتة .

جدول رقم (١٤)

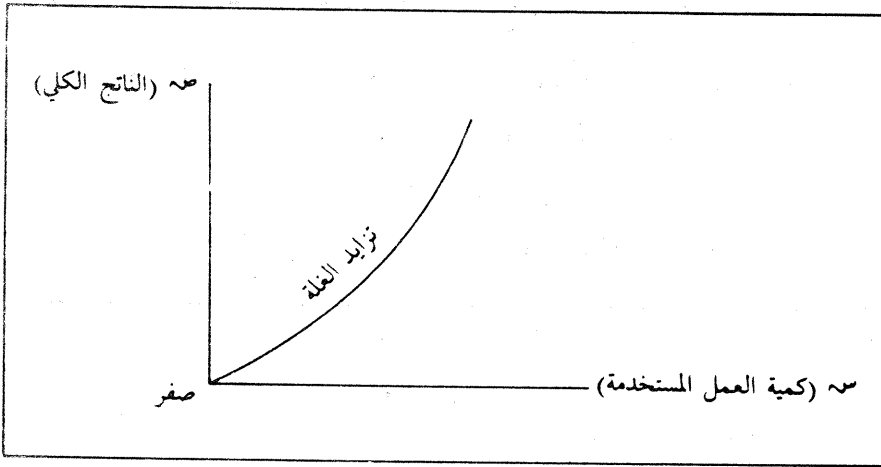
الدالة الإنتاجية للقمح في حالة تزايد الغلة

مساحة الأرض بالدونم	قيمة رأس المال بالريال	عدد العمال	الناتج الكلي بالكيلوجرام	الناتج الحدي بالكيلوجرام	الناتج المتوسط بالكيلوجرام
٢	١٠٠٠	١	٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٢	١١٠	٦٠	٥٥
٢	١٠٠٠	٣	١٨٠	٧٠	٦٠
٢	١٠٠٠	٤	٢٧٠	٩٠	٦٧.٥
٢	١٠٠٠	٥	٣٨٠	١١٠	٧٦

وبين لنا الجدول رقم (١٣) تزايد الإنتاج الكلي بكميات متزايدة نتيجة لإضافة عنصر العمل بمقدار عامل واحد في كل مرة ، حيث تزايد الإنتاج

من ٥٠ إلى ١١٠ ثم إلى ١٨٠ كيلوجرام وهكذا . وذلك نظراً لتزايد الناتج الحدي بكميات متزايدة هي ٥٠ ثم ٦٠ ثم ٧٠ كيلوجرام إلى آخر الزيادات . وتؤدي زيادة الناتج الحدي المتتالية إلى زيادة الناتج المتوسط أيضاً لكن بدرجة أقل من الزيادة الحادثة في الناتج الحدي ، حيث تزايد الناتج المتوسط من ٥٠ إلى ٥٥ ثم ٦٠ كيلوجراماً في الإضافات الثلاث الأولى .

ومن الممكن التعبير البياني لهذه الحالة ، كما يلي :



شكل بياني رقم (٥٨))
تزايد الإنتاجية

وتعد حالة تزايد الغلة جزءاً مرحلياً من العلاقة الدالية بين عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج والناتج ، وذلك لأن إضافة كميات متساوية من أحد العناصر - بفرض ثبات الكميات المستخدمة من العناصر الأخرى - يؤدي أولاً إلى تزايد الغلة ثم تناقصها بعد ذلك . كما أنها ترتبط عادة بزيادة حجم الإنتاج وتحقق وفورات الإنتاج الواسع .

ثالثاً - تناقص الغلة : (٥٤)

تؤدي إضافة الكميات المتساوية من العنصر الإنتاجي المتغير (إلى كميات ثابتة من العناصر الأخرى) إلى تناقص كل من الإنتاج الحدي والإنتاج المتوسط مما يعني زيادة الناتج الكلي بكميات متناقصة . وفي هذه الحالة يكون الناتج المتوسط أكبر دائماً من الناتج الحدي .

وتظهر هذه العلاقة الدالية في الإنتاج بعد بلوغ حجم الوحدة الإنتاجية حداً معيناً يتعذر معه زيادته بدرجة اقتصادية لأن الزيادة في العنصر الإنتاجي المتغير تجعله غير متناسب مع العناصر الأخرى مما يقلل من إمكانية الاستفادة من عناصر الإنتاج المختلطة ويقلل الإنتاج المتحقق من هذه الإضافة .

وبين المثال التالي هذه العلاقة الدالية بصورة رقمية ، يفترض فيها ثبات عنصري الأرض ورأس المال ، وزيادة العمل بكميات متساوية .

جدول رقم (١٥)

الدالة الإنتاجية للقمح في حالة تناقص الغلة

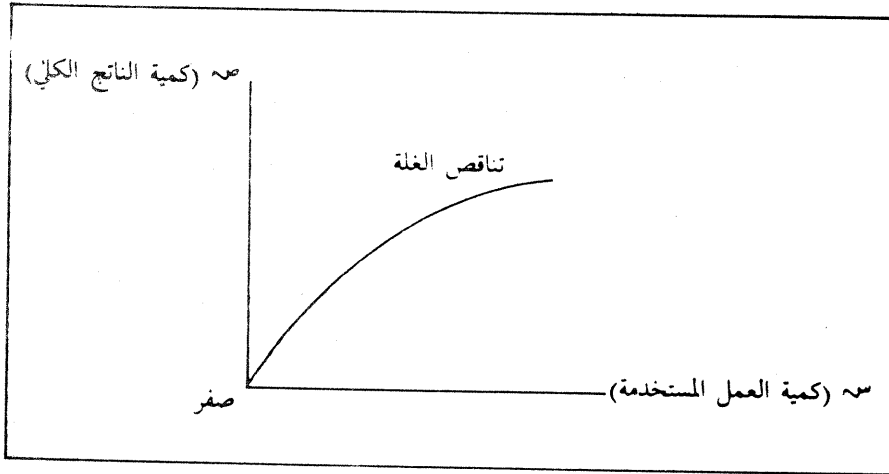
مساحة الأرض بالدونم	قيمة رأس المال بالريال	عدد العمال	الناتج الكلي بالكيلوجرام	الناتج الحدي بالكيلوجرام	الناتج المتوسط بالكيلوجرام
٢	١٠٠٠	٤	٢٠٠		
٢	١٠٠٠	٥	٢٥٠	٥٠	٥٠
٢	١٠٠٠	٦	٢٨٨	٣٨	٤٨
٢	١٠٠٠	٧	٣٢٥	٣٧	٤٦٫٥٠
٢	١٠٠٠	٨	٣٥٤	٢٩	٤٤٫٢٥

يتضح من هذا الجدول أن زيادة عدد العمال عن خمسة يترتب عليه نقص الإضافة التي تحدثها الوحدات المتتالية من العمل إلى الناتج الكلي . فعند

إضافة العامل السادس يزيد الإنتاج الكلي بمقدار ٣٨ كيلوجراماً فقط (بعد أن كانت الزيادة السابقة ٥٠ كيلوجراماً) ومع إضافة العامل السابع يزيد الإنتاج بكمية أقل قدرها ٣٧ كيلوجراماً فقط وهكذا .

كما يتبين أن الناتج الحدي بعد الحد المذكور وهو استخدام خمسة عمال يتناقص بدرجة أكبر من النقص الحادث في الناتج المتوسط لذا فإن الناتج الحدي يكون دائماً أقل من الناتج المتوسط ، فمع استخدام العامل السادس يكون الناتج الحدي ٣٨ كيلوجراماً والناتج المتوسط ٤٨ ، ومع الإضافة التالية أي مع العامل السابع يقل الناتج الحدي إلى ٣٧ كيلوجراماً في الوقت الذي يكون فيه الناتج المتوسط ٤٦٫٥٠ كيلوجراماً وهكذا .

ويبين الشكل البياني التالي صورة العلاقة الدالية التي تعبر عن تناقص الغلة .



شكل بياني (رقم ٥٩) :
تناقص الغلة

والعلاقة في هذه الحالة غير خطية وهي في ذلك تشبه حالة تزايد الغلة إذ لا يمكن التعبير عن أي منها بخط مستقيم .

وكما هو ملاحظ فإن التغير في الإنتاجية أو الغلة بصورة الثلاث السابقة يشير إلى التغير في الإنتاج الحدي أي الإضافة إلى الإنتاج وما يؤدي إليه من تأثير على كل من الإنتاج المتوسط والإنتاج الكلي .

الإسلام وحالات الغلة المختلفة :

تعمل زيادة عناصر الإنتاج على زيادة الغلة المتحققة من الإنتاج الذي تساهم هذه العناصر في تحقيقه ، إلا أن لكميات ونوعيات هذه العناصر وحجم الوحدة الانتاجية وطبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج من حيث إحلال بعضها محل البعض أو تكامل معه ، ونسب المزج بينها بالتالي ، وأسلوب الإنتاج المتبع ومدى فعاليته ، وظروف العمل ونظم الادارة المتبعة لتسيير العمل وحوافز الانتاج لكل هذه العوامل أثرها في الزيادة المتحققة في الانتاج . لذا تحدث حالات الغلة المختلفة نتيجة لهذه الاضافة وهي إما ثبات الغلة أو تزايدها أو تناقصها أو الجمع بين بعض هذه الحالات أو جميعها معا . ويؤثر ذلك أيضا على كل من تكاليف الإنتاج وتوازن المنشأة والصناعة في الآجال المختلفة .

ويعد قانون تناقص الغلة سالف الذكر من أهم القوانين التي تشرح اتجاهات تزايد الغلة في الحياة العملية نتيجة لزيادة بعض أو كل عناصر الانتاج في العمليات الانتاجية في مختلف نواحي النشاط الاقتصادي ، حيث يزيد الانتاج الكلي أولا بكميات متزايدة ثم بعد حد معين تأخذ الزيادة في الناتج في التناقص حتى حد معين يأخذ بعده الانتاج في التناقص . وترتبط صلاحيته وسريان هذا القانون بشرطين هما ثبات مستوى الفش الإنتاجي وعدم تحقق وفورات الإنتاج الواسع . فتطور الغش الإنتاجي بما يشمل من تحديث أساليب الانتاج وتغيير نسب المزج بين العناصر واتساع حجم المنشآت يؤدي إلى تأخير ظهور فعالية وآثار قانون تناقص الغلة .

وهو ما يتحقق باستمرار في المجتمعات الإسلامية الآخذة بأنسب التقدم والتطوير في كافة مجالات النشاط الانتاجي عملاً بتعاليم الإسلام فيما يختص بالتوسع في عمارة الأرض والاهتمام بسياسات التعليم والتدريب واكتساب المهارات والخبرات والعناية بالكفاءات وتطوير كافة الفنون والعلوم ، والبحث العلمي والتقدم الفني المستمر

وقد قال الله تعالى : ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾

(سورة هود آية ٦١)

وقال أيضاً : ﴿ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا﴾

(سورة النساء آية : ٥)

وقال عز من قائل كريم : ﴿ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة ولا وصيلة ولا حام ولكن الذين كفروا يفترون على الله الكذب وأكثرهم لا يعقلون﴾
(سورة المائدة آية : ١٠٣)

فالله يأمر أولياء الأمر أن لا يؤتوا ضعاف العقول ممن لا يحسنون التصرف في المال أموالهم التي هي مالكم لأنه يعنيكم أمره وإصلاحه حتى لا يضيع المال وقد جعله الله قوام الحياة .^(٥٥) واجعلوها مكاناً لرزقهم وكسوتهم بأن تتجروا وتربحوا حتى تكون نفقاتهم من الأرباح لا من أصل المال ، وقولوا لهم كلامنا لينا تطيب به نفوسهم .^(٥٦) وقد حذر الله أولياء اليتامى التفريط في الإنفاق قبل أن يكبر اليتامى ، والغنى منهم لا يأخذ شيئاً من مال اليتيم أما الفقير فليأخذ من مال اليتيم بقدر حاجته الضرورية وأجرة سعيه وخدمته .^(٥٧)

والله أنشأ الناس من الأرض وجعلهم عمّاراً وسكانها وألهمهم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار ونموها ، وقيل الاستعمار طلب العمارة على سبيل الوجوب .^(٥٨) وعمارة الأرض سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وسبيل لتحقيق المغفرة والمثوبة من الله .

يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعاً فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة

(رواه البخارى)

ويقول صلى الله عليه وسلم : نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ

(رواه البخارى)

والصحة هي قوة الإنسان العقلية والجسمية والنفسية ، والفراغ الوقت المتاح له في عمره المحدود . فالإفادة منها في أمر الله وطاعته وتحقيق منفعة نفسه وأهله ومجتمعه سبب لفوزه ونجاته ، وما عدا ذلك لا فائدة منه .

كذلك فقد عاب القرآن على أهل الجاهلية ما فعلوه من عدم انتفاع بموارد معينة من الماشية حرموها على أنفسهم وهي البحيرة (التي لا يحتلبها أحد والسائبة) (التي لا يركب ظهورها ولا يُجَزَّ وبرها ولا يشرب لبنها ولا يفاد بذريتها) والوصيلة (من الغنم التي تلد أنثى بعد أنثى تُسيَّب) والحام (الفحل من الإبل الذى انقضى ضرابه يسيَّب) (٥٩) لتعطيلهم المنافع من هذه الأشياء والكذب على الله .

وقد قال القرطبي لو عمد رجل إلى ضيعة له فقال هذه تكون حبا لا تجتنى ثمرها ولا تزرع أرضها ولا ينتفع منها بنفع لجاز أن يشبه هذا بالبحيرة والسائبة . (٦٠)

فالإسلام إذا يمنع إهدار الموارد وعدم الانتفاع بها وتحريم ما أحل الله ، ويحث الناس على عمارة الأرض والإفادة من الموارد التي خلقها الله وجعلها موضع نفع للناس بصفة مباشرة أو غير مباشرة .

ومن الممكن القول استنادا على ذلك بأن من الأولى أن يتبع في الإفادة من هذه الموارد أفضل سبل الإستغلال الممكنة حتى لا يكون هناك إهدار للموارد وزيادة في التكلفة الاجتماعية التي يتحملها المجتمع ، وأن لا تعطل موارد بل يبحث عما يناسبها من أوجه الاستخدام الممكنة ومجالات النشاط الانساني

المتعددة فلا يعطل مورد ولا يترك سدى ولا يستخدم فى استغلاله أساليب غير موافقة ولا يخصص لإنتاج لا يناسبه .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه .

(رواه البيهقى)

وقال تعالى لداود : ﴿ أن أعمال سابعات وقد فى السرد واعملوا صالحا إني بما تعملون بصير ﴾

(سورة سبأ : آية ١١)

يوصى الله داود بالإتقان والإجادة ، كما يوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته بالإتقان والإجادة .

ويؤكد من ذلك ويدعمه دعوة الإسلام لزيادة النسل ورعاية كل فرد لمن يعول ، وأفضلية تركه إياهم أغنياء عند وفاته ورحيله عنهم وأن كل ذلك فى سبيل الله طالما التزم الأمر وامتنع عن المنهى عنه . كما أن بذل المال فى منافع لغيره من أفراد المجتمع المسلم مأمور به ومثاب عنه فعله . وهو يتطلب المزيد من العمل والإنتاج والمثابرة فى ذلك بكل جهد ممكن عقلى وعضىلى .

ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع . (٦١) ويقول أيضا ما تصدق الناس بصدقة مثل علم ينشر (٦٢) وشئون الفرد والمجتمع فالمجتمع الإسلامى مجتمع علم وعلماء فى كل مجالات الحياة المختلفة وشئون الفرد والمجتمع إذ المطلوب من كل إنسان أن يتعلم ومادام قد تعلم شيئا فيطلب منه أن يعلمه لغيره . بشرط أن يكون العلم نافعاً ، ولا يقتصر اكتساب العلوم على فترة زمنية معينة من عمر الإنسان أو ظروف المجتمعات بل انه واجب على كافة أفراد المجتمع كل بحسب مواهبه وما يتوفر له من إمكانيات خاصة به أو يتيحها المجتمع له . (٦٣)

كما أن سياسات التعليم فى المجتمع مرتبطة باحتياجات المجتمع والإنتاج فيه وتتوافق مع تنميته وتطوير مختلف قطاعات النشاط الإنسانى . (٦٤)

كما لا يقتصر الأمر في المجتمع الإسلامي على تعلم فنون الإنتاج الحديثة التي تمت في مجتمعات أخرى أو مراحل زمنية سابقة واستخدامها في الإنتاج بل ان الإسلام يحث على التفكير والإبداع في كل جوانب النشاط الإنساني لتحقيق كل ما يفيد الفرد والمجتمع ، ويحث على البحث العلمي النافع ، والتطور الفنى المستمر لدعم صناعات المجتمع وقواه الدفاعية وتطوير مصادر الطاقة والقوة المحركة وما يتطلبه ذلك من توسع في مراكز البحث العلمي لتشمل مختلف فروع العلوم الطبيعية والاجتماعية اللازمة لتطوير قدرات المجتمع وطاقاته ومواجهة تحديات التنمية والدعوة والجهاد اللازم لتأمينها .

كما قد أرشد الإسلام إلى وفرة الموارد الطبيعية وإمكانية الاستفادة منها بلا حدود في خدمة الأهداف الانسانية المختلفة التي أباح الشرح ، وإذا لم تكن أساليب الاستغلال القائمة مناسبة للاستفادة من هذه الموارد ، تعين العلماء على اكتساب أدوات وأساليب تعين على هذا الاستخدام .

ويعمل الإسلام على توفير الكفاءات اللازمة لإدارة النمو واتباع نظم الادارة الموافقة ، وتحقيق تفاعل المجتمع بكافة طوائفه مع التنمية بالمشاركة في جهودها وفي ثمارها ، وتحقيق الاستقرار في المجتمع ، فضلا عن العدالة والتكافل الاجتماعى الذى يمكن معه تحقيق السلام الاجتماعى واستمرار جهود التنمية بلا توقف . إذ أن المطلوب الوصول بالمجتمع الإسلامى إلى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الإسلامى وهو تحقيق تقوى الله وطاعته مع وفرة الإنتاج وسهولة الحصول عليه بأقل تكاليف اجتماعية ممكنة والذى يفى في نفس الوقت باحتياجات أفراد المجتمع المعيشية وتحقيق الأمر والطمأنينة له داخليا وخارجيا وفقا لظروف العصر الذى يعيش فيه المسلمون . وإزاء تطور المجتمعات وتغير الاحتياجات الانسانية بصفة دائمة ، فإن التنمية الإسلامية تكون مستمرة بلا توقف .

مما يعنى مزيدا من الانتاج وخفضا للتكاليف وتأخيرا لظهور أثر قانون تناقص الغلة في كل نواحي النشاط الانتاجى السلعى والخدمى المختلفة .

لذا فحالات تزايد الغلة كثيرا ما تحدث بظهور عناصر تقدم وتطور في بعض القطاعات أو المجالات ينتشر أثرها في غيرها من القطاعات والمجالات الأخرى ثم يليه اكتشاف وتطبيق وتعميم جديد وهكذا في دورات متتالية من الاكتشاف والتطوير والإنتشار ، وبذا تتم عمارة الأرض وتحقيق أمر الله فيها إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

رابعاً - نسب تغير عناصر الإنتاج :

بعد دراسة الصور الثلاث للعلاقة بين التغير في عنصر أو أكثر والتغير في الإنتاج ، نرجع مرة أخرى إلى موضع النسب التي تتغير بها عناصر الإنتاج منفردة أو مجتمعة وأثرها على الإنتاج .

وهذه النسب كما سبق القول تنحصر في ثلاث حالات ، هي :

- ١ - تغير عناصر الإنتاج مجتمعة بنسبة واحدة .
 - ٢ - تغير جميع عناصر الإنتاج ولكن بنسب مختلفة .
 - ٣ - تغير بعض عناصر الإنتاج مع ثبات باقي العناصر .
- ١ - الحالة الأولى : وهي تغير عناصر ابلانتاج المختلفة بذات النسبة . ويعني ذلك زيادة عناصر الإنتاج بنسبة واحدة لها جميعاً خلال العملية الإنتاجية . وهي تجد صورتها العملية في الأنشطة الإنتاجية المختلفة على النحو التالي :

(أ) إضافة مساحة جديدة إلى المزرعة القائمة بالإنتاج الزراعي تمتاز معها عناصر الإنتاج الأخرى بنفس النسبة التي تمتاز بها على المساحة الأصلية للمزرعة .

(ب) إضافة توسعات جديدة إلى المشروع الإنتاجي الصناعي بها نفس التوليفة من عناصر الإنتاج التي للمشروع الأصلي .

ويعني ذلك في مضمونة أن جميع عناصر الإنتاج متغيرة وهو

فرض لا يتحقق إلا في المدى الطويل حيث يتسنى للمنظم إحداث التغيير في جميع عناصر الإنتاج . أما في المدى القصير فإنه لا يستطيع إحداث التغيير في جميع العناصر ولا بنفس النسبة لندرة بعض عناصر الإنتاج وحاجة تغيير بعضها إلى وقت وجهد كبيرين .

وبصفة عامة ، فإن التغيير المناسب في عناصر الإنتاج يحدث أثره على الإنتاج بإحدى الصور الثلاث السابقة وهي ثبات الغلة أو تزايدها أو تناقصها تبعاً لطبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج والناتج وأساليب الإنتاج المستخدمة والعلاقة بين عناصر الإنتاج وبعضها البعض .

٢ - الحالة الثانية : وهي زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسب مختلفة . ويحدث هذا التغيير غير المناسب في عناصر الإنتاج عادة كنتيجة لعدم إمكانية إحداث التغيير المناسب نظراً لبعض العوامل والتي منها ندرة بعض عناصر الإنتاج أو عدم قابلية البعض منها للتجزئة أو لطبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج من حيث إحلال بعضها محل البعض في الإنتاج أو تكامله معه في العملية الإنتاجية . ومجال حدوث هذا التغيير أيضاً هو الأجل الطويل وليس الأجل القصير . وينتج عن هذا التغيير غير المناسب حالات من تزايد وتناقص الغلة ، فيبدأ التأثير بزيادة الغلة في المراحل الأولى من زيادة عناصر الإنتاج نتيجة لما تحققه من إنتاج واسع يؤدي إلى أن تتمتع الوحدة الإنتاجية بالوفورات الناجمة عن اتساع نطاق الإنتاج من تقسيم العمل ومكننة عمليات الإنتاج وغيرها ثم بعد حد معين يتحقق معه استغلال الطاقة الإنتاجية للوحدة إلى أنسب حد له ، فإن استمرار زيادة العناصر بعد هذا الحد يؤدي إلى تناقص الغلة لأنه يصبح غير ممكن للإدارة أن تشرف بكفاءة على عمليات الإنتاج وتصدر القرارات المناسبة بشأنها .

٣ - الحالة الثالثة : تغير أحد عناصر الإنتاج مع ثبات باقي العناصر .

تخضع هذه الحالة لواحد من أهم قوانين الإنتاج وهو قانون تناقص الغلة . وهو يضيف الحالة التي تتغير فيها كمية أحد عناصر الإنتاج مع بقاء الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى ثابتة بدون تغيير .

قانون تناقص الغلة : (٦٥)

يشير هذا القانون إلى أنه في حالة زيادة كمية ما يستخدم من أحد عناصر الإنتاج في إنتاج ما بكميات متتالية متساوية إلى بقية عناصر الإنتاج الأخرى التي تظل كمياتها ثابتة على ما هي عليه فإن الناتج الكلي المتحقق يزداد في البداية بكميات متزايدة ثم بعد حد معين تأخذ الزيادة في الناتج (بفعل) الكميات المتزايدة المتتالية من العنصر المتغير في التناقص ، وهكذا حتى يصل الإنتاج إلى حده الأقصى ثم يتناقص بعد هذا الحد . ويعرف القانون أيضاً بقانون النسب المتغيرة (٦٦)

وقد اكتشف أثر هذا القانون بواسطة أحد الاقتصاديين الفرنسيين (ترجو) في دراساته الخاصة بالإنتاج الزراعي . إلا أن ريكاردو الاقتصادي الانجليزي هو الذي وضع له صياغة واضحة ووجد له تطبيقاً في الزراعة الانجليزية .

وقد كان لهذا القانون مع نظرية مالتس في السكان أثرهما في ظهور نظرية ريكاردو في الربيع . وفي آراء أخرى للاقتصاديين التقليديين عن النشاط الاقتصادي والسياسات السكانية .

وهذا القانون يجد تطبيقه في الحياة العملية في سائر نواحي الإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها . وهو يقوم على افتراض ثبات مستوى الفن الإنتاجي ، وعدم تحقق وفورات الإنتاج الواسع . هذا ويؤدي تطور الفن

الإنتاجي واتساع حجم المشروع إلى تأخير ظهور فعالية وأثار قانون تناقص الغلة . ويبين المثال التالي شرحاً لهذا القانون .

بفرض توفر مساحة ثابتة من الأرض قدرها ٥ دونمات . ومبلغ معين من رأس المال قيمته ٥٠٠٠ ريال . ووحدات وفيرة من الأيدي العاملة يمكن استخدام أي عدد منها دون قيود في الإنتاج . وأن هذه العناصر الثلاثة يتم استخدامها في إنتاج القمح في إحدى محطات التجارب الخاصة بالإنتاج الزراعي . وأنه قد تم إجراء عشر تجارب على استخدام هذه العناصر يثبت فيها في كل مرة مساحة الأرض وقيمة رأس المال مع تغيير عدد العمال المستخدم في كل تجربة ، وأنه قد تم رصد نتائج هذه التجارب في الجدول التالي :

جدول رقم (١٦)
الدالة الإنتاجية للقمح في ظل قانون تناقص الغلة

رقم التجربة	مساحة الأرض بالدونم	قيمة رأس المال بالريال	عدد العمال	الإنتاج الكلي بالكيلوجرام	الإنتاج الحدي بالكيلوجرام	الإنتاج المتوسط بالكيلوجرام
١	٥	٥٠٠٠	٠	٠٠٠		
٢	٥	٥٠٠٠	١	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠
٣	٥	٥٠٠٠	٢	٢٤٠٠	١٣٠٠	١٢٠٠
٤	٥	٥٠٠٠	٣	٣٧٥٠	١٣٥٠	١٢٥٠
٥	٥	٥٠٠٠	٤	٥١٥٠	١٣٧٥	١٢٦٢ر٥
٦	٥	٥٠٠٠	٥	٦٣٠٠	١٢٠٠	١٢٦٠
٧	٥	٥٠٠٠	٦	٦٦٠٠	٣٠٠	١١٠
٨	٥	٥٠٠٠	٧	٦٦٠٠	صفر	٨٧١
٩	٥	٥٠٠٠	٨	٥٩٠٠	٧٠٠ -	٨٤٣
١٠	٥	٥٠٠٠	٩	٥٥٠٠	٤٠٠ -	٦٨٨

من هذا الجدول يتضح أن عدم استخدام العمل يؤدي إلى عدم الاستفادة من عنصري الأرض ورأس المال لذا فالإنتاج منها صفر . وأنه باستخدام كميات متتالية من عنصر العمل يمكن أن نتبين ثلاث مراحل للإنتاج كما يلي :

المرحلة الأولى : باستخدام الوحدة الأولى من العمل يترتب على ذلك تحقق إنتاج قدره ١١٠٠ كيلوجرام ، وهو يمثل الإضافة التي أحدثتها الوحدة الأخيرة من العمل أي الإنتاج الحدي لعنصر العمل ، كما أنها تساوي تماماً الإنتاج المتوسط للعمل لأن الإنتاج الكلي يقسم على عدد وحدات العمل المستخدمة ويزيد الناتج الحدي مع زيادة عدد العمال المشتركين في الإنتاج حتى الوحدة الثالثة من العمل حيث يصل الناتج الحدي إلى أقصاه^(٧٠) . ويحدث ذلك مع الوحدات الأولى من العمل بتحقيق زيادات متزايدة في الإنتاج نتيجة لأن إضافة الأيدي العاملة في هذه المرحلة تؤدي إلى استخدام أفضل لعنصري الإنتاج الآخرين بواسطة اليد العاملة المضافة التي تستطيع كلما زاد عددها في هذه المرحلة الاهتمام بالإنتاج وتقسيم العمل بينها بدرجة أنسب .

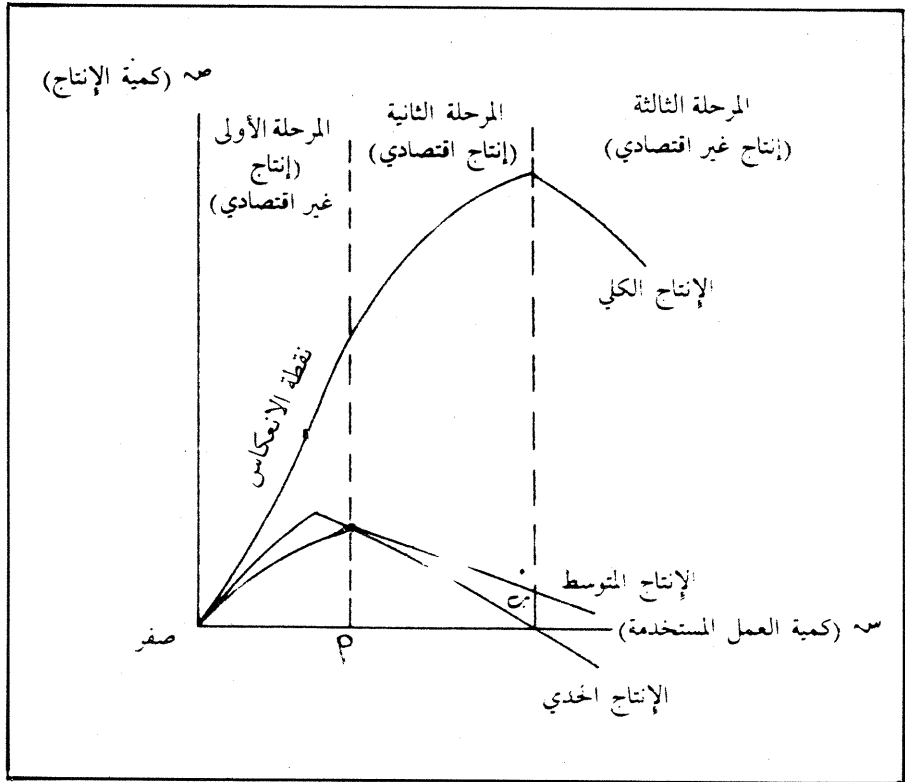
وبعد هذه النقطة ، وتسمى نقطة الانعكاس أو الانقلاب^(٦٧) يبدأ تناقص الغلة في الظهور حيث يأخذ الناتج الحدي في التناقص . ومن الملاحظ أنه على الرغم من اتجاه الإنتاج الحدي في التناقص إلا أنه لا زال أعلى من الناتج المتوسط . وتنتهي هذه المرحلة عند تساوي الناتج الحدي مع الناتج المتوسط تماماً . وهو ما يتبين من الرسم البياني رقم (٦٠) .

وتعد هذه المرحلة الأولى من مراحل الإنتاج تبعاً لقانون تناقص الغلة وهي تتصف بزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل زيادات متزايدة حتى تصل إلى حدها الأقصى عند النقطة أ في الرسم .

وتتسم هذه المرحلة بأنها مرحلة إنتاج غير رشيد^(٦٨) وذلك لأن استخدام عناصر الإنتاج لا زال دون المستوى الذي يحقق الكفاءة من الإنتاج .

فلا زالت كميات العنصر الإنتاجي المتغير (العمل) دون الحد الأنسب الذي يتفق وإمكانات الاستفادة القصوى من عناصر الإنتاج الأخرى ، ولذا فإنه يتعين زيادة الكميات المستخدمة على الكميات المتاحة من العناصر الإنتاجية الأخرى المفترض ثبات كمياتها .

المرحلة الثانية : تبدأ المرحلة الثانية من الإنتاج باستخدام الوحدة الخامسة من عنصر العمل حيث يأخذ الناتج الحدي في التناقص أسفل الناتج المتوسط مما يترتب عليه زيادة الناتج الكلي بمعدلات متناقصة . وتنتهي هذه المرحلة عندما يصل الناتج الكلي إلى حده الأقصى ويصبح الناتج الحدي مساوياً للصفر . أي أن هذه المرحلة تنتهي عند النقطة ب في الرسم وهي عند استخدام ٨ وحدات من العمال .



شكل بياني رقم (٦٠)
مراحل قانون تناقص العلة

ومن الملاحظ في هذه المرحلة أن الإنتاج الحدي في اتجاهه التناقصي يأخذ معه الإنتاج المتوسط في الاتجاه التناقصي أيضاً ، إلا أن الإنتاج المتوسط يكون أعلى من الإنتاج الحدي طوال هذه المرحلة . وتعد هذه المرحلة هي المرحلة القياسية للإنتاج^(٦٩) إذ أن الوحدة الإنتاجية تحقق في هذه المرحلة أقصى عائد ممكن من الإنتاج ، حيث تقترب نسب عناصر الإنتاج في هذه المرحلة من النسبة المثلى . إلا أن تحديد النقطة التي يتحقق فيها أقصى عائد ممكن من الإنتاج في هذه المرحلة يتوقف على أسعار كل من الإنتاج وخدمات عناصر الإنتاج أي أنه يتوقف على حسابات التكاليف وقيمة الإنتاج ، وهو ما لا يستطيع دالة الإنتاج الإجابة عنه بل يتطلب حسابات أخرى حتى يمكن الوصول إلى الكفاءة الاقتصادية من الإنتاج ، والتي تعني عدم إمكان تحقيق عائد أكبر من الإنتاج من الكميات المتاحة من عناصر الإنتاج المستخدمة .

المرحلة الثالثة : وفي هذه المرحلة يكون الناتج الحدي للعنصر المتغير وهو العمل في هذه الحالة سالباً ، كما يأخذ الناتج الكلي في التناقص بعد أن بلغ حده الأقصى في المرحلة السابقة ، ويستمر الإنتاج المتوسط في تناقصه أيضاً .

وهذه المرحلة تعد مرحلة إنتاج غير رشيد لأن استخدام كميات إضافية من العمل ودفع أجور لها لا يقابله أي زيادة في الإنتاج بل أن الإنتاج يقل عن سابقه نظراً لتناقص كفاءة استخدام العناصر الإنتاجية سواء منا الثابتة أو المتغيرة .

مما سبق يتضح أن لطبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج تأثيرها البالغ على الإنتاج . كما أن هذه العناصر قد تحل محل بعضها في الإنتاج في حدود معينة . مما يمكن الاستفادة منه في محاولة إطالة مرحلة تزايد الغلة وتأخير ظهور قانون تناقص الغلة .

ومن الممكن تحقيق ذلك إما بتحقيق التقدم المستمر في الفنون الإنتاجية المتبعة أو تعديل النسب التي تستخدم بها عناصر الإنتاج في عملية الإنتاج

بما يحقق زيادة الكمية المنتجة من المنتجات بنفس التكاليف أو إنتاج نفس الكمية المنتجة منها بتكاليف أقل . ولذا فإنه من الأهمية بمكان التعرف على طبيعة العلاقة بين عناصر الإنتاج وكيفية إيجاد التوليفة المثلى منها التي تحقق ذلك .

خامساً - العلاقة بين عناصر الإنتاج :

نظراً لحاجة الإنتاج إلى تضافر عناصر الإنتاج المختلفة في تحقيقه ، ولإمكان تحقيق الكميات المطلوبة من المنتجات باستخدام توليفات متعددة من هذه العناصر ، فإن ذلك يؤثر بالطبع على قرار المنظم بالتوليفة المثلى من عناصر الإنتاج التي تحقق الكمية المطلوبة من الإنتاج . وذلك لأن بعض عناصر الإنتاج يمكن أن تحل بعضها محل بعض في حدود معينة في العملية الإنتاجية .

فعلى سبيل المثال إذا كانت مساحة الأراضي الزراعية في إحدى المناطق محدودة فإنه من الممكن تكثيف استخدام الأرض بزيادة كميات العمل ورأس المال عليها وتنظيم استغلال الأرض (بالاستفادة من هذين العنصرين) أكثر من مرة في العام الواحد . ويطلق على هذه الطريقة من الاستغلال الزراعي بالزراعة الكثيفة .

كذلك إذا كانت كميات العمل المتوفرة للإنتاج الزراعي محدودة في الوقت الذي تتوافر فيه الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة فإنه من الممكن اتباع طريقة الزراعة الواسعة أو الممتدة بالإفادة لأقصى حد من عنصر العمل المتاح في زراعة أكبر مساحة ممكنة من الأرض .

كذلك فهناك حالات عديدة من استبدال عناصر الإنتاج ببعضها البعض سواء في الزراعة أو الصناعة أو غيرها من القطاعات . ففي الصناعة مثلاً من الممكن أن تستخدم الأيدي العاملة - إذا كانت متوافرة والأجور منخفضة - في إقامة المشروعات الصناعية كثيفة العمال ، أما إذا كانت

الأيدي العاملة قليلة أو الأجور مرتفعة فمن الممكن اللجوء إلى إقامة المشروعات الصناعية كثيفة رأس المال بدلاً عن ذلك .

ومن الطبيعي أن يتخذ المنظم قراره عن التوليفة المناسبة من عناصر الإنتاج تبعاً لمعدلات الإحلال الحدية بين العناصر وتكاليف استخدامها في الإنتاج .

وفيما يلي دراسة لكل من معدلات الإحلال الحدية بين العناصر ، وكيفية الربط بين العناصر في الإنتاج .

١ - معدلات الإحلال الحدية بين العناصر :

يعرف معدل الإحلال الحدي بين العناصر الإنتاجية بأنه النسبة التي ينقص بها عنصر إنتاجي إذا زيد عنصر آخر بمقدار وحدة واحدة لتحقيق نفس القدر من الإنتاج ، وهي تماثل النسبة العكسية للإنتاجية الحدية لكلا العنصرين .

وهذه النسبة قد تكون ثابتة أو متناقصة . أما النسبة الثابتة فإنها تشير إلى الحالة التي ينقص بها عنصر إنتاجي بمقدار الوحدة إذا زيد الآخر بنفس المقدار ، وتكون نسبة الاستبدال في هذه الحالة : ١ : ١ .

أما النسبة المتناقصة فإنها تشير إلى الحالة التي تتناقص فيها نسبة الاستبدال تدريجياً كلما زادت كمية العنصر المستخدم بدلاً من العنصر الآخر الذي يتم الاستغناء عنه ، وذلك لاستحالة إحلال العناصر محل بعضها بلا حدود ، بل لابد من توافر حد أدنى من بعض هذه العناصر حتى يتحقق الإنتاج .

وفي مقابل العلاقة الاستبدالية هذه بين عناصر الإنتاج هناك العلاقة الثابتة بين عناصر الإنتاج والتي يستحيل فيها استخدام عنصر بديلاً عن عنصر آخر في الإنتاج بل لابد من استخدام كميات محدودة من كل من هذه

العناصر لتحقيق الإنتاج المطلوب . وينطبق هذا على إنتاج كثير من المنتجات الكيميائية التي يتطلب إنتاجها مقادير محددة من مجموعة معينة من العناصر لا تتغير .

٢ - كيفية الربط بين عناصر الإنتاج :

يعد تحقيق أقصى عائد ممكن من الإنتاج هو هدف المنظم في أي مشروع إنتاجي . وإذا يتسنى لهذا المنظم الاختيار بين توليفات متباينة من عناصر الإنتاج في هذا المجال ، فإنه يتخذ القرار المتعلق بذلك بناء على العلاقة بين معدلات الإحلال الحدية بين العناصر وتكاليف استخدامها وفقاً للقاعدة التالية :

تكون تكاليف إنتاج سلعة ما عند حدّها الأدنى عندما يتساوى معدل الإحلال الحدي بين العناصر المشتركة في إنتاجه مع مقلوب النسبة السعرية لهذه العناصر ، أي عندما تكون :

قيمة الناتج الحدي للعنصر أ ÷ قيمة الناتج الحدي للعنصر ب = ثمن الوحدة من العنصر ب ÷ ثمن الوحدة من العنصر أ .

أو بصورة أخرى :

قيمة الناتج الحدي للعنصر أ ÷ ثمن الوحدة من العنصر أ = قيمة الناتج الحدي للعنصر ب ÷ ثمن الوحدة من العنصر ب .

فإذا اختلف جانباً المعادلة بأن زادت نسبة الناتج الحدي للعنصر أ إلى ثمنه عن نسبة الناتج الحدي للعنصر ب إلى ثمنه فإنه لكي يحقق عائداً أكبر يتعين على المنظم زيادة الكمية المستخدمة من العنصر أ حتى تتساوى النسبتان .

ونظراً لتغير أساليب الإنتاج وأسعار عناصر الإنتاج من وقت لآخر فإن

على المنظم أن يراجع حساباته . واختيار أفضل التوليفات التي تحقق أقصى عائد ممكن وفقاً لنفس القاعدة المذكورة أعلاه .

الفصل الثالث :

دوال التكاليف والايرادات

أولاً - تكاليف الإنتاج للمنشأة :

يتم إنتاج السلع الاقتصادية بتضافر عدد من عناصر الإنتاج لا يقل عن اثنين منها . فالإنتاج محصلة لتضافر عناصر الإنتاج إما بعضها مع بعض أو مع خدماتها . فمثلاً يتم إنتاج السلع الزراعية نتيجة لتضافر خدمات العمل ورأس المال الثابت بصورة المختلفة كالآلات والمعدات والأبنية ومصارف المياه وقنوات الري مع بعض صور رأس المال الأخرى وهي رأس المال المتغير مثل وقود تشغيل الآلات ، والبذور ، والأسمدة والكيماويات المختلفة والتي تدخل بنفسها في الإنتاج مع ثاني أكسيد الكربون المتوافر في جو المزرعة والمياه والمواد الغذائية المتوفرة في التربة (الأرض) الزراعية إلى السلع المختلفة . ويتم هذا الإنتاج خلال فترة زمنية يطلق عليها الفترة الإنتاجية أو التحويلية والتي تطول أو تقصر تبعاً لنوع الإنتاج والعناصر الإنتاجية والظروف البيئية المختلفة .

هذا ويتولى عنصر التنظيم والإدارة إدارة عمليات الإنتاج المختلفة من خلال ما يعرف بالمنشأة أو المشروع وهي الوحدة المنتجة سواء كان هذا الإنتاج زراعياً أم صناعياً أم غير ذلك .

وتقوم المنشأة عادة بنشاطها الإنتاجي والذي يتم كما سبق بتضافر عناصر الإنتاج السالف الإشارة إليها بغية تحقيق الربح - أو بصورة أدق أقصى ربح

يمكن كما هو الحال في الاقتصاد الرأسمالي ، وفي مقابل مشاركة عناصر الإنتاج في هذا النشاط فإن المنشأة تدفع لهم مكافآت تقابل مساهماتهم في الإنتاج وهي تمثل دخولاً أو عوائد لأصحاب هذه العناصر .

وبالطبع فإن هذه الدخول تمثل من وجهة نظر المنشأة تكاليف أو نفقات تتحملها في سبيل الإنتاج .

فتكاليف الإنتاج إذا هي الأموال المدفوعة لعناصر الإنتاج المشتركة في نشاط المنشأة الإنتاجي مقابل خدمات هذه العناصر لتوفير السلع والخدمات الاقتصادية .

فتحصل الأرض مقابل خدماتها على الإيجار أو الربح . أما العمل فيحصل على الأجور والرواتب والمكافآت وغيرها . ويطلق على هذه البنود التي يحصل عليها عنصر العمل جميعاً بالأجور للاختصار ويفهم ضمناً أنها تشمل كل مخصصات عنصر العمل مقابل اشتراكه في الإنتاج . أما عنصر رأس المال فيحصل على عائد مقابل مشاركته في العمليات الإنتاجية المختلفة يسمى في الفكر الرأسمالي بالفائدة على رأس المال ، ونميل إلى تسميته بعائد رأس المال وسوف نعود إلى أسباب ذلك فيما بعد عند مناقشة قضايا الفائدة والربح ، والمشاركة في العائد كبديل إسلامي عن ذلك . ويحصل عنصر التنظيم والإدارة على الربح كعائد على جهوده الإنتاجية في المنشأة الاقتصادية .

ومن الواضح أن التكاليف بمعناها الاقتصادي الذي يشمل كل المبالغ المدفوعة لعناصر الإنتاج المشتركة في عمليات الإنتاج المختلفة تختلف عن التكاليف لدى المحاسبين حيث لا تتضمن هذه الأخيرة الربح الذي يستحقه عنصر التنظيم لقاء مساهمته في الإنتاج ، إذ يعتبره المحاسبون دخلاً صافياً للمنشأة . بينما يعد أحد عناصر التكاليف الاقتصادية .

كما أن التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل الإنتاج إما أن تكون

تكاليف نقدية أو صريحة تدفعها المنشأة لأصحاب عناصر الإنتاج من غير أصحاب المنشأة ، أو ضمنية تدفع لأصحاب المنشأة مقابل العمل الذي يقيمونه أو الأرض التي يملكونها أو رأس مالهم الخاص الذي يشتركون به في الإنتاج .

هذه التكاليف الأخيرة أي التكاليف الضمنية تحسب على أساس عوائد هذه العناصر فيما لو وظفت لدى الغير في أحسن فرص متاحة لهذا الاستخدام . وذلك لأن استخدامها بواسطة أصحابها يعني تضحياتهم بالعوائد التي تتيحها لهم هذه الفرص البديلة . لذا فإن استخدامهم لها بأنفسهم يبنى على افتراض تحقيق عوائد مماثلة على الأقل لما قد يحققونه من استخدامها في أحسن هذه الاستخدامات البديلة . وإلا لما قاموا هم بذلك بأنفسهم . ويطلق على هذه العوائد من الاستخدام في الفرص البديلة بتكاليف الفرصة البديلة وهي تدخل في حسابات التكاليف الخاصة بالمنشأة شأنها شأن التكاليف النقدية المدفوعة لعناصر الإنتاج المؤجرة من الغير .

ومن الجدير بالذكر أن مجموع المنشآت المنتجة لسلعة واحدة يطلق عليها لفظ الصناعة . وينطبق ذلك على كافة مجالات إنتاج السلع الإقتصادية سواء في مجال الزراعة أو الصناعة أو غيرها فيطلق على المزرعة المنتجة للأقطان بمنشأة إنتاج الأقطان ، وعلى جميع المزارع المنتجة للأقطان في الدولة بصناعة إنتاج الأقطان . . وهكذا . ويفترض في الفكر الرأسمالي سيادة المنافسة بين منشآت كل صناعة بشروطها المختلفة . وسوف تناقش هذه المسألة فيما بعد بالتفصيل المناسب .

هذا وتنقسم التكاليف الإنتاجية للمنشأة إلى تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة . ويطلق على مجموع التكاليف الكلية .

١ - التكاليف الثابتة :

تشير التكاليف الثابتة إلى التكاليف التي لا تتغير بتغير كمية الإنتاج

وذلك في الأجل القصير . فهي إذا ثابتة القيمة سواء أنتجت المنشأة إنتاجاً كبيراً أو صغيراً أو لم تنتج شيئاً .

وتشمل هذه التكاليف التي تتحملها المنشأة في سبيل إنشائها وإيجاد كيانها بالحجم الذي تحدّد في كل من خطة وميزانية الإنشاء ، والتي تدفع في سبيل الحصول على عناصر الإنتاج الثابتة في الأجل القصير ، وهي تشمل كل النفقات التي تدفعها المنشأة ثمناً للحصول على العناصر التي يستمر استخدامها لأكثر من عملية إنتاجية واحدة كالأراضي والمباني والآلات والمعدات والسيارات والتجهيزات الرأسمالية الأخرى . علاوة على رواتب مدير المنشأة والموظفين الدائمين ، كما يدخل ضمن هذه التكاليف أيضاً كل من الضرائب العقارية وغيرها من المدفوعات المشابهة ، ومخصصات استهلاك الأصول الرأسمالية الثابتة التي تمتلكها المنشأة ، ويضاف أيضاً في الفكر الرأسمالي الفائدة على رأس المال المدفوعة مقابل استخدام موارد معينة استخداماً ثابتاً لفترة زمنية معينة .

وهذه التكاليف الثابتة لا تتغير في الأجل القصير وهو الأجل الذي لا يمكن فيه تغيير حجم المنشأة بالزيادة أو النقص . أما في الأجل الطويل وهو الأجل الذي يمكن فيه تغيير حجم المنشأة فإن عناصر الإنتاج التي كانت ثابتة تصبح متغيرة ، وبذا تكون جميع عناصر الإنتاج - الثابتة والمتغيرة - متغيرة ، وبالتالي فإن التكاليف جميعها - ثابتة ومتغيرة - تصبح متغيرة .

٢ - التكاليف المتغيرة :

يقصد بتكاليف الإنتاج المتغيرة ، النفقات الإنتاجية التي تدفعها المنشأة لعناصر الإنتاج المتغيرة والتي ترتبط بكمية الإنتاج فتزداد بزيادته وتنقص بنقصه . وهي تشمل كلا من أجور العمال وثمان المواد الخال والوقود ورسوم الإنتاج وغيرها مما يدفع في سبيل الإنتاج خلال فترة إنتاجية معينة .

٣ - التكاليف الكلية :

وهي مجموع التكاليف الثابتة والمتغيرة التي تتحملها الوحدة الإنتاجية (المنشأة) خلال فترة إنتاج معينة .

ويبين الجدول رقم (١٧) مثلاً توضيحياً لهذه الأنواع الثلاثة من التكاليف الإنتاجية للمنشأة .

جدول (١٧)

تكاليف الإنتاج للمنشأة *

كمية الإنتاج بالوحدة التكاليف الثابتة التكاليف المتغيرة التكاليف الكلية

القيمة بالألف جنيه			
١٠٠	٠	١٠٠	٠
١٥٠	٥٠	١٠٠	١
١٨٠	٨٠	١٠٠	٢
٢٠٥	١٠٥	١٠٠	٣
٢٢٠	١٢٠	١٠٠	٤
٢٥٠	١٥٠	١٠٠	٥
٣١٠	٢١٠	١٠٠	٦
٤١٥	٣١٥	١٠٠	٧
٥٨	٤٨٠	١٠٠	٨
٨٦٥	٧٦٥	١٠٠	٩
١٤٠٠	١٣٠٠	١٠٠	١٠

(*) أرقام افتراضية .

ويشمل الجدول أرقاماً افتراضية لكمية الإنتاج وما يقابلها من تكاليف تتحملها المنشأة . ويلاحظ من هذا الجدول أن المنشأة تتحمل التكاليف الثابتة وقيمتها مائة ألف جنيه بلا تغيير عند أي مستوي من مستويات الإنتاج ، فعند إنتاج كمية قدرها صفرأ أي بعد تمام بناء المنشأة وتركيب الآلات والمعدات وغيرها وقبل الدخول في عمليات إنتاجية كانت قيمة هذه التكاليف الثابتة مساوية تماماً لقيمتها عند إنتاج وحدة واحدة من الإنتاج أو أكثر حتى وصول الإنتاج بالمنشأة إلى حجمه الأقصى وهو ١٠ وحدات .

أما التكاليف المتغيرة فإنها تكون صفرأ قبل الدخول في عمليات الإنتاج ، وعند توقفه أيضاً . إلا أنها تزداد بزيادته ، وتنقص بنقصه ، ولا يغير من هذا الارتباط بين كمية الإنتاج وقيمة التكاليف المتغيرة أن الزيادات فيها غير متناسبة وذلك لأن التكاليف المتغيرة تتغير متأثرة بفعل قانون تناقص الغلة . فتزداد في أول الأمر زيادات متناقصة إلى أن تصل إلى حد معين تتجه بعدها للزيادة بمعدلات متزايدة . فبعد أن كانت قيمة التكاليف المتغيرة ٥٠ ألف جنيه عند إنتاج وحدة واحدة زادت بمقدار ٣٠ ألف جنيه مقابل إنتاج وحدة ثانية ثم بمقدار ٢٥ ألف جنيه مقابل إنتاج الوحدة الثالثة . ومع الوحدة الرابعة تحملت المنشأة تكلفة قدرها ١٥ ألف جنيه فقط . ففي هذه المرحلة تزيد التكاليف زيادات متناقصة وهي تقابل مرحلة تزايد الإنتاج بمعدلات متزايدة (في قانون تناقص الغلة) . يلي ذلك اتجاه التكاليف المتغيرة للزيادة بمعدلات متزايدة حيث زادت هذه التكاليف بمقدار ٣٠ ألف جنيه مقابل إنتاج وحدة خامسة ، ومع الوحدة السادسة زادت التكاليف بمقدار ٦٠ ألف جنيه وهكذا تزايدت التكاليف بمعدلات متزايدة حتى بلغت الزيادة فيها مع الوحدة العاشرة وهي الوحدة الأخيرة مقداراً قدره ٥٣٥ ألف جنيه .

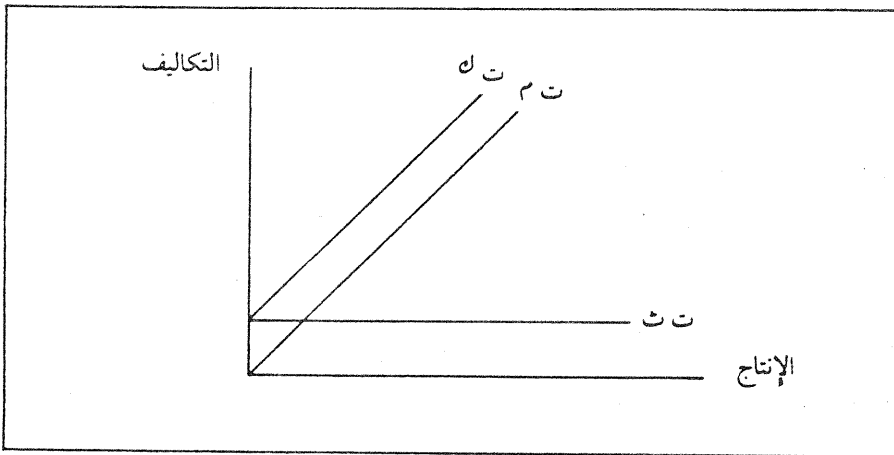
أما التكاليف الكلية فإنها تشمل كلا نوعي التكاليف ، وهي تماثل التكاليف الثابتة قبل بداية الإنتاج ، وتزيد عنها خلال مراحل الإنتاج بمقدار

التكاليف المتغيرة ، حيث بدأت بمبلغ ١٠٠ ألف جنيه قبل الدخول في الإنتاج مباشرة ، زادت إلى ١٥٠ ألف جنيه عند إنتاج وحدة واحدة ، ثم تزايدت بعد ذلك بنفس نمط الزيادة في التكاليف المتغيرة ولنفس الأسباب المذكورة سابقاً .

٤ - منحنيات التكاليف :

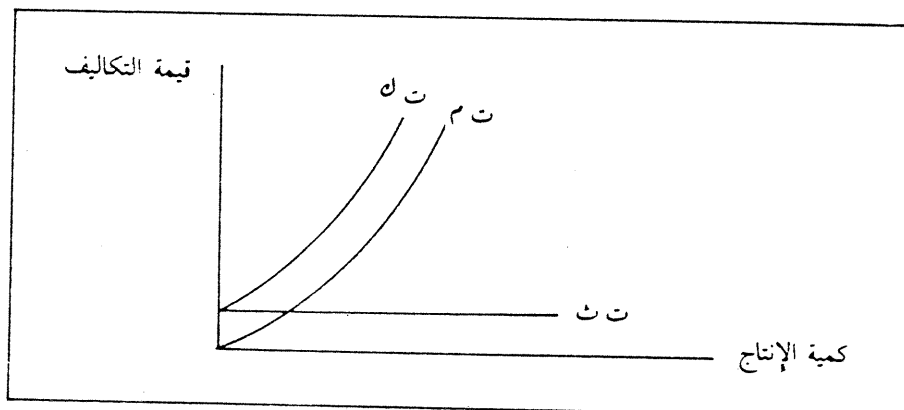
من المعلوم أن طبيعة منحنيات التكاليف المذكورة التي تشرح تكاليف الإنتاج للمنشأة ترتبط بشكل دالة الإنتاج التي يتم في ظلها إنتاج السلع المختلفة . كما أن مستوى هذه المنحنيات وانحدارها يتأثر بأثنان عناصر الإنتاج المستخدمة ، وطبيعة السوق بالنسبة لخدمات هذه العناصر .

ففي حالة الإنتاج في ظل دالة الإنتاج الخطية فإن كلا من منحنى التكاليف المتغيرة T_v ومنحنى التكاليف الكلية T_c يكون خطياً كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٦١) وذلك نظراً لتساوي أثنان وحدات كل عنصر من عناصر الإنتاج في ظل المنافسة مما يترتب عليه أن تكون الإضافات إلى كلا نوعي التكاليف متساوية . أما منحنى التكاليف الثابتة T_f فإنه يكون خطاً مستقيماً لأن هذه التكاليف لا تتغير مهما تغير حجم الإنتاج .



شكل (٦١) منحنيات التكاليف الخطية

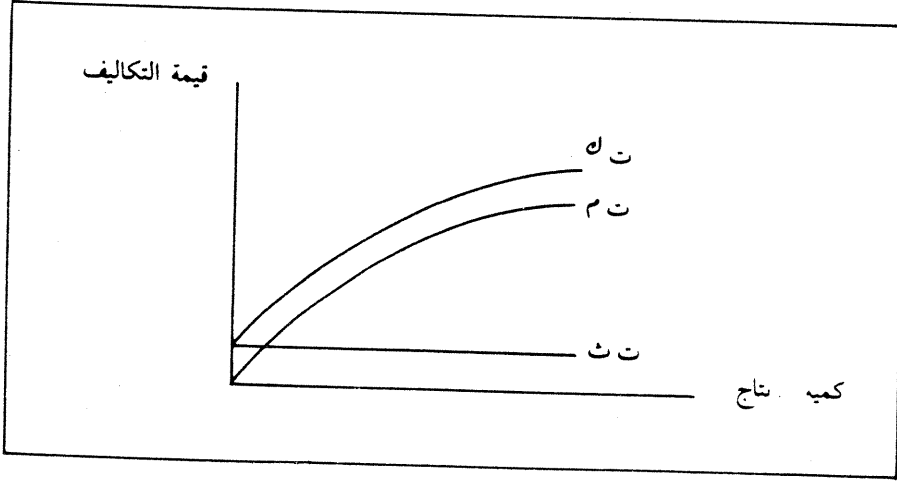
أما في حالة الإنتاج في ظل دالة الإنتاج ذات الإنتاجية الحدية المتناقصة فإن كلا من منحنى التكاليف المتغيرة ومنحنى التكاليف الكلية يتجه إلى أعلى بنسبة متزايدة على النحو المبين بالشكل التالي :



شكل بياني رقم (٦٢)
منحنيات التكاليف المتزايدة

ويرجع ذلك إلى أن استخدام الوحدات المتتالية من عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادات أقل من سابقتها إلى الإنتاج بما يزيد من تكاليف إنتاج الوحدات المتتالية من الناتج .

أما في الحالة الثالثة من الإنتاج في ظل دالة الإنتاج ذات الإنتاجية الحدية المتزايدة فإن منحنيات التكاليف المتغيرة والكلفة تتجه إلى أعلى بنسبة متناقصة وتكون على النحو التالي :



شكل بياني رقم (٦٣)
منحنيات التكاليف المتناقصة

وتأخذ المنحنيات هذا الاتجاه لأن الإضافات المتتالية والمتساوية القيمة من عناصر الإنتاج تؤدي إلى زيادات متزايدة في الإنتاج مما يقلل من تكاليف الوحدات المتتالية من الناتج .

وكما سبق فإن شكل دالة التكاليف يختلف تبعاً لاختلاف دالة الاننتاج . وتعد دالة التكاليف دالة تكعيبية بصفة عامة . حيث تأخذ بالزيادة ثم تقترب من الثبات ثم تعود للزيادة .

ثانياً - تكاليف إنتاج الوحدة من الناتج :

يفيد حساب تكاليف الإنتاج الخاصة بالمنشأة في التعرف على صافي دخل المنشأة من الإنتاج وهو يساوي الإيرادات الكلية مطروحاً منها التكاليف الكلية . وهو أمر هام لمعرفة مدى نجاح المنشأة في القيام بنشاطها الاقتصادي ، إلا أنه يعد محدود الفائدة في الوصول إلى الكميات المناسبة من

عناصر الإنتاج المشتركة في عمليات الإنتاج المختلفة . وفي هذا المجال تعد تكاليف الوحدة من الناتج المقياس المناسب الذي يعين إدارة المنشأة في وضع خطة الإنتاج وتحديد كميات العناصر المستخدمة كما أن تكاليف الوحدة من الناتج هي المعيار الممكن لمقارنته بأسعار الناتج في الأسواق ، للوصول إلى تحديد الكمية المنتجة من السلعة أو السلع التي تعرضها المنشأة للبيع في الأسواق .

هذا وتحسب تكاليف الوحدة من الناتج على أساس قسمة التكاليف الخاصة بالمنشأة على كمية الإنتاج فينتج بذلك متوسط التكاليف المقابل لأنواع المختلفة للتكاليف السالفة الذكر وهي :

١ - متوسط التكاليف الثابتة .

٢ - متوسط التكاليف المتغيرة .

٣ - متوسط التكاليف الكلية .

وإلى جانب متوسطات التكاليف هذه والتي تشتق من تكاليف المنشأة المقابلة لها ، فهناك التكاليف الحدية وهي تكاليف آخر وحدة من الناتج وهي التي تحدد كمية الإنتاج التي تعرضها المنشأة للبيع في الأسواق عند الأسعار المختلفة للسلعة في هذه الأسواق . أي أنها تحدد الغرض من السلعة ، ولذا فإن منحنى التكاليف الحدية يحدد منحنى غرض المنشأة من السلعة .

وفيما يلي نتبين كيفية حساب هذه التكاليف المختلفة للوحدة من الناتج ، وإتجاهات هذه التكاليف وعلاقتها بدوال الإنتاج المختلفة .

١ - متوسط التكاليف الثابتة :

يشير متوسط التكاليف الثابتة إلى خارج قسمة التكاليف الثابتة للمنشأة على كمية المنتج من السلعة ، وذلك على النحو التالي :

$$\text{متوسط التكاليف الثابتة} = \frac{\text{التكاليف الثابتة للمنشأة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من السلعة}} = \frac{\text{ت ث}}{\text{ك}}$$

حيث ت ث التكاليف الثابتة ، ك الكمية المنتجة من السلعة بالوحدة ويتضمن الجدول التالي رقم (١٨) أرقاماً افتراضية توضح الكيفية التي تحسب بها هذه التكاليف المتوسطة الثابتة وغيرها من التكاليف المتوسطة الأخرى عند إنتاج كميات مختلفة من السلعة .

جدول (١٨)

تكاليف إنتاج الوحدة من السلعة(*)

كمية الإنتاج بالوحدة	تكاليف الإنتاج للمنشأة بالآلاف ريال			تكاليف إنتاج الوحدة من السلعة بالريال		
	التكاليف الثابتة	التكاليف المتغيرة	التكاليف الكلية	متوسط التكاليف الثابتة	متوسط التكاليف المتغيرة	متوسط التكاليف الكلية
	ت ث	ت م	ت ل	م ت ث	م ت م	م ت ل
٠	١٠٠	٠	١٠٠	٠	٠	٠
١	١٠٠	٥٠	١٥٠	١٠٠	٥٠	١٥٠
٢	١٠٠	٨٠	١٨٠	٥٠	٤٠	٩٠
٣	١٠٠	١٠٥	٢٠٥	٣٣٫٣	٣٥	٦٨٫٣
٤	١٠٠	١٢٠	٢٢٠	٢٥	٣٠	٥٥
٥	١٠٠	١٥٠	٢٥٠	٢٠	٣٠	٥٠
٦	١٠٠	٢١٠	٣١٠	١٦٫٣	٣٥	٥١٫٣
٧	١٠٠	٣١٥	٤١٥	١٤٫٣	٤٥	٥٩٫٣
٨	١٠٠	٤٨٠	٥٨٠	١٢٫٥	٦٠	٧٢٫٥
٩	١٠٠	٧٦٥	٨٦٥	١١٫١	٨٥	٩٦٫١
١٠	١٠٠	١٣٠٠	١٤٠٠	١٠	١٣٠	١٤٠
١١	١٠٠	٢٠٠٠	٢١٠٠	٩٫١	١٨١٫٨	١٩٠٫٩
١٢	١٠٠	٢٨٠٠	٢٩٠٠	٨٫٣	٢٣٣٫٣	٢٤١٫٦

(*) أرقام افتراضية .

من هذا الجدول يتبين أن متوسط التكاليف الثابتة يقل بزيادة الإنتاج بصفة مستمرة وذلك لثبات التكاليف الثابتة وعدم تغيرها مع تغير الإنتاج فإذا زاد الإنتاج قلت حصة كل وحدة منه من هذه التكاليف الثابتة . ولذا فبعد أن كان هذا المتوسط ١٠٠ ريال عند إنتاج وحدة واحدة نجد أنه يقل إلى ٥٠ ريالاً عند إنتاج وحدتين ثم يصبح ٣٣٫٣ ريال عند إنتاج ٣ وحدات وهكذا حتى يصل إلى ٨٫٣ ريال عند إنتاج ١٢ وحدة من السلعة . وهي تقل في أول الأمر بمعدلات أكبر من نسب النقص فيها عند مستويات مرتفعة من الإنتاج وذلك لارتفاع نسب الزيادة في الناتج عند المستويات المنخفضة من الإنتاج عنها عند المستويات المرتفعة . فزيادة الإنتاج من وحدة إلى وحدتين يعني زيادة الإنتاج إلى ضعف ما كان عليه مما يعني انخفاض متوسط التكاليف الثابتة إلى نصف ما كان عليه . أما زيادة الإنتاج من ١٠ إلى ١١ وحدة فإنها تعني زيادة مقدارها ١٠٪ فقط في كمية الإنتاج يقابلاً خفض في متوسط التكاليف الثابتة بذات النسبة .

٢ - متوسط التكاليف المتغيرة :

وبحسب هذا المتوسط كما يلي :

$$\text{متوسط التكاليف المتغيرة} = \frac{\text{التكاليف المتغيرة للمنشأة}}{\text{عدد الوحدات المنتجة من السلعة}} = \frac{\text{ت م}}{\text{ك}}$$

حيث ت م التكاليف المتغيرة ، ك الكمية المنتجة بالوحدة

ويتغير هذا المتوسط بتغير كمية الإنتاج فيقل في أول الأمر بزيادة الإنتاج إلى أن يصل إلى حد معين يبدأ عنده متوسط التكاليف المتغيرة في الزيادة مرة أخرى . وهو ما يتضح من الجدول حيث يبلغ متوسط التكاليف المتغيرة ٥٠ ريالاً عند إنتاج وحدة واحدة يقل مع إنتاج وحدتين إلى ٤٠ ريالاً ثم ينقص

عند إنتاج ٣ وحدات إلى ٣٥ ريالاً ، ويصل هذا المتوسط إلى حده الأدنى عند إنتاج ٤ وحدات ، ويثبت عند هذا المستوى مع إنتاج ٥ وحدات أيضاً ، ثم يتجه بعد ذلك إلى الزيادة فيرتفع إلى ٣٥ ريالاً عند إنتاج ٦ وحدات ويستمر في الارتفاع المستمر حتى يصل إلى ٢٣٣٣ ريالاً عند إنتاج ١٢ وحدة . وهذا التغير في اتجاه متوسط التكاليف المتغيرة بالتناقص ثم التزايد يرجع إلى تأثير قانون تناقص الغلة والذي يتجه الإنتاج - وفقاً له - إلى الزيادة في بادئ الأمر بمعدلات متزايدة مع إضافة الوحدات المتساوية مع العنصر الإنتاجي (أو العناصر الإنتاجية) المتغيرة مما يؤدي إلى نقص التكاليف الخاصة بالوحدة المنتجة من السلعة^(٧) ثم اتجاهه للزيادة بعد ذلك بمعدلات متناقصة مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الوحدة .

٣ - متوسط التكاليف الكلية :

يحسب هذا المتوسط إما بقسمة التكاليف الكلية للمنشأة على عدد الوحدات المنتجة ، أو بإضافة متوسط التكاليف الثابتة إلى متوسط التكاليف المتغيرة .

$$\text{م ت ل} = \frac{\text{ت ل}}{\text{ك}}$$

حيث ت ل التكاليف الكلية ، ك ١ الكمية المنتجة بالوحدة

حيث ت ل التكاليف الكلية ، ك الكمية المنتجة بالوحدة .

ومن الجدول يتبين اتجاه هذا المتوسط للنقص في بداية الأمر حتى إنتاج ٥ وحدات ولكنه يبدأ بعد ذلك في الزيادة عند إنتاج ٦ وحدات أي أنه يشابه متوسط التكاليف المتغيرة في اتجاهه أولاً للنقص عند المستويات المنخفضة من الإنتاج ثم اتجاهه بعد ذلك للزيادة عند مستويات أعلى من الإنتاج . إلا أنها

لا يتطابقان تماماً في هذه الاتجاهات ، وذلك لأن متوسط التكاليف الكلية يشمل ضمن بنوده إلى جانب متوسط التكاليف المتغيرة ، متوسط التكاليف الثابتة أيضاً ، وهو يستمر في التناقص كلما زاد الإنتاج ، لذا فإن متوسط التكاليف الكلية ربما يستمر في التناقص حتى بعد اتجاه متوسط التكاليف المتغيرة للزيادة وذلك في الحالات التي يكون فيها النقص في متوسط التكاليف الثابتة أكبر من الزيادة في متوسط التكاليف المتغيرة .

٤ - التكاليف الحدية :

تمثل التكاليف الحدية الإضافة إلى التكاليف الكلية الناتجة عن زيادة الإنتاج بمقدار وحدة واحدة . وحيث أن الإضافة إلى التكاليف الكلية تنتج عن زيادة التكاليف المتغيرة ، فإنه من الممكن حساب التكاليف الحدية أيضاً عن طريق التعرف على الزيادة في التكاليف المتغيرة المصاحبة لزيادة الإنتاج بوحدة واحدة فقط .

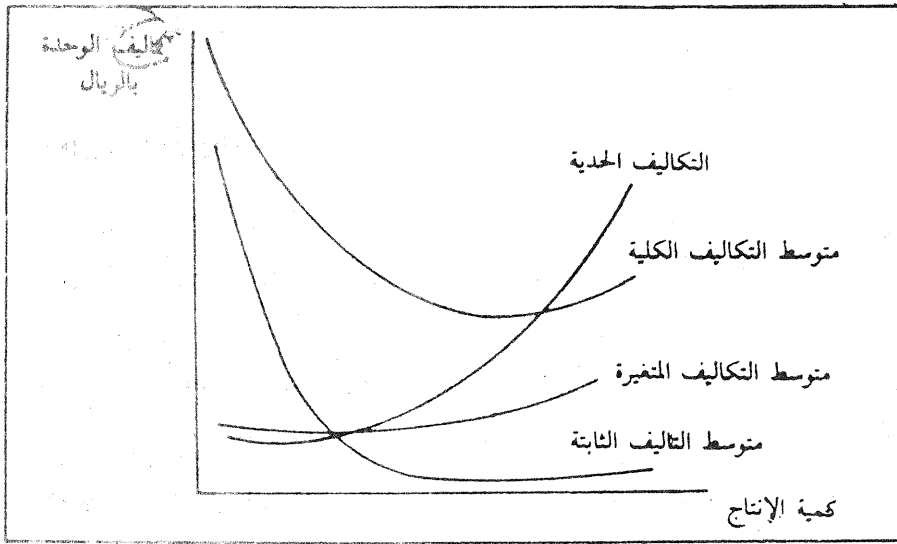
هذا وتتساوى التكاليف الحدية للوحدة الأولى من الناتج مع كل من التكاليف المتغيرة ومتوسط هذه التكاليف المتغيرة وهي ٥٠ ريالاً في الجدول . إلا أنها تختلف معها بعد ذلك لأنها تمثل الإضافة إلى التكاليف الكلية أو المتغيرة وليست متوسطاً .

وتأخذ التكاليف الحدية في التناقص في بداية الأمر مع زيادة الإنتاج نظراً لزيادة الإنتاجية الحدية بفعل قانون تناقص الغلة ثم تأخذ بعد ذلك في التزايد إذا ما أخذت الإنتاجية الحدية في النقص . فتصل إلى حدها الأدنى عند إنتاج ٤ وحدات من السلعة وهو ١٥ ريالاً ثم تتجه بعد ذلك إلى الزيادة عند إنتاج ٥ وحدات وتستمر حتى تصل إلى ٨٠٠ ريال عند إنتاج ١٢ وحدة .

٥ - منحنيات تكاليف الوحدة من الناتج :

من الممكن تصوير تكاليف الوحدة من الناتج بأقسامها الأربعة السالفة

الذكر بيانياً ، للتعرف على العلاقة بين منحنياتها واتجاهاتها . وبين الشكل البياني رقم (٦٤) ذلك . هذا وتعد دالة التكاليف دالة تكعيبية ، أما متوسطات التكاليف المتغيرة والكلية ودالة التكاليف الحدية أيضا فتعد دوال تربيعية (٧١)



شكل بياني رقم (٦٤)
منحنيات تكاليف الوحدة من الناتج

من هذا الشكل يتبين أن متوسط التكاليف الثابتة يتجه للتناقص بصفة مستمرة كلما زاد الإنتاج ، وأن التناقص يكون حاداً في بدايته ثم بطيئاً بعد ذلك .

أما متوسط التكاليف المتغيرة فإنه يتساوي في بداية الأمر مع التكاليف الحدية ثم يتجه للتناقص ولكن بمعدلات مختلفة ، فيقل متوسط التكاليف المتغيرة بدرجة أقل من التكاليف الحدية . ولكنه لا يأخذ الاتجاه التزايدى إلا بعد أن يتغير اتجاه التكاليف الحدية للزيادة ويتقابل معه عند أدنى حد لمتوسط التكاليف المتغيرة . وبعد هذه النقطة يتجه متوسط التكاليف المتغيرة للزيادة

إلا أنه يكون أقل في مستواه من التكاليف الحدية التي تتجه للزيادة بمعدلات أعلى .

أما متوسط التكاليف الكلية فيبدأ من نقطة أعلى من سائر التكاليف الأخرى ويتجه للتناقص إلى أن يتقابل مع التكاليف الحدية عند أدنى حد لمتوسط التكاليف الكلية فيتجه بعد ذلك إلى الزيادة ولكن بمعدل أقل من التكاليف الحدية .

ثالثاً - دالة التكاليف :

تشير دالة التكاليف إلى العلاقة بين متغيرين هما كمية أو قيمة الإنتاج وتكاليفه الكلية ، وهي دالة ذات طبيعة ساكنة (استاتيكية) فهي لا تشرح التغير في التكاليف والإنتاج مع مرور الزمن . ويتوقف الشكل الذي تأخذه الدالة على الظروف الفنية للإنتاج التي تشرحها الدالة الإنتاجية وعلى ظروف عرض عوامل الإنتاج المتغيرة^(٧٢) . لذا فإن دوال التكاليف تأخذ أشكالاً مختلفة . إلا أن الشكل العام لها هو الذي سبق توضيحه في منحنيات التكاليف .

ومن الممكن تقدير دالة التكاليف باشتقاقها من دالة الإنتاج المقابلة لها^(٧٣)

فإذا كانت دالة الإنتاج ذات عامل إنتاجي واحد ، أي :

$$(١) \quad \text{ص} = \text{أ س ب}$$

حيث ص كمية الإنتاج ، أ ، ب ثوابت .

س العنصر الإنتاجي .

فإن كمية س اللازمة لإنتاج حجم معين من الناتج ص تحسب

كالتالي :

$$س ب = \frac{ص}{أ}$$

$$س = أ - \frac{1}{ب} \times \frac{1}{ص} \quad (٢)$$

، . . . التكاليف الكلية ت = مجموع التكاليف الثابتة (ك) والتكاليف المتغيرة (م) .

، التكاليف المتغيرة = تكاليف العامل الإنتاجي أي كميته (س) × سعره ، حيث ع هي سعر العامل .

$$ت = ك + س ع \quad (٣)$$

، بالتعويض عن س من المعادلة (٢) فإن دالة التكاليف في المدى القصير تكون على النحو التالي :

$$ت = ك + أ \frac{1}{ب} \times \frac{1}{ص} \times ع$$

$$\text{وبفرض أن } \frac{1}{ب} = ج$$

$$ت = ك + أ - ج \times ص \times ع$$

أما التكاليف الحدية فتمثل المشتقة التفاضلية الأولى لهذه الدالة $\frac{ت}{ص}$ =

$$ح . أ - ح \times ص \times ع$$

ويتطلب تقدير دالة التكاليف في هذه الحالة إمكان فصل التكاليف

المتغيرة عن التكاليف الثابتة من البيانات المستخدمة في تقدير الدالة . إلا أنه أحياناً يكون ذلك صعباً خاصة في حالة حساب دوال التكاليف في الإنتاج الزراعي في بعض الدول وفي بعض المناطق .

وفي مثل هذه الحالات فإنه يتم تقدير دالة التكاليف باستخدام معادلات أخرى لا تحتاج لهذا الفصل ، مثل الدالة اللوغاريتمية ، أو الدالة كثيرة الحدود على النحو التالي :

الدالة اللوغاريتمية أو الأسية : ومثالهات = $A \cdot B^x$ حيث A ، B

ثوابت ، B تمثل المرونة أيضاً وهي حالة خاصة بهذه الدالة .

أمات فتمثل التكاليف الكلية .

، C الإنتاجية العينية للوحدة الإنتاجية .

وهذه الدالة تصلح في حالة إذا ما كانت العلاقة بين B ، C ، بحيث أن كمية الزيادة المطلقة في العامل التابع C تعتمد على المستوى الذي كانت عليه التغيرات إلى جانب اعتمادها على مقدار الزيادة المطلقة في المتغير المستقل B .

ومن تقديرات الدالة يمكن الوصول إلى التكاليف الحدية بإيجاد المشتقة التفاضلية الأولى من هذه الدالة ومعادلتها :

$$\frac{dC}{dB} = A \cdot B^{x-1}$$

الدالة كثيرة الحدود : في حالة عدم صلاحية الدالة الأسية للتعبير عن العلاقة بين التكاليف والناتج ، فإنه تستخدم الدوال الأخرى في التعبير عن وقياس هذه العلاقة .

ومثال ذلك كثيرة الحدود من الدرجة الثانية أو الثالثة أو غيرها ، واكثرها استخداما هي الدرجة الثانية أو الثالثة .

مثل :

$$ت_٢ = أ - ب ص + ح ص^٢$$

$$أو : ت_٣ = أ ب ص + ح ص^٢ - د ص^٣$$

حيث : ب التكاليف ، ٢ ، ٣ تمثل الدرجة المعادلة .

أ ، ب ، ج ، ر ثوابت .

ص ، ص ، ص ٢ ، ص ٣ كمية الإنتاج مرفوعة للأس ١ ، ٢ ، ٣ على التوالي .

وتحسب التكاليف الحدية بعد تقدير الدالة بإيجاد المشتقة التفاضلية الأولى لها أيضاً على النحو التالي :

$$\frac{ت_٢}{ص} = - ب + ٢ ح ص$$

$$\frac{ت_٣}{ص} = - ب + ٢ ح ص - ٣ د ص^٢$$

رابعاً - إيرادات المنشأة :

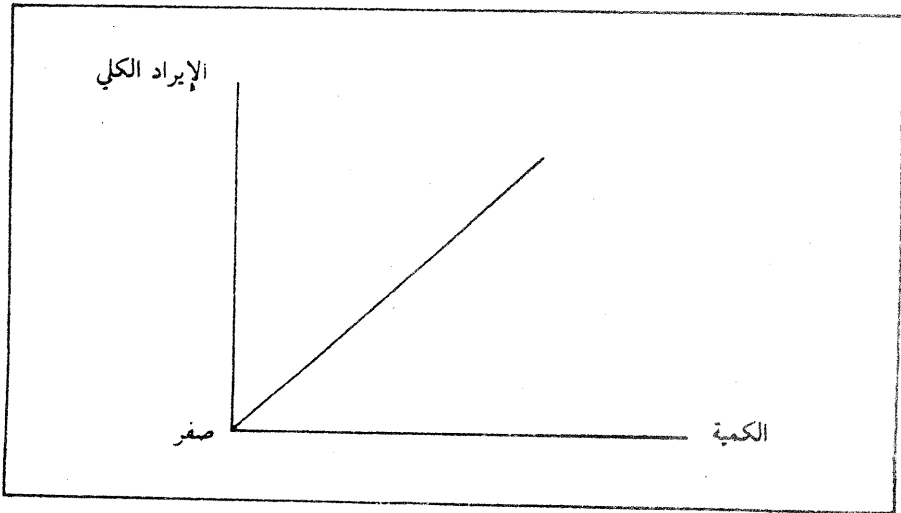
في مقابل التكاليف المختلفة التي تتحملها المنشأة في سبيل إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية ، فإنها تحصل على إيرادات من جراء بيع إنتاجها من هذه السلع والخدمات في الأسواق المختلفة . وتنقسم الإيرادات التي تحققها المنشأة إلى ثلاثة أقسام ، هي : الإيراد الكلي ، والإيراد المتوسط (أو متوسط الإيرادات) ، والإيراد الحدي .

١ - دالة الإيراد الكلي : (٧٤)

وهو يشير إلى مجموع الإيرادات التي تحققها المنشأة من بيع منتجاتها المختلفة خلال فترة إنتاج معينة . وهي تشير إلى المجموع الجبري لحاصل ضرب كل إنتاج في ثمن الوحدة منه . وبالنسبة لسلعة معينة فإن الإيراد منها هو قيمة الناتج الكلي من السلعة الناتج عن حصيلة ضرب الكمية الكلية المنتجة في ثمن كل وحدة منها .

رل = ع ك حيث ع السعر ، ك الكمية المباعة

وفي ظل المنافسة التامة فإن ثمن الوحدة من السلعة يساوي الإيراد الحدي للمنشأة أيًا كانت الكمية المباعة من السلعة لأنه ليس للمنشأة تأثير على الأسعار حيث تتحدد الأخيرة في السوق تبعاً لظروف العرض والطلب . لذا يكون منحنى الإيراد الكلي خطاً مستقيماً يبدأ من نقطة الأصل بزاوية قدرها ٤٥° ، وذلك كما هو موضح بالشكل الآتي :



شكل بياني رقم (٦٥)
منحنى الإيراد الكلي للمنشأة

حيث يزداد الإيراد الكلي مع زيادة الكمية المباعة بوحدة متساوية مع كل وحدة إضافية تباع ، كما ينقص بنقصها بوحدة متساوية أيضاً مع كل وحدة تنقص من جملة المبيعات . وذلك لثبات ميل خط الإيراد الكلي عند كل نقطة عليه ، وذلك لأن ميل الخط يساوي الثمن وهو ثابت لا يتغير بالنسبة للمنشأة .

$$\text{ميل منحنى الإيراد الكلي} = \frac{\text{الإيراد الكلي}}{\text{الكمية المباعة}} = \text{الثمن}$$

$$\text{أى } \frac{رل}{ك} = ع \dots (١)$$

وحيث أن $رل = ع ك$ أى السعر $\times$ الكمية

، أن السعر دالة في الكمية $ع = د (ك)$

$$\dots رل = ك د (ك)$$

... بالتعويض في (١)

$$\frac{رل}{ك} = \frac{ك د (ك)}{ك} = د (ك) = ع$$

وهذه العلاقة تبين أيضاً أن دالة الطلب ودالة الإيراد المتوسط متساويتان .

حيث أن الإيراد المتوسط $= \frac{رل}{ك}$ وهو نفس ميل منحنى الإيراد الكلي المذكور ، أى أنه يساوى السعر ، وهو دالة في الطلب $د (ك)$.

وهو نفس ميل منحنى الإيراد الكلي المذكور ، أى أنه يساوى السعر ، وهو دالة في الطلب $د (ك)$.

ودالة الطلب نفسها ع = د (ك)
فهما إذا متساويان

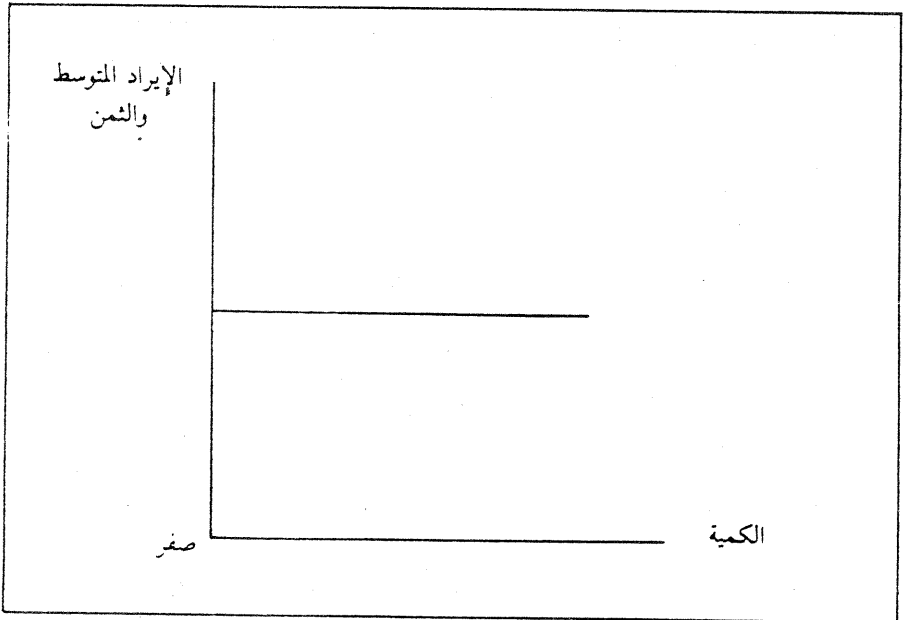
٢ - الإيراد المتوسط :

يقصد بالإيراد المتوسط متوسط الإيراد الكلي للمنشأة وهو يمثل خارج
قسمة الإيراد الكلي للمنشأة على عدد الوحدات المباعة من السلعة وهو ثابت
أيضاً لثبات السعر في ظل المنافسة التامة .

$$\text{متوسط الإيراد} = \frac{\text{الإيراد الكلي للمنشأة}}{\text{عدد الوحدات المباعة من السلعة}} = \frac{\text{ر ل ع ك}}{\text{ك}}$$

= ع أى السعر

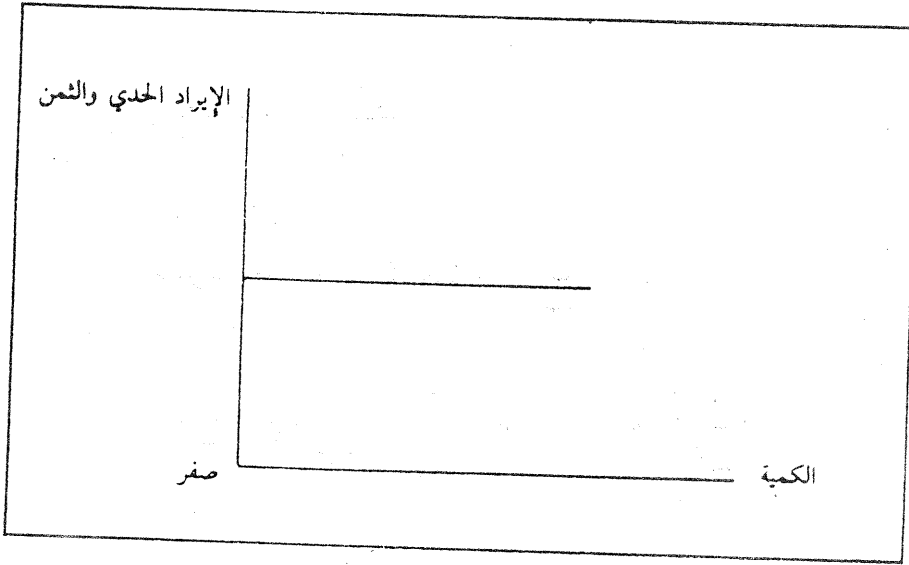
ومنحنى الإيراد المتوسط في ظل المنافسة الكاملة يكون خطاً مستقيماً
موازياً للمحور الأفقي الممثل للكمية كما هو موضح بالشكل ، والمسافة بينه
وبين هذا المحور ثابتة هي مقدار الإيراد المتوسط أي السعر .



شكل بياني رقم (٦٦)
منحنى الإيراد المتوسط

٣ - الإيراد الحدي :

يمثل الإيراد الحدي الإضافة إلى الإيراد الكلي الناتجة عن زيادة كمية المبيعات بمقدار وحدة واحدة . ونظراً لأن مقدار الإضافة الناتج عن بيع الوحدات المتتالية ويتساوى لثبات السعر بالنسبة للمنشأة التي لا تستطيع التأثير فيه في ظل المنافسة كما سبق . لذا فإن الإيراد الحدي يمثل خطاً مستقيماً (أيضاً مثل الإيراد المتوسط) موازياً للمحور الأفقي الممثل للكمية ، ويبعد عنه بمسافة ثابتة هي مقدار ثمن السلعة كما هو موضح بالرسم .



شكل بياني رقم (٦٧)
منحنى الإيراد الحدي

أي أنه في ظل المنافسة الكاملة يكون الإيراد المتوسط (رم) مساوياً للإيراد الحدي (رح) مساوياً لسعر الوحدة (س) في السوق .
.. الإيراد الكلي $ر ل = ع ك$ حيث $ع$ السعر ، $ك$ الكمية المباعة
وبأخذ تفاضل المعادلة .

$$\frac{د(رل)}{دك} = \frac{ر(عك)}{دك} = \text{فإن رح}$$

$$\therefore \text{ مرونة الطلب السعرية م ع} = \frac{دك}{دع} \times \frac{ع}{ك}$$

$$\text{فإن رح} = \frac{د(رل)}{دك} = \frac{د(عك)}{د(ك)}$$

$$\therefore \text{ رح} = ع + ك \quad \frac{دع}{دك}$$

$$\text{وبضرب الحد الأخير للمعادلة} \times \frac{ع}{ع}$$

$$\therefore \text{ رح} = ع + ع \times \frac{ك}{ع} \times \frac{دع}{دك} = ع \left(1 + \frac{1}{ع} \right)$$

، . . . ميل دالة الطلب سالب الاشارة

$$\text{أى أنه يمكن القول بأن رح} = ع \left(1 - \frac{1}{ع} \right)$$

و . . م ط ع تكون ∞ فى ظل المنافسة التامة

$$\therefore \frac{1}{ع} = \frac{1}{\infty} \quad \text{أى} = \text{صفر}$$

$$\therefore \text{رح} = \text{ع} \left(1 - \frac{1}{\infty} \right) = \text{ع}$$

أى أن الإيراد الحدى = السعر

ويبين الجدول التالى رقم (١٩) الإيرادات المختلفة فى ظل المنافسة التامة (أرقام افتراضية)

جدول رقم (١٩)

إيرادات المنشأة فى حالة المنافسة التامة (*)

الإيراد الحدى ت ح	الإيراد المتوسط بالريال رم	الإيرادات الكلية بالريال رل	السعر بالريال ع	الكمية المباعة من السلعة (بالوحدة) ك
١٤	١٤	١٤	١٤	١
١٤	١٤	٢٨	١٤	٢
١٤	١٤	٤٢	١٤	٣
١٤	١٤	٥٦	١٤	٤
١٤	١٤	٧٠	١٤	٥
١٤	١٤	٨٤	١٤	٦
١٤	١٤	٩٨	١٤	٧
١٤	١٤	١١٢	١٤	٨

(*) أرقام افتراضية .

يتضح من الجدول أن ثمن البيع كان دائماً ١٤ ريالاً للوحدة وأنه يساوي دائماً كلاً من الإيراد المتوسط والإيراد الحدي عند أي كمية مبيعة من السلعة ، فعند بيع وحدة واحدة كان السعر ١٤ ريالاً والإيراد المتوسط ١٤ ريالاً ، وكذلك الإيراد الحدي له نفس المقدار وهو ١٤ ريالاً . وعند بيع أربعة وحدات كان السعر ١٤ ريالاً أيضاً ، وهي نفس قيمة الإيراد المتوسط حيث كان ١٤ ريالاً . ولم يختلف الإيراد الحدي عنهما بل كان ١٤ ريالاً أيضاً . وبزيادة الكمية المباعة إلى ثماني وحدات لم يختلف الأمر إطلاقاً بل استمر التساوي بين السعر والإيراد الحدي والإيراد المتوسط حيث كان لكل منهم نفس القيمة وهي ١٤ ريالاً للوحدة .

أما الإيراد الكلي فيساوي عدد الوحدات المباعة مضروبة في السعر ، وهو يزيد بزيادة الكمية المباعة وينقص بنقصها . إلا أن الإضافة إليه أو النقص منه تكون واحدة إذا ما تغيرت الكمية المباعة بوحدة واحدة بالزيادة أو بالنقص .

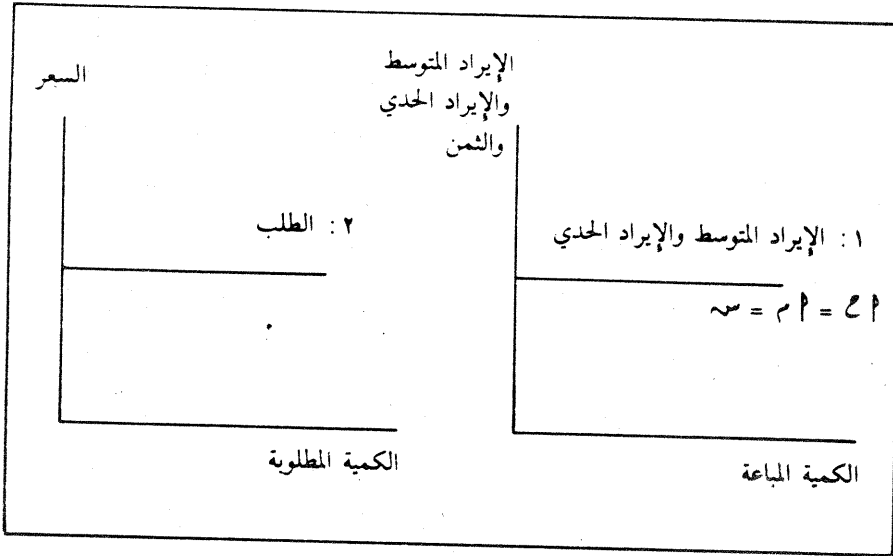
ويختلف الأمر عن ذلك في ظل الأشكال الأخرى من السوق ، حيث أن الإيراد الحدي الذي يساوي كلاً من الإيراد المتوسط والسعر في ظل المنافسة الكاملة يختلف عنهما في ظل المنافسة غير التامة بأقسامها المختلفة المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة والاحتكار التام .

خامساً - العلاقة بين منحنيات الإيراد للمنشأة والطلب على منتجاتها :

تبين من دراسة منحنى الطلب الجزئي على الكمية التي تنتجها المنشأة في ظل المنافسة التامة^(٧٥) أنه يمثل خطأً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي الممثل للكمية ويبعد عنه بمسافة ثابتة في جميع نقاطه المختلفة وأن هذه المسافة تساوي السعر تماماً . وذلك لأن منحنى الطلب الجزئي هذا مرناً تماماً حيث المرونة لا نهائية حيث لا يوجد ارتباط بين تغير الكمية المطلوبة وتغير السعر .

وفي مثل هذا النوع من المرونة فإن الإنفاق على اسلعة يتغير في نفس اتجاه الكمية المطلوبة وبنفس نسبة التغير فيها^(٧٦) .

وفي مثل هذه الظروف يكون منحني الإيراد المتوسط الذي يماثل منحني الإيراد الحدي ويكون خطأً مستقيماً موازياً للمحور الأفقي الخاص بالكمية هو نفسه منحني الطلب الجزئي على إنتاج المنشأة في السوق ، وذلك كما هو موضح في الشكل رقم (٦٨) .



شكل بياني رقم (٦٨)

منحنيات الإيراد المتوسط والحدي ، والطلب

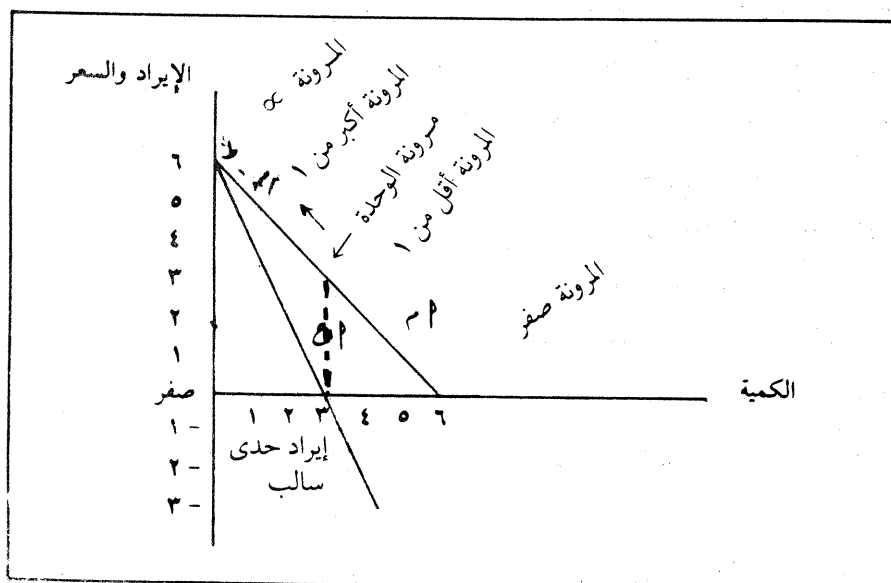
وهي قاعدة عامة في جميع أشكال الأسواق الأخرى أيضاً حيث يمثل منحني الإيراد المتوسط للمنشأة منحني الطلب على إنتاجها أيضاً .

في حالات المنافسة غير التامة :

تنقسم حالات المنافسة غير التامة إلى عدة أقسام هي : الاحتكار التام ، واحتكار القلة ، والمنافسة الاحتكارية . وهي أقسام مختلفة عن بعضها البعض تبعاً لنوع العلاقة بين البائعين والمشتريين في السوق (٧٧) . إلا أنها تشترك جميعاً كما سبق في اختلاف منحني الإيراد الحدي عن كل من منحني الإيراد المتوسط ومنحني الطلب على إنتاج المنشأة ، واللذان يتماثلان وينطبق أحدهما على الآخر تماماً ، فمنحني الطلب على السلعة التي تنتجها المنشأة هو منحني الإيراد المتوسط بالنسبة لها . ويكون منحني الإيراد الحدي دائماً أسفل منحني الإيراد المتوسط (أي الطلب) حيث مرونة الطلب على السلعة هنا أقل من ما لا نهاية وأكبر من الصفر . فإذا أرادت المنشأة زيادة مبيعاتها فليتبعين عليها خفض السعر (وهو يمثل هنا الإيراد الحدي) . لذا ينحدر منحني الإيراد الحدي لأسفل بدرجة أكبر من انحدار منحني الإيراد المتوسط دائماً . هذا وتنخفض مرونة الطلب كما هو معلوم كلما زاد تحكم المنتج في السوق (من حيث الكمية والسعر من السلع) وقلة البدائل أمام المشتريين ، لذا فإنها تصغر إلى أدنى حد لها (صفر) في حالة الاحتكار التام . لذا فإن انحدار منحني الطلب إلى أسفل (من اليسار وأعلى إلى اليمين وأسفل) ، يكون أقل في حالة الاحتكار التام عنه في الحالات الأخرى كاحتكار القلة أو المنافسة الاحتكارية ، وبالتالي يكون انحدار منحني الإيراد الحدي أيضاً أقل في حالة الاحتكار التام منه في غيرها وبنفس الترتيب . وفي جميع هذه الحالات فإن منحني الطلب (الإيراد المتوسط) ومنحني الإيراد الحدي يشتركان معاً في نقطة البداية عند الحدود العليا لهما أقصى اليسار وأعلى ثم يفترقان حيث يتجه منحني الإيراد الحدي لأسفل ومنحني الطلب ويقطع منحني الإيراد الحدي المحور الأفقي الممثل للكمية عند نقطة تقابل منتصف منحني الطلب (نتبين ذلك من إسقاط عمود من منتصف منحني

الطلب جهة المحور الأفقي فيتقابل مع منحنى الإيراد الحدي عند نقطة تقاطعه مع المحور الأفقي). وفوق هذه النقطة يكون الإيراد الحدي للسلعة موجب وأسفلها يكون سالباً. حيث أن مرونة الطلب تكون أكبر من الواحد في النصف العلوي من هذا المنحنى وتصل إلى أقصاها عند قمته (جهة اليسار) حيث تكون قيمتها مالا نهاية. أما في النصف السفلي منه فتقل عن الواحد تدريجياً حتى تصل إلى الصفر عند التقاء منحنى الطلب بالمحور الأفقي. وفي النصف العلوي من منحنى الطلب فإن البائع يمكنه زيادة إيراده الكلي من جراء خفض السعر حيث أن استجابة الكمية المطلوبة للتغير في السعر تكون بنسبة أكبر من نسبة التغير في السعر لكبر معامل المرونة.

أما في النصف السفلي منه فإن خفض السعر سينتج عنه خفض الإيراد الكلي للمنشأة لأن التغير في الكمية المطلوبة يكون بنسبة أقل من نسبة التغير في السعر لانخفاض مرونة الطلب. أما في منتصفه تماماً حيث المرونة المتكافئة فإن أي تغير نسبي في السعر يقابل تغير نسبي مماثل في الكمية مما يعني عدم تغيير الإيراد الكلي للمنشأة ويبين الرسم التالي هذه المنحنيات.



شكل بياني رقم (٦٩)

منحنيات الإيراد في حالة المنافسة غير التامة

الفصل الرابع :

العلاقات بين النواتج المختلفة

أنواع العلاقة بين السلع المختلفة :

تنقسم السلع من جهة عرضها إلى سلع متلازمة أو متكاملة أو متنافسة أو مدعّمة أو متعارضة .

أما السلع المتلازمة فهي تلك السلع التي يتم إنتاجها في عملية إنتاجية واحدة ومثالها اللحم والبيض في إنتاج الدواجن ، والقطن وبذرتة .

وأما السلع المتكاملة فهي التي يترتب على زيادة ناتج ما منها زيادة في ناتج آخر بغرض ثبات كميات عناصر الانتاج المستخدمة وقد بنيت على هذه العلاقة الدورات الزراعية وهي نظام تعاقب المحاصيل في الأرض . وقد يكون التكامل تاما ، وقد يكون إلى حد ما فقط يبدأ بعده التنافس بين السلع التي كانت متكاملة عند حد معين سابق . ومثال ذلك زراعة محاصيل الخضر ومحاصيل الحقل في بساتين الفاكهة حديثة الإنشاء بين أشجار الفاكهة حيث يمكن الإفادة من الأرض في الفترة الأولى من عمر البستان في زراعة هذه المحاصيل ويترتب على العناية بهذه المحاصيل العناية بالأشجار الأصلية ، لكن بعد فترة حين تكبر الأشجار وتمتد جذورها فإن زراعة المحاصيل المؤقتة ينشأ عنه مزاحمتها للأشجار الأصلية والتنافس بينها على الغذاء والماء والضوء وغير ذلك ويقل بذلك الإنتاج .

أما السلع المتنافسة فهي تلك السلع التي تتنافس على الموارد المتاحة للاستخدام . ويترتب على زيادة المنتج من بعضها نقص المنتج من البعض

الآخر . وهذه السلع تمثل جانباً هاماً من السلع ، وتحظى دراسة العلاقات بينها بالاهتمام . لما لإمكانية استبدال بعضها البعض في الإنتاج من أثر على ربحية المشروعات الاقتصادية ومن ثم تحقيق أهداف هذه المشروعات .

أما السلع المدعّمة فهي التي يؤدي إنتاج بعضها إلى زيادة الناتج من البعض الآخر ، دون زيادة أو نقص في الإنتاج الأول . فيدعم الإنتاج الأول الإنتاج الثاني^(٧٨) وتمثل السلع المتعارضة الوجه الآخر من العلاقة حيث يضر إنتاج بعض السلع بالإنتاج من سلع أخرى . ومثالها تربية الدجاج مع الدجاج الرومي حيث تنتقل الأمراض من أحدها إلى الآخر .

العلاقة الاستبدالية بين السلع :

من أهم العلاقات التي تقوم بين السلع المختلفة وتؤثر بالتالي على قرارات المنظمين وعلى ما يحققه مشروعاتهم من أرباح ، هي العلاقة الاستبدالية بين الأنتجة المختلفة ، لأن أغلب السلع تتنافس كما سبق القول على القدر المتاح من الموارد المحدودة ، ويؤدي إنتاج بعضها أو زيادة الإنتاج منه إلى عدم إمكان إنتاج البعض الآخر أو إلى نقص الإنتاج منه .

هذا وتتوقف العلاقة الاستبدالية بين ناتجين على طبيعة الدالة الانتاجية لكل منهما . وتشير النسبة الحدية للاستبدال بين ناتجين إلى ذلك . وهذه النسبة تقيس التغير في أحد الناتجين بالنسبة للتغير في الآخر^(٧٩) . حيث أن محدودية الموارد تستلزم توجيه الموارد من استعمال إلى آخر ، فزيادة أحد الناتجين بتوجيه مزيد من الموارد إلى إنتاجه لا تتم إلا على حساب الناتج الآخر بسحب هذه الموارد من مجال إنتاجه فيقل الناتج منه . وهذه النسبة تأخذ أحد الأشكال الثلاثة الآتية :

- ١ - نسبة الاستبدال المتناقصة .
- ٢ - نسبة الاستبدال الثابتة .
- ٣ - نسبة الاستبدال المتزايدة .

وتكون نسبة الاستبدال ثابتة في حالة الأنتجة ذات دوال الانتاج الخطية ، حيث أن استبدال ناتج منها بناتج آخر يتم في حدود نسبة ثابتة ، فزيادة ناتج منها بوحدة واحدة مرات متتالية يترتب عليها نقصها الناتج من الآخر بنفس القدر في كل مرة بلا تغيير .

وتكون هذه النسبة متزايدة في حالة الأنتجة ذات دوال الانتاج المتناقصة حيث أن زيادة الناتج من أحدهما بمقدار وحدة واحدة مرات متتالية يستلزم نقص الانتاج من الآخر بمعدلات متزايدة .

أما نسبة الاستبدال المتناقصة فقليلة لأنها تنشأ بين سلع تتنافس فيما بينها على الموارد المتاحة ، وتتسم كل منها بدالة إنتاج تزايدية . ويترتب على زيادة الإنتاج من إحداها زيادات متتالية متساوية إلى نقص الإنتاج من الأخرى بمعدلات متناقصة .

هذا وتكون النسبة الحدية للاستبدال سالبة أى تقل عن الصفر دائما بين السلع المتنافسة فيما بينها ، لأن زيادة إحداها لابد وأن يترتب عليها نقص الأخرى .

أما في حالة السلع التكاملية فإن نسبة الاستبدال الحدية بينها تكون موجبة واكبر من الصفر ، لعدم وجوب التضحية بإحداها في سبيل إنتاج الأخرى .

وتكون نسبة الاستبدال الحدية صفرا في حالة السلع المدعمة حيث أن زيادة الناتج من إحداها لا يترتب عليها نقص ولا زيادة في الأخرى .

منحنيات احتمالات الانتاج

هذا وتستخدم العلاقة بين ناتج وآخر بينها تنافس على الموارد المتاحة في التعرف على منحنيات احتمالات الانتاج المختلفة أو ما يعرف بالدالات التحويلية .

حيث أن كل ناتج دالة في الآخر في هذه الحالة .

$$\text{ص ١} = \text{د ص ٢}$$

$$\text{ص ٢} = \text{د ص ١}$$

فبمعرفة دالة الانتاج لكل منها ، والتوزيعات المحتملة للموارد المتاحة على كل من هذين الناتجين يمكن الوصول إلى جدول الإحتمالات الإنتاجية لقدر معين من الموارد المتاحة . ومن الممكن فرصة تغيير القدر المتاح من الموارد وتوزيعاته للوصول إلى جدول احتمالات إنتاجية أخرى . وهكذا من الممكن تعدد جداول احتمالات الانتاج ، ويمثل كل منها توزيعات متباينة لقدر معين من الموارد بين انتاج السلعتين وأثر ذلك على الناتج منها ويبين الجدول (٢٠) بعض هذه البيانات التوضيحية وبتوقيع البيانات في شكل بياني يمثل المحور الأفقى فيه الناتج من احدى السلعتين ، والمحور الرأسى الناتج من السلعة الأخرى . فإنه يمكن الوصول إلى منحنيات الاحتمالات الإنتاجية أو الدالات الانتاجية المذكورة التى تعكس شكل الدوال الانتاجية الأصلية لكلا الناتجين .

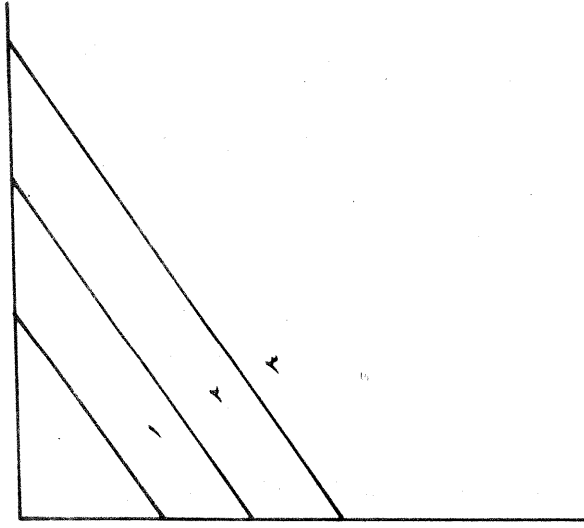
ويمثل كل منحنى من هذه المنحنيات وحدات ثابتة معينة من الموارد تمثل نقطة الثقافة بالمحور الأفقى ما يؤدي إليه تخصيص هذا القدر بأكمله في انتاج هذه السلعة من ناتج من هذه السلعة . وتمثل نقطة التقائه بالمحور الرأسى ما يؤدي إليه تخصيص هذا القدر بأكمله من انتاج من هذه السلعة . ومن الممكن الاختيار على هذا المنحنى بين النقاط المختلفة التى يمثلها من توليفات مختلفة من السلعتين ، والتعرف على ما يخصص من هذا القدر لكل سلعة منهما في كل حالة .

يبين الشكل (٧٠) بقسميه منحنيات احتمالات الانتاج الخطية والمتناقصة على التوالى . ويمثل القسم الأول العلاقة بين ناتجين متنافسين دوالهما خطية . أما الثانى فيمثل العلاقة بين ناتجين دوالهما تناقصية .

جدول (٢٠) الاحتمالات الانتاجية الخطية لمقايير معينة من الموارد المتاحة
توزع بين الناجين أ ، ب

١٠ وحدات من الموارد				٧ وحدات من الموارد				٥ وحدات من الموارد			
النسبة الحدية لاستبدال	كمية الانتاج	توزيع الكمية بين الناجين	النسبة الحدية لاستبدال ب	ب	أ	ب	أ	ب	أ	ب	توزيع الكمية بين الناجين
٢-	-	٢	٤٠	-	١٠	-	١٠	-	٢٠	-	٥
٢-	٢	٤	٣٦	١	٩	١	٩	١	١٦	١	٤
٢-	٤	٢	٣٢	٢	٨	٢	٨	٢	١٢	٢	٣
٢-	٦	٢	٢٨	٣	٧	٣	٧	٣	٨	٣	٢
٢-	٨	٢	٢٤	٤	٦	٤	٦	٤	٦	٤	١
٢-	١٠	١	٢٠	٥	٥	٥	٥	٥	٤	٤	-
٢-	١٢	١	١٦	٦	٤	٦	٤	٦	٣	٣	-
٢-	١٤	١	١٢	٧	٣	٧	٣	٧	٢	٢	-
٢-	١٦	١	٨	٨	٢	٨	٢	٨	١	١	-
٢-	١٨	١	٤	٩	١	٩	١	٩	-	-	-
٢-	٢٠	-	-	١٠	-	١٠	-	١٠	-	-	-

الناتج من السلعة بـ

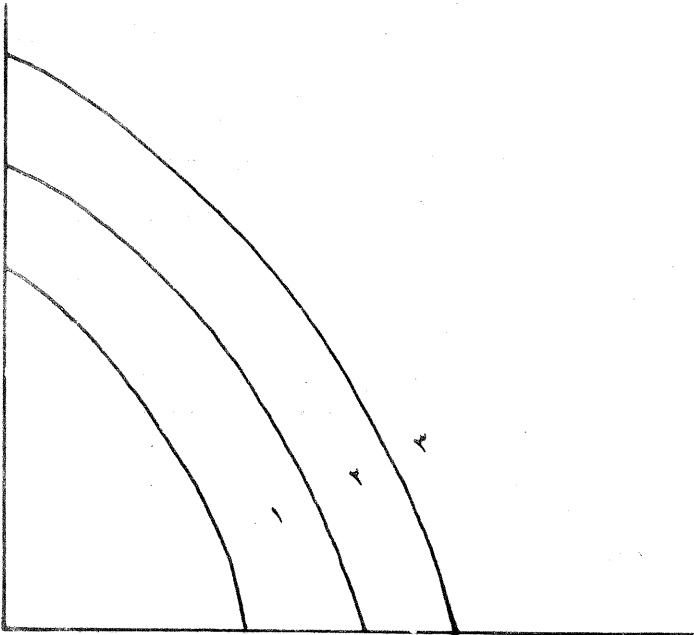


الناتج من السلعة أ

شكل بياني رقم (٧٠)

أ : منحني احتمالات الانتاج الخطية

الناتج من السلعة بـ



الناتج من السلعة أ

شكل بياني رقم (٧٠)

ب : منحني احتمالات الانتاج المتناقص

وتفيد هذه المنحنيات في الوصول إلى نسبة الاستبدال الحدية بين الناتجين والتمثل تمثل انحدار المنحنى . وهى ثابتة فى حالة المنحنيات الخطية ومن الممكن التعرف عليها من تقدير ميل المنحنى مباشرة ، وهى تساوى ظل الزاوية التى يصنعها مع المحور الأفقى جهة نقطة الأصل أى تساوى

الناتج من ب

الناتج من أ

وفى هذه الحالة تتساوى النسبة الحدية للاستبدال مع النسبة المتوسطة للاستبدال .

أما فى حالة المنحنى الذى يشرح العلاقة الاستبدالية المتزايدة ، فإن نسبة الاستبدال الحدية تختلف من نقطة إلى أخرى عى المنحنى ، وتقدير بعمل مماس للنقطة المراد تقدير معدل الاستبدال عندها ، وإيجاد ميل هذا المماس . وفى هذه الحالة فإن نسبة الاستبدال الحدية تختلف عن النسبة المتوسطة للاستبدال .

وللوصول إلى توازن المنتج فى هذه الحالة فإنه يتعين أن تتساوى النسبة الحدية للاستبدال بين السلعتين مع نسبة سعر إحداها إلى الأخرى على النحو التالى .

$$\frac{دع}{٢ع} = \frac{دص٢}{دص١}$$

حيث ص ١ ، ص ٢ النواتج

ع ١ ، ع ٢ الأسعار الخاصة بهما

الفصل الخامس :

توازن المنتج

مقدمة :

يمثل التوازن المذكور هنا التوازن الساكن أو الإستاتيكي static وهو يبين التصرف الأمثل للمنشأة ، وهو يبنى على عدة فروض هي :

- ١ - إستمرار الإنتاج أى أن الإنتاج متصل ولا يتوقف على فترة زمنية معينة .
- ٢ - أن الهدف الأساسى لنشاط المنشأة هو تحقيق الحد الأقصى للربح من خلال زيادة الإنتاج (تعظيمه) وتقليل التكاليف (تصغيرها لحدها الأدنى)
- ٣ - أن دالة الإنتاج معروفة .
- ٤ - أن أسعار السلع والخدمات وكذلك عناصر الإنتاج ثابتة ، وذلك فى ظل سيادة المنافسة التامة بالطبع .

هذا ويتحقق توازن المنشأة فى الحالات المختلفة (تبعاً لما سبق ذكره من اشتراطات لتوازن المنتج ، على النحو التالى فى صيغة رياضية :

- ١ - التوازن بالنسبة لاستخدامات عناصر الانتاج :

حيث الايراد الحدى = السعر، (م ع هى المرونة السعرية وهى أيضا مرونة الطلب م ط)

$$ر ح = ع$$

$$\text{ويساوى أيضا} = ع (١ + \frac{1}{م ع})$$

وبفرض أن دالة الانتاج هي $ص = د(س_1, س_2)$ في حالة استخدام عنصرى انتاج فقط هما $س_1, س_2$ لانتاج السلعة $ص$.
 . . لتحقيق الربح الأقصى في ظل المنافسة التامة فإن معادلة التكاليف ستكون على النحو التالى :

$$ت ل = س_1 ر_1 (1 + \frac{1}{م ط س_1}) + س_2 ر_2 (1 + \frac{1}{م ط س_2})$$

حيث $ت ل$ التكاليف الكلية ، $س_1, س_2$ الكميات المستخدمة من العنصرين $ر_1, ر_2$ أسعار هذين العنصرين ، $م ط س_1, م ط س_2$ مرونة الطلب لعناصر الانتاج المذكورة .

وحيث تعتمد الكمية المستخدمة من $س_1$ على الكمية المستخدمة من $س_2$

$$. . س_1 = د(س_2)$$

ولإيجاد علاقة التوازن في المعادلة (١) يؤخذ التفاضل الجزئى بالنسبة لـ $س_1$ ،

$$\frac{\partial (ت ل)}{\partial س_1} = ر_1 (1 + \frac{1}{م ط س_1}) + س_2 ر_2 (1 + \frac{1}{م ط س_2}) \frac{د س_2}{د س_1 س_2}$$

..... (٢)

وبعد ذلك تساوى المعادلة بالصفر لغرض تقليل التكاليف إلى أقل ما يمكن .

$$. . ر_1 (1 + \frac{1}{م ط س_1}) + س_2 ر_2 (1 + \frac{1}{م ط س_2}) \frac{د س_2}{د س_1 س_2} = صفر$$

$$\frac{1}{\frac{1}{(1 + \text{م ط س } 1)} - \text{د س } 2} = \frac{\text{د س } 1}{\frac{1}{(1 + \text{م ط س } 2)} - \text{د س } 1}$$

$$\frac{\text{التكاليف الحدية للعنصر س } 1}{\text{التكاليف الحدية للعنصر س } 2} =$$

وهي شرط التوازن الساكن في حالة المنافسة التامة حيث تكون التكاليف الحدية مساوية للسعر .

$$\frac{1}{2} \text{ ر } = \frac{2 \text{ د س } 2}{1 \text{ د س } 1} \text{ فإن شرط التوازن الساكن يكون}$$

وفي حالة المنافسة غير التامة يكون شرط التوازن الساكن هو

$$\frac{1 \text{ ك } 1}{2 \text{ ك } 2} = \frac{2 \text{ د س } 2}{1 \text{ د س } 1} \text{ حيث ك التكاليف الحدية .}$$

أي أن معدل الاحلال الحدى للعنصر س 1 بدلا من س 2 يتساوى مع مقلوب نسبة التكاليف الحدية للعنصرين

٢ - التوازن بالنسبة للعلاقة بين عناصر الانتاج والنتاج :

بفرض أن دالة الانتاج هي السابق ذكرها للسلعة ك

وهي ك = د (س ١ ، س ٢) ، وأن الايراد الكلى رل = ك ع = ك × رح

$$، رح = ح (1 + \frac{1}{م ع})$$

$$. \therefore \text{الربح (ح)} = ك ع (1 + \frac{1}{م ع}) - س ١ ر ١ (1 + \frac{1}{م ط س ١})$$

$$- س ٢ ر ٢ (1 + \frac{1}{م ط س ٢})$$

حيث ك الكمية المباعة ، ع السعر الخاص بالسلعة .

م ع مرونة الأسعار ، س ١ ، س ٢ عناصر الانتاج
ر ١ ، ر ٢ أسعار هذه العناصر ، م ط س ١ ، م ط س ٢ مرونة الطلب
على العنصرين

ولتحقيق الربح الأقصى ، يؤخذ التفاضل الجزئى للمعادلة بالنسبة
لـ س ١ ثم تساوى المعادلة بالصفر .

$$\frac{\partial رح}{\partial س ١} = \frac{\partial د (س ١ ، س ٢) ع (1 + \frac{1}{م ط} - (1 + \frac{1}{م ط س ١}) ر ١}{\partial س ١}$$

$$\text{ثم } \frac{\partial رح}{\partial س ١} = \frac{\partial ك ع (1 + \frac{1}{م ط} - (1 + \frac{1}{م ط س ١}) ر ١)}{\partial س ١} = \text{صفر}$$

$$\therefore \frac{\partial ك ع (1 + \frac{1}{م ط} - (1 + \frac{1}{م ط س ١}) ر ١)}{\partial س ١} = \frac{\partial ك}{\partial س ١} \cdot \frac{\partial (1 + \frac{1}{م ط} - (1 + \frac{1}{م ط س ١}) ر ١)}{\partial س ١}$$

$$= \frac{\text{التكاليف الحدية لـ س ١}}{\text{الايراد الحدى من ك}}$$

وفي حالة المنافسة الكاملة في كل من سوق خدمات عناصر الانتاج
وسوق السلعة ك

$$\frac{r_1}{c} = \frac{\partial K}{\partial s_1} \dots$$

وحيث $\frac{\partial K}{\partial s_1}$ هي الانتاج الحدى للعنصر س ١ ويكتب عادة $\frac{د ك}{د س ١}$

إذا كان هو عنصر الانتاج الوحيد

$$\frac{r_1}{c} = \frac{د ك}{د س ١} \dots$$

أى توازن المنتج هنا في ظل المنافسة الكاملة يتحقق بتساوى الناتج
الحدى لنسبة سعر العنصر إلى سعر الكمية المنتجة

٣ - التوازن في حالة علاقات النواتج ببعضها البعض :

يفترض هنا كمثال أن لدينا سلعتان هما ك ١ ، ك ٢ لذا فإنه يمكن
القول بأن :

$$ك ١ = د (ك ٢)$$

$$ك ٢ = د (ك ١)$$

لأن كمية إنتاج أى منهما تعتمد على كمية إنتاج الأخرى

وحيث أن الربح (ح) = الإيرادات الكلية (رل) - التكاليف الكلية
(ت ل) ودالتا الانتاج في حالة وجود عنصرى انتاج فقط لانتاج كلتا السلعتين
هما

$$ك ١ = د (س ١ ، س ٢)$$

$$ك ٢ = د (س ١ ، س ٢)$$

أما الايراد الكلى بصفة عامة فهو

$$رل = ك ١ ع ١ + (1 + \frac{1}{م ط ١}) ك ٢ ع ٢ + (1 + \frac{1}{م ط ٢}) ك ٣ ع ٣$$

وهو ينطبق على حالة عدم وجود منافسة تامة

فللتعرف على توازن المنتج بالنسبة للسلعتين ، يؤخذ التفاضل الجزئى لدالة الايراد الكلى أولا ثم يساوى بالصفر لتقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن .

فبأخذ التفاضل الجزئى لدالة الايراد الكلى بالنسبة للسلعة ك ١

$$\frac{\partial (رل)}{\partial ك ١} = ع ١ + (1 + \frac{1}{م ط ١}) ك ٢ ع ٢ + (1 + \frac{1}{م ط ٢}) ك ٣ ع ٣ = ٠$$

، بمساواة المعادلة بالصفر

$$٠ = \frac{\partial (رل)}{\partial ك ١} = ع ١ + (1 + \frac{1}{م ط ١}) ك ٢ ع ٢ + (1 + \frac{1}{م ط ٢}) ك ٣ ع ٣$$

$$\frac{ع ١}{(1 + \frac{1}{م ط ١}) ك ٢ ع ٢ + (1 + \frac{1}{م ط ٢}) ك ٣ ع ٣} = - ١$$

أى أن معدل الإحلال الحدى للسلعة ك ١ بدلا من ك ٢ يتساوى مع نسبة الايراد الحدى من السلعة ك ١ إلى الايراد الحدى من السلعة ك ٢

وحيث يتساوى الايراد الحدى للسلعة مع سعرها في ظل المنافسة التامة فإنه في ظل المنافسة التامة يكون

$$\frac{د ك ٢}{د ك ١} = \frac{ع ١}{ع ٢}$$

٤ - توازن المنشأة بالنسبة لكافة العلاقات الانتاجية

وهو عبارة عن التوازن للعلاقات الثلاث السابقة - وهو يجمع التوازنات الثلاثة لأنها تمثل معا التصرف الأمثل للمنشأة الهادفة نحو تحقيق أقصى ربح ممكن .

وفيما يلي خلاصة توازنات هذه العلاقات الثلاث في ظل كل من المنافسة التامة والمنافسة غير التامة :

أ - في حالة المنافسة التامة :

$$١ : - \frac{د س ٢}{د س ١} = \frac{ر ١}{ر ٢} \text{ حيث } س \text{ العنصر ، } ر \text{ سعر العنصر}$$

أي تساوى معدل الاحلال الحدى بين العنصرين مع مقلوب النسبة السعرية للعنصرين .

$$٢ : \frac{د ك ٢}{د س ١} = \frac{ر ١}{ع}$$

حيث ك هي الناتج . ع سعر السلعة أى تساوى الناتج الحدى مع نسبته سعر العنصر (أى التكاليف الحدية) على سعر الكمية المنتجة (الايراد الحدى)

$$٣ : - \frac{د ك ٢}{د ك ١} = \frac{ع ١}{ع ٢}$$

أي تساوى معدل الاحلال الحدي بين السلعتين ك ١ ، ك ٢ مع النسب السعرية للسلعتين .

ب - فى حالة المنافسة غير التامة

$$١ : - \frac{١ (١ + \frac{١}{م ط س ١})}{٢ (١ + \frac{١}{م ط س ٢})} = \frac{د س ٢}{د س ١}$$

$$٢ : - \frac{١ (١ + \frac{١}{م ط س ١})}{٢ (١ + \frac{١}{م ط ك})} = \frac{د ك}{د س ١}$$

$$٣ : - \frac{١ (١ + \frac{١}{م ط ١})}{٢ (١ + \frac{١}{م ط ٢})} = \frac{د ك ٢}{د ك ١}$$

الفصل السادس : دالة العرض

مقدمة :

يقصد باصطلاح العرض في الدراسة الاقتصادية تلك الكمية المتاحة من سلعة أو خدمة ما للمشتريين في سوق معين ، وفي وقت معين وبسعر معين .

وهذا لا يعني - كما في حالة الطلب - أنه من الضروري توافر تلك الكمية حتى يقال أن العرض قائم إذ أن العرض يمثل فقط الرغبة والمقدرة على توفير الكمية استجابة لتغير السعر .

أولاً - قانون العرض :

قانون العرض هو العلاقة بين الأسعار والكميات المعروضة للبيع من سلعة ما في سوق معين وفي زمن معين . وينص هذا القانون على أن الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما تتناسب تناسباً طردياً مع السعر فتتمدد بارتفاعه وتنكمش بانخفاضه . وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في حالة العرض^(٨٠) .

هذا وقد تختلف الكمية الموجودة من السلعة في سوق ما عن الكمية المعروضة منها إذ أن الكمية الموجودة تزيد عادة عن الكمية المعروضة بمقدار

المخزون من السلعة . ويحدث ذلك بصفة خاصة حين يكون هناك تبايناً بين السعر الحالي للسلعة والسعر المتوقع لها إذ في هذه الحالة يرفض بعض البائعين البيع أماً في ارتفاع السعر .

وقد يكون العرض فردياً أو كلياً فالعرض الفردي هو تلك الكمية من سلعة أو خدمة معينة التي يكون البائع مستعداً لبيعها مقابل سعر معين خلال فترة زمنية معينة ، أما العرض الكلي فإنه الكمية التي يقبل البائعون على بيعها من سلعة أو خدمة ما مقابل سعر معين خلال فترة معينة . فالعرض الكلي إذاً هو مجموع الكميات المعروضة بواسطة البائعين المختلفين . هذا ويؤثر السعر على العرض الكلي بدرجة أكبر من تأثيره على العرض الفردي . وذلك لأن تغير العرض الكلي الحادث في مقابل تغير السعر يتمثل في تغير العرض الفردي من جهة وتغير عدد البائعين من جهة أخرى .

ثانياً - جدول العرض :

تختلف الكميات المعروضة من السلع في الأسواق باختلاف العوامل التي تؤثر في تصرف المنتجين وأصحاب المخازن إزاء تغير الأسعار .

ويطلق على الجدول الذي يمثل الكميات المعروضة للبيع بأسعار مختلفة بجدول العرض . وهذا الجدول إما أن يكون فردياً يتعلق بالكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يستعد البائع لبيعها بالأسعار المختلفة خلال فترة زمنية معينة . وإما أن يكون كلياً يتعلق بالكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يستعد البائعون جميعهم لبيعها بالأسعار المختلفة في فترة زمنية معينة . والعرض الكلي ما هو إلا المجموع الجبري لكل العروض الفردية . ويبين الجدول التالي ذلك .

جدول (٢١)

جدول العرض ، لسلعة ما

الكمية المعروضة				السعر للوحة بالريال
العرض الكلي	العرض الفردي			
	المنتج الأول	المنتج الثاني	المنتج الثالث	
١٣	٠٠	٠٠	١٣	٢٥
٢٩	٠٠	١٤	١٥	٣٥
٤٤	١٣	١٥	١٦	٤٥
٤٧	١٤	١٦	١٧	٥٥
٥٤	١٦	١٨	٢٠	٦٥

من هذا الجدول يتضح ازدياد الكميات المعروضة من السلعة كلما زاد السعر ، فبينما كانت الكمية المعروضة ١٣ وحدة عند سعر قدره ٢٥ ريالاً للوحدة ، فإن الكمية قد زادت إلى ٢٩ وحدة عند سعر قدره ٣٥ ريالاً للوحدة ، وهكذا حتى وصلت الكميات المعروضة إلى ٥٤ وحدة عند السعر ٦٥ ريالاً للوحدة .

كذلك فإن هذا الجدول يبين أن العرض الكلي للسلعة هو المجموع الجبري لكل العروض المقدمة من مختلف المنتجين أو البائعين للسلعة عند الأسعار المختلفة .

ثالثاً - منحني العرض :

بتمثيل بيانات جدول العرض السابق بيانياً في الشكل البياني التالي ، يتضح أن العلاقة بين الكميات المعروضة والسعر تتخذ شكل منحني يبدأ

يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة كميات الإنتاج بنفس التكاليف السابقة وما يؤديه ذلك إلى زيادة المعروض من السلعة عند نفس السعر .

كذلك ، فمن هذه العوامل ، العوامل الطبيعية وتأثيرها على الإنتاج ، كالأمطار والفيضانات والجفاف والحرارة والرطوبة وغيرها وآثارها معروفة على الإنتاج الزراعي ، حيث تؤدي جودتها وموافقتها لحاجات الإنتاج إلى زيادة كمياته المعروضة عند نفس السعر ، كما أن سوءها وعدم مناسبتها يعمل على نقص كمياته المعروضة عند نفس السعر .

يضاف إلى ذلك أيضاً توقعات المنتجين والمستثمرين للأسعار المستقبلية وآثار ذلك على قراراتهم الإنتاجية والاستثمارية فتوقع ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإنتاج والعرض بالتالي ، أما توقع انخفاضها فيؤدي إلى انخفاض الإنتاج والعرض بناء عليه عند نفس الثمن .

هذا فضلاً عن تدخل الدولة في الانتاج بفرض ضرائب تزيد من التكاليف الانتاجية أو منح إعانات تخفض من هذه التكاليف وتزيد من عرض السلعة .

هذا ومن الممكن التعبير عن منحني العرض أو دالة العرض رياضياً على النحو التالي :

$$ع = د(س ، ف ، ع ، ط ، ت ، ض)$$

حيث ع دالة عرض السلعة أمقاسة بالكميات

س سعر السلعة نفسها

ف فن الانتاج المتبع

ع أسعار عناصر الانتاج

ط العوامل الطبيعية

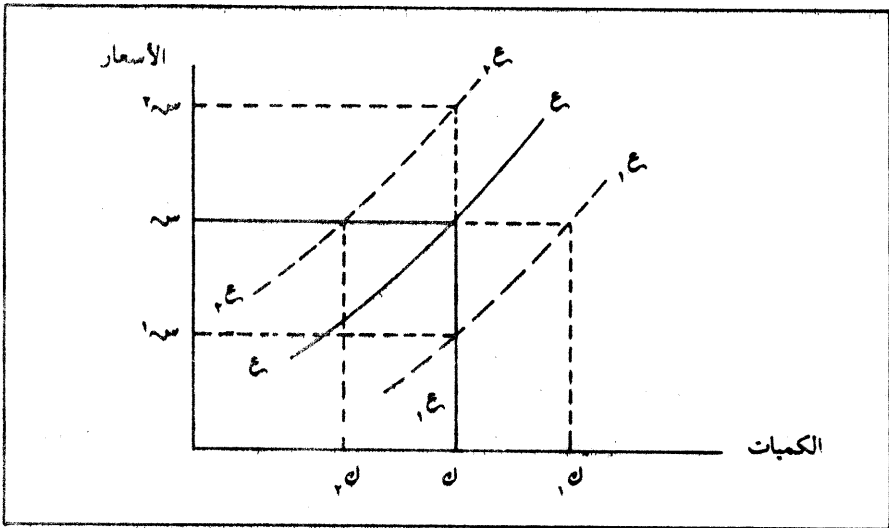
ت توقعات المنتجين

ض الضرائب أو الإعانات

أما وضع (-) أعلى الرموز المذكورة فهو إشارة إلى ثباتها عند دراسة منحنى العرض كعلاقة بين الكمية المعروضة وسعر السلعة .

١ - أثر تغير ظروف العرض :

يؤدي تحسن ظروف العرض إلى زيادة الكميات المعروضة من السلعة عند نفس السعر ، وهو ما يعني انتقال منحنى العرض من موقعه السابق إلى موقع جديد إلى اليمين من المنحنى السابق . أما سوء ظروف العرض فيؤدي إلى خفض الكميات المعروضة عند نفس السعر وانتقال منحنى العرض إلى اليسار من المنحنى السابق . وهو ما يبينه الشكل البياني التالي :



شكل بياني رقم (٧٢)
انتقال منحنيات العرض

من هذا الشكل يتضح أن منحنى العرض ع ع ينتقل إلى اليمين عند تحسن ظروف العرض حيث يأخذ شكل المنحنى ع ١ ع ١ وهو ما يعني زيادة

الكمية المعروضة من ك إلى ١ عند نفس السعر س ، أو عرض نفس الكمية السابقة ك بسعر أقل هو س ١ .

أما سوء ظروف العرض فيؤدي إلى انتقال منحني العرض من ع ع إلى موقع آخر إلى اليسار منه هو ع ٢ ع ٢ وهو أن الكمية السابقة ك لا تعرض إلا إذا ارتفع السعر إلى س ٢ بدلاً من س ، أو أن الكمية المعروضة تنخفض إلى ك ٢ عند نفس السعر السابق س .

٢ - مرونة العرض :

تشير مرونة العرض إلى مدى استجابة الكميات المعروضة من السلعة للتغير في أسعارها . وتختلف مرونة العرض من سلعة إلى أخرى كما أنها قد تختلف من مكان إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى^(٨١) .

وتقاس مرونة العرض بالمعادلة التالية :

$$\text{مرونة العرض} = \frac{\text{التغير النسبي في الكميات المعروضة}}{\text{التغير النسبي في السعر}}$$

وتقاس مرونة العرض إما لنقطة معينة على منحني العرض وتسمى في هذه الحالة بمرونة النقطة ، أو بين نقطتين على المنحني وتسمى في هذه الحالة بالمرونة المتوسطة .

أما مرونة النقطة فتحسب كما يلي :

$$\text{مرونة النقطة} = \frac{\frac{\Delta ك}{ك}}{\frac{\Delta س}{س}} = \frac{\Delta ك}{ك} \times \frac{س}{\Delta س}$$

حيث ك الكمية المعروضة قبل التغير .

أما Δ ك فتشير إلى التغير في الكمية

، س السعر قبل التغير

Δ س التغير في السعر .

ويشار إلى القيمة المتحصل عليها من المعادلة بمعامل المرونة . وأما المرونة المتوسطة فتحسب من المعادلة :

$$\text{المرونة المتوسطة} = \frac{\text{ك} - ١}{\text{ك} + ١} \times \frac{\text{س} + ١}{\text{س} - ١}$$

حيث ك ١ الكمية المعروضة عند السعر س ١

ك ٢ الكمية المعروضة عند السعر س ٢

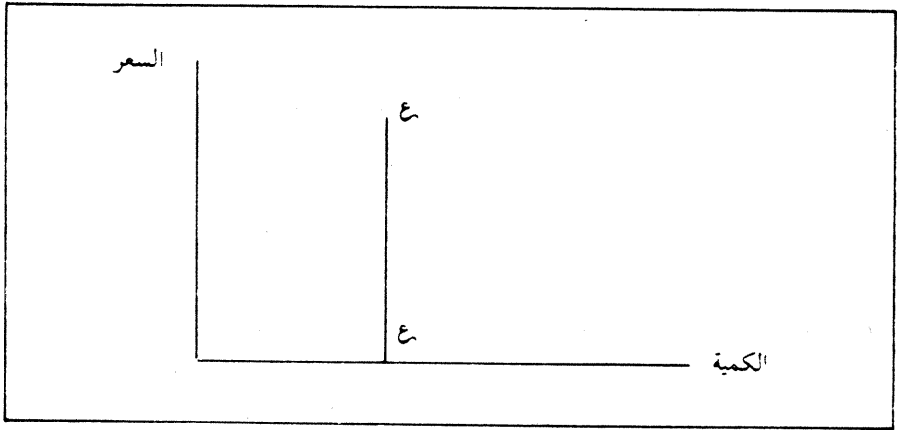
س ١ السعر قبل التغير

س ٢ السعر بعد التغير

٣ - أنواع مرونة العرض :

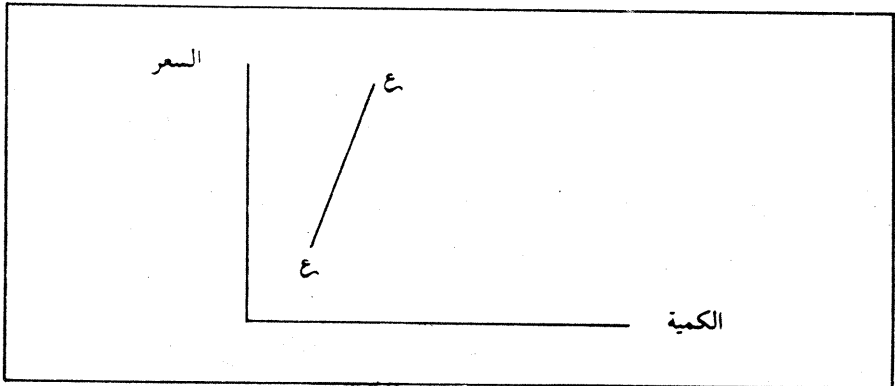
بقياس معامل المرونة بالمعادلات السالفة الذكر فإنه يمكن تحديد نوع مرونة العرض للسلعة أو الخدمة موضع الدراسة من قيمة هذا المعامل .

فإذا كانت قيمة معامل المرونة صفراً كان العرض عديم المرونة . ويعني ذلك عدم تغير الكميات المعروضة مهما تغير السعر . ويبين الشكل البياني التالي حالة العرض عديم المرونة .



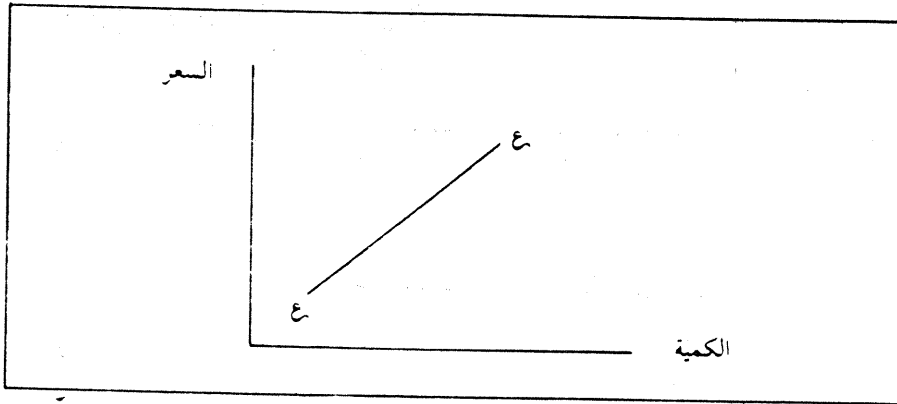
شكل بياني رقم (٧٣)
منحنى عرض عديم المرونة

أما إذا كانت قيمة المعامل أكبر من الصفر وأقل من الواحد الصحيح فإن العرض يكون قليل المرونة أو غير مرّن نسبياً وذلك كما في الشكل التالي . وتشير هذه الحالة إلى أن التغير النسبي في الكمية المعروضة يكون أقل من التغير النسبي في السعر .



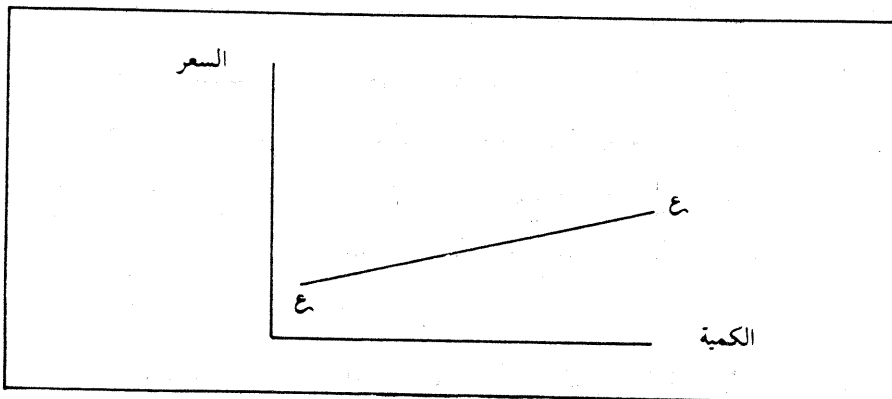
شكل بياني رقم (٧٤)
منحنى عرض قليل المرونة

فإذا بلغت قيمة المعامل الواحد الصحيح كان العرض متكافئ المرونة ،
وهي الحالة التي تتغير فيها الكميات المعروضة بنفس نسبة التغير في الأسعار ،
ويبين الشكل التالي منحنى العرض المتكافئ المرونة .



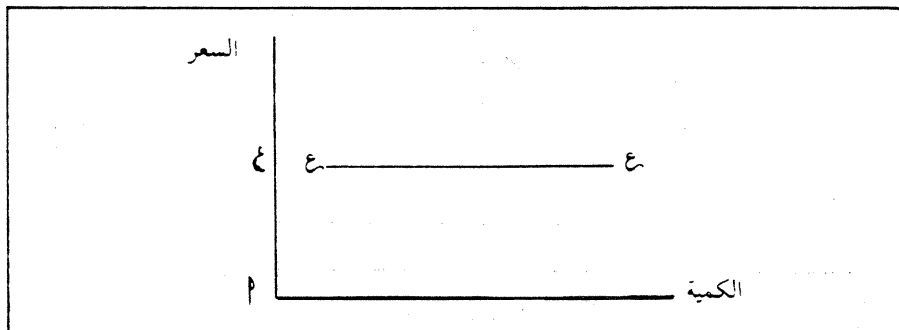
شكل بياني رقم (٧٥)
منحنى عرض متكافئ المرونة

وتشير زيادة قيمة المعامل عن الواحد الصحيح إلى أن العرض مرناً نسبياً
وفيه تزداد الكميات المعروضة بمعدلات أكبر نسبياً من معدلات التغير في
الأسعار ، ويبين الشكل التالي هذه الحالة .



شكل بياني رقم (٧٦)
منحنى عرض مرناً نسبياً

أما إذا وصلت قيمة المعامل إلى ما لا نهاية ، وهي الحالة التي تتغير فيها الكميات المعروضة بدرجات لا نهائية مقابل تغير ضئيل أو صغير في الأسعار . فيقبل المنتجون على عرض كل ما لديهم من إنتاج مقابل ارتفاع طفيف في الأسعار ، ويمتنعون عن البيع كلية إذا ما انخفض السعر بنسب صغيرة . ويبين الشكل البياني التالي ذلك .



شكل بياني رقم (٧٧)
منحنى عرض تام المرونة

وفي هذه الحالة فإن المنتجين يعرضون كل ما لديهم عند السعر أع أما إذا انخفض السعر عن ذلك فإنهم لا يعرضون مما لديهم شيئاً على الإطلاق .

هذا وتتوقف مرونة العرض بصفة عامة على إمكان انتقال عناصر الإنتاج من مجال إنتاجي إلى آخر ، فيكون عرض السلعة مرناً إذا ما أدى تغير ثمنها إلى نقل عناصر الإنتاج من مجال إنتاج سلع أخرى إلى إنتاج هذه السلعة أو العكس بسهولة وبلا عقبات . أما إذا كان هذا الانتقال غير ممكن أو تواجهه صعوبات كان عرض السلعة غير مرن .

كذلك فإن مرونة العرض تتأثر بطول الفترة اللازمة لإنتاج السلعة ، وقابليتها للتلف ، وإمكان تخزينها وإمكانية التحكم في إنتاجها .

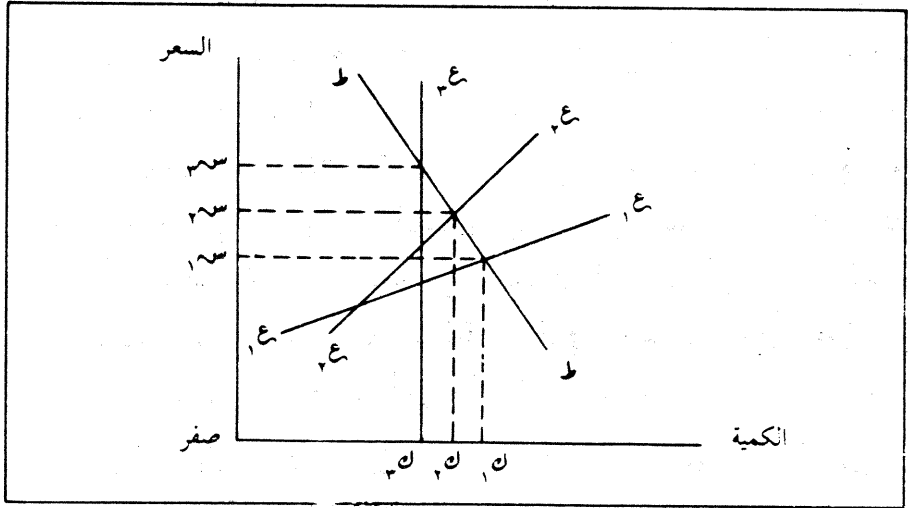
لذا فالسلع الزراعية ذات عرض أقل مرونة من السلع الصناعية لاحتياجها لفترة زمنية أطول لإنتاجها ولقابليتها للتلف وصعوبة تخزينها (بصفة عامة حيث هناك بعض السلع الزراعية التي يسهل تخزينها) وصعوبة التحكم في إنتاجها للفرقة بين العديد من المزارع التي يصعب اجتماع مديريها للاتفاق بينهم على خطط الإنتاج .

٤ - تأثير الزمن في مرونة العرض :

تختلف درجات مرونة العرض لسلعة ما ، باختلاف الفترات الزمنية المأخوذة في الاعتبار . وتقسم الفترات الزمنية في تحليل العرض إلى ثلاث فترات ، يختلف طول كل منها من صناعة إلى أخرى . فالفترة الأولى ويطلق عليها المدى القصير جداً وهي تلك الفترة التي لا يمكن أن تتغير فيها الكميات المعروضة في السوق من السلعة المعينة . والفترة الثانية وتعرف بالمدى القصير وهي تلك الفترة التي لا يمكن للوحدة الإنتاجية أن تغير من طاقتها الإنتاجية ، والفترة الثالثة وتعرف بالمدى الطويل وهي الفترة التي يمكن للوحدة الإنتاجية أن تغير من الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج المختلفة ، كما أنه سيكون هناك الوقت الكافي لوحداث إنتاجية جديدة أن تدخل الصناعة ، ولوحداث أخرى أن تترك الصناعة .

(أ) المدى القصير جداً : في فترة الأمد القصير جداً تكون الكميات المعروضة من السلعة محددة وتتميز المحاصيل الزراعية كالقمح والذرة وغيرها - بأن انتاجها موسمي ولكن الطلب عليها مستمر طول العام . ولذا فإن فترة المدى القصير جداً في تمثل هذه المحاصيل تكون عبارة عن سنة واحدة . ونتيجة لذلك فإن مرونة منحنيات العرض لهذه المحاصيل تختلف على مدار السنة . فمنحنى العرض بعد الحصاد مباشرة - أي عند بدء فترة المدى القصير جداً يكون أكثر مرونة ، وتقل مرونته بعد ذلك بمرور الوقت ، حتى يصبح في آخر السنة غير مرن . ولتوضيح ذلك نفرض أن فترة المدى

القصير جداً لمحصول القمح هي عبارة عن سنة واحدة كما أسلفنا . ونفرض أن منحنى ط ط في الشكل رقم (٧٧) يمثل منحنى الطلب على القمح على مدار السنة . وأنه لدينا ثلاثة منحنيات للعرض للقمح كل منها يمثل فترة أربعة شهور أي أن منحنى ع_١ ع_١ يمثل منحنى العرض في فترة الأربعة شهور الأولى ، ع_٢ ع_٢ يمثل منحنى العرض في فترة الأربعة شهور الثانية ، ع_٣ ع_٣ يمثل منحنى العرض في فترة الأربعة شهور الأخيرة ، وأن المنتجين أو البائعين لهم مطلق الحرية في أن يبيعوا ما لديهم من السلعة في أي من هذه الفترات أو يحتفظوا بها للفترة الثانية .



شكل بياني رقم (٧٨)
منحنيات العرض والطلب للقمح

ويتضح من الرسم أن منحنى العرض للأربعة شهور الأولى ع_١ ع_١ مرّن نسبياً وذلك لأن البائعين يكون لهم الخيار في أن يبيعوا في الفترة الأولى أو الثانية أو الثالثة لذا فإنه كلما ارتفع السعر خلال الفترة الأولى كلما زادت

الكميات التي يرغب البائعون في عرضها في السوق ، ويكون السعر في هذه الحالة هو س_١ والكمية المعروضة هي ك_١ .

ومنحنى العرض للفترة الثانية أعلى من منحنى العرض ع_١ ع_١ ، إلا عند الأسعار المنخفضة فإنه سيكون أسفله ، والسبب في أنه يقع أعلاه أن البائعين يرغبون في الحصول على أسعار أعلى للكميات المختلفة ، حتى يمكنهم تغطية تكاليف التخزين وتحقيق عائد من الاستثمار في بضائع مخزونة . ويرجع السبب في أن منحنى العرض ع_٢ ع_٢ يقل أسفل منحنى ع_١ ع_١ عند الأسعار المنخفضة ، إلى أن الفترة الزمنية المتاحة أمام البائعين للتخلص من السلعة أصبحت قصيرة ، ولذا فإنهم يكونون مستعدين لبيعها بأسعار أقل من تلك التي كانوا يقبلونها في الفترة الأولى . والسعر في الفترة الثانية س_٢ والكمية المباعة ك_٢ .

ومنحنى العرض في الفترة الثالثة ع_٣ ع_٣ رأسي ، أي أنه غير مرن تماماً ، وذلك لأن كل الكميات الباقية يجب التخلص منها بالبيع في تلك الفترة ويكون السعر في هذه الحالة س_٣ والكميات المباعة ك_٣ .

فإذا أخطأ البائعون في تقديرهم لسوق المستقبل وقاموا بتخزين كميات كبيرة للفترة الثانية والثالثة فإن الأسعار خلال تلك الفترتين قد تنخفض إلى مستوى أقل مما كانت عليه في الفترة الأولى . وإذا كان تقديرهم سلبياً فإن الأسعار في الفترات المتتالية تكون مرتفعة لدرجة تغطي تكاليف التخزين بالإضافة إلى عائد على الاستثمار في بضائع مخزونة زائد ما يغطي عامل المخاطرة نتيجة تخزين السلعة لفترات طويلة .

من ذلك يتبين أن السعر هو المنظم لعملية توزيع الكميات المعروضة والثابتة على الفترة الزمنية ، وأن مرونة منحنيات العرض للسلعة الواحدة تختلف باختلاف الزمن . وأن تكاليف الإنتاج في هذه الحالات لا تلعب أي دور في تحديد الأسعار ، ويتحدد السعر بتساوي الطلب والعرض الثابت ويكون من العبث لمتسجي السلعة محاولة استرداد تكاليف الإنتاج . ويفضل

لكل بائع لا يستطيع التصرف في الكميات التي في حوزته أن يتخلص منها بأى سعر أعلى من الصفر بدلاً من الاحتفاظ بها . والخبز القديم والموز الناضج جداً أمثلة على ذلك .

(ب) المدى القصير : هو المدى الذي يكون فيه ممكناً للمنتج أن يغير كمية الإنتاج ، وذلك من خلال تحسين عمليات الإنتاج في المنشأة . إلا أنه لا يكون لديه الوقت الكافي لتغيير حجمها ، كذلك فإن عدد الوحدات الإنتاجية في الصناعة سيكون ثابتاً لعدم توفر الوقت الكافي لدخول أو خروج وحدات إنتاجية من الصناعة . ومثال ذلك صناعة السلع الغذائية المصنعة ، وفي هذه الحالة فإن منحني العرض يكون أكثر مرونة عن الحالة السابقة وذلك لإمكانية تحكم المنتج في كمية الناتج وبالتالي في الكمية المعروضة .

(ج) المدى الطويل : في هذا المدى يكون تغيير الناتج أكثر احتمالاً منه في المدى القصير إذ يمكن تغيير هذا الناتج إما عن طريق زيادة أو خفض استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة للوحدات - وهذا يماثل ما يحدث في المدى القصير - أو بزيادة أو تقليل حجم هذه الطاقات الإنتاجية ، بالإضافة إلى توفر الوقت الكافي لوحدات جديدة للدخول إلى الإنتاج ، والوحدات الموجودة بالفعل للخروج من الإنتاج وهو ما يزيد من مرونة منحني العرض للمدى الطويل عنه في المدى القصير .

خامساً - دالة العرض :

لدالة العرض أهميتها لكل من المنتج والمجتمع ، إذ أنها تمكنهم من القيام بالتوقع المطلوب عن المستقبل وما لذلك من أهمية كبرى في اتخاذ كل القرارات الخاصة بخططهم للمستقبل . وتتضح هذه الفائدة في حالة الدول النامية التي تعمل على تنمية اقتصادياتها وفقاً لخطط مرسومة إذ أن التوقعات المتوصل إليها من دوال العرض تمكن من وضع السياسات الاقتصادية على أسس موضوعية قوية . كذلك فإن الدول المتقدمة اقتصادياً تفيد من هذه

الدوال بإمكان التنبؤ بدرجة عالية من الدقة بنتائج برامج المساعدة لبعض المنتجين ، وأسعار السلع ، إلى جانب إمكان المنتجين من إجراء توقعاتهم حول المستقبل . والصيغة العامة لدالة العرض هي $E = D(S, F, P, T, Z)$ حيث E عرض السلعة ، S أسعارها ، F فن الانتاج ، E أسعار عناصر الإنتاج ، P العوامل الطبيعية ، T توقعات المنتجين ، Z الضرائب .

١ - طرق تقدير دوال العرض :

تستخدم في تقدير دوال العرض عادة طريقتان ، هما : الطريقة الوصفية^(٨٢) وهي تعتمد على وصف العلاقات الكمية الموجودة في لحظة أو فترة زمنية ، ويمكن استخدام النتائج المتحصل عليها في التنبؤ بفرض عدم حدوث تغيرات هيكلية . ويستخدم في هذه الطريقة لحساب الدالة أسلوب تحليل الانحدار .

أما الطريقة الثانية ، وهي الطريقة النموذجية^(٨٣) فهي تصف ما يجب على المنتج عمله للوصول إلى التنظيم الأمثل للمنشأة في ظل فروض معينة . وتستخدم هذه الطريقة حالياً في الدراسة بأسلوبين مختلفين ، هما : أسلوب الميزانية وأسلوب البرمجة^(٨٤) .

هذا ومن الممكن بصفة عامة تقدير دوال العرض إما باستخدام الطرق البيانية^(٨٥) أو الطرق الإحصائية^(٨٦) على بيانات سلاسل زمنية أو بيانات مقطعية . ولكل من هذه الطرق مزاياها وعيوبها ، كذلك فإن النتائج المتحصل عليها من الطرق المختلفة قد تكون واحدة وقد تختلف^(٨٧) .

(أ) الطرق البيانية :

وتعتمد على الرسوم والأشكال البيانية التي تمثل العلاقة بين المتغير التابع

٤ - المعادلات الآتية : (٩١) وهي تتبع في حالة إذا ما كان المتغير التابع يعتمد على عدد من المتغيرات المستقلة التي يتأثر كل منها بدوره بعوامل أخرى . وهذا الأسلوب يمكن من اشتقاق دوال العرض باستخدام عدد أكبر من المتغيرات التي تشرح التغير في الكميات المعروضة .

هذا وتستخدم دوال العرض في حالة الأنتجة الزراعية في تقدير استجابة العرض مقاساً إما في صورة الرقعة المزرعة (٩٢) أو الإنتاج العيني (٩٣) . وأما أن تقدر الرقعة المزرعة في صورة أرقام مطلقة أو نسبة مئوية للتغير في الرقعة عن السنوات السابقة (كل سنة عن سابقتها) . كذلك فإن الأسعار إما أن تكون في صورة مطلقة أو منسوبة إلى أسعار السنوات السابقة (كما في الرقعة) ، أو أن يجري تعديلها باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المواد الأولية التي يشتريها الزارع أو باستخدام الأرقام القياسية لأسعار المزرعة (المنتج) لاستبعاد التغير في القوة الشرائية للنقود . وقد تضاف أسعار الأنتجة المنافسة وأسعار المدخلات وغلة الأرض (٩٤) كمتغيرات مستقلة في الدالة .

هذا ، ويواجه استخدام السلاسل الزمنية في تقدير دوال العرض عدة مشاكل ، أهمها :

١ - متغيرات الدالة : إذ على الرغم من تأثير التطور الفني على هيكل دالة العرض ، فإن التطور الفني والذي يتمثل في إضافة موارد جديدة أو اختراعات حديثة أو أنتجة وأساليب إنتاجية جديدة لا يمكن تضمينه في نماذج الانحدار لعدم توفر مشاهداتها في الماضي . وفي مواجهة ذلك فإن البعض يفترض عادة ثبات الفن الإنتاجي في دراسة هذه الدوال إلا أن هذا لا يناسب إلا الفترات القصيرة فقط . أما في دراسة السلاسل الزمنية للفترات الطويلة ، فإن هذا الفرض لا يكون واقعياً . لذا فإن البعض يميل إلى إدخال متغير اتجاهي (٩٥) في الدالة الخاصة بالأنتجة الفردية لتعكس التطور الفني ، ورغم صلاحية ذلك

على مستوى السلع الفردية في بعض الحالات فإنه لا يصلح في حالة المجاميع السلعية الإجمالية^(٩٦) وتظل المشكلة قائمة .

٢ - التنبؤ : يعد التنبؤ أحد أهداف دراسة وتحليل العرض لكي يفيد منها المخططون في محاولة تغيير هيكل القطاع الإنتاجي ونوع الدراسة . ويعد أحد عيوب السلاسل الزمنية عدم إمكان استخدامها في التنبؤ لأن التغير المستقبل في المتغيرات والمتغيرات الجديدة لا يمكن إدخالها في نماذج العرض . لذا فإن النتائج المستقاة من السلاسل الزمنية لا تصلح في التنبؤ إلا لفترات قصيرة في حدود الفترة التي تناولتها الدراسة لأن هذه النتائج تتوقف على الظروف السائدة في هذه الفترة .

٣ - اللايقين :^(٩٧) تستخدم عادة في دوال العرض الأسعار التي حصل عليها المنتج أو دفعها أو تلك الأسعار السائدة في الأسواق كمتغيرات مستقلة ، إلا أن المنتجين عادة لا يبنون قراراتهم على التغير في هذه الأسعار بل على ما يتوقعون الحصول عليه أو دفعه ، وتتم هذه التوقعات في ظل اللايقين بالظروف المستقبلية . ومن الصعب تضمين السلاسل الزمنية لهذه التوقعات واللايقين ، وهو ما ينجم عنه أن تكون النتائج المتحصل عليها من هذه السلاسل متحيزة إلى حد ما . وقد حاول نيرلوف^(٩٨) التغلب على هذه الصعوبة باستخدام الأسعار المتوقعة في تحليل الانحدار ، كذلك فقد حاول تضمين هذا التحليل لتأثير بعض المتغيرات التابعة على التغير المستقل في فترات لاحقة . وتساعد هذه المحاولات على حل مشاكل هذه التوقعات واللايقين . ولهذا المحاولة مزيد من التفصيل عند دراسة بعض الدراسات التطبيقية لتقدير دوال العرض ، إن شاء الله .

٤ - العوامل الثابتة :^(٩٩) وتنشأ الصعوبة المتعلقة بهذه العوامل من صعوبة التفرقة بين النواتج النهائية والسلع الرأسمالية في بعض الحالات كما في الزراعة . وقد حاول نيرلوف وأديسون^(١٠٠) التغلب على ذلك باستخدام نموذج التأثيرات اللاحقة للعوامل في تحليل الانحدار .

أكبر في الحساب . أما أسلوب البرامج الخطية ، فإنه يحدد البرنامج الأمثل لمشاكل أكثر تعقيداً من تلك المدروسة بأسلوب الميزانية . وتتلخص الخطوات المتبعة في حالة البرامج الخطية في الآتي :

١ - اختيار عينة المنشآت الممثلة للوحدات المنتجة للسلعة والمنطقة أو الإقليم المطلوب تقدير دوال العرض لها .

٢ - بناء النموذج الرياضي من سلسلة من المعادلات الرياضية لتمثيل كل البدائل الممكنة للنشاط المدروس في حدود الموارد المتاحة .

٣ - تحديد الموارد الثابتة والقيود الأخرى على البرنامج .

٤ - تقدير معاملات المدخلات والمخرجات (١١٢) .

٥ - اختيار المدى السعري المحتمل تغيير أسعار المنتجات والمدخلات في حدوده .

٦ - حل المعادلات الرياضية الخطية للوصول إلى أقصى ربح من توليفة الموارد المتاحة .

٧ - تكوين دالة العرض من النتائج المتحصل عليها .

وفي استخدام أسلوب البرامج الخطية فإنه يتعين تحديد بعض الافتراضات المتعلقة بأهداف وأفعال المنتجين كأساليب الإنتاج والأنشطة واستخدامات الموارد والحصول على أقصى ربح ممكن .

ودوال العرض المتحصل عليها هي الدوال النموذجية إذ أنها تبين ما يجب على المنتج القيام به في عملياته الإنتاجية استجابة لتغيرات الأسعار في ظل ظروف معينة . وحيث تعتمد هذه الطريقة على افتراضات معينة فإن لها ميزة السماح بتحليل تأثير التغيرات الجديدة لذا فإنه من السهل تضمين تأثير التغيرات المحتملة في الفن الإنتاجي في دوال العرض المقدرة .

مشاكل البرامج الخطية :

تتلخص مساويء وعيوب هذه الطريقة في التالي :

١ - بساطتها حيث تعتمد على المعادلات الخطية ، في الوقت الذي قد تكون فيه جميع العلاقات موضع الدراسة خطية مما يؤدي إلى التحيز في النتائج المتحصل عليها . لذا فإن اقتصاديات الحجم^(١١٣) لا يمكن معالجتها بهذه الطريقة .

٢ - مشاكل تجميع دوال المنشآت المختلفة حيث أن استنباط دالة عرض للصناعة باستخدام دوال العرض الخاصة بالمنشآت تواجهه عقبة عدم تجانس كل ظروف الإنتاج (من أساليب إنتاج وموارد وأنتجة) والأسعار للصناعة كلها خاصة بالنسبة للإنتاج الزراعي ، وكذلك الحال أيضاً بالنسبة للأقاليم المختلفة . وعادة توضع عدة قيود بالنسبة للأساليب وكميات وأصناف المنتجات . إلا أن النتائج المتحصل عليها في هذه الحالة تعد شبيهة بتلك المتحصل عليها من السلاسل الزمنية ولا يمكن استخدامها في التنبؤ . بالإضافة إلى أن هذا التجميع على مستوى الإقليم أو الدولة تواجهه مشاكل حسابية وتمويلية كثيرة .

٣ - الاختيار بين الاستخدامات البديلة للموارد التي تحقق أقصى ربح ممكن ، إذ أن هذا الاختيار صعب لأن البيانات الكاملة عن كافة الأنشطة والاستخدامات البديلة ليس من السهل العثور عليها . لذا فإن النتائج المتحصل عليها تختلف من باحث إلى آخر .

(ج) بعض الدراسات التطبيقية لتقدير دوال العرض :

قام كل من إبراهيم غتوري ويوسف السركسي ورفقاء ونبيلة الحموي بدراسة دوال العرض لبعض الزروع الهامة في الزراعة المصرية من واقع سلاسل زمنية . وفيما يلي دراسة لبعض هذه التقديرات :

قدر غتوري دالة العرض للخضر المصرية من العلاقة بين كمية الخضر المنتجة وكل من متوسط القيمة الإجمالية الفدانية الحقلية النقدية ومتوسط القيمة الإجمالية الفدانية الخضرية النقدية خلال الفترة من ١٩٥٠ / ١٩٥١ إلى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، وقد كانت صورة الدالة الخضرية المقررة كما يلي :

$$\text{ص هـ} = ٤٥٥٩ر٤٦ - ١٧ر١٧٠٠٧ \frac{\text{س ح هـ}}{\text{س خ هـ}}$$

حيث ص هـ = القيمة التقديرية لكمية الخضر المنتجة بالألف طن في السنة هـ .

، س ح هـ = متوسط القيمة الإجمالية الفدانية الحقلية النقدية بالجنيه في السنة هـ .

، س خ هـ = متوسط القيمة الإجمالية الفدانية الخضرية النقدية بالجنيه في السنة هـ .

$$\text{هـ} = ١ ، ٢ ، \dots ، ١٥ .$$

وتقدر مرونة العرض الخضري الإجمالي (عند ثبات متوسط القيمة الإجمالية الفدانية الحقلية عند المتوسط) بحوالي ٠٧٤ر٠ أي أن الإنتاج الخضري يزيد بمعدل ٠٧٤٪ عن زيادة القيمة النقدية الإجمالية الفدانية الخضرية بمقدار ١٪ .

أما دراسة السركسي ورفقاء كانت لزراعي الأرز والبصل . وكنموذج لهذه الدراسة ندرس عرض الأرز فقد بنيت على أساس دراسة أثر تغيرات أسعار التصدير للطن من الأرز للسنة السابقة للزراعة على الرقعة المنزرعة خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٧ باستخدام الأرقام القياسية لكل من الأسعار والرقعة^(١٤) ، وذلك لأن الأرز من الزروع التصديرية الرئيسية ولأن دراسة أثر تغيرات أسعار الجملة في السوق المحلية على الرقعة المنزرعة قد

أظهرت أن هذه الأسعار ليس لها تأثير ملموس على تغيرات الرقعة المنزرعة وقد كانت الدالة المدروسة كما يلي :

$$\text{ص} = ٥٧.٠٢٤ + ١.٠٤١ \text{ س}$$

$$(٠.٣٩٣)$$

$$\text{ر} = ٢.٠٥٤$$

حيث : ص هي المنسوب القياسي للرقعة المنزرعة .

، س هي المنسوب القياسي لسعر التصدير للسنة السابقة .

وقد تبين أن حوالي ٥٤٪ من التغير في الرقعة الأرزية المنزرعة يرجع إلى تغير سعر التصدير بينما تعزى باقي التغيرات إلى عوامل أخرى قد تكون غير مقيسة وربما كانت الموارد المائية والظروف البيئية . . إلى غير ذلك .

وتقدر مرونة العرض بحوالي ٠.٧ وهي تشير إلى أن تغير سعر التصدير لطن الأرز بمقدار ١٪ يقابله تغير طردي في الرقعة المنزرعة قدره ٧٪ .

أما دراسة نبيلة الحموي^(١١٥) ، فقد جرت لكل من القطن والقمح والأرز والأذرة بنوعيهما الشامية والرفيعة . وقد بنيت الدراسة على عدة افتراضات ، هي : أنه نظراً لمحدودية الرقعة الزراعية المصرية فإنه من المناسب التعبير عن الرقعة المنزرعة بكل زرع منسوبة إلى جملة الرقعة المنزرعة بالزروع البديلة أو المنافسة وذلك لأن ظروف العرض في الزراعة غير مرنة تقريباً لذا فإن التوسع في عرض أحد الزروع لابد وأن يكون على حساب غيره من الزروع المنافسة والتي تزرع في نفس الفترة وفي نفس الرقعة . ويكون التعبير عن الرقعة المنزرعة في هذه الحالة كما يلي :

$$\text{ر} = \frac{\text{ر ج ت}}{\text{ر ز ت}}$$

حيث رت نسبة الرقعة المنزرعة للزرع إلى إجمالي رقعة الزرع البديلة .
 ، رحت هي الرقعة المنزرعة بالزرع في السنة ب .
 رزت هي إجمالي الرقعة المنزرعة بالزرع الرئيسية المنافسة .
 وقد أخذت الرقعة المنزرعة للدلالة على الإنتاج المخطط الذي يهدف
 المنتجون إلى إنتاجه في سنة ما .

كذلك فإن سعر الزرع قد عبر عنه بنسبة سعر الزرع إلى أسعار الزرع
 المنافسة بناء على أن سعر الزرع وحده لا يمثل العامل الرئيسي في تغيير
 قرارات الزراع نحو زراعة هذا الزرع بدلاً من غيره من الزروع المنافسة في
 نفس الرقعة والفترة الإنتاجية بل هذا السعر إلى أسعار هذه الزروع المنافسة .
 وقد تم استخراج هذه النسبة السعرية من المعادلة :

$$ت = \frac{\frac{س ح ت}{س ح ب}}{\frac{مح س ز ت ك ز ب}{مح س ز ب ك ز ب}}$$

حيث س ت نسبة سعر الزرع إلى أسعار الزروع المنافسة .

، س د ت سعر الزرع في السنة ت .
 س د ب سعر الزرع في سنة الأساس .
 س ز ت سعر الزرع البديل (ز) في السنة ت .
 ك ز ب كمية الزرع البديل (ز) في سنة الأساس .
 س ز ب سعر الزرع البديل (ز) في سنة الأساس .

، $\frac{س ح ت}{س ح ب}$ الرقم القياسي البسيط لأسعار الزرع .

م ج س ز ت ك ز ب

م ج س ز ب ك ز ب

الرقم القياسي المرجح السعر (لسعر الزروع المنافسة) بالكميات في سنة
أوفرة الأساس (رقم لاسير) .

وقد اتبع في تقدير دوال العرض كلاً من المعادلتين الآتيتين :

١ - الدالة البسيطة : ر ت = أ س ت - ١ ب

حيث ر ت هي نسبة الرقعة المنزوعة للزروع إلى إجمالي رقعة الزروع
البديلة في السنة ت .

، س ت - ١ هي نسبة سعر الزروع إلى أسعار الزروع المنافسة في السنة
السابقة ت - ١ .

، أ ، ب ثوابت ، وتشير ب إلى المرونة .

وقد حولت المعادلة إلى الصيغة اللوغاريتمية المزدوجة لتقدير متغيراتها
كالآتي :

لور ت = لو أ + ب لو س ت - ١

٢ - نموذج نيرلوف المعدل ذو التأثير اللاحق للعوامل :

للتعرف على المرونة في كل من الأجل القصير والأجل الطويل ، وهو :

لور ت = لو أ + ب لو س ت - ١ + (١ - ل) لور ت - ١

حيث ل مرونة أو معامل التعديل وهو مقدار ثابت يمثل نسبة التغير في
الرقعة المعروضة حالياً تبعاً للفرق بين العرض الجاري للرقعة والعرض في
الأجل الطويل بعد تمام التعديل في الرقعة استجابة لمختلف العوامل ذات
التأثير اللاحق .

إذ يستطيع الزراع زيادة أو نقص رفعة زرع ما في إحدى السنوات في حدود هذه النسبة (ل) فقط للفرق بين الرقعة التي يرغبون في زراعتها إذا لم يكن هناك صعوبة في التعديل وبين الرقعة المنزرعة فعلاً في السنة السابقة .

ومن تقدير ل فإنه من الممكن التعرف على الزمن اللازم للتعديل كما يلي : فبغرض أن ن هي عدد السنوات المطلوبة لإجراء التعديل والوصول إلى مستوى التوازن في الأجل الطويل مع السباح ب - ٥٪ (أي لإجراء ٩٥٪ من التعديل) فإن ن تحدد من المعادلة (١ - ل) ن أصغر من ٥٠

ومن مرونة الأجل القصير ب وهي معامل س ت - ١ فإنه يمكن الوصول إلى مرونة العرض في الأجل الطويل بضرب ب × ل .

وقد قدرت في هذه الدراسة ١٧ دالة عرض سبع منها للقطن ، أربع للقمح واثنان للأرز وثلاث للأذرة الشامية ودالة واحدة للأذرة الرفيعة . وفيما يلي ندرس منها دوال عرض الأرز ومقارنتها بما تم باستخدام نماذج أخرى سابقة .

قدرت للأرز التي عرض إحداهما في الوجه البحري حيث تتركز مناطق زراعته والأخرى في مصر الوسطى باستخدام نموذج نيرلوف سالف الذكر خلال الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٦٠ .

دالة عرض الأرز في الوجه البحري : استخدمت الأذرة الشامية والقطن كزروع بديلة في تقدير هذه الدالة التي كانت كما يلي :

$$\text{لور} = -٣٢٦٣ + ٢٦٩٢٩ \text{ر} + ٤٥٧٨ \text{لور} + ١$$

$$(٠.١٣١٩٧) (٠.١٣١٩٧)$$

$$\text{ر} = ٠.٦٤٠٦٩ \quad \text{م} = ٠.٠١$$

وقد تأكد معنوية معاملات الدالة ، وعدم وجود ارتباط بين السلاسل وتبلغ المرونة في الأجل القصير ٢٦٩٢٩ر والمرونة في الأجل الطويل ٥٢٣ر

ومعامل التعديل ٠٥١٤٢٢ ر.

وفرة التعديل ٤١٥ سنة .

دالة عرض الأرز في مصر الوسطي :

كانت الزروع المنافسة للأرز في هذه الدالة هي الأذرة الشامية والأذرة الرفيعة والقطن .

لورت = - ٢٠٨٤٣ ر + ٠٨٩٧٧ ر لوس ت - ١ + ٢٥٧٦٤ ر لورت - ١

(٠٢١٨٣٤) (٠٠٨٤٣٨)

وقد تبين أن الانحدار غير معنوي .

وبمقارنة دراسة دالة عرض الأرز في الوجه البحري^(١١) بتلك التي قام السركسي ورفقاء بتقديرها يتبين اختلاف العوامل المستقلة المستخدمة في تقدير دالة الأرز فبينما تعتمد هذه الدالة على الأسعار المحلية فإن دراسة السركس قد ارتكزت على أسعار التصدير لأهمية هذه الأسعار بالنسبة للأرز نظراً لأنه من الزروع التصديرية الهامة . وإذ تشرح الدالة الحالية ٤٠٪ فقط من التغير في الرقعة الأرزية المزروعة فإن الدالة المقدرة في دراسة السركسي تشرح ٥٤٪ من التغير في هذه الرقعة . لذا فإنه من المقترح أن تدرس دالة الأرز من جديد بإدخال كافة العوامل المدروسة في الدالتين وما يمكن إضافته من عوامل أخرى فربما أمكن الوصول إلى دالة أكثر تعبيراً عن عرض الأرز المصري .

وبمقارنة كلا أسلوبي تقدير الدالة في الدراستين فإن دالة نيرلوف المعدلة تعد أكثر مناسبة لإمكان قياس المرونة في الأجل الطويل فضلاً عن الأجل القصير بالإضافة إلى استخدام نسب كل من الرقعة والأسعار الخاصة بالزراع موضع الدراسة إلى كل من إجمالي وأسعار الزروع المنافسة وهو ما سبق التنويه إلى أفضليته عن استخدام الأرقام المطلقة لهما في تقدير الدالة .

هوامش الباب الثالث :

(١) Factor-Factor relationship.

(٢) Factor-Product relationship.

(٣) Prodduct-Product relationship.

(٤) حيث ص الانتاج الكلى ، س_١ عناصر الانتاج .

(٥) أنظر : Heady, Earl o., and Dillon L., Agricultural production function 1961

(٦) ص = م - أن س حيث ص الناتج ، م الحد الأقصى من الانتاج الذى يمكن تحقيقه من الوحدة الانتاجية ، أ الحد الأقصى من الانتاج من العنصر س ، ن النسبة التى تضاف بها الزيادات إلى الانتاج .

س كمية العنصر المتغير .

وتمثل هذه الداة الحالات التى تؤدى زيادة العنصر المتغير بوحدة واحدة إلى زيادة الناتج بنسبة معينة من ناتج الوحدة السابقة من العنصر . أى أن كل ناتج حدى يمثل نسبة ثابتة من الناتج الحدى السابق عليه ، لذا فإن الدالة الانتاجية عبارة عن متوالية هندسية متناقصة .

(٧) Heady, Earl o., production functions from a random samples of farms, Journal

of farm economics, Vol. XXVIII No. 4, November, 1964.

(٨) Heady, Earl o., Dillon John L., Agricultural production function, 1961.

(٩) أنظر :

- Kenneth E. Boulding, Economic Analysis, 3 rd edition, Hamish Hamilton, London

1955, pp. 752-755

- Samuelson, Economics, op. cit.

- Leftwich, Richard H., The price system and Resource Allocation, revised edition,

Holt Rinehart and Winston, New York, 1961, pp. 126-135.

(١٠) Product Elazticity

(١١) Returns to scale.

(١٢) smereasing Returns to scale

(١٣) Constant Returns to scale

(١٤) Decreasing R.T.S.

(١٥) Marginal Product

Production Indifference curves or Isoquants. (١٦)

Marginal rate of Substitution (١٧)

(١٨) معدل الإحلال لعنصرين $س_١$ ، $س_٢$ في حالة الدالة $ص = أ س_١ س_٢$

$$\text{معدل الإحلال الحدى لـ } س_٢ س_١ = \frac{\partial ص}{\partial س_١} \div \frac{\partial ص}{\partial س_٢} = \frac{\partial ص}{\partial س_١} \times \frac{\partial س_٢}{\partial ص}$$

$$= - \frac{\frac{\partial س_٢}{\partial س_١}}{\frac{\partial ص}{\partial س_١}}$$

$$\text{وهو أيضا} = - \frac{\frac{\partial س_١}{\partial س_٢} \times \frac{\partial س_٢}{\partial س_١}}{\frac{\partial ص}{\partial س_١}} = - \frac{\frac{\partial س_١}{\partial س_٢} \times \frac{\partial س_٢}{\partial س_١}}{\frac{\partial ص}{\partial س_١}}$$

$$= - \frac{\frac{\partial س_١}{\partial س_٢} \times \frac{\partial س_٢}{\partial س_١}}{\frac{\partial ص}{\partial س_١}} = - \frac{\frac{\partial س_١}{\partial س_٢}}{\frac{\partial ص}{\partial س_١}}$$

(١٩) حين يكون هدف المنشأة هو تعظيم الربح وهو الفرق بين إيرادات المنشأة وتكاليفها، فإن شرط تحقق ذلك هو أن تتساوى قيمة الانتاج الحدى لكل عنصر مع تكلفته الحدية .

حيث الربح ح = الايرادات الكلية (رل) - التكاليف الكلية (ت ل)

والايرادات الكلية عبارة عن حاصل ضرب الكميات المباعة ك في سعر الوحدة ع والكميات المباعة (ك) تنهف على المستخدم من عناصر الانتاج س ١ ، س ٢ في حالة عند.رين فقط .

$$ك = د (س_١ ، س_٢)$$

$$رل = د (س_١ ، س_٢)$$

$$ت ل = ر_١ س_١ + ر_٢ س_٢ ، ر_١ ، ر_٢ أسعار العناصر$$

$$دالة الربح هي $ح = ع - (س_١ س_٢) - (ر_١ س_١ + ر_٢ س_٢)$$$

ولتحقيق الربح الأقصى (أى تعظيم الربح تؤخذ التفاضلات الجزئية لدالة الربح ثم تساوى بالصفر . ويفترض أن $ج_١ ، ج_٢$ كمية الناتج الحدي للعنصرين $س_١ ، س_٢$

$$(١) \quad \frac{\partial ح}{\partial س_١} = ع ج_١ - ر_١ = صفر$$

$$\text{أى أن } ع ج_١ = ر_١$$

$$(٢) \quad \frac{\partial ح}{\partial س_٢} = ع ج_٢ - ر_٢ = صفر$$

$$\text{أى أن } ع ج_٢ = ر_٢$$

وهو ما يعنى تساوى قيمة الناتج الحدى لكل عنصر مع التكلفة الحدية لاستخدامه . وهو الحد الأنسب لتعظيم الربح فإذا زادت الكمية المستخدمة من كل منها أو نقصت نقص الربح عن حده الأقصى .

(٢٠) بفرض أن التكاليف كلها متغيرة وأن لدينا عنصرا انتاج فقط هما $س_١ ، س_٢$ فإن دالة التكاليف

$$ت ل = ر_١ س_١ + ر_٢ س_٢$$

حيث

$$ر_١ \text{ سعر } س_١$$

$$ر_٢ \text{ سعر } س_٢$$

$$ر_١ س_١ + ر_٢ س_٢ = ت ل$$

$$س_٢ = \frac{ت ل}{ر_٢} - \frac{ر_١ س_١}{ر_٢}$$

$$\text{وبإيجاد التفاضل} \quad \frac{د س_٢}{د س_١} = - \frac{ر_١}{ر_٢} \quad \text{أو} \quad \frac{د س_١}{د س_٢} = - \frac{ر_٢}{ر_١}$$

Expansion Path (٢١)

تعاود نقطة التماس خارج قسمة ثمن الحصول على وحدة من العنصر س ١ على تكلفة الحصول على وحدة من العنصر س ٢ . وهي تبين نقطة التوازن في استخدام العنصرين .

(٢٣) Isocost Line ويتم الوصول إلى هذا الخط بنفس الطريقة المنبوعة في تحليل منحنيات السواء للوصول إلى خط ميزانية المستهلك ، من معرفة أسعار العنصرين ومقدار ميزانية المشروع المخصصة للإنفاق على عملية إنتاج ويمثل انحدار خط الميزانية النسبة بين سعر العنصرين أس $\frac{1}{2}$ س

(٢٤) محمد محمود رزق ، محمد عبد المنعم عفر : الدوال الإنتاجية ، أهم الزروع الحقلية في جمهورية مصر العربية ، نوفمبر ١٩٧٣ .

(٢٥) Heady, E.O., John, h. Dillion, Agricultural Production function, Lowe State Univ, Ames, Iowa, 1961, p. 15.

(٢٦) Cobb-Charles W. and Douglas paul H. «A theory of production» American Economec Review. Vol. 18. (March, Supplement) pp. 139-165, 1928.

(٢٧) وقد اهتم بحل المعادلة $\frac{0}{س٢} + \frac{0}{س١} = \frac{0}{س٢} + \frac{0}{س١}$ حيث ضرب الناتج الحدي لعنصري العمل ورأس المال $\frac{0}{س٢}$ في مقادير العمل ورأس المال س ١ ، س ٢ حيث يساوي حاصل الجمع الناتج الكلي (ص) .

(٢٨) Kamiya, K., «Productivity of Labor», Jour. of Rural., 21 (3) 22-44.

(٢٩) أنظر :

- Heaby, Earl O., «production function from a random sample of farms», Jour of farm Economics, 1946.

* multiple determination coefficient.

(٣٠) Lomax, K.S., Am Agricultural Production for the United Kingdom, «1924 to 1947.» The manchester School of Econ. and Social Studies, 17. 16-60., 1949.

(٣١) El-Iman, M.M., Aproduction Function for Egyptian Agriculture, 1913-1955, I.N.P., Memo., 259, 1965.

(٣٢) دالة كوب دوجلاس : من الصورة $ص = أ س١ س٢ س٣ س٤ س٥ س٦$

- (٣٣) تم قياس وحدات الجر الحيواني على أساس نسب التحويل الآتية : ١ر٠ للجمال والخيول ، ٨ر٠ للبغال ، ٥ر٠ للجاموس ، ٢ر٠ للبقر .
- (٣٤) محمد عبد المنعم عفر : كفاءة القطاع الزراعي المصري ، مصر المعاصرة ، عدد ٣٥٣ ، يوليو ١٩٧٣ .
- (٣٥) لم يتيسر حساب الجرات تبعاً لقوتها لعدم توفر البيانات ، وبصفة عامة فإنه يمكن القول بأن متوسط قوة الجرار المستخدم في الزراعة يعادل ٥٠ حصاناً ميكانيكياً .
- (٣٦) جرت محاولة لتضمين الدالة صورة أخرى من هذا الاستشار وهي نسبة التعليم العام للسكان الريفيين ولكن النتائج كانت غير ذات مدلول .
- (٣٧) تبعاً لاختبار ف .
- (٣٨) تبعاً لاختبار ديرين وواطسون .
- (٣٩) أي المرونة الإنتاجية .
- (٤٠) تعبر الإنتاجية الحدية لعنصر ما عن مقدار الإضافة إلى الإنتاج الإجمالي (أو النقص فيه) الذي يترتب على إضافة وحدة واحدة من هذا العنصر .
- (٤١) أنظر : طريقة الحساب بحاشية الجدول التالي .
- (٤٢) تمثل قيمة الإنتاج الحدي للعنصر القيمة التي تضيفها آخر وحدة من هذا العنصر إلى الإنتاج بفرض ثبات بقية عناصر الإنتاج عند متوسطها الهندسي خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٨ وهي الفترة موضع الدراسة والذي يقدر بحوالي :

فدان بالنسبة لعنصر الأرض الزراعية	٥٦٢٤٨٥٦ر٨
رجل بالنسبة لعنصر العمل الزراعي	٥٩٠٥٤٥ر٨
وحدة جر حيوانية بالنسبة لعنصر الحيوان الزراعي	١١٥١٦٥٩ر٦
طن بالنسبة لعنصر السهاد	٤٦١٩٥٥ر٨
جرار بالنسبة لعنصر الجرات	١٠ر١٥٥
خريج بالنسبة لخريجي الزراعة العليا	٣٠٠ر١

(٤٣) تمثل هذه التكاليف قيمة التكاليف السائدة لاستخدام هذه العناصر وقد اعتبرت مساوية للتكاليف الحدية على أساس أنها تمثل الأسعار السوقية لاستخدام هذه العناصر .

٣ - احتسبت هذه التكاليف على أساس أن تكلفة استصلاح واستزراع الفدان حتى الوصول إلى المرحلة الحدية تقدر بحوالي ٦٥٠ جنيهاً وأن هذه التكلفة توزع على ٣٠ سنة زراعية باعتبارها تمثل قيمة إيجارية سنوية . وبذلك يكون الإيجار السنوي ٢١٦٧ جنيه للفدان .

(٤٤) تبعاً لمتوسط الأجر السائد للعامل الزراعي في الجمهورية عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

(٤٥) احتسبت هذه التكاليف على أساس أن ثمن طن السماد الأزوتي ١٥٥٪. أزوت يساوي ٢٢ جنيهاً وأن ثمن السماد الفوسفاتي ١٥٪. فو ٢ أ ٥ يساوي ١٣٥ جنيه . وبذا فإن متوسط قيمة الطن منها في صورة مادة فعالة من ن + فو ٢ أ ٥ (تبعاً لنسبة استخدامها معاً في الإنتاج خلال الفترة الأخيرة من ١٩٦٦ - ١٩٦٨ وهي ٧ : ١) تقدر بحوالي ١٣٨١٣ جنيهاً .

(٤٦) يمثل هذا العائد عائداً مركباً لاستخدام الجرارات الزراعية في الإنتاج وما يستخدم معها من آلات زراعية مختلفة إذ ينجم عن هذا الاستخدام خفض تكاليف الإنتاج الزراعي وتحسين خواص التربة وتحسين وسائل الخدمة والعمليات الزراعية بحيث تجري بالاتقان اللازم وفي الميعاد المناسب ورفع مستوى الإنتاج ، فضلاً عن تحرير الحيوان من العمل الزراعي وتوجيهه إلى الغرض الأساسي من تربيته وهو إنتاج اللحم واللبن مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج منها ، علاوة على توفير عنصر العمل الزراعي والذي يتميز بانخفاض إنتاجيته .

ومن الملاحظ ارتفاع هذا الرقم ارتفاعاً كبيراً وهو إن كان يشير إلى أن زيادة استخدام الجرارات في الإنتاج الزراعي تعمل على زيادة الإنتاج ، إلا أن هناك عدة عوامل قد جعلت هذا الرقم يزيد كثيراً عن المتوقع له . هذه العوامل هي أن البيانات الخاصة بالجرارات تقريبية وربما اختلفت عن الواقع إلى حد ما لصعوبة الحصر الفعلي للجرارات بالإضافة إلى أن عناصر الإنتاج الأخرى عدا الأرض والجرارات تضاف إلى الإنتاج الزراعي بدون تخطيط ولا حساب لاقتصاديات استخدامها ولا لحاجة الإنتاج الزراعي الفعلية لذا فإن الكميات المستخدمة منها أكثر مما يستلزمه الإنتاج الرشيد اقتصادياً ، فضلاً عن مشاكل الحصر الفعلي للكميات المستخدمة من العناصر المختلفة .

(٤٧) تمثل هذه القيمة خدمات الفرد من خريجي الزراعة العليا في السنة في السنوات الأولى لالتحاقه بالعمل .

(٤٨) ربما ترجع هذه الكثافة في جزء منها إلى عدم دقة بيانات تقديرات أعداد الماشية ولجوء بعض الزراع إلى زيادة أعداد الماشية لديهم زيادة وهمية في بطاقات الحيابة للحصول على مزيد من الأعلاف التي تصرفها لهم الجمعيات التعاونية .

(٤٩) أنظر : مدى استجابة الإنتاج للتغير في الموارد الإنتاجية .

(٥٠) أنظر :

- Samuelson P., op. cit

- Leftwixh, R., The Price System and Resource Allocation. Holt Rinehart and Winstuon, New York, 1960.

Constant returns to scale (٥١)

$$(٥٢) \text{ أ ح } = \frac{\text{ل ص}}{\text{ل س}} = \frac{\text{ك د (س ١ ، س ٢)}}{\text{ل س ١}} \text{ ك س ١}$$

$$(٥٣) \text{ أ م } = \frac{\text{ص}}{\text{س ١}} = \frac{\text{د (س ١ ، س ٢)}}{\text{س ١}}$$

Increasing returns to scale (٥٤)

Decreasing returns to scale (٥٥)

(٥٤) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، المنتخب في تفسير القرآن الكريم - القاهرة
ص ١٠٦

(٥٥) ، (٥٦) تفسير أبي السعود ، ج ١ ، ص ١٤٥ ، ١٤٦

(٥٧) تفسير القرطبي ، مجلد ٥ ، ج ٩ ، ص ٥٦ .

(٥٨) ، (٥٩) تفسير القرطبي ، ج ٦ ، ص ٣٣٥ - ٣٣٧

(٦٠) ، (٦١) محمد عبد المنعم عفر ، التخطيط والتنمية في الإسلام : الاستثمار في الانسان ،
وترشيد قوة العمل .

(٦٢) ، (٦٣) نفس المرجع : أولويات التنمية ، تقدم الفن الإنتاج ، تنمية الموارد الطبيعية .

(٦٤) المرجع السابق : الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام .

Law of diminsing returns. (٦٥)

Law of variable Portions. (٦٦)

Reflection Point. (٦٧)

Unrational stage of production. (٦٨)

Rational stage of production. (٦٩)

(٧٠) وذلك بفرض ثبات أسعار الوحدات المتتالية م هذا العنصر (أو العناصر) .

(٧١) حيث تأخذ دوال متوسط التكاليف المتغيرة والكلفة والتكاليف الحدية في نقصان بزيادة
الإنتاج حتى تصل إلى أدنى نقطة لها ثم تزيد بزيادة الإنتاج . ويصل منحنى التكاليف الحدية
إلى أدنى نقطة له قبل أى منحنى آخر ، يليه منحنى متوسط التكاليف المتغيرة ثم منحنى متوسط
التكاليف الكلية . ويقطع منحنى التكاليف الحدية هذين المنحنيين عند أدنى نقطة لكل منهما .
فعند أدنى نقطة من متوسط التكاليف المتغيرة يتساوى هذا المتوسط مع التكاليف الحدية

أى م ت م = ت ح

وذلك لأن $M = \frac{M}{K}$ حيث M التكاليف المتغيرة للمنشأة ، K الكمية المنتجة

وبأخذ التفاضل فإن $d\left(\frac{M}{K}\right) = \frac{K \cdot dM - M \cdot dK}{K^2}$

ولتصغير المعادلة تعادل بالصفر أي $K \cdot dM - M \cdot dK = 0$

وبضرب الطرفين في الوسطين فإن $K \cdot dM = M \cdot dK$

$$\frac{dM}{M} = \frac{dK}{K}$$

وبالمثل عند أدنى نقطة لمتوسط التكاليف الكلية يتساوى هذا المتوسط مع التكاليف الحدية

$$\frac{dL}{L} = \frac{d\left(\frac{L}{K}\right)}{\frac{L}{K}} = \frac{K \cdot dL - L \cdot dK}{K^2}$$

ولتصغيرها تساوى بالصفر

$$K \cdot dL - L \cdot dK = 0$$

وبضرب الطرفين في الوسطين

$$K \cdot dL = L \cdot dK$$

$$\frac{dL}{L} = \frac{dK}{K}$$

$$\frac{dL}{L} = \frac{dK}{K}$$

Total Revenue (٧٤)

(٧٥) أنظر : العلاقة بين منحنيات الطلب الفردية وطلب السوق في الفصل الخاص بتحليل الطلب الاستهلاكي .

(٧٦) أنظر : تصنيف مروّنات الطلب .

(٧٧) مزيد من التفصيل ، أنظر : أشكال السوق .

(٧٨) ومثالها في الزراعة أن يؤدي زراعة محصول ما إلى إفادة المحاصيل التالية عليها في نفس قطعة الأرض حيث يمكن الاستفادة من خدمات عناصر الإنتاج المتدفقة حديّات وخدمات العنصر العمالي المستخدمة في الأول والثاني . وكما يمكن الاستفادة من خدمات المعدات الرأسمالية بصفة مستمرة .

(٧٩) هي $\frac{دص}{رص}$ وهي تشير إلى الكمية التي ينقص بها ناتج إذا زيد الآخر بمقدار وحدة واحدة . حيث ص ١ ، ص ٢ الناتجان اللذان يتنافسان على نفس القدر من الموارد الصالحة للاستخدام في إنتاج أى منها .

(٨٠) أنظر :

- Samuelson p., op. cit.

- Stigler, G.I., The Theory of price, New York, 1947.

(٨١) أنظر :

- Marshall, op. cit.

- Samuelson, op. cit.

positive of predictive or descriptive approach (٨٢)

Notmative or prescriptive approach (٨٣)

Budgeting and programming techniques (٨٤)

Graphical methods (٨٥)

Statistical methods (٨٦)

- Heady Earl O., Agricultural Supply Functions, Iowa State Univ. Press, (٨٧)
Ames, Iowa, 1961.

- Abou El Dahab M. G., Techniques and Problems in Estimating Agricultural
Production Function, I.N.P., Cair, 1967.

- Curvilinear Correlation (٨٨)
- Coordinate papers (٨٩)
- Canonical Regression (٩٠)
- Simultaneous equations (٩١)
- Cultivated or Harvested acreage (٩٢)
- Physical out put (٩٣)
- Yield per feddan (٩٤)
- Trend variable (٩٥)
- Aggregate products as a whole (٩٦)
- Uncertainty (٩٧)
- Marc Nerlove (٩٨)
- Fixed Factors (٩٩)
- William Addison (١٠٠)
- James L. Stallings (١٠١)
- Weather index (١٠٢)
- Multicollinearity (١٠٣)
- Autocorrelation and serial Correlations (١٠٤)
- Technique of Lagged time series (١٠٥)
- Lagged Time Series (١٠٦)
- Secular trend and long-run movement (١٠٧)
- Indentification problem (١٠٨)
- Lagged variable (١٠٩)
- Linearity (١١٠)
- Constant Input-out put ratio (١١١)
- Input-output Coefficients (١١٢)
- Economics of scale (١١٣)
- (١١٤) مع استبعاد سنوات ١٩٥٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ لتطرفها .
- (١١٥) في معهد التخطيط القومي بالقاهرة ١٩٦٥ / ١٩٦٦ .
- (١١٦) ونظراً لضعف رقعة الأرز المنزوع بمصر الوسطى إذ لا تزيد عن ٣٪ من إجمالي رقعة الأرز ، فإن هذا لا يؤثر على نتائج المقارنة الحالية .



دار الفكر العربي

٣ شارع داتش - بالعابسة
القاهرة